المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 14

البحث في تاريخ المغرب

حصيلة وتقويم

1989

البحث في تاريخ المغرب

حصيلة وتقويم

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 14

البحث في تاريخ المغرب

حصيلة وتقويم

1989

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

نقدم في هذا الكتاب جزءاً من أعمال ندوتي : **البحث الغربي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية** (أكتوبر 1986) **وثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب** (دجنبر 1986) اللتين انعقدتا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ولقد تناولت هذه الأعمال قضايا علمية في ميادين : **علم الاجتماع والجغرافيا البشرية والتاريخ واللسانيات الاجتماعية.**

ونقدم في هذا الجزء المداخلات التي تهم ميدان التاريخ، أما التخصصات الأخرى فقد نشرتها الكلية وحرصت على فرد كل تخصص منها بمجلد.

أشرف على نشر هذا الكتاب السادة الأساتذة محمد المنصور، محمد كنبيب وعبد الأحد السبتي بمساعدة الأستاذ عبد الواحد بنداود والأستاذ عبد الرحيم العطاوي وكذا أعضاء مصلحة النشر : السيد أحمد ابن علي، السيدة نادية الجراري، السيدة بهية البوعزاوي والسيدة خديجة برادة.

تم طبع هذا الكتاب بمساهمة مؤسسة كونراد ادناور الألمانية

لجنة التنظيم

السيد العميد : حسن مكوار

السيد نائب العميد : عبد الواحد بنداود

السيد الكاتب العام : محمد منيار

السادة الأساتذة

أ. محمد المنصور

أ. محمد كنبيب

أ. الطاهر وعزيز

أ. المكي بنطاهر

أ. علي أومليل

أ. أحمد التوفيق

أ. عمر أفا

أ. سعيد بنسعيد

أ. عبد الأحد السبتي

أ. أحمد شحلان

أ. عبد الرحيم العطاوي

أ. محمد الدغمومي

أ. محمد عياد

أ. حسن البحراوي

أ.ة. أمال أكومي

مصلحة النشر

السيد أحمد ابن علي

السيدة بهية البوعزاوي

السيدة نادية الجراري

السيدة خديجة برادة

المحتويات

العروض المكتوبة باللغات الأجنبية

تقديم

ان يتناظر باحثون مغاربة وأجانب لرصد وتقييم ثلاثين سنة من البحث في تاريخ المغرب، هذه عملية لايخفى على أحد مدى فائدتها، لأن تقدم الكتابة التاريخية ليس رهيناً فقط بتكاثر المجهودات الفردية، بل هو رهين كذلك بوقفات التأمل والتساؤل التي تثير الانتباه إلى الملامح العامة لما أُنجز، إلى المكتسبات والثغرات، وبذلك تساهم بطريقة غير مباشرة في تلمُّس المشاريع والآفاق.

لقد انطلقت هذه الندوة من مشروع طموح يسعى إلى الإحاطة بكافة جوانب الممارسة العلمية في المجال التاريخي. فبجانب مسألة المصادر ــ حالتها الحاضرة وإشكالية استعمالهاــ، هناك المشاكل المنهجية التي تتمثل في التحقيب وتجديد حقول البحث، وإجرائية المصطلحات والمفاهيم التي ترافق انفتاح المؤرخ على العلوم الإنسانية. وهناك أخيراً توزع البحث التاريخي بين المونوغرافية والدراسة العامة، وبين العمل الأكاديمي وما يؤلف خارج الإطار الجامعي.

إنَّ حصيلة العروض المقدَّمة، والتي توجد بين دفتي هذا الكتاب، لاتلبي هذا الطموح بشكل تام، غير أنها تتجاوب مع الأهداف العامة. وقد توزعت العروض بين ثلاثة محاور رئيسية : الجماعي الهادف. وقد توزعت العروض بين ثلاثة محاور رئيسية : اتخذ الأول زاوية تاريخ الكتابة التاريخية بالمغرب منذ الاستقلال، مبيناً أهم المراحل والاتجاهات، أو مركزاً على بعض القضايا المنهجية التي تضع الاهتمام بتاريخ المغرب في إطار أوسع. وتناول المحور الثاني مسائل قطاعية. أما المحور الثالث فقد تولى التعريف بالتأليف التاريخي الذي أنتج في عدد من البلدان الأوربية.

كيف تطورت الكتابة التاريخية بالمغرب منذ العقود الثلاثة الأخيرة ؟ يميز محمد المنصور بين مرحلتين متميزتين : مرحلة «وطنية» (1956 ــ 1976) انصبت خلالها جهود المؤرخين على دحض الاستوغرافيا الاستعمارية، ومرحلة ثانية (1976 ــ 1986) توجه خلالها البحث التاريخي نحو التاريخ الاجتماعي من خلال

الدراسة المونوغرافية. ويرى جرمان عياش أن البحث التقليدي انبعث بعد 1956 بعد أن كاد يختفي خلال فترة الحماية، بيد أن تيارا جديداً برز بين المؤرخين الشباب الذين أصبحوا متوجهين إلى كتابة تاريخ علمي يختلف كليا عن التاريخ الاستعماري.

هناك إذن التقاء حول وجود رغبة في التجديد تتضح من خلال تزايد الأبحاث في ميدان التاريخ الاجتماعي. وبصدد هذه الظاهرة، طرح عبد الأحد السبتي مجموعة من التساؤولات المنهجية : ماهي دلالات «جاذبية القرن التاسع عشر» ؟ ألا تعبِّر هذه الجاذبية عن تناول غير مباشر للفترة الاستعمارية وعن تأجيل غير معلن لتاريخ الحماية ؟ إلى أي حد تلبي دراسة القرن الماضي مهمة تحديد معالم مغرب ماقبل الاستعمار ؟ ثم تساءل نفس الباحث حول ثنائية الحدث / البنية وأشار إلى إمكانية فحص بعض الأحداث الدالة دون إغفال بعدها البنيوي. وبالنسبة لمسألة التعامل مع النص التاريخي، اعتبر عبد الأحد السبتي أن «النصوص ليست بالأدوات الشفافة التي تساعد على الوصول إلى مضامين جامدة»، وبالتالي قد يستفيد المؤرخ من المناهج الجديدة للقيام «بقراءة متعددة» تعيد النظر في الفصل الاصطناعي بين الشكل والمضمون.

ناقش دنييل نوردمان في عرضه إجرائية انتقال بعض المفاهيم من الدراسات حول المغرب وشمال إفريقيا بصفة عامة إلى دراسة عدد من الظواهر التي تتصل بالتاريخ والمجتمع الفرنسيين. ويقدم نوردمان ثلاثة نماذج في هذا الاطار : تنقّل جهاز الدولة كرمز من رموز السلطة السياسية، وظاهرة الترحال التي استعملها الجغرافيون وعلماء الاجتماع في فرنسا لتفسير بعض ظواهر تاريخ الهجرة الموسمية، وأخيرا محاولة تفسير منطقة بروفانصْ وهويتها انطلاقا من ثنائية العرب/البربر.

ركزت العروض ذات الاهتمام القطاعي على فترة معينة أو جانب معين أو نوع معين من المصادر. فعبد المجيد القدوري استعرض الانتاج الجامعي حول العصر السعدي، فلاحظ أن هناك ثلاثة اتجاهات. اتجاه أول يركز على التاريخ الحديثي ويكتفي بطرح «خارجي» لاينفذ إلى منطق وعمق الأحداث. وهناك اتجاه اهتم بالجمع البيبليوغرافي، ورصد مظاهر الحياة الفكرية دون أن يرافق ذلك «تأويل تاريخي». أما الاتجاه الثالث، فرغم الضعف الكمي لانتاجه، فإنه يطمح إلى كتابة تاريخية «مفتوحة» ومنفتحة على العلوم الانسانية الأخرى، ويهتم هذا الاتجاه بالبنيات

الاجتماعية و «التاريخ الكلي بمعناه البروديلي»، وهذا الاتجاه هو الذي يبشر بمدرسة تاريخية مغربية جديدة.

واستعرض محمد كنبيب الدراسات التي تناولت الأقلية اليهودية بالمغرب سواء قبل فترة الحماية أو خلالها أو بعدها، فلاحظ أن غزارتها تحتم على الباحث «مقاربة انتقائية» تراعي جوانب تحظى بالأسبقية على ما سواها. لذلك اختار محمد كنبيب أن يذكِّر في البداية بالمؤلفات الاستعمارية ذات الصبغة الاثنوغرافية. قبل أن ينتقل إلى تقييم مساهمة الأعمال التاريخية والأنثروبولوجية الأجنبية التي أنجزت بعد الاستقلال. وبشكل سريع، تم استعراض أطروحات مايسمى بالتيار «التعديلي»، قبل تحليل مساهمة الباحثين المغاربة المدعوين إلى دراسة العلاقات بين اليهود والمسلمين بعيداً عن النظرة الأوربية المركز أو الآراء المقولبة والتي قد تحرف فهمنا لماضي الأقلية اليهودية.

ولاحظت ثريا برادة أن ما كتب عن الشؤون العسكرية من طرف الأوربيين أصبح متجاوزاً ويحتاج إلى رؤيا جديدة من طرف المؤرخين المغاربة بهدف «تكميل أو تقويم» النظرة الاستعمارية «انطلاقا من وثائق داخلية».

وخصص محمد مزين ودنييل ريفي عرضهما لموضوع إشكالية استعمال نوعين من المصادر. فقد تعرض محمد مزين لاستغلال النوازل الفقهية من طرف المؤرخين، مبرزاً مختلف الاتجاهات التي استعملت في استغلالها. فبعدما تم توظيف النوازل لبناء التاريخ الاجتماعي يتجه الاهتمام الآن إلى توظيفها كأساس لاستكشاف الجوانب الفكرية، أو ما ينعت «بتاريخ الذهنيات».

وناقش دنييل ريفي كيفية التعامل مع الأرشيف الاستعماري. ويرى أنه يتعين بادىء ذي بدء تجنب منزلقين يمكن أن يعترضا سبيل الباحث. أولا، الاندفاع وراء الرغبة في التوصل إلى معرفة دقيقة لعهد الحماية عن طريق تجميع تفاصيل الأحداث كما تقدمها الوثائق، وثانيا الفصل بين الأحداث والبنيات، أو بعبارة أخرى بين الرواية والتحليل. وبخصوص كتابة تاريخ الحماية يقترح ريفي منهجاً ثلاثي الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الزمن القصير حيث تجد الأحداث ومنعرجات السياسة الاستعمارية مكانها، والزمن البطيء الذي يسمح لنا بتلمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتفاعل اليومي بين المستعمِر والمستعمَر، وأخيراً الزمن الطويل الذي يمكننا من وضع مغرب الحماية في إطار أكثر شمولية يفسح المجال

لزمن ما قبل الحماية وما بعده، فلا يبقى تاريخ تلك الفترة مجرد ما بين قوسين يقفز عليه المؤرخ ويتجنب الخوض فيه.

وقد كانت الدراسات التي أنجزها الأوربيون عن المغرب ـــ سواء خلال مرحلة التمهيد للاحتلال أو خلال عهد الحماية ـــ موضوع عرض إبراهيم بوطالب المعزز بجرد بيبليوغرافي[1]. لقد بدأ الاهتمام الأوربي بدراسة المغرب غداة احتلال الجزائر عندما توجه الفرنسيون إلى استكشاف البلاد وأنظمتها الاجتماعية والسياسية. لكن عملية التأليف عن المغرب لم تتكثف إلا بعد 1880 عندما اتضحت النوايا الاستعمارية، فتوجه الباحثون الفرنسيون لمسح القطر المغربي بشكل منهجي مهتمين بأرضه وسكانه وخيراته «بأكثر ما يتأتى من الدقة»، ورافق ذلك تحسين واضح في قيمة الدراسات الاستعمارية بحيث أصبح الإلمام بشؤون البلاد أشمل وأعمق. وبعد فرض الحماية تحول البحث العلمي الفرنسي حول المغرب إلى «قطاع وظيفي» سخر في «تمهيد» المغرب ومحاولة إضفاء صبغة المشروعية على الاحتلال. وخلال هذه المرحلة أصبح البحث التاريخي ـــ مع قلة المؤرخين ـــ خاضعا لتصور المستعمر الفرنسي ومصالحه السياسية الآنية، ومفروغاً في قالب أوربي من حيث المنهج والتوجيه. ورغم ذلك فإن إبراهيم بوطالب لايجاري القائلين بنبذ الإرث الكولونيالي جملة وتفصيلا، إذ لاسبيل في رأيه إلى جحد ما يحتوي عليه هذا الإرث من مساهمات علمية ومن شهادات تاريخية لايمكن للمؤرخ المغربي أن يغض الطرف عنها، لا من «حيث الحصيلة ولا من حيث القيمة».

إذا كان عرض إبراهيم بوطالب تعريفاً نقديا بإنتاج المرحلة الاستعمارية، فإن باحثين أوربيين تناولوا خلال الندوة استوغرافيات أجنبية معاصرة يقل تداول بعضها في وسط الباحثين المغاربة. لقد عززت معظم هذه العروض بلوائح بيبليوغرافية، وغطت فترات لاتبدأ دائما في سنة 1956 بل تعود أحياناً إلى بدايات سابقة. وقد تتبعت العروض منعطفات ومنعرجات البحث حول المغرب، وربطت

(1) ألقي هذا العرض في ندوة سابقة حول «البحث الغربي حول المجتمع المغاربي 1830 ـــ 1960» المنظمة من طرف كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (15 ـــ 18 أكتوبر 1986) ولم تنشر أعمالها. وقد ارتأينا ادراجه هنا لكونه يغطي إنتاجا شكل منطلق البحث التاريخي الذي أنجز بعد الاستقلال سواء من طرف المؤرخين المغاربة أو الأجانب.

البحث بسياقه التاريخي، وبموقع المغرب ضمن اهتمامات أوسع، ودعت الباحثين المغاربة لاستكشاف واستغلال الأرصدة الوثائقية التي تتوفر عليها بلدانهم.

ويمكن أن نشير إلى بعض خصوصيات كل بلد على حدة. ففي إسبانيا، أوضح ردولفو خيل كريماو التمييز بين حركة الاستعراب التي انكبت على تاريخ الأندلس، وحركة الافريقانيين الذين خصصوا اهتمامهم بالمغرب منذ القرن التاسع عشر في إطار الأطماع الاستعمارية بالمغرب. امتزج التياران خلال القرن التاسع عشر، ثم افترقا خلال القرن الحالي. وبعد استقلال المغرب، عرفت الحركة الافريقانية موتها البطيء، بينما ظهرت موجة جديدة من المؤرخين، وقد اهتم بعضهم بالقرن الثامن عشر المغربي، وهو عصر لازال البحث المغربي يتجاهله بصورة ملموسة.

وبالنسبة للبرتغال، استعرض انطونيو دياس فارينا مختلف التأويلات التي تناولت التجربة الاستعمارية بالمغرب. وقد اتضح أن بعض الباحثين الذين ساهموا في تجديد الكتابة حول هذا الموضوع كانوا من رواد الفكر البرتغالي الحديث.

ومن خلال عرض مارتن فورستنر حول البحث الألماني تبين أن هذا الأخير حمل في الماضي سمات موقف الدولة الألمانية من «المسألة المغربية»، على أن الاستشراق الألماني حصر أبحاثه عموماً حول العصر الوسيط، دون أن يساهم في استكشاف الفترات القريبة الساخنة.

وأخيرا نشير إلى أن البحث الأكاديمي السوفياتي حول المغرب انطلق غداة الحرب العالمية الثانية، وركز على المقاومة الوطنية وبعض جوانب التاريخ الاجتماعي. وأشار ر.ج. لاندا إلى أن الاهتمام يتسع حالياً ليشمل ميادين أخرى بجانب التاريخ، كالعلوم الاقتصادية، والعلوم السياسية واللسانيات الاجتماعية.

وبصدد الإنتاج الأجنبي، لابأس من تسجيل غياب عروض تقيِّم الإنتاج الفرنسي في مرحلة مابعد 1956، والإنتاج الأنجلو ساكسوني الذي تزايد اهتمامه بالمغرب خلال العقود الأخيرة، من خلال مجموعة من التآليف في التاريخ وفي علوم إنسانية أخرى. ويؤسف كذلك لغياب عروض تتناول حضور تاريخ المغرب في الدراسات العربية والافريقية.

إن التعريف بالاستوغرافيات الأجنبية عملية إيجابية تفرضها ضرورة الحوار العلمي الهادىء. فإذا كان بعض المؤرخين يعتبرون أن مواجهة الكتابة الاستعمارية

مهمة لازالت مطروحة ضمن الأولويات، بسبب التشويه الذي تعرض له ماضي المغرب من خلال المقولات المعروفة، فإن آخرين يعتبرون أن المؤرخ المغربي مطالب بتجاوز «مركب» التاريخ الاستعماري. فقد كان لموقف المخاصمة ما يبرره فيما مضى، أما أن نستمر فيه رغم تغيُّر الظرفية، فذاك موقف ينطوي على عدد من مواطن الضعف، إذ أنه يؤدي إلى تشويه مقابل تشويه، ويجبر الباحث على المكوث في المواقع التي حددتها تلك الكتابة، كما أن الموقف الدفاعي قد يبتعد عن الموضوعية حين يحمِّل الآخر كل مسؤوليات التأخر التاريخي ويتجاهل مواطن الضعف داخل الكيان المغربي.

ومن خلال المناقشات التي دارت خلال الندوة، تبلور موقفان اثنان إزاء مسألة مواكبة المناهج التاريخية المعاصرة. هناك من يعتبر أن مسايرة تلك المناهج ترف لا يلائم وضع المؤرخ المغربي الذي لازال يعاني من قلة وسائل العمل الأساسية (الوثائق)، خاصة وأن البحث التاريخي الحديث يمرُّ من طور البدايات. بينما يعتبر آخرون أن وضع البحث التاريخ لايعني ضرورة المرحلية المفرطة، إذ أن الاطلاع على أساليب الكتابة المعاصرة وعلى مكتسبات العلوم الانسانية قد يساعد على إغناء قراءة الوثائق. فمن غير المؤكد أن الباحث يعالج المصادر بذهن خالٍ من المفاهيم الصريحة أو الضمنية، ثم إن بعض النصوص (مثل المناقب) قد لاتوظف بالكثافة اللاّزمة إن هي وضعت على محك صحة الوقائع.

ويبقى السؤال الأساسي الذي شكل محور الندوة : ماهو واقع حصيلة الكتابة التاريخية بالمغرب بعد مرور ثلاثين سنة على الاستقلال ؟ لقد أجمعت العروض على تسجيل التزايد الحاصل في عدد الأبحاث المغربية، وهي في الغالب ثمار مجهودات فردية تمت وتتم في غياب الظروف المطلوبة من حيث التجهيز والاعتمادات. إن الاعتقاد السائد هو أن تقييماً صحيحا لا بد وأن يتجنب الاستهانة بما أنجز دون السقوط في مجاملة الذات. فبجانب مواطن التجديد، رصدت العروض والمناقشات مجموعة من السلبيات ومواطن الضعف لايجوز التغاضي عنه.

فالمؤرخ في بلادنا لازال يفتقر إلى أدوات العمل الضرورية، خاصة ما يتعلق بترتيب وتحقيق ونشر المصادر، الشيء الذي يستوجب وضع الرصيد الوطني من الوثائق رهن إشارة الباحثين وتسهيل مسطرة الاستعمال. كما أن تتبع ما يُنجز من أبحاث سواء داخل المغرب أو خارجه يتطلب تخزينا إعلاميا لعناوين الأطروحات والرسائل الجامعية.

ولابد من الإشارة كذلك إلى الضعف الذي لازلنا نعاني منه على مستوى المناهج والوسائل التي من شأنها أن تساهم في تحسين جودة البحث التاريخي. وهنا يجب التفكير في احداث قنوات جامعية جديدة تدخل ضمن اهتماماتها للرفع من مستوى البحث وتحقيق المصادر.

ولايمكن تطوير أساليب البحث دون تعزيز برامج التكوين الجامعي بمواد علم البيبليوغرافيا، وعلم المخطوطات وتاريخ الكتابة التاريخية. كما أن الانفتاح على الإنتاج الأجنبي يتطلب دعم حصص اللغات الأجنبية وتحفيز الباحثين للاهتمام بعملية ترجمة المصادر والأبحاث الأجنبية، وهذه عملية يمكن أن تتم مثلا بإدراج الترجمة ضمن الأعمال التي تُنجز في إطار الرسائل والأطروحات.

إلا أن الاستنتاج الأساسي الذي انتهت إليه الندوة هو أن البحث التاريخي بالمغرب لازال بعد نيف وثلاثين سنة يشهد تفاوتاً ملموساً على مستوى الحقب والمواضيع المدروسة. لقد حصل مثلا اكتظاظ نسبي في البحث المتعلق بالقرن التاسع عشر بينما أهملت فترات أخرى. ثم إن الاهتمام بتاريخ الشخصيات في أفق التاريخ الاجتماعي من شأنه هو الآخر أن يساهم في إغناء البحث التاريخي، كما أن بعض المجالات مثل تاريخ المكونات الثقافية أو تاريخ الأقلية اليهودية لازالت تعاني من نقص كبير.

وأخيراً نلاحظ أن البحث التاريخي ببلادنا ظل سجين حدود التاريخ المغربي، بيد أن دراسة تاريخ بلدان وثقافات أخرى من شأنها أن تساهم في إخصاب المعرفة التاريخية والفكر بشكل عام.

محمد المنصور
محمد كنبيب
عبد الأحد السبتي

الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة
(1956 ــ 1986) : ملاحظات عامة

محمد المنصور
كلية الآداب ــ الرباط

إن الكتابة التاريخية، وككل شكل من أشكال التعبير والتأليف في مجال علوم الإنسان، تعكس بالضرورة مشاغل وطموحات الجيل الذي كتبت في عصره. وإذا تتبعنا تطور التأليف التاريخي بالمغرب منذ الاستقلال إلى الآن، نجد أنه يعكس تطور الوعي الوطني من جهة والتوجهات المنهجية للبحث التاريخي على المستوى العالمي ككل من جهة ثانية. ويمكننا أن نميز مرحلتين أساسيتين :

1) مرحلة «التاريخ الوطني» (1956 ــ 1975)،
2) مرحلة «التاريخ الاجتماعي» (1975 ــ 1986).

المرحلة الأولى : «التاريخ الوطني» (1956 ــ 1975)
أ ــ ضعف الإنتاج التاريخي وأسبابه :

لم يكن التاريخ من الدراسات التي اهتم بها المستعمر، ولم يشجعها لسبب بسيط يتمثل في الترابط الذي جمع دائما دراسة التاريخ بنمو الوعي الوطني، ولذلك فإن عدد المهتمين بكتابة تاريخ المغرب كتابة حديثة وعلمية كان محدودا جدا في 1956، وكان علينا أن ننتظر مرور عدة سنوات قبل ظهور المحاولات الأولى لتقييم ماضي المغرب تقييما موضوعيا بعيدا عن التشويه الاستعماري الذي مس التاريخ خلال فترة الحماية. ولم تظهر أول محاولة جدية لإعادة كتابة تاريخ المغرب إلا بعد عشر سنوات من الاستقلال عندما صدر كتاب **تاريخ المغرب**[1] لمجموعة من المؤلفين.

(1) J. Brignon et al. **Histoire du Maroc**, Paris-Casablanca, 1967.

وحتى في هذه المحاولة الأولى كان عدد المؤرخين المغاربة ضعيفا نسبيا (2 من أصل 6) الشيء الذي يدل على أن ولوج ميدان البحث التاريخي من طرف جيل الاستقلال لم يكن عملية سهلة. وإذا كانت مادة التاريخ قد أصبحت ضمن مقرر كلية الآداب الفتية ابتداء من سنة 1957، فإن التأطير كان يرجع من البداية أساسا لمؤرخين أجانب (فرنسيين) أو لأساتذة تحولوا إلى التاريخ من تخصصات أخرى (أدبية ولغوية).

وعلينا أن نعترف هنا بأن احتضان الجامعة لنخبة من الأساتذة الفرنسيين المتحررين من الخلفيات الاستعمارية كان له أثر إيجابي في اطلاع الباحثين المغاربة القليلين على المناهج والاتجاهات الجديدة للتاريخ، والتي كانت قد فرضت نفسها في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. ويظهر جليا من مقدمة كتاب **تاريخ المغرب** أن المؤلفين كانوا واعين بأهمية هذه الاتجاهات الجديدة، وكانت لهم نظرة تختلف كلية عن نظرة المؤرخين الاستعماريين فلسفة ومنهجا. وتتضمن هذه المقدمة دعوة إلى المؤرخين المغاربة للتوجه إلى دراسة «التحولات البطيئة للحضارات والتيارات الاقتصادية والتلاقح في ميدان الأفكار والفنون أكثر من دراسة التاريخ السياسي أو تاريخ الأسر الحاكمة»[2]. كما لا يمكن أن ننكر الأثر الإيجابي الذي كان لأطروحة ج. لوي مييج حول العلاقات بين المغرب وأوروبا في القرن 19[3] والتي صدرت في الوقت المناسب لتملأ فراغا كبيرا في تاريخ المغرب المعاصر، ولتساهم إلى درجة كبيرة في توجيه الباحثين المغاربة الشباب نحو دراسة القرن التاسع عشر.

إلا أن محاولة مؤلفي **تاريخ المغرب** لتوجيه البحث التاريخي في اتجاه الرؤيا الشمولية التي كانت تنادي بها مدرسة **الحوليات** كانت محاولة مبكرة جاءت قبل أوانها، وهو أمر كان المؤلفون واعين به تماما[4]، وسوف يمر بعض الوقت قبل أن يطرق الباحثون المغاربة باب التاريخ الاجتماعي، أي التاريخ بمعناه الواسع والمتفتح على العلوم الاجتماعية الأخرى. وإذا كان المؤرخون المغاربة لم يستجيبوا لرغبة مؤلفي **تاريخ المغرب** إلا بعد حين فذلك راجع في نظرنا للأسباب التالية :

(2) نفس المرجع، ص. 2.

(3) J . L. Miège, **Le Maroc et L'Europe (1830-1894)**, Paris, 1961- 1963.

(4) وصف مؤلفو **تاريخ المغرب** عملهم بـ «محاولة تركيب مبكرة» (Synthèse prématurée) انظر مقدمة الكتاب، ص 2.

1) تاريخيا لم يكن مؤرخو الفترة الموالية للاستقلال مستعدين لنقل تجربة مدرسة **الحوليات** الفرنسية والاستفادة منها قبل تصفية الحساب مع التاريخ الكولونيالي، أي كان لابد من «مرحلة وطنية» في التأليف التاريخي.

2) قلة المؤرخين المغاربة المؤهلين للاستفادة من المدارس التاريخية الحديثة وتطبيقها على الواقع المغربي. فالجيل الأول من خريجي الجامعة المغربية لن يكون مستعدا لهذه المهمة قبل منتصف السبعينات (أي بعد 20 سنة من الاستقلال).

3) اقتناع المؤرخين المغاربة — على قلتهم — بأن الاستفادة من مدرسة تاريخية مثل مدرسة **الحوليات** تتطلب تحقيق بعض التقدم في إنجاز الدراسات الجزئية، أو المونوغرافية، والتي يمكن أن تشكل قاعدة لتفسيرات مقبولة. فمدرسة **الحوليات** من أهم خصائصها التعميم والتنظير وتجاوز الإطار الضيق، زمانيا كان أم مكانيا، في محاولة لرصد التحولات التاريخية الكبرى، وهذا أمر لم يكن ممكنا في هذه المرحلة، لأن البحث التاريخي كان يفتقر إلى الدراسات الدقيقة والمعمقة التي تسمح بتفسير التطور التاريخي على مستوى «الزمن الطويل». وبما أن المؤرخين المغاربة شككوا في كل ما تركه المستعمر من دراسات، مهما كانت قيمتها العلمية، فإنهم اعتبروا أن مهمتهم يجب أن تبدأ من البداية.

وإضافة إلى هذه العوامل التي عاقت التوجه نحو «التاريخ الشمولي» هناك عراقيل أخرى وقفت في وجه البحث التاريخي ككل، وهي عراقيل مرتبطة أساسا بالظروف الاجتماعية والسياسية. وتأتي في مقدمة هذه العراقيل نظرة المجتمع والدولة إلى التاريخ كقطاع غير منتج في الوقت الذي استأثرت فيه معركة التنمية (الجهاد الأكبر) باهتمام المسؤولين. وهذه نظرة ربما لم تنفرد بها بلادنا، بل كان من الطبيعي أن توجه بلدان العالم الثالث جهودها بالدرجة الأولى نحو التنمية الاقتصادية، وبذلك تم تهميش العلوم الاجتماعية بصفة عامة. ثانيا، إن القوى السياسية، سواء كانت في الحكم أو خارجه، حرصت أشد الحرص على ترسيخ الهوية الوطنية بعيد الاستقلال، فاستعملت التاريخ لإذكاء الحس الوطني وتوحيد أمة حاول الاستعمار أن يشتتها بكل الوسائل، وطبيعي أن يكون ذلك التاريخ موجها نحو تخليد الأمجاد والتركيز على كل المظاهر التي تدعم وحدة الأمة وتقوي الدولة الوطنية. وهذا التاريخ لم يكن بالضرورة هو التاريخ الذي تتوق إليه همم المؤرخين الشباب والذين كان اهتمامهم يتعدى الوجه الزاهي والمشرق من الماضي.

ومن هذا المنطلق أصبحت الدولة تنظر بعين الشك والحذر إلى كل تأويل نقدي للتاريخ، بل أكثر من ذلك صار ينظر إلى التاريخ، ومعه علوم اجتماعية أخرى، كمواد خطيرة يمكن أن تستغل سياسيا لتمرير «الأفكار المستوردة».

ومن ضمن العراقيل التي وقفت كذلك في وجه المؤرخين في هذه الفترة مسألة الحصول على الوثائق والمستندات الضرورية لإنجاز عملهم. فالإطلاع على وثائق الدولة لم يكن بالأمر السهل في البداية، إما لغياب الترتيب والفهرسة وانعدام خطة لتكوين القيمين على الوثائق، وإما لمنعها عن الباحثين أو عن بعضهم على الأقل، دون أن تكون هناك معايير واضحة تحدد من له الحق في الاستفادة منها.

وأخيرا نذكر من جملة العراقيل التي لم تيسر البحث التاريخي بعد الاستقلال وضعية الباحثين أنفسهم. فالكثير من هؤلاء، إن لم نقل جلهم، كانوا يشتغلون بالتدريس كأساتذة في السلك الثانوي، وكانوا بالتالي مثقلين بساعات التدريس ويدرسون مواد متنوعة ومتباينة قد لا يكون لها أي اتصال بمجال اهتمامهم.

ونظرا لكل هذه العوامل فإن الإنتاج التاريخي ببلادنا خلال الستينات وحتى نهاية السبعينات بقي ضعيفا نسبيا، ويظهر ذلك من خلال عدد الرسائل الجامعية التي نوقشت في التاريخ بكلية الآداب بالرباط، وهي المؤسسة الوحيدة التي كانت توفر إمكانية تحضير الشهادات العليا خلال هذه المرحلة :

— خلال الستينات : 5 رسائل دبلوم الدراسات العليا (د.د.ع)

— خلال السبعينات : 7 رسائل دبلوم الدراسات العليا

أي أن مجموع ما أنجز من أبحاث خلال مدة تزيد على العشرين سنة لا يتجاوز 12 رسالة، وهو عدد ضئيل إذا ماقارناه بإنتاج المرحلة اللاحقة، بحيث نوقشت بالرباط وحدها 20 رسالة خلال الخمس سنوات الأولى من الثمانينات[5].

ب — المنطلقات الفكرية «لمدرسة التاريخ الوطني» ومنهجيتها :

إذا استثنينا كتابي تاريخ المغرب لكل من مجموعة الأساتذة المشار إليهم أعلاه (1967) والأستاذ عبد الله العروي (1970)، فإن أهم ما يطبع التأليف التاريخي خلال الستينات هو مايمكن أن نسميه بـ «**التاريخ الوطني**». ومن الملاحظ أن

---

(5) انظر العدد 12 من **مجلة كلية الآداب بالرباط**.

التأليف التاريخي في العديد من دول العالم الثالث مر بنفس هذه المرحلة الوطنية، والتي كان الغرض منها هو تحرير التاريخ الوطني من التوجهات والأفكار الاستعمارية وإثبات الهوية الوطنية. ومما يسترعي الانتباه هنا أن أهم متزعم لهذا الاتجاه الوطني في التأليف التاريخي هو مؤرخ فرنسي تكوّن على يده بجامعة الرباط العديد من المؤرخين الجدد. فكتابات الأستاذ جرمان عياش تعتبر أبرز مثال على هذا الاتجاه. وبوسعنا أن ندرج كذلك مؤلف الأستاذ المنوني «**مظاهر يقظة المغرب الحديث**»[6] ضمن هذا الاتجاه، فهو نموذج آخر من نفس المدرسة التاريخية رغم الاختلاف المنهجي بين الباحثين.

يريد الأستاذ ج. عياش من خلال دراساته المختلفة[7] أن يفند الأسس النظرية التي قامت عليها الاستوغرافية الكولونيالية. فهمه الأساسي هو أن يثبت بأن المغاربة كانوا يشكلون قبل الاحتلال أمة بكل معنى الكلمة وذلك منذ أوائل القرن الخامس عشر، وليس مجموعة مفككة من القبائل، وأن هذه القبائل كانت دائما متشبثة بوطنيتها وبولائها للدولة حتى في أبعد الجهات، ولذلك فإنه لايبقى مجال للحديث عن ثنائية «بلاد السيبة» مقابل «بلاد المخزن» أو العرب مقابل البربر. والدولة المغربية حسب الأستاذ عياش كانت دائما موجودة وحاضرة في كل جهة من البلاد ولم يضعف وجودها خلال القرن 19 إلا بفعل الضربات المتكررة للقوى الاستعمارية. وفي نفس السياق أراد الأستاذ عياش أن يدحض مزاعم المؤرخين الاستعماريين والقائلة بأن المخزن لم يكن يشكل إلا جسما غريبا وطفيليا في وسط المجتمع، ولا يقوم أمره إلا بالعنف والابتزاز الجبائي وزرع بذور التفرقة والتطاحن بين القبائل، بل إنه كان على عكس ذلك يؤدي وظيفة اجتماعية أساسية في المصالحة بين القبائل والمجموعات، وأن هذه الأخيرة لم تتمرد على سلطته إلا كنتيجة لازدياد الضغوط الأوربية والإفقار المستفحل لخزينة الدولة.

إن مهمة دحض الأطروحات الاستعمارية التي جند أ. عياش نفسه لها، هي التي أملت عليه أن يعرض عن جل ماكتبه الأوربيون وأن يعتمد بالأساس على

---

(6) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الرباط، 1973 (الجزء الأول). وفي سنة 1985 نشر الكتاب كاملا بجزءيه (الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر).

(7) معظم هذه الدراسات جمعت في كتاب **Etudes d'histoire maroçaine** الذي نشر في سنة 1983.

الوثائق المغربية. وبما أن همه الأساسي كان يتمثل في إثبات وجود الدولة المغربية ككيان فاعل وفعال، فإنه توجه بالضرورة إلى وثائق هذه الدولة؛فالوثيقة المخزنية تبقى بالنسبة له المستند الأساسي والمحك الذي يجب أن يقابل به كل مصدر آخر، وهي التي لها كلمة الفصل في كل إشكال قد يعترض المؤرخ، أما الوثائق الأجنبية، وخاصة الوثائق الديبلوماسية والقنصلية الأوربية، فإن فائدتها بالنسبة لتاريخ المغرب ضعيفة جداً[8]، ذلك أنها وثائق تعكس اهتمامات ومصالح الأوربيين ويمكن أن تقود المؤرخ إلى مزالق خطيرة[9].

ويشترك الأستاذ المنوني مع الأستاذ عياش في بعض الاهتمامات التي ميزت التأليف التاريخي خلال الحقبة الأولى من الاستقلال. فالأستاذ المنوني هو الآخر يريد أن يثبت ومن خلال الوثائق المغربية، أن الدولة والأمة المغربيتين لم تكونا فقط حاضرتين قبل الاحتلال الاستعماري، بل كانتا على عتبة يقظة وحركة تجديدية كان من المفروض أن تنقذ البلاد من انحطاطها وتجنبها السقوط بين مخالب الاستعمار. هذه اليقظة ــ والتي يفضل أ. عياش أن يسميها «استيقاظا» (réveil) لأن يقظة الأمة المغربية ترجع إلى القرن 15[10] ــ تجلت في رغبة الدولة لإدخال إصلاحات على الجهاز الإداري والعسكري والاستفادة من ثمار الحضارة الغربية في كافة المجالات، فالقرن التاسع عشر يمثل بالنسبة للأستاذ المنوني عهد إصلاح سياسي وانبعاث ثقافي تزعمته الدولة والنخبة المثقفة في البلاد. لكن أ. المنوني لا يصل إلى نفس الاستنتاجات التي وصل إليها أ. عياش. فإذا كان هذا الأخير يحمل الاستعمار الأوربي مسؤولية التردي الذي آلت إليه الأمور بالمغرب قبل الاحتلال، فإن الأستاذ المنوني يرى أن أسباب الإجهاض الذي أصاب محاولة الانبعاث المغربية أسباب داخلية بالدرجة الأولى ترجع إلى وجود تيار محافظ معاد للإصلاح داخل المخزن وفي صفوف الشعب نفسه[11].

إن المرحلة الوطنية التي مر بها التأليف التاريخي بالمغرب كانت تمثل ضرورة

---

(8) نفس المرجع، ص. 63 ــ 64.

(9) نفس المرجع، ص 93 ــ 94.

(10) نفس المرجع، ص. 179.

(11) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الرباط، 1985، ج 1 ص 385 ــ 387.

تاريخية، وهي مرحلة اجتازتها بلدان أخرى من العالم الثالث خلال فترات مختلفة، كانت هذه المرحلة ضرورية لإزالة أنقاض المدرسة الاستعمارية وتمهيد الطريق للدخول في مرحلة جديدة يتصدى خلالها المؤرخون لمهمة كتابة تاريخ المغرب «من الداخل»، والاتجاه الوطني الذي سلكه التأليف التاريخي كان مرتبطا بالظروف السياسية والاجتماعية للبلاد في وقت تميز بالتلاحم الوطني والتركيز على الهوية الوطنية، وكان طبيعيا أن يؤدي الحماس الوطني المتأجج، والذي انعكس على التأليف التاريخي، إلى المبالغة في عكس الصورة الاستعمارية لتاريخ المغرب، فرفضنا كل ماقال به المؤرخون الكولونياليون جُملة وتفصيلا، وحملنا الأوربيين مسؤولية مصائبنا. ولاتخفى أخطار المغالاة في هذا المجال وماقد تؤدي إليه من تحريف للحقيقة التاريخية، كما أن تقديس الوثيقة المخزنية والأخذ بوجهة نظرها فقط قد يؤدي هو الآخر إلى نفس النتيجة.

مرحلة التاريخ الاجتماعي أو نحو وضع الأسس لتاريخ علمي وشمولي (1976 إلى الآن)

خلال هذه المرحلة سيتجاوز التأليف التاريخي النزعة الوطنية وسيحاول المؤرخون الشباب أن يضعوا الأسس التي ستسمح في مرحلة لاحقة بكتابة تاريخ علمي وشمولي. هذا التاريخ الجديد سيهتم بالمجتمع وديناميكيته بالدرجة الأولى وسيحاول أن يتفتح على العلوم الاجتماعية الأخرى. وبطبيعة الحال فإن المسار الجديد للتأليف التاريخي سيعكس التحول الحاصل على المستوى السياسي والاجتماعي بانتقال الاهتمام من ماهو «وطني» إلى ماهو «اجتماعي».

أ ــ ظروف التأليف التاريخي خلال هذه الحقبة :

مما لاشك فيه أن الظروف أصبحت أكثر ملائمة لبروز إنتاج تاريخي أهمّ من الإنتاج الذي عرفته المرحلة السابقة سواء من ناحية الكم أو الكيف. ويمكن أن نرجع هذا إلى العوامل التالية :

1) نضج نخبة من المؤرخين الشباب بعد مضي ما يزيد على عقدين من الزمن على بداية تدريس التاريخ بالجامعة.

2) فتح دور الوثائق والمخطوطات أمام الباحثين (المكتبة الحسنية على الخصوص) وتحقيق تقدم ملحوظ في عملية رصد الوثائق وجمعها وترتيبها وقد تجلى هذا في

إحداث مديرية الوثائق الملكية في سنة 1975 وإصدارها لمجموعة **الوثائق** الدورية. كما تجلى في عمل الفهرسة الذي قامت به المكتبة الحسنية (أصدرت لحد الآن خمسة فهارس للمخطوطات والجزء الأول من فهارس الوثائق). ولم يبق هذا المجهود مقتصرا على المؤسسات العمومية بل ساهم فيه بعض الباحثين بكيفية فعالة إما عن طريق نشر الوثائق التاريخية (محمد داود، محمد المنوني، محمد الفاسي) أو عن طريق الجمع والتصنيف البيبليوغرافي، كما هوالشأن بالنسبة للأستاذ المنوني الذي أنجز عدة فهارس ودراسات بيبليوغرافية[12].

3) التحسن النسبي الذي همّ وسائل الاتصال بين الباحثين، كما يتجلى ذلك في الندوات العلمية التي تنظمها كليات الآداب وظهور عدة مجلات ودوريات، يتخصص بعضها في التاريخ (**مجلة تاريخ المغرب، دار النيابة**)، وتوفّر فرص النشر لبعض الأعمال التاريخية على الأقل، سواء من طرف المؤسسات الجامعية أو من طرف جمعيات النشر (الجمعية المغربية للنشر، جمعية البحث في الآداب والعلوم الإنسانية).

وكان لهذه العوامل أثر واضح على مستوى الإنتاج التاريخي بالمغرب سواء على مستوى الدراسات المنشورة أو على مستوى الأبحاث الجامعية التي لم تنشر بعد. وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الأرقام التي تخص كلية الآداب بالرباط فقط :

— عدد رسائل د.د.ع التي نوقشت خلال فترة 1980 — 1985 : 20[13]

— عدد رسائل د.د.ع. التي سجلت خلال نفس الفترة : 30[14]

— عدد مواضيع دكتوراة الدولة المسجلة منذ سنة 1980 : 18

---

(12) نذكر هنا على الخصوص **المصادر المغربية لتاريخ المغرب** (الجزء الأول) للأستاذ المنوني (1983) **ودليل مخطوطات دار الكتب الناصرية** لنفس المؤلف (1985)،
كما تجدر الإشادة هنا بمجهود الخزانة الصبيحية بسلا والذي تجلى في إصدار دليل لمخطوطات هذه المؤسسة، قام بجمعه وترتيبه الأستاذ محمد حجي.

(13) مقابل 12 بالنسبة للفترة قبل 1980.

(14) مقابل 41 بالنسبة للفترة قبل 1980.

ب ــ خصائص التأليف التاريخي خلال هذه المرحلة :

رغم صدور بعض الدراسات الشمولية أو التركيبية عن تاريخ المغرب ككل (**تاريخ المغرب** لمجموعة من المؤلفين، 1976، **ومجمل تاريخ المغرب** للأستاذ العروي، 1970) فإن الكل كان يعتقد، وهذا ينطبق حتى على مؤلفي هذين الكتابين، بأن الأمر يتعلق بمحاولتين لملء الفراغ على مستوى الكتاب الجامعي وبالتالي فإن ماقدم في الكتابين من تأويلات أو تعميمات تُرك مفتوحا للتأكيد أو النفي على ضوء تطور البحث التاريخي الدقيق. وإذا كان المؤرخون الجدد قد أعرضوا عن التأويلات الاستعمارية لتاريخ المغرب، فإنهم رفضوا كذلك أن يقبلوا كحقيقة كل تأويل استعماري معكوس، كما وقفوا موقف الحذر من محاولات التنظير المتسرعة، والتي قد لا تستند على قاعدة تاريخية صلبة، إيمانا منهم بأن البحث التاريخي الدقيق والملموس وعلى المستوى المحلي بالأساس، هو الذي سيسمح في مرحلة لاحقة بإصدار تأويلات وتفسيرات مقبولة.

ويمكن أن نجمل خصائص التأليف التاريخي خلال هذه المرحلة فيما يلي :

1) ركزالبحث الجامعي خلال هذه المرحلة على التاريخ الاجتماعي بدل التاريخ السياسي كما كان الشأن عند المؤرخين التقليديين، وترسخ الاعتقاد لدى المؤرخين الجدد بأن التاريخ الحقيقي يوجد على مستوى القاعدة وأن دراسة تاريخ المجتمعات من خلال مشاغلها اليومية أخصب وأفيد من دراسة التاريخ السياسي وحده. وغير خاف هنا أن المؤرخين الشباب سوف يتأثرون ليس فقط بمدرسة **الحوليات** الفرنسية ولكن كذلك بالتيارات الإيديولوجية التي كانت متواجدة على الساحة خلال السبعينات. وجاءت أطروحة الأستاذ العروي عند منتصف السبعينات كتعبير عن هذا الاتجاه الجديد[15] وكموجه له في نفس الوقت، رغم طابعها الشمولي وجرأتها التنظيرية، وهما خاصيتان ربما اعتُبرتا سابقتين لأوانهما من طرف بقية المؤرخين الشباب. كما أن دراسة أحمد التوفيق حول المجتمع الإينولتاني (نوقشت في سنة 1976) شكلت منعطفا هاما في مسار البحث التاريخي بالمغرب[16].

---

(15) A. Laroui, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912)**, Paris, 1977.

(16) أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، الرباط، 1983.

2) توجه الدارسين نحو البحث المونوغرافي، أي البحث المحدود في المكان أو الزمان، وذلك لاقتناع الباحثين بأن الدراسات المجهرية، بما تمتاز به من دقة وتركيز، تعتبر منطلقاً ضروريا نحو كتابة التاريخ الشمولي.

3) توجه معظم الأبحاث الجامعية لدراسة القرن 19 وفترة ماقبل الحماية لأسباب عديدة[17].

4) تفتح الدراسات التاريخية الجديدة على العلوم الاجتماعية الأخرى، وخاصة علمي الاجتماع والاقتصاد. إن المؤرخين الجدد يدركون بكيفية متزايدة أهمية المناهج المستعملة في علوم اجتماعية أخرى كالانثربولوجيا في دارسة المجتمعات القبلية. ومن جهة أخرى هناك وعي لدى المؤرخين بأن التاريخ لن يكون علميا بمعنى الكلمة إلا إذا اعتمد على الأرقام، أي أصبح تاريخا كمياً، وأبرز مثال على الاتجاه الاقتصادي في الدراسات التاريخية نجده في دراسة الأستاذ عمر أفا حول تاريخ النقد بالمغرب خلال القرن 19[18].

5) الاعتماد بشكل مكثف على المصادر الوطنية، انطلاقا من رغبة المؤرخين الجدد في الكشف عن تاريخ البلاد «من الداخل»، لكن إذا كان هؤلاء لا زالوا يؤمنون بأهمية الوثيقة المخزنية فإنهم يدركون جيدا كذلك أنه لابد من الاعتماد على المصادر غير الرسمية، مخطوطات كانت أم وثائق خاصة، للحصول على صورة أكثر قرباً من الواقع وأكثر توازنا من الصورة التي تقدمها لنا الوثائق المخزنية وحدها. وهذه القناعة بأهمية المصادر غير الرسمية. إضافة إلى التوجه المتعدد التخصصات للتاريخ الجديد، سمحت بالكشف عن كمّيات كبيرة من الوثائق المحلية من جهة، وإلى الإقبال على تحقيق المخطوطات ونشرها من جهة ثانية، بما فيها المخطوطات التي لا تدخل بالضرورة ضمن التاريخ بالمعنى الضيق للكلمة. كما كان من نتائج تفتح المؤرخين على مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى أن تبددت التحفظات المتعلقة باستعمال الرواية الشفوية كمصدر من المصادر التي يلجأ إليها

---

(17) أنظر دراسة غ. السبتي «التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج» والموجودة ضمن هذا الكتاب.

(18) عمر أفا، **مسألة النقود المغربية في القرن 19**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1985، والتي نُشرت مؤخراًمن طرف كلية الآداب بأكادير (1988).

المؤرخ. وبخصوص الوثائق الأجنبية يمكن القول بأن خفوت الحماس الوطني بعد الستينات ساهم في إعادة الاعتبار لهذا الصنف من المصادر، ولم يعد ينظر إلى الوثائق الأجنبية كمصدر ثانوي ومساعد، بل أثبتت بعض الدراسات المنجزة أن الوثائق الأجنبية، إذا ما استعملت بما ينبغي من الحيطة والحذر، قد تصبح أساسية في الكشف عن بعض الجوانب أو الحقب التاريخية التي لم تحظ باهتمام كاف من طرف مصادرنا التقليدية.

6) الاحتياط والحذر عندما يتعلق الأمر بالتأويل أوالتنظير، انطلاقا من قناعة المؤرخين الجدد بأن المرحلة الحالية هي مرحلة تتطلب قبل كل شيء تدقيق معرفتنا التاريخية للواقع المغربي، وبأن الدراسات المونوغرافية التي تنجز حاليا جزئية ومحصورة في الزمان والمكان، وبالتالي فهي لا تسمح بطرح تفسيرات على مستوى الوطن ككل أو على مستوى الزمن الطويل.

الآفـاق

هل حان فعلا الوقت لتحقيق قفزة نوعية والانتقال إلى مرحلة أكثر تقدما في التأليف التاريخي المغربي ؟ وهل تعتبر الدراسات المونوغرافية المنجزة لحد الآن كافية للتفكير في كتابة تاريخ شمولي ؟

يمكن إلى حد ما أن نقرأ مستقبل البحث التاريخي خلال السنوات القادمة فيما تم تسجيله لحد الساعة من مواضيع الدكتوراه بكلية الآداب، وهي تعتبر في جلها استمرارا للاتجاه الحالي (المونوغرافية، التحقيق)، لكن مع وجود دلائل تشير إلى أن البعض منها على الأقل سوف يعالج إشكاليات بدل الاكتفاء بالمسح التاريخي الصرف[19]. إن الدراسات المونوغرافية المركزة على جهات أو حقب تاريخية محددة سوف تستمر في الاستئثار باهتمام الباحثين على مستوى الجامعة، لكن هناك اتجاها متزايدا نحو دراسة المؤسسات (العلماء، القضاء، النظام التعليمي التقليدي) والإشكاليات (الحركة الإصلاحية، التطور الحضاري)، هذا في الوقت الذي تبقى فيه أعمال تحقيق التراث التاريخي تحظى بنصيب وافر من إقبال الباحثين الجامعيين.

---

(19) من الأطروحات التي سجلت مؤخرا نذكر على سبيل المثال «المدينة في الكتابة التاريخية التقليدية» لعبد الأحد السبتي و«إشكالية التجاوز بين المغرب والغرب بين القرنين 16 و18» لعبد المجيد القدوري.

اتجاه جديد للبحث التاريخي في المغرب

جرمان عياش
كلية الآداب ـــ الرباط

من الأمور المعترف بها اليوم أن الإنتاج التاريخي خاضع كغيره من الأنشطة الإنسانية للقوانين السائدة في التاريخ بصفة عامة، بحيث أنه لم يرتفع هذا الإنتاج إلى المستوى الذي جعل من البحث التاريخي علما من العلوم إلا بعد وصول المجتمع إلى حد التقدم الذي عرفته أوربا في القرن التاسع عشر. وكان من المحتوم بالعكس أن يقترن هذا التقدم الاجتماعي في ميدان التاريخ بترقي البحث والإنتاج إلى المستوى العلمي المذكور.

وما هو مؤكد من جهة أخرى وإن قل ما يُعترف به، أن التاريخ استعمل غير مامرة كغيره من العلوم، بل أكثر من العلوم الأخرى، سلاحا في الصراع الفكري بين الطبقات وبين الدول لما قد يكون لكشف الحقائق أو إخفائها من تأثير في عقول الناس لحثهم على الكفاح أو لردهم عنه. بحيث أن البحث التاريخي يتّبع الهدى أو ينحرف عنه حسب انتماء الأقلام الكاتبة إلى الطبقات أو الدول المتصارعة.

فإذا انتبهنا من جهة ثالثة إلى ماكان مقرونا به أو متبوعا به استرجاع الاستقلال من تغيير عميق في مجتمع المغرب وفي علاقاته مع الخارج، مع فرنسا وإسبانيا قبل كل شيء، رأينا أنه كان من شأن هذا المنعطف في مصير المغرب أن يحدث تجديدا ما حتى في النشاط التاريخي بما يكون له من الأهداف والوسائل والطرق والنظريات.

أما الآن، وبعد مرور ثلاثين سنة على عودة الاستقلال، فقد أصبحت المدة كافية لنتحقق أن جديدا قد حدث فعلا وإن لم يتجدد الكل، بل المدة كافية لنقدر مرتبة هذا الجديد بين الذي مازال قديما ونحلله تمييزا له من غيره ونكشف الآفاق الفسيحة أمامه.

ذلك أن هذا الجديد قد تجسم وتجلى في عدد لا يستهان به من الدراسات التي استلفتت العناية.

ليس مرادي هنا أن أذكر أسماء أصحابها لأنه ليس من حقي أن أتقدم كأنني موزع للجوائز. بل حتى بالإشارة، لن أخص من هذه الدراسات إلا تلك المجموعة التي أنشئت في جامعتنا هذه لأن وحدة الاقتباس والطريقة والهدف تجعل من مجموعة أصحابها نوعا من مدرسة معينة. وبما أنني أتشرف بالانتماء إلى هذه المدرسة، فلعلني مؤهل لعرض المبادىء التي يستهدي بها أعضاؤها والمذاهب التي يذهبون إليها.

الموضوع إذن : ماهو الجديد الذي يمتاز به الإنتاج التاريخي المذكور ؟ للجواب عن هذا السؤال جوابا وافياِ واضحا، لابد طبعا من التعرف على الوضعية السابقة التي انصرف عنها الجديد.

يتبادر إلى الذهن أن هذه الوضعية مزدوجة. فيها القديم وفيها الأقدم فالأقدم متمثل في الإنتاج المغربي التقليدي الذي استمر دون تغيير في أسلوبه طوال القرون من «روض القرطاس» إلى «الاستقصاء..» بل امتد إلى أيام الاستعمار مع عبد الرحمان بن زيدان وحتى بعد رجوع الاستقلال مع المرحوم محمد داود.

أما القديم فهو هذا الإنتاج الجزيل الذي خصصه للمغرب كتّاب أوربيون منذ أواخر القرن التاسع عشر ولم ينقطع هو الآخر إلى يومنا هذا. من الحق القول أن هذا القديم جديد بالنسبة إلى الأقدم. بل كان ومازال أصحاب هذا الإنتاج من الأوربيين العصريين. وبما أن أوربا هي المنبع للتاريخ العصري العلمي، أليس من المعقول أن نقتنع بالتجديد الذي أحدثه هؤلاء الأوربيون في التاريخ المغربي التقليدي ؟

هذا السؤال يكون في محله لو كان هؤلاء الكتاب قد أقبلوا على دراسة تاريخ المغرب بنفس الاستعداد الذي أقبل به المؤرخون الأوربيون الحقيقيون على تاريخ

بلدانهم بأوربا. مما لم يكن بشيء. وهنا يجب التذكير بما أسلفناه من أن التاريخ ربما يستعمل سلاحا في الصراع الفكري. فالصراع الذي خاضه هؤلاء الكتاب فرض عليهم أن يخلصوا من دراستهم إلى نتيجة مسبقة. وهذه الخلاصة هي أن المغرب لم يكن قادرا في يوم من الأيام على القيام بذاته كدولة قارة، فهو غارق في الفوضى إلى الأبد لولا تدخل دولة أوربية تضطلع بمهمة إدخاله في طور الحضارة. هذا طبعا لتبرير الغزو المقصود. ولم تصلح هذه النظرية لتبرير الغزو قبل وقوعه فقط إذ استخدمت حتى بعد الاستيلاء على البلاد لاقناع الرأي العام بأوربا بأن المقاومة التي يتعرض لها المحتلون من القبائل إنما هي بقية من ذلك المرض المزمن الذي أتت أوربا لمداواته بالضبط.

والغريب أن هؤلاء المجددين لم يجددوا كثيرا لبلوغ مقصودهم ذاك، إذ أنهم لم يرسموا غالبا صورة مشوهة لماضي المغرب إلا مقتبسين من بعض الاخباريين المغاربة التقليديين. ذلك أنه من المعلوم أن هؤلاء الرواة لا يهتمون إلا بذكر ماهو مضطرب من الأمور لما فيه من إثارة العناية بغض النظر عما هو هادىء لأنه عاد. أما الجديد الوحيد الذي أتى به الكتاب الأوربيون فهو مقتبس مما عاينه الأوربيون من الاضطراب الحقيقي الذي كان المغرب ينغمس فيه أكثر فأكثر طوال القرن التاسع عشر من جراء الضغط الأوربي المتزايد. فسجل الكتاب المذكورون هذا الاضطراب غير مبالين بما فيه من مسؤولية الأوربيين وإنما معتبرين إياه كأنه تزكية لما استخرجوه من كتب الرواة التقليديين. فعلى هذا الأساس المزدوج اختلقوا مفتاحا أو مفتاحين يكفيان لفتح جميع أبواب تاريخ المغرب المضطرب في نظرهم منذ أقدم العصور إلى يوم الاستعمار. ومن هذه المفاتيح علّة «السيبة» أو علّة «بني هلال العرب المفسدين».

على أن ما تناساه هؤلاء الكتاب هو أن الاضطراب ليس خاصا بالمغرب بشيء إذ أنه يغمر أيضا فترات عديدة مطولة لتاريخ جميع الدول التي تكونت أو حاولت أن تتكون منذ العصور الوسطى. هاهي ذي فرنسا وانجلترا اللتان افتخرتا بأن تفوقهما في العرق والنظام مكنهما من استعمار العالم كله على وجه التقريب. فكم سجل تاريخ هاتين الدولتين الفاخرتين من إهراق الدماء، ومن النهب والسلب والتخريب وتبديد الأهالي بسبب منافسة الأمراء المتطلعين إلى الحكم، وبسبب الحروب الأهلية والدينية، وبسبب تمردات الفلاحين وحتى رجال الحِرف في

المدن. وهل انقطع اليوم هذا الاضطراب داخل هاتين الدولتين اللتين اخترناهما على سبيل المثال فقط ؟ تكفي نظرة واحدة إلى جريدة ما للاقتناع بأن الاضطراب مازال موجودا.

ولا غرابة في هذا الوجود لأنه مقدر على جميع الدول، القديم منها والحديث، المتخلفة منها والمتقدمة، مادامت هذه الدول منقسمة إلى طبقات متضادة أو فئات تتخالف في العرق أو الدين أو اللغة فلا تلتئم مصالحها بل تتصارع. وهذا الانقسام وهذا الاختلاف في المصالح هو السبب الأصلي المعترف به عالميا لهذا الاضطراب الذي أصاب مرارا ومايزال يصيب الدول المذكورة.

أما الدولة المغربية فتكونت هي الأخرى من عناصر متباينة في العرق والدين واللغة، ومع أن الإسلام وفق بين هذه العناصر الأصلية على أنه لم تزل أسباب الخلاف بين القبيلة والقبيلة، بين البادية والمدينة، بين الخاصة والعامة. فلماذا لايعتبر الاضطراب الذي أصاب المغرب كغيره من الدول نتيجة لتلك الفوارق ؟ ماهي الحاجة إلى استبدال هذه الأسباب، الملموسة السائدة في العالم كله بسبب وهمي خاص بالمغرب وهي «السيبة» أي نوع من المرض العقلي لايداوى بل يتوارث أبا عن جد ؟ الجواب هو أن هذا السبب الوهمي يحمل القارىء على الاقتناع بأن الفوضى هي الحالة العادية التي كان من المحتوم أن يتقلب فيها المغرب دائما.

كما هو من الغريب أيضا أن يلتجىء مؤرخون عصريون إلى نظرية ابن خلدون العاجزة حول دور العرب من بني هلال أو غيرهم لتفسير التخلف الذي أصيب به المغرب منذ القرن الثالث عشر. لكن مقصود هذا الالتجاء هو أنه يمكن من صرف البصر عن الدور الحقيقي الخطير الذي كان للحصار العسكري الاقتصادي المضروب قرونا طوالا على المغرب على يد الأوربيين، ثم للتدخل أو قل للغزو التي تنافست فيه الدول الأوربية في القرن التاسع عشر قصد الاستيلاء على البلاد.

أي أن هذه المفاتيح المختلفة، مفتاح السيبة أو مفتاح العرب المفسدين وما إلى ذلك لا تفتح حقا إلا أبوابا تطل على الهواء في حين أنها تغلق الأبواب النافذة إلى ما قد يكون الواقع.

وآية ذلك أنه لم يتفضل أحد من أولائك الكتاب المتعددين بإمعان النظر في المشكلة الأساسية التي يثيرها حقا تاريخ المغرب.

ماهي هذه المشكلة ؟

بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر، حيث كانت أوربا مازالت في طور الاستفاقة من السبات الذي كانت فيه منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية، كان المغرب مهدا لأمبراطورية يخيل، نظرا لعظمتها وإشراقتها، أنها قادرة على البقاء في طليعة الحضارة العربية. على أن هذه الامبراطورية وإن استطاعت أن توهم بالمحافظة على شيء من ازدهارها لمدة من الزمن، فإنها لم تصبح متخلفة عن أوربا فحسب في فجر القرن الخامس عشر، بل كانت على وشك الوقوع تحت سيطرة بعض الدول الأوربية إن لم نقل على وشك التعرض للإبادة على يد نفس الدول.

فكيف أمكن وقوع هذا التحول ؟

ولكن على العكس من ذلك وبما أن هذا التحول وقع فعلا إلى حد أن الأوربيين لم يعودوا ينظرون إلى المغرب، في بداية هذا القرن إلا بازدراء وسخرية، فإذا بنا نجد أنفسنا إزاء سؤال جديد. ذلك أن هذا المغرب المنهوك القوى، المتأخر وُفق في نهاية المطاف إلى التغلب على المحاولات المتكررة التي بذلتها الدول المسيحية طوال عدة قرون للسيطرة عليه. كما أنه نجا نهائيا من سيطرة الأتراك المفروضة على الإمبراطورية الإسلامية القديمة. حتى إذا كان عهد الإمبريالية وجد المغرب من بين تلك البلدان القليلة التي قاومت مقاومة أطول وكانت أكثر استماتة. بحيث أنه عندما تم الاعلان عما يسمى بالحماية سنة 1912، كان العالم كله تقريبا قد خضع للقوى الاستعمارية. ومن جهة أخرى فإننا نعرف كم عانى الإسبان والفرنسيون في سبيل القضاء على مقاومة لم تتوقف على ساحة القتال إلا سنة 1934، لتستأنف في الحين على الصعيد السياسي. فكيف يمكن التوفيق بين الانحطاط المذكور أعلاه وهذه الإرادة التي لاتقهر ؟

كان من شأن هذه المشكلة الأساسية العامة. بوجهتيها المتضادتين، أن تستلفت عناية مؤرخين يدَّعون أنهم عصريون. على أن أحدا من هؤلاء الكتاب لم يهتم بها بل أجمع بالعكس كلهم على إخفائها بأنهم أحلوا محلها مشكلة أخرى كاذبة، مشكلة المرض الباطن الذي حال طوال التاريخ دون استقرار المجتمع المغربي ودون تقدمه فحلوا هذه المشكلة أسهل حل بالمفاتيح المختلفة المذكورة أعلاه. فقوبلت النتيجة بترحيب لا يجادلها أحد بحيث أنه لا توضع دراسة في جانب من جوانب تاريخ المغرب إلا وصاحبها انطلق منها علانية أو ضمنيا. مما يؤثر طبعا تأثيرا مسبقا في النتائج التالية التي سيخلص إليها.

هل كان جائزا، والحالة هذه، أن ينخرط مؤرخ أيام الاستقلال إلى سلك هؤلاء العصريين المزعومين ؟ كلاّ !. كان عليه أن يحترس من ولوج الأبواب التي تطل على الهواء فينصرف عنها ويحاول أن يفتح الأبواب المغلقة التي يمكن منها، لا محالة، اكتشاف الماضي الغميس اكتشافا صحيحا محققا. ولفتح هذه الأبواب عليه أن لا يختلق بدوره مفاتيح خيالية على نحو علي بابا، بل عليه أن يقبل على كل ما قد يكون في متناوله من مفاتيح مادية متينة، هذه المفاتيح التي اختبرها المؤرخون الحقيقيون في البحث عن تاريخ جميع البلدان التي عرفت الكتابة. ذلك أن تلك المفاتيح كامنة في التراث المكتوب، المكتوب الاخباري طبعا ولكن حتى في جميع أنواع المكتوب الأخرى القضائي والفقهي والأدبي والشخصي. اما المكتوب الذي يفوق بكثير جميع الأنواع الأخرى من المكاتيب فهو المكتوب الوثائقي على اختلاف أنواعه سواء الذي يخص العلاقات بين أشخاص من نكاح وبيع وقرض أو تركة إلخ.. أو الذي يصدر من دولاب الدولة، مع العلم أن هذا الأخير هو الأهم لأنه يعم البلاد والمجتمع في عرضه وطوله ومن قمته إلى قاعدته.

هذا ما يكمن فيه المذهب الأساسي الذي يذهب إليه أصحاب اتجاه البحث التاريخي الجديد الذي يكون الحديث عنه الآن. لا يعني ذلك، كما سمعنا مرارا، أنه ماعدا الوثائق المغربية، بل ماعدا الوثائق المخزنية، تصبح جميع أنواع المصادر الأخرى مهملة.

يدل الإنتاج التاريخي الجديد أن أصحابه استغلوا ما أمكنهم الوثائق الأجنبية والمصادر غير الوثائقية بل حتى من الشهادات الشفوية. إنما يعني ذلك، أن عملا ما لايعدُّ من الأعمال التاريخية إن كانت الوثائق متوفرة في الفترة المعنية به ولم يستند إليها صاحبه، بل لم يعطها كلمة الحكم. ففي حالة إهمالها، لايعد مثل هذا العمل بناء راسخا وإنما يعد ضبابة تغطي المنظر فتخفي الواقع.

أما في حالة إعطاء الوثائق حقها فسيظهر أن تجديدا حدث فعلا في البحث التاريخي، تجديد حقيقي، تجديد تام مع أنه طبيعي لأنه لم يزد على الارتفاع بالبحث التاريخي في المغرب إلى مستوى البحث التاريخي العالمي.

ونتيجة هذا التجديد الأولي أن الواقع المغربي لم يعد ينظر إليه من الخارج ومن خلال ضبابة ما وإنما ينظر إليه مباشرة، وعن كثب، وتحت ضوء الشمس.

من الغريب كيف يتغير في هذه الحالة الجديدة، شكل الأمور ولونها بالنسبة

إلى الصورة المرسومة عنها في الكتب الأوربية. فلنقدم مثالا لتوضيح ماعسى أن يكون من الخلاف بين وجهة النظر حسب ماكانت من الخارج أو من الداخل. كان ليوطي Lyautey، غازي المغرب، الذي تزعم الدعاية أنه عرف المغرب وفهم المغاربة، يميز ما بين مايسميه «بالمغرب النافع» و «المغرب غير النافع». والمغرب النافع يتمثل في السهول الخصبة مابين المحيط والجبال الأطلسية والريفية التي كانت مطمح المستعمرين أما غير النافع منه، فهي الجبال وما وراءها من الصحاري التي لاسبيل فيها إلى الانتفاع الأوربي. أي أن ليوطي ينظر إلى المغرب نظرة الجزار الذي يميز بين اللحم الذي يعود عليه ربحا والعظم الذي هو مضطر إلى التخلي عنه لفائدة الكلاب. هذه وجهة نظر من الخارج. أما وجهة نظر من الداخل فهي مخالفة جدا : هي وجهة نظر البقرة المسكينة التي ترى أن عظمها ولحمها سواء للصحة والراحة وفي مرتبة الرضى به، كذلك نظر المغاربة إلى سهولهم وجبالهم : أنها نافعة على السواء وانها سواء في قلبهم.

وعلى هذا النحو يتغير لون الأمور حسبما ننتقل من نظرة الأجنبي إلى نظرة المغربي. ينعت مياج Miège أعضاء المخزن بالرجعية لأنهم يرفضون «الإصلاحات» التي يحاول الأوربيون فرضها على المغرب لإنجاز جهاز عصري من التليغراف والسكك الحديدية إلى آخره. أما المؤرخ المغربي فيفهم من خلال الوثائق المغربية أن هذا الجهاز العصري في يد الأجانب لن يكون إصلاحا بشيء وإنما يكون سلاحا لمزيد من التدخل الاستعماري. فأعضاء المخزن، في نظره، لم يعودوا رجعيين وإنما هم مغاربة يذوذون عن حرمة وطنهم. أما كلمة «الإصلاح» فيعدها كلمة كاذبة منافية للواقع التاريخي.

على هذا النحو أيضا يمحو المؤرخ المغربي بعض الكلمات الأخرى من قاموسه لأنها تناسب رؤية خارجية كاذبة : منها كلمة «التهدئة» التي تُغطي، مالم تكن في نظر المغاربة وفي الواقع، إلا غزوا محضا. منها أيضا كلمة «الحماية» التي تغطي حقيقة ما لم تكن إلا استعمارا. ومنها كذلك «العنصرية المغربية» التي تنكر الحمية الوطنية للشعب المغربي.

أما إذا انتقلنا من لون الأمور إلى شكلها وترتيبها، فيمكننا هذا النظر المباشر وعن كثب، من كشف الستار الذي أسدله الكتاب الأوربيون على أنظمة البلاد وعلى درجة التلاحم بين عناصر مجتمعها المختلفة.

فيما يخص المخزن أولا : إنه موصوف في كتب الأجانب كجهاز طفيلي محض، فرض نفسه بالسيف ولا يستهدف من تشبثه بالسلطة إلا ابتزاز الأموال من الرعية وهذه الأموال لايستعملها إلا لتجهيز وتموين الجيش الذي تتم الجباية على يده. وزيادة على القوة يكون شعار هذا المخزن : «فرق تسد» على أنه يظهر من خلال الوثائق أن هذه الصورة مخالفة للواقع، ذلك أن المخزن مع ماله من العيوب التي لاتخلو منها جميع الحكومات في التاريخ حتى في الديموقراطيات المثالية الطامعة آنذاك في المغرب، كان المخزن في الواقع هو القائم بالوظائف الأساسية التي تضمن حياة شعب ما وتتلخص في السهر على الأمن الداخلي وعلى توطيد وحدة أجزاء البلاد وفي الدفاع عن حدودها.

كما تكذب أيضا الوثائق الرأي السائد في جميع الكتب الأجنبية حول سيبة أغلبية القبائل المغربية التي يقال أنها تمتنع عن الخضوع لسلطة السلطان. في حين أنها كلها من فكيك إلى توات، من أنجرة إلى كلعية، من الاخماس إلى أيت يوسي وأيت باعمران، بما فيها التي «لا تنالها الأحكام» أي التي لا ممثل فيها للسلطة المركزية، كلها تعترف بسلطة السلطان وتصرح بولائها وتلتجىء إليه للمصالحة فيما بينها وتجيب إلى استنفاره إياها حين يكون الوطن في خطر.

تجدر هنا ملاحظة : هي أن النظر إلى تاريخ المغرب من الداخل وعن كثب يمثل عودة إلى ماكان الكتاب المغاربة التقليديون يمتازون به عن الأوربيين المحدثين. هذا صحيح لكن التشابه محدود على وجهة النظر هذه. أما ماعدا ذلك، فالخلاف عظيم.

الخلاف الأول في سعة ميدان البحث، إذ يقتصر اهتمام الكتاب التقليديين على آثار السلاطين، على أنساب بعض العائلات وعلى تراجم أعلام الناس من الشرفاء والصلحاء والفقهاء والعلماء والقضاة، أي أن اهتمامهم لايتجاوز حدود دائرة ضيقة من الناس الذين يكونون «الخاصة» أي أقلية قليلة. وحتى من هذه الخاصة لا يهتم الكتاب المذكورون إلا بما يميزها عن العامة ويجعل حاجزا بينها وبين العامة.

أما المؤرخ الجديد فقد انتبه إلى أن الإنتاج، إنتاج القوت وإنتاج الأمتعة هو أساس المجتمع أي أن مصير هذا المجتمع، أو بعبارة أخرى تاريخه معلق في نهاية المطاف على أيدي الفلاحين ورجال الحرف. فلهذا يوسع المؤرخ الجديد ميدان بحثه حتى يضم عامة المدن وعامة القبائل: وفعلا نرى أن أغلبية الدراسات التي

أنجزت إلى الآن أو مازالت في طور الإنجاز مركزة على قبيلة من القبائل أو على مجموعة منها. أما الدراسات الأخرى فتتعلق بالأنظمة الإدارية أو المالية التي تحكم حياة المجتمع بأسره أو تروي أحداثا كان فيها للعامة الدور الأساسي.

فلنلاحظ هنا بصفة عابرة كيف أن هذا الإنتاج الكثيف يدحض بمجرد وجوده هذا الانتقاد الرائج من أن الوثائق المخزنية لايتمخض عنها، ولامحالة إلا تاريخ مخزني ضيق.

الخلاف الثاني بين الكاتب التقليدي والباحث الجديد هو أن هذا الأخير يتفادى أن يسجل ماهو غير محقق على أساس وثائق، فكثيرا ما يكون حدث واحد موضوع روايات مختلفة متنافية لدى راويين أو رواة ثلاثة، فينقل الجميع راو رابع ويختم بـ «والله أعلم». ذلك أنه لم يقدم أحد من الرواة الثلاثة الأولين مايرفع الشك بتأسيس قوله على وثيقة أو مجموعة من الوثائق. وهذا لن يقبله أبدا الباحث الجديد. ليس غرضه أن يعرض ماشاء الله من الروايات وإنما هدفه أن يستنبط من الماضي المنسي ماكان فعلا كما كان ولاغير.

والخلاف الثالث هو أن الباحث لا يقتنع بروايات ولا بنكت تتعلق بترجمة أناس مهما كانت مرتبتهم في المجتمع. وإنما يهتم بظروف حياة العامة اليومية العادية : يدرس إطارها الجغرافي، والوسائل المتسعملة للإنتاج، والإنتاج نفسه والعلاقات التي تنشأ بين الناس وقت الإنتاج ووقت توزيعه، والأنظمة الموضوعة لترتيب هذه العلاقات. ثم يحلل تطور هذا المجموع من المعطيات طول فترة معينة ويحاول أن يكشف العوامل التي أثرت في هذا التطور.

إنني أغتنم هذه الفرصة للتصريح بأن الباحث الجديد يهتم طبعا بالمجتمع ككل قبل أن يهتم بشخصيات معينة. لكن هذا لا يعني أنه يقتصر على ما يسمى أحيانا «بالتاريخ الاجتماعي». إن التحليل الاجتماعي لضروري،لكن الإفراط في هذا التحليل من قبيل الضلال.

هدف التاريخ هو اكتشاف نواميس تطور المجتمع وهذا التطور يشَق طريقه من خلال بعض الأحداث الخارقة للعادة التي تستحق أن تسمى بـ «أحداث تاريخية». فلا بد أن تكون لها مكانتها في التاريخ دون أن ينفر الباحث من روايتها بتفاصيلها خضوعا منه لبعض الموضات الأجنبية المؤقتة.

بل أثناء هذه الأحداث التاريخية تثور بعض الأفكار وبعض العواطف العمومية

التي تحرك الجمهور وتجعل منه قوة متدفقة. كما تبرز أثناء تلك الأحداث بعض الشخصيات التي يلتف الناس حولها والتي يكون لها دور يستحق أيضا أن يسمى «بتاريخي». فعلى الباحث الجديد أن ينفذ ببصره الباطن من الناس ليكتشف مصدر هذه الأفكار وهذه العواطف ويتتبع تكوينها حتى يفهم انفجارها. ومثله يقال عن الشخصيات المذكورة التي لابد من فهم ما دفعها إلى الصدارة والعوامل التي حددت دورها في الصدارة.

من حق بعض البلدان الأوربية أن ينتقل مؤرخوها من اتجاه تاريخي معين إلى اتجاه مضاد كل عشرين سنة، من «التاريخ الاجتماعي» إلى «تاريخ العقليات» مثلا، ممارسين في كلتا الحالتين تأريخا مبتورا. هنالك ظروف تاريخية قد تعلل هذا الشذوذ.

أما المغرب فلا يسعه أن يمارس التاريخ كأنه لعب يلجأ إليه في أوقات الفراغ. إنه محتاج ألح الحاجة إلى أن يشمر مؤرخوه الجدد عن ساعد الجد ليكتشفوا الأسباب الحقيقية للانحطاط الطويل الذي أدى به إلى الاستسلام للاستعمار، والأسباب التي مكنته من مقاومة هذا الاستعمار مدة طويلة حتى يصبح قادرا على التحكم في مصيره من الآن فصاعدا. ولهذا فإننا نسلك سلوكا غير معقول لو قلدنا هؤلاء الأوربيين الذين أصبحوا يقولون : تعبنا ومللنا من رواية المعارك ورواية الأحداث وتراجم الرؤساء ! فعلينا أن نغرق في المجتمع لنسبح في أعماقه واصلين إلى الفئات الهامشية كالمتسولين أو الأباريص ومركزين على الجوانب الثانوية من الحياة الاجتماعية كالأعياد والكرنفال كأن الثقل التاريخي مركز في تلك الفئات وتلك الجوانب.

علينا طبعا أن نولي المجتمع ما يستحقه من العناية ولكن مهتمين منه بالعناصر الحية التي قد تمثل قوة تاريخية كالفلاحين والحرفيين والتجار والعلماء والجيش إلخ. وعلى أن لايكون التحليل للتحليل فقط بل لنفهم اتجاه مجرى الأحداث، أي أن الأحداث هي الهدف. ولفهمها ينبغي، زيادة على التحليل الاجتماعي، أن نحلل العواطف والأفكار العمومية ودور الرؤساء. ذلك أن العواطف والأفكار، كالحمية الوطنية، تصبح قوة تاريخية حينما تعم الجماهير، ولا علاقة ما بين هذا التحليل لعواطف بسيطة واضحة تعبر عن نفسها مباشرة بتحريك الجماهير وتقاس بعواقبها العملية المباشرة، لا علاقة بين هذا التحليل ومايسمى «بتاريخ العقليات» الذي

سيتلخص مما شاء الله من المكاتيب مزيجا من العواطف والأفكار التي يقطع دون أي تحقيق أنها مشتركة لفئة من فئات المجتمع أو لشعب من الشعوب بحيث أن هذه الفئة أو هذا الشعب أصبحا ينقادان لا للعوامل التاريخية العامة وخصوصا منها الاقتصادية، بل لهذه العقلية الخاصة به أو بها، مما يعود فيقترب بنا إلى العنصرية غير المحمودة.

لعل نفورنا هذا عن الخضوع للموضات الجديدة العابرة هو السبب لتعرضنا لاحتقار البعض الذين يتهموننا بعدم نفاذ البصر، لائمين وزاعمين أننا نقتصر على وصف الأمور دون أن نهتم بالاعتلاء إلى ماهو أعلى منها للإطلال عليها من قمة نظرية ما تجمع بالمرة بين العناصر المختلفة وتفسرها تفسيرا جماعيا. هذه تهمة خطيرة لو كانت في محلها، ذلك أن النظريات نوعان : هناك النظريات المتعجلة المترتبة على روية سريعة سطحية للأمور. لاتفسر شيئا تلك النظريات من حقيقة الأمور العميقة، لكنها توهم أنها تفسر بحيث يقتنع بها العقل فيتوقف البحث عن مزيد من التحقيق للوصول إلى النظرية السليمة إذ هي تتطلب مزيدا من الرصد حتى تدخل في الحساب جميع العناصر الموجودة في الواقع.

من الأمثلة المشهورة نظريتا أرسطو اليوناني وباسكال Pascal الفرنسي لتفسير صعود الماء طول أنبوب المضخة. جاء أرسطو وألقى نظرة فارتجل جملة قائلا إن الماء صاعد لأن «الطبيعة تبغض الفراغ». والإنسانية ارتاحت عشرين قرنا بهذه النظرية التي لاتزيد على أن تخفي الجهل بكلام فارغ كأنها تقول أن الماء صاعد لأنه صاعد والسلام.

حتى إذا جاء باسكال لم يرتح بهذه النظرية الفارغة، فأعاد النظر في القضية لكنه عوضا من اختلاق نظرية فارغة أخرى وقف مليا في المرصد مسجلا أدنى تحول للأوضاع حتى أحل سببا ماديا ملموسا محل السبب الخيالي الذي كان أرسطو قد اختلقه : وهو ثقل الهواء وضغطه على سطح الماء.

أما تاريخ المغرب فما زالت دراسته تحمل بعض الكتاب على حذو مثال أرسطو لاختلاس مجد مزيف باختلاق مهما يكن من النظريات، منها مثلا نظرية «الانقسامية» التي لا نقول عنها أنها لا تفسر شيئا فقط بل نقول أنها تحول دون الوصول إلى حقيقة الأشياء.

أما نحن فآثرنا أن نتبنى طريقة باسكال البطيئة لكنها خصبة، راصدين الواقع

على اختلاف جوانبه حتى ننتهي بعد أمد قد يبعد إلى بناء نظرية راسخة تكون انعكاسا وفيا للواقع.

أضف إلى هذا أن الوصف المتواضع الذي يقال اننا نتفرغ له لا يخلو حتى هو من أساس نظري. بل نقول إن مثل هذا الوصف مستحيل دون منطلق نظري سليم. اجعل مثلا رجلا من مطلق الناس أمام مقطع جيولوجي يبقى حائرا إزاء هذا التشابك من التراب والحجر. فلا بد لتوضيح هذا الغموض من تحليل لا يقوم به إلا عالم جغرافي أي رجل مزود بنظرية سليمة مبنية على رصد سابق مطول ومتنوع. ولا شك أن هذا الرصد الجديد بما يؤدي إليه من التحليل سيغني النظرية السابقة وإن كان امتدادا لها.

مثله يقال عن الوصف التاريخي الذي يكون عاجزا عن إنجازه من هو غير مزود بنظرية سليمة حول مكونات المجتمع، حول دور وسائل الإنتاج مثلا في تحديد العلاقات بين الناس وفي نشأة الأنظمة الإدارية والسياسية وفي نهاية المطاف حتى في تكوين الأفكار والعواطف، بل لابد من مثل هذه النظرية السليمة ــ وقاية للسقوط في الخيالية ــ ولا شك أن التحليل السليم والوصف الدقيق المنجز على ضوء هذه النظرية المحققة سيزيدها رسوخا وتنوعا. بحيث أن هذا الوصف الدقيق الذي يعاتب علينا، هو بذاته عمل نظري ومشاركة في تمديد النظرية السليمة وتغنيتها.

أما الآن فهناك نقطة أخيرة لكنها ليست أقل من السابقة أهمية. ذلك أنه أثناء البحث عن ماضي المغرب، لايصرف أصحاب الاتجاه الجديد بصرهم عن الأوربيين المجاورين له المضيقين عليه اقتصاديا وعسكريا. وهذا التضييق الأوربي موجود فعال منذ زمن أقدم بكثير مما هو الظن به. أي منذ القرن الثالث عشر تقريبا. منذ ذلك العصر لم يزل هذا التضييق يؤثر في مصير المغرب إن لم نقل أنه يحدده. فهو الذي أوقف بحصاره للبلاد النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي المترتب عادة عليه. هو الذي سبب بالعكس منذ القرن الخامس عشر رد فعل وطني مبكر، رد الفعل هذا الذي التحمت بفضله وحدة وطنية مبكرة لأنها سبقت استكمال الاندماج الاقتصادي وتبقت مع عدم هذا الاندماج، لكنها كانت كافية لإنقاد البلاد من العبودية والإبادة. فتجاهل هذا التضييق أو جهله لايؤدي إلا إلى الغلط لفهم تطور البلاد. ابن خلدون الذي اضطر إلى تحميل قلة العرب المهاجرين

المستخدمين المسخّرين للسلطة المركزية مسؤولية انحطاط المغرب، وأشهر مثال لذلك هو مع مايعترف لهم به هو نفسه، من الضعف العسكري. إهمال المحيط الأوربي أثناء درس ماضي المغرب مثله كمثل إهمال وجود الدجاجة الحاضنة للبيضة مما يؤدي إلى تعويض سخونة الأم الحاضنة بأسباب خيالية لتفسير تفريخ البيضة.

وإن صح ذلك عندما يتعلق الأمر بالقرون البعيدة، فإنه أصح بكثير بخصوص القرن التاسع عشر لما أصبح المغرب محاصرا لا من جهة البحر فحسب بل حتى من جهة حدوده الشرقية فالجنوبية و لم يصبح عرضة للفتح الاقتصادي والغزوات العسكرية فقط بل حتى لاستبداد السفراء الأجانب السياسي.

وهنا قد يلاحظ بعضهم أن الدراسات عديدة حول العلاقات بين أوربا والمغرب في القرن التاسع عشر. هاهو ذا مثلا كتاب مياج Miège. هل لا تكون بأجزائه الأربعة أتم الكفاية ؟ إننا لا نشاطر هذا الرأي بشيء. ذلك أن مياج، مع ضخامة كتابه لم يلم ولو أخف الإلمام بالعواقب المهولة للهجومات الأوربية في اقتصاد البلاد وفي ماليته، في مجتمعه وفي ضبطه السياسي، بل يجوز لنا أن نقول أنه أخفاها عمدا.

هاهي ذي مثلا المعاهدة التي فرضتها إنجلترا على المغرب سنة 1856. كان على المؤرخ أن يخصها بتحليل معمق مفصل. لكن هذا التحليل لا أثر له في الكتاب المذكور. ولو أن صاحبه كان قد قام بواجبه لاضطر إلى إظهار أن كل مادة من مواد هذه المعاهدة سهم منصوب في لحم الجسم المغربي. لاشك في أن ذلك هو سبب التزام المؤرخ للصمت في الموضوع. مثله يقال عن سكوته التام عن عواقب الغرامة الباهضة التي فرضتها إسبانيا على المغرب المنهزم بعد غزوها لشمال البلاد سنة 1860. ليس في كتاب مياج إلا إشارة عابرة لهذه الغرامة مع أنها زعزعت أسس الدولة المغربية زعزعة لن تعود بعدها إلى حالة من الاستقرار.

ومثله يقال عما سُمي آنذاك بالحماية القنصلية التي كانت من أنفذ الوسائل التي استعملها الأوربيون لنقص السلطة المغربية المركزية وإثارة الفتن في جميع أنحاء البلاد. كان من واجب هذا المؤرخ أن يحلل العمل التخريبي لهذه البدعة التي تخرق جميع القوانين الدولية، وهو ما لم يفعله. وذكرنا ذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

وكان في إمكاني أن أورد أمثلة أخرى من هذا الاخفاء المقصود للتخريب الذي أحدثه الأوربيون، أمثلة ملتقطة من كتب جامعية صدرت خمس عشرة سنة بعد كتاب مياج ككتاب ألان Allain مثلا. فهل من المعقول والحالة هذه، أن يعارضنا بعضهم قائلين : قد آن الأوان لجعل نقطة النهاية لمصارعة المؤرخين الأوربيين مقتصرين من الآن فصاعدا على الاستفادة بما أتوا به من السليم ؟ إننا لا نشاطر هذا الرأي.

وفي هذا الصدد هناك معارضة أخيرة تطرق أحيانا أسماعنا. يقال أننا نبالغ في تحميل أوربا مسؤولية تخلف المغرب في حين أن الصواب، أن المسؤولية واقعة في المغرب نفسه، في أنظمته السياسية وبنيته الاجتماعية التي لم تتغير و لم تصلح نفسها منذ قرون.

إن هذه المعارضة لهي مثال جديد للاستخفاف بالقوانين التاريخية، لأن من الأمر المحقق أن الأوربيين ضربوا الحصار على المغرب منذ القرن الخامس عشر مما أدى إلى توقف نموه الاقتصادي أولا ثم إلى انحطاطه الاقتصادي المتزايد ثانيا ؟ هل هذا صحيح أم لا ؟ إذا كان صحيحا كيف يتصور أن البنية الاجتماعية المناسبة للمستوى الاقتصادي القديم تتطور فتتقدم مع أن المستوى الاقتصادي لا يرتفع إن لم يكن ينخفض ؟ وكيف يُتصور أن النظام السياسي الذي تكون على أساس البنية القديمة يتطور هو الآخر والبنية جامدة لاتحرك فيها ؟ من لام المجتمع المغربي على تخلفه ومن لام رؤساءه على عجزهم عن إصلاح الوضعية والترقي بالبلاد إلى المستوى العصري لايزيد على أن يلوم مريضا أصيب بالفالج على عدم تمشيه.

هذه هي إذن صفات الاتجاه الجديد للبحث التاريخي كما تمارسه شرذمة من المؤرخين المغاربة الذين تكونوا منذ الاستقلال. هل هو الاتجاه الأنسب في العهد الجديد الذي دخل فيه المغرب منذ ثلاثين سنة ؟ إن الجواب يكمن في المستقبل.

كل ما يمكن القول عنه الآن ان إنتاجه يزيد وفرة من سنة إلى سنة ويقابل بترحيب متزايد يبيح التفاؤل.

التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج :
ملاحظات أولية

عبد الأحد السبتي

كلية الآداب ــ الرباط

التاريخ كتابة ترافق قارئها عبر محطات الماضي، فتبعث الحياة في الأفراد والمجموعات، في الوقائع والذهنيات. والتاريخ معرفة يحددها الممكن من الشواهد، وتتحكم فيها جملة من العوامل : شروط التأليف، تصورات حول الإنسان والمجتمع، واختيارات منهجية صريحة أو ضمنية. فلا غرابة إذن في أن الكتابة التاريخية المغربية تحمل سمات الواقع الفكري الراهن، فهي تضعنا أمام إنتاجات تنتمي إلى أزمنة ذهنية متباينة. نجد العتيق العنيد بجانب المعاصر أو الطموح للمعاصرة.

داخل هذه التشكيلة المركبة، يلمس القارىء صيرورة بروز تاريخ اجتماعي، وربما يصح اعتبار هذا الاتجاه بمثابة قاطرة تتصدر عملية تحديث الذاكرة الجماعية. هذه ملاحظة تلازمنا عندما نحصي الأبحاث المنشورة وغير المنشورة، ما أنجز وما هو قيد الانجاز. هناك بداية تراكم تعبر عن رغبة في التجديد، وتتمثل هذه الرغبة في توسيع مفهوم التاريخ، وتطوير مجال المصادر، والانخراط في سياق العلوم الإنسانية. ومن الملاحظ أن مؤرخ المجتمع يوظف مفاهيمه لإنارة قطاعات لا تنتمي بالضرورة إلى المعنى الحرفي لتخصصه. فهو يبحث عن العلاقات الاجتماعية في تجلياتها المختلفة : في أشكال الإنتاج والتبادل، في السلطة السياسية، كما في الحركة الصوفية وفي الظاهرة الاستعمارية.

يسعى هذا الحديث إلى مناقشة بعض جوانب كتابة التاريخ الاجتماعي بالمغرب. تختلف الأبحاث في اهتماماتها، وتتباين في مستوياتها المنهجية، إلا أن هناك اختيارات

عامة نلتقي بها في افتتاحيات الكتب والمقالات، أو نستخرجها من صميم الممارسة الجارية. وقد اخترنا تركيز مناقشتنا حول ثلاثة أسئلة : لماذا اشتد الاهتمام بالقرن التاسع عشر ؟ إلى أي حد يمكن أن نتجاوز تاريخ الأحداث لفائدة تاريخ البنيات ؟ إلى أي حد يمكن اعتبار الوثيقة مجرد نافذة تساعد المؤرخ على الإطلالة على المضمون الوقائعي ؟

1 ـــ جاذبية القرن التاسع عشر

يحتل هذا القرن مكانة بارزة في الاستوغرافيا المغربية الحديثة، بل إنه استقطب أعمالا تجاوز إشعاعها مجال تخصصها الضيق، بل إن بعض دارسي القرن الماضي كانوا من رواد انفتاح التاريخ على آفاق فكرية واسعة.

ولا بأس من أن نذكر بأن عبارة «القرن التاسع عشر» تنطبق في الواقع على التحولات التي عاشها المجتمع المغربي فيما بين احتلال الجزائر (1830) وإمضاء معاهدة الحماية. بين هذين المنعطفين، تعرض الكيان المغربي لمسلسل التوسع الرأسمالي الأوربي، وقد اتخذ المسلسل أساليب متعددة ومتداخلة : الضغط العسكري، المعاهدات التجارية اللامتكافئة، والانتزاع التدريجي لعناصر السيادة[1].

لماذا اجتذبت هذه الحقبة مجهودات استثنائية ؟ سؤال قد يستدعي دراسة خاصة. ونقتصر هنا على إثارة الانتباه إلى بعض الدلالات.

العمق التاريخي للمقاومة الوطنية : قد يعتزم الباحث الانكباب على تاريخ الحماية رغبة في استجلاء ملامح المقاومة المسلحة والحركة الوطنية، فإذا به يصطدم بعقبات تتصل بشروط البحث. يريد المؤرخ أن يربط فهم الحاضر بملابسات الماضي القريب، فإذا به يعاني من نتائج امتداد ذلك الماضي داخل رهانات الحاضر.

---

(1) إلى أي حد يمكن اعتبار سنة 1912 منعطفا يهم كافة جوانب التحولات المغربية. بعض الدراسات أعادت النظر في التحقيب السائد، فأشارت إلى بعض الامتدادات التي تساعد على فهم تشكل الحركة الوطنية.

انظر: Kenneth L. BROWN, **People of Salé : Tradition and change in a Moroccan city (1830 - 1930)**, Manchester University Press. 1976; Mohamed KENBIB, «Protections, Protectorat et nationalisme (1904 - 1938), **Hespéris - Tamuda**, vol XVIII, fasc. unique, 1978 - 79, pp. 173 - 197.

يرفض الشهود أسئلة المؤرخ، أو يدلون بأجوبة تتلون بذاتية مفرطة، وربما رفضوا فتح خزاناتهم لتحقيق لا يضمن لهم المجاملة. هكذا يضطر الدارس إلى الرجوع إلى ماقبل السيطرة الفرنسية ــ الإسبانية حيث يجد هذا الاضطرار صيغة نظرية، فمن الاستعمار إلى أصول الاستعمار، ومن الحركة الوطنية إلى جذور الوعي الوطني[2].

يتفهم القارىء مشروعية التنقيب عن الأسس، لكن العملية تتم على حساب معرفة العهد الاستعماري. فلحظة الحماية تتضمن أشكال الانقطاع بقدر ما تتضمن جوانب الاستمرار. لا زال تاريخ المجتمع المغربي يراوح بين العموميات فيما يخص دينامية الفئات والطبقات التي واكبت المرحلة الاستعمارية. لقد أعيدت هيكلة المجتمع في شروط لا تنتمي بالضرورة إلى قواعد عامة يمكن أن نستشفها من تجارب أخرى. قد تكمن الخصوصية في التشكيلة التي ورثها المغرب عن ظروف ما قبل معاهدة فاس، لكن تلك الأوضاع خضعت لتقنيات التطويع المنهجي (ليوطي)، كما أنها تأثرت بجدلية الصراع الذي ظل قائما بين السلطة الاستعمارية والرفض الوطني. وبجانب مسألة البنية الاجتماعية، يعاني البحث التاريخي من قصور معرفتنا بتصور المغاربة للاستعمار. كيف تمثلوا الاستلاب الجماعي ؟ ماهي المضامين الذهنية لمواقف المواجهة[3] ؟ إن مذكرات القادة وأدبيات التنظيمات لاتكفي للإجابة على هذه الأسئلة.

جاذبية القرن التاسع عشر تعني إذن القفز على ملف التجربة الاستعمارية[4]، إلا أن مجانبة التاريخ الساخن تقترن بانخراط المؤرخ داخل مواجهة الاستوغرافيا الاستعمارية.

---

(2) تتبين هذه المسافة بين المشروع والإنجاز في تجربتي عبد الله العروي وجرمان عياش. انظر :
Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912), Paris, Maspero, 1977; **Les origines de la guerre du Rif**, Rabat, S.M.E.R/ Paris, Publications de la Sorbonne, 1981.

(3) نجد هذا المنظور في دراسة عبد الله العروي لمقدمات الحماية (المرجع السابق)، لكن التناول اقتصر هنا على الأوساط المخزنية والثقافة العالمة.

(4) بدأت منذ السنوات الأخيرة عملية اقتحام تاريخ الحماية. انظر : «قائمة الرسائل والأطروحات الجامعية المسجلة بكلية الآداب بالرباط»، منشورة بمجلة الكلية المذكورة، عدد 12، 1986 ص . 219 ــ 241.

المؤرخ الوطني وتفنيد الأطروحات الاستعمارية : اهتم التأليف الأوربي بالمغرب منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي، وقد اتخذ في البداية شكل كتابات متفرقة، ثم تمت هيكلته في إطار «البعثة العلمية» وألحق فيما بعد بأجهزة إدارة الحماية. وقد عالج المؤرخون الفرنسيون مختلف عصور التاريخ المغربي، على أن القرن التاسع عشر حظي بالاستكشاف المكثف، لأنه كان موضوع إنتاج علمي يتوزع بين التاريخ والاثنولوجيا والسوسيولوجيا، بجانب الرحلات وجمع الرواية الشفوية. وإذا ما اختزلنا التأليف الاستعماري في مستواه الإيديولوجي يكون القرن التاسع عشر بمثابة اللوحة التي تحتضن الجواب على السؤال الملح : «كيف كان المغرب قبيل الاستحواذ الفرنسي ــ الإسباني ؟».

إن تلك الكتابة مهدت للتدخل، وأضفت المشروعية على السلطة الاستعمارية. هذه مسألة أصبح الإقرار بها من قبيل تحصيل الحاصل. أما أن يظل المؤرخون المغاربة في موقع السجال المجرد، وأن يكون هذا السجال على رأس جدول أعمال التأليف الوطني، فذاك أسلوب مؤداه تعتيم مقابل تعتيم، ومجاملة الذات مقابل نظرة الآخر الذي لم يلتفت سوى إلى سلبيات الكيان المستعمَر.

في اعتقادنا أن الكتابة الوطنية قد تتحرر من عقدة الاستوغرافيا الاستعمارية إن هي ميزت بين مسعيين، الأول يحاور تلك الأعمال في عناصرها الجزئية التي يلتقي بها الباحث في إطار موضوع أعم، آنذاك يكون الاحتكام إلى الوثائق والوقائع. والثاني يصب في تاريخ التاريخ، حيث توظف مفاهيم اجتماعيات المعرفة من أجل توضيح الشروط الاجتماعية والفكرية التي هيكلت المقولات المحورية لتلك الكتابة[5].

بنيات ما قبل الاستعمار : لقد غدت مواجهة المقولات الاستعمارية بمقولات مضادة من قبيل المواقف الفكرية المفوتة. لسنا إزاء تحول شامل، بل نحن إزاء اتجاه جديد. لنأخذ مثال ثنائية «بلاد المخزن / بلاد السيبة». صيغت هذه الثنائية

---

(5) راجع Edmund BURKE III, «The image of the Moroccan state in French ethnological literature : a new look at the origin of Lyautey's Berber policy» in Ernest GELLNER and Charles MICAUD (ed.), **Arabs and Berbers : from tribe to nation in North Africa,** Londres : Duckworth, 1973, pp. 175 - 199; Daniel NORDMAN et Jean- Pierre RAISON (dir.) **Sciences de l'homme et conquête coloniale : constitution et usages des sciences humaines en Afrique (XIX^{e}-XX^{e} siècles),** Paris : Presses de L'E.N.S, 1980 ; C.R.E.S.M, **Connaissances du Maghreb : sciences sociales et colonisation,** Paris : C.N.R.S, 1984.

بشكل يؤكد الانقطاع بين مجال يخضع للمخزن وآخر يعارضه في مناخ غياب السلطة وتناحر المجتمع القبلي. بعد الاستقلال السياسي، ذهب البعض إلى نفي الثنائية جملة وتفصيلا. وفي مرحلة لاحقة طرح الباحثون أسئلة جديدة : ماذا تعني السيبة ؟ وماذا يعني المخزن ؟ وما هي العلاقات التي كانت قائمة بين المخزن والمجتمع ؟ تتعدد الاجتهادات والفرضيات، ويستمر الملف مفتوحا[6].

هكذا ننتقل من المجادلة الوطنية إلى سؤال هادىء يتعلق ببنيات المغرب التقليدي قبل الحماية. فالقرن التاسع عشر يصبح عبارة عن مرحلة تسمح بالتقاط مكونات المجتمع قبيل سقوطه. بجانب المؤرخ، يأتي الباحثون في السوسيولوجيا والعلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، فيساهم كل هؤلاء في عملية التشريح[7]. فالمؤرخ يطور نظرته إلى القرن الفارط في قالب تاريخ البنيات، وزملاؤه يحاولون إشفاء غليلهم في وصف وتحليل هياكل بقدر ما تنتمي إلى الماضي بقدر ما تساعد على كشف أسرار الحاضر.

لكن يظل السؤال مطروحا : هل القرن التاسع عشر كفيل بتقديم مفاتيح مغرب ماقبل الاستعمار ؟ ألسنا أمام سيرورة تفكك الاقتصاد والمجتمع في إطار استعماري لا تنقصه سوى المؤسسات السياسية الصريحة ؟ إذا عدنا إلى مسألة السيبة واقتصرنا على أحوال ما بعد 1830، ربما نولي العامل الخارجي اهتماما يفوق حجمه الحقيقي. وعلى كل حال لابد من تتبع «السيبة» كمصطلح وكممارسة

---

(6) يلح جرمان عياش على أهمية العامل الخارجي في تأجيج الصراعات القبلية، وعلى الوظيفة التحكيمية التي يقوم بها المخزن. ويعتبر عبد الله العروي أن «السيبة» مفهوم مخزني يرتبط «بالعرف» و «الجاهلية»، وأن الانتفاضة القبلية تعبر عن رغبة النخبة القبلية في المشاركة في الجهاز المخزني. أما أحمد التوفيق، فإنه يتبنى المقولة الخلدونية التي تلمس انحدار نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز، على أن السيبة تعكس تأرجح حضور المخزن في الوسط القبلي بين وضعية «الشغور» ووضعية «الجور».

(7) تتموضع هذه الدراسات في إطار النقاش الذي دار حول تحديد أنماط الإنتاج في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، أو في إطار مفهوم «الانتقال» الذي يميز القرن التاسع عشر. وحين يعفي غير المؤرخ نفسه من عناء البحث في المصادر، يتحفظ المؤرخ ويعتبر أن الدراسة الاقتصادية أو السوسيولوجية ماهي إلا دراسة تاريخية لم يكتبها المؤرخ بعد، أما إذا استعملت المصادر فإن الحدود الأكاديمية الضيقة تتجه إلى الاندثار (انظر مثلا أعمال بول باسكون وعبد الله حمودي).

على امتداد عهود سابقة، بل لابد من القيام بمثل هذا التحري دون الوقوف عند ثنائية القبيلة / المدينة.

الطفــرة الوثائقيــة : لقد أنتج التغلغل الرأسمالي بالمغرب وثائق من نوع جديد، وهي وثائق تتحدث بلغة الأرقام (إنتاج، مبادلات، إلخ) فيتمكن المؤرخ من مقاربة الظواهر بشكل يتعدى الوصف الانطباعي. هناك مستندات البعثات الدبلوماسية والشركات التجارية الأوربية، وهي تتضمن تقارير اقتصادية مثل لوائح الصادرات والواردات وبعض التحقيقات حول قطاعات اقتصادية معينة. وهناك وثائق الدولة المخزنية التي دخلت في علاقات جديدة أجبرتها على هيكلة الإدارة المالية في مستوى غير معهود. استغلال النوع الأول من المصادر فتح نافذة على أوضاع المغرب الاقتصادية، وخاصة على حجم المبادلات الخارجية، والميزان التجاري، وتطور العُملة. وقد درست كل هذه الجوانب من زاوية الأزمة واختلال التوازن[8]، ثم جاءت الأبحاث المونوغرافية كحملة استكشاف أولي لما تتضمنه المستندات المخزنية من مراسلات وسجلات جبائية، بجانب حوالات الأحباس ووثائق المجموعات المحلية والخواص[9]. هكذا بدأت الأرقام تساهم في بلورة التصور «الداخلي» لتحولات قرن «الانفتاح». بفضل الوثائق الجديدة، استطاع المؤرخ أن يشخص توزيع الثروة ومظاهر التراتب الاجتماعي، كما أن تحديد وزن الاقتطاع الجبائي بدأ يلقي أضواء جديدة على علاقة الدولة بالبوادي والمدن.

إن استعراض عناصر جاذبية القرن التاسع عشر يضعنا أمام خلاصة، وهي أن المؤرخ أصبح شغوفا بتاريخ البنيات من خلال المصادر غير الإرادية. لاننكر فوائد هذا الطموح الذي يتوخى بناء معرفة تواكب أساليب البحث المعاصر. إلا أن

---

(8) كانت أطروحة جان ــ لويس مييج محطة بارزة في اقتحام التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمغرب القرن التاسع عشر.

Jean - Louis MIEGE, **Le Maroc et L'Europe (1830 - 1894)**, Paris, P.U.F. 1961 - 1963, 4 vol.

(9) أشرف جرمان عياش على جل المونوغرافيات التي أنجزت بكلية الآداب بالرباط، والتي تناولت هذه الجهة أو تلك من مغرب القرن التاسع عشر. واكتسب هذا الإنتاج بعض نفسه من الاهتمام المحفز الذي حظي به بحث أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 ــ 1912)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط.2، 1983.

هناك تصورا منهجيا يدعونا إلى التساؤل. فالمؤرخ يتبنى مهمة تجاوز مزدوج : تجاوز التاريخ الحدثي، وتجاوز المصادر الأدبية باعتبارها خزانا للتاريخ الحدثي. ننطلق من الفرضية التالية : إذا تم هذا التجاوز بدون تمعن، فإن الباحث قد يغفل مادة لا تخلو من مزايا. علينا إذن أن نعيد النظر في «قطيعة» منهجية تقف عند حدود الثنائيات.

2 ـ بصدد ثنائية الحدث / البنية

كيف تراجع التاريخ الحدثي ؟ إذا استعدنا تاريخ الكتابة التاريخية المعاصرة، فإننا نلاحظ أن الانتقال من الحدث إلى البنية تم ضمن عملية تجديد شاملة، وهي عملية أعادت النظر في موضوع التاريخ مثلما أعادت النظر في أدواته ومناهجه.

الامتدادات المنهجية لثنائية الحدث / البنية

الحدث	البنية
تاريخ سياسي / دبلوماسي / عسكري الوثيقة المكتوبة فقط	تاريخ الاقتصاد / المجتمع / التصورات ضد الاقتصار على الوثيقة المكتوبة، استثمار الحفريات، الرواية الشفوية، إلخ.
استحضار الوقائع «كما تمت» تاريخ الدولة / إيديولوجية الدولة سياق تركيز الدولة وتأجج المشاعر القومية	الإقرار بدور المؤرخ في «بناء» الوقائع استحضار ماضي المجتمع بكل فئاته سياق الأزمات الاقتصادية وتصاعد الصراع الاجتماعي.

إن عبارة «التاريخ الحدثي» تشير إلى الاتجاه الذي ساد في أوربا انطلاقا من التيار «الوثائقي» (أو «الوضعاني») الألماني[10]. هناك مفارقتان : تكمن المفارقة الأولى

(10) تثير كلمة «وضعاني» (positiviste) تحفظ البعض لأن الاتجاه المذكور لم يتبنَّ كافة مستويات الفلسفة الوضعانية. أما كلمة «وثائقي» فهي لا تشير إلى عملية التوثيق، بل تشير إلى تقديس الوثيقة وتغييب «تدخل» المؤرخ.

في أن هؤلاء المؤرخين ساهموا بشكل بارز في تنشيط جمع ونشر المصادر، ووضعوا قواعد نقد النصوص في أفق المعرفة العلمية، وفي آن واحد تجاهلوا النقاش الذي كان يتبلور داخل مجال العلوم الإنسانية : ظهور علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، تركيز الماركسية على دور الصراع الطبقي في السيرورة التاريخية وكذا على ضرورة تناول المستوى الاجتماعي للمعطيات الاقتصادية، وتتجلى المفارقة الثانية في أن المدرسة الوثائقية تتبنى وتدعو إلى حياد المؤرخ وانصياعه الكلي للوقائع، بينما كشفت كتاباتها عن انحياز واضح لاستراتيجيات الدول القائمة.

لقد أدى هذا السجال إلى اختمار اتجاه جديد ظهرت معالمه على امتداد العقود الأولى من القرن الحالي : في أوربا الشرقية، وفي بلجيكا، وفي هولندا، وفي فرنسا حيث أنشئت مجلة «**الحوليات**». انكب المجددون على بناء التاريخ الاقتصادي — الاجتماعي، وأخذوا على عاتقهم مهمة الحوار مع العلوم الإنسانية. فقد أصبح المؤرخ يستعمل بعض مفاهيم تلك العلوم (البنية، الطبقة، الذهنية)، وفي المقابل أجبرها على الانتباه إلى عامل الزمن في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

عندما بدأ اهتمام الباحثين الفرنسيين بتاريخ المغرب، تنوعت الأساليب بتنوع تكوين المؤلفين وبتنوع قناعاتهم المنهجية. فمنهم من عمل على تأسيس نقد النصوص، ومنهم من سهر على نشر المصادر، ومنهم من وضع كتبا تنتمي للتاريخ الحدثي، على أن هذا التاريخ اتخذ صبغة أسروية تعيد إنتاج مضمون كتب الأخبار مع نقد النصوص وتحقيق الوقائع. ولم تخل الساحة من بعض الرواد الذين خصوا تاريخ البنيات الاجتماعية بدراسات اعتمدت أحيانا على النوازل الفقهية والأرشيف العائلي(11).

بالرغم من ضخامة المجهود الذي بذلته استوغرافية الفترة الاستعمارية في مجال التوثيق والتأليف، تفاوتت قيمة تلك الأعمال، وتوزع ذلك الإنتاج إلى قطع من التاريخ المحلي وقطع من تاريخ حقب محددة ومحاولات في التاريخ العام. لقد ورثت الاستوغرافيا الوطنية حصيلة مفككة : مونوغرافيات جادة بجانب عهود طويلة، لانعرف عنها سوى ما جادت به أقلام الأخباريين وكتاب التراجم والمناقب. لازال

---

(11) انظر مثلا :

J.BERQUE, **Les nawazil el muzâraa**, Rabat, 1940.

هذا التفكك من سمات الحقل التاريخي رغم بداية التراكم التي يشهدها التأليف في التاريخ الاجتماعي.

قد يميل البعض إلى رؤية مرحلية. كيف نغوص في تاريخ البنيات الاجتماعية والذهنية في غياب مسح يشمل شبكة الوقائع ؟ نعتقد أن السؤال يتطلب طرحا مغايرا : كيف نستثمر الرصيد الحدثي مع الاحتفاظ بمكتسبات التحليل البنيوي، ودون الوقوف عند الحدود الإيديولوجية للكتابة الحدثية ؟ لا يمكن إنجاز هذه المهمة بدون تنسيب التعارض المطلق الذي يفترض بين الحدث والبنية. سوف نقترح بعض الاقتراحات المؤقتة.

الحدث يكشف البنية : كيف يمكن للحدث أن يفيدنا في معرفة ما تحت الحدث ؟ إن بعض اللحظات تبدو أشبه بالمقاطع الجيولوجية التي يشاهدها المسافر على جانب الطريق الجبلي المعبد. لنأخذ ظرفيات التوتر الاجتماعي أو السياسي، فهي مواضيع تخترق هذا البحث أو ذاك بصفة عرضية، مع أنها تنير جوانب متعددة من الممارسة الاجتماعية ومن ثوابت الخطاب التاريخي التقليدي.

نلتقي بوقائع الأزمات في جل الكتابات التاريخية التقليدية، ومن المعلوم أن المواجهات تحدث إما بين أطراف مجتمع البادية أو المدينة، وإما بين البادية والمدينة وإما بين المجتمع والدولة. في كل هذه الحالات تنتقل ظواهر مهمشة إلى سطح السرد التاريخي، فبجانب رصد تلك الظواهر، يمكن لمؤرخ المجتمع أن يطرح أسئلة تعتني بخلفيات السرد : لماذا تحدث المؤلف عن الحدث ؟ ماهي المصطلحات التي استعملها لوصف أطراف الصراع ؟ هل أورد تعليلا معينا ؟ هل هناك موقف علني أو ضمني ؟[12].

الحدث يؤسس البنية : إن التحري الدقيق في تاريخ بعض المنعطفات والفترات الانتقالية يمكن أن يشكل حفريات في بروز ثوابت أثرت في الهياكل الاجتماعية على المدى الطويل. متى وكيف أصبح النسب الشريف ظاهرة اجتماعية ؟ لقد دعتنا دراسة حديثة إلى التأمل في ملابسات السياسة المرينية في القرن الرابع عشر : الحاجة إلى المشروعية الدينية، ظروف جيو - سياسية تتصل بالصراع حول

---

(12) من بين الفترات المتأزمة التي لم تحظ بعد بعناية البحث التاريخي الحديث، نذكر مرحلة 1727 – 1757.

الزعامة على مستوى المغرب الكبير، وانتظام مجموعات من الأشراف على خط تجارة الذهب. كل هذه العوامل دفعت السلطة المرينية إلى التقرب من الأشراف بواسطة سلسلة من الامتيازات، خاصة وأن الدولة القائمة كانت تنظر بنوع من الحذر إلى احتمال التحالف الاستراتيجي بين الشرفاء والمد الصوفي الشعبي[13].

بإمكان تصنيف متسرع أن يرتب مثل هذا البحث في خانة التاريخ الحدثي، مع أن الأهم يكمن في النتائج والفرضيات المطروحة، وهي فرضيات تغني النقاش الدائر حول قضايا أساسية تتجاوز اللحظة المرينية. فمن بين هذه القضايا علاقة الهيبة الدينية بالنفوذ الاجتماعي، علاقة المجتمع بالدولة، وتحقيب التاريخ المغربي الحديث.

الحدث يتحول إلى بنية : يحصل الحدث على صفة البنية متى صاغ المؤرخ إشكاليات تساعد على إثراء قراءة المصادر. تغادر الأحداث سطح التاريخ السردي حين تفصح عن منطقها الداخلي، وهو منطق ينقلها من التناثر إلى الانتظام. لنأخذ مثال الحرْكة في القرن التاسع عشر، أي تلك الحملات العسكرية التي اعتاد السلاطين تنظيمها بقصد تأديب القبائل وجمع الضرائب. لقد حكى الاخباريون أحداث الحرْكات كجانب من جوانب بطولة السلاطين في وجه «الفساد» و «الجاهلية»، ووصف الرحالة والمؤلفون الأوربيون نفس الظاهرة من زاوية الغرابة والممارسة غير المألوفة، ثم جاءت دراسات حديثة لتعالج حرْكات السلطان الحسن الأول في ضوء إشكالية علاقة السلطان بالمجال[14]. استخدم التدقيق الكرونولوجي والإحصاء لمعالجة شتى جوانب الحرْكة : الجدول الزمني للحرْكة ولإقامة السلطان، خطوط التنقل، تعداد القوات المعبأة، المراحل، أساليب التحرك والتوقف. ونصل إلى خلاصات أولية، وهي أن الحرْكة ليست مجرد حملات

---

(13) محمد القبلي، «مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، عدد 3 — 4، 1978، ص 7 — 50.

(14) قبل أن يهتم باحثون مغاربة بموضوع الحركة من خلال المصادر المخزنية، انطلقت معالجة هذه الظاهرة من التناول الانتروبولوجي لرمزية السلطة، ثم من التاريخ المقارن. راجع: Clifford GEERTZ, «Centers, kings, and charisma : Reflections on the symbolics of power» in **Culture and its creators : Essays in honor of Edward Shils**, eds. Joseph Ben- David and Terry N. CLARK, Chicago / London : University of Chicago Press, 1977, pp. 150 - 171; Daniel NORDMAN, «Les expéditions de Moulay el Hassan : Essai statistique», **Hespéris-Tamuda**, vol. XIX, fasc. unique, 1980 - 81, pp. 123 - 152.

عسكرية، بل هي أسلوب من أساليب الحكم، وشكل من أشكال التمفصل بين المخزن والمجتمع القبلي.

هذه نمذجة سريعة توخينا بواسطتها إثارة الانتباه إلى اجتهادات تعيد الاعتبار للحدث داخل حقل تاريخ البنيات. لقد قيل أن جدة «التاريخ غير الحدثي» تتمثل في توسيع مساحة «الاستمارة»، أي في وضع أكبر عدد ممكن من الأسئلة على الوثائق، وهي أسئلة تتجاوب مع مضمون وطبيعة المصادر، وتحفز للبحث عن وثائق جديدة[15]. لا يعود السؤال هو : متى قام السلطان الفلاني بالحرْكة الفلانية ؟ بل يصبح : ماذا تعني الحرْكة ؟ بهذا الشكل، يستطيع المؤرخ أن يستثمر ركاما من الوقائع والإشارات التي يلقي بها أحيانا في سلة المهملات، ويتوفر الأسلوب الملائم لمحاورة نصوص تنتمي إلى فترات تغيب فيها السجلات والأرقام، وما أكثر هذه الفترات في التاريخ المغربي. إن المشكل لا ينحصر في مسألة مضمون الوثائق بقدر ما يمتد إلى الترابط الموجود بين المضمون والقراءة.

3 ــ بصدد ثنائية الوثيقة / المضمون الوقائعي النقد الوضعاني للنصوص. ننطلق هنا من مفارقة. حين يلتزم المؤرخ بمهام التاريخ الاجتماعي، ثم يرفع شعار «كل شيء في الوثيقة»، فإنه يتمسك بالموضوع ويفرط في المنهج، بمعنى أنه يقف عند حدود القراءة الوضعانية، مع العلم أن التاريخ الاجتماعي حقق مكاسب طورت القراءة على حساب الاتجاه الوضعاني.

يتلخص سؤال الوضعانيين في السؤال التالي :

كيف نستخرج «الحقيقة» التاريخية من النصوص ؟ شبه البعض هذا الموقف بموقف قاضي التحقيق. فالوثيقة المثالية هي بمثابة «النسخة الأصلية من محضر وضعه على التو شهود عيان يتحلون بالكفاءة والأمانة»[16]. لقد أسست هذه النظرة يقظة البحث التاريخي إزاء مسألة مصداقية النصوص، ومازالت بعض القواعد والتقنيات المعتمدة تحتفظ بإجرائية لاجدال فيها في مجال تحقيق النصوص[17]، لكن مواطن الضعف انكشفت مع تقدم الكتابة التاريخية الحديثة التي فرضت تنويع

---

(15) Paul VEYNE, **Comment on écrit l'histoire**, Paris, Seuil, «Points», s.d.,p. 141 - 155.

(16) Henri- Irénée MARROU, **De la connaissance historique**, Paris, Seuil, «Points», s.d., p. 101.

(17) Robert MARICHAL, «La critique des textes», in Charles SAMARAN, **L'Histoire et ses méthodes**,Encyclopédie de la Pléiade, Paris, Gallimard, 1961, pp, 1247 - 1366.

زوايا القراءة. وعندما يلتزم المؤرخ بأفق النقد الوضعاني، قد يبحث في النص عما لايوجد فيه، وقد لا ينتبه إلى معطيات مفيدة لمجرد أنها لم تكن مسجلة في مشروع «الاستنطاق». ويترك القول الكاذب جانبا، مع أن المؤرخ يستطيع أن يوظف «حقيقة الكذب». وفي نهاية المطاف، ترتبط نواقص القراءة الوضعانية بمفهوم «الواقع».

إن النصوص ليست بالأدوات الشفافة التي تساعد على الوصول إلى مضامين جامدة، بل هناك عدد من الدلالات التي لا تخاطب الباحث إلا إذا تبنى هذا الأخير قراءة تتعدى البحث عن وقائع معزولة. سوف نتخذ مسألة الكتابة التاريخية التقليدية كنموذج للتساؤل حول مستويات القراءة، وحول تداخل الشكل والمضمون.

النص التقليدي بين القراءة الوثائقية والقراءة المتعددة :

تخضع الاستوغرافيا التقليدية لقراءة سائدة تنطلق من اعتبارين ضمنيين، ويتمثل هذان الاعتباران في تصنيف يتقيد بمنطوق النصوص، وفي قراءة حرفية تعامل «شكل» الكتابة كمجرد «قشرة» نتخلص منها بقصد استخراج معطيات معينة.

فمن حيث تصنيف الأجناس التاريخية، اعتدنا التمييز بين مصنفات الاخباريين التي تؤرخ لدولة أو سلطان أو منطقة، والتراجم والوفيات حيث ترد سير رجال ينتمون إلى عالم العلم والتصوف، بينما المناقب تخلد أعمال وكرامات الصلحاء، والأنساب ترتب وتوثق سلالات الأشراف وغيرها من البيوتات. هذا التبويب يوجه الباحث في تقصي العلومات الجزئية التي تستخرج وتوضع على محك النقد، على أن الباحث يستعين بما هو متداول حول القيمة الوثائقية لهذا المؤلف أو ذاك.

إن واقع النصوص يضعنا أمام بعض الظواهر. هناك مثلا أنواع من الانفصام بين منطوق العناوين ومضمون التآليف. نفتح كتابا في التراجم، فإذا به من أهم مصادر التاريخ السياسي. يحيلنا البحث إلى تأليف في الأنساب، فنلتقي برصيد هام من التراجم والمناقب. نفتح سيرة ذاتية، فنجد نفسنا بصدد شجرة نسب تشمل الانتماء السلالي والروحي للمؤلف، ونراجع تاريخا لمدينة ما فلا نجد سوى أخبار الأسر الحاكمة التي تعاقبت خلال الفترة التي أثارت فضول المؤلف. هذه ملاحظات قد لا تحمل جديدا بالنسبة لمن اعتاد مخالطة المصادر، لكنها تنطوي

على أبعاد منهجية لم تحظ بعد بالاهتمام اللازم. لابد من تسجيل خلاصة أولى، وهي أن البديهيات تتحول إلى ألغاز، لأن مصطلحات مثل «دولة»، «مدينة»، «ترجمة»، و «نسب» تبدو وكأنها تحمل مضامين غير مطابقة للمعنى المعجمي المألوف. إن وراء «المعلومات» التاريخية تصورات تتحكم في طريقة عرض تلك «المعلومات».

ننتقل الآن إلى مثال آخر يهم كتابة التراجم والمناقب. تتعدد الشخصيات المترجم لها، لكن القارئ يلمس تشابها مثيرا بين مضمون التراجم والمناقب، بالرغم من التباين بين السياق التاريخي والمحيط المحلي لهذه الشخصية وتلك. عندما نحصي الجوانب التي تحظى باهتمام المؤلفين والجزئيات المسكوت عنها، فإننا نتوصل إلى نتيجة أولى، وهي أن اختلاف الأفراد مسألة باهتة إذا ما قارنها الباحث بما يتكرر عبر الأفراد. هناك إذن نمط يتحكم في صياغة مختلف التراجم والمناقب، ومن شأن هذا النمط أن يجيب على أسئلة من قبيل : ماذا يعني العلم والعالم ؟ ماذا يعني الصلاح والصالح ؟ ماذا تعني الكرامة ؟ ما هي مستويات التمايز بين المضامين الثابتة والمضامين التي تختلف بين حقبة وأخرى، أو بين انتماءات جغرافية متباينة ؟

يقدم لنا أدب الأنساب مثالا لإمكانيات القراءة. قد نهتم بمنطوق هذه الكتابة : إحصاء الأسر والفروع، توثيق صحة النسب، والتذكير بالأمجاد بواسطة اللمحات البيوغرافية. وإذا غيرنا الزاوية، نتساءل حول وظائف الأنساب في جوانبها الدينية والاجتماعية، أو نحاول تحديد مفاهيم أساسية مثل «الشرف» و «البركة» و «الحسب»، ونستطيع كذلك تلمس أشكال من العلاقات الاجتماعية. ففي الحواضر المغربية، يحدد الشرف أنماطا من التراكم المادي الذي تيسره الامتيازات والإعفاءات الجبائية، بينما يحدد في حالات أخرى علاقات زبونية تربط أعيان التجار والأثرياء بعامة الأشراف الضعفاء حيث تصبح صداقة الشريف بمثابة تبادل بين الهبة المادية والهبة الرمزية. وباختصار، تشخص الأنساب تصورا للشهرة باعتبارها استمرارية عائلية، كما أنها تشير إلى هيمنة البنية الأبوية داخل المجتمع المغربي[18].

---

(18) راجع بحثنا :: **Aristocratie citadine, pouvoir et discours savant au Maroc pré-colonial Contribution à une relecture de la littérature généalogique fassie (XVè - début du XXè** = **siècle)**, 3 è cycle, Histoire, Paris 7, 1984.

إن القراءة المقترحة لاتعني نبذ الاستعمال الوثائقي للنصوص[19]، بل تعني عدم الاقتصار على ذلك الاستعمال لأن المؤرخ ربما ينخدع بمعطيات مشوهة، وربما يغفل فوائد تسلط الضوء على ذهنية المجتمع. نحن إذن بصدد قراءة متعددة تعيد النظر في الفصل المصطنع الذي يفترض عادة بين تفاهة الشكل وأولوية المضمون. فالشكل يتحول إلى مضمون إذا ماوظف الباحث أدوات ومفاهيم راكمتها علوم إنسانية مثل الأنتربولوجيا واللسانيات والسيميائيات[20].

لقد تعرضنا بإيجاز لقضايا تتطلب المزيد من التدقيق وتبادل الرأي. فمن أجل المساهمة في وضع النقاش حول المفاهيم داخل حقل التاريخ الاجتماعي، أثرنا مسائل تتعلق بخلفيات الاهتمام المكثف بالقرن التاسع عشر، ودعونا إلى إعادة النظر في ثنائيات متداولة : حدث / بنية، وثيقة / مضمون وقائعي. وقد اتضح لنا أن جل هذه المفاهيم غير ثابتة في موقع جامد، بل إن عناصر الثنائيات تتداخل فيما بينها، وفي كل الحالات، يتمثل العنصر المحدد في إبداع وتجديد الإشكاليات. هكذا تتسع مساحة تاريخ البنيات على حساب التاريخ الحدثي، وتمنح المشروعية لهذا التحقيب أو ذاك، وهكذا يتجه الاهتمام إلى رصيد وثائقي معين يتجاوب مع الإشكالية ويساعد على تنقيحها.

على ضوء هذه المكتسبات المنهجية، يجد المؤرخ نفسه في وضعية التحفظ إزاء

= وكذلك مساهمتنا في ندوة **في النهضة والتراكم : دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية مهداة للأستاذ محمد المنوني**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1986، بعنوان «مصادر التاريخ الاجتماعي، تساؤلات حول مستويات النص التاريخي التقليدي»، ص. 317 — 329.

(19) هناك دراسات جددت توظيف المعطيات الواردة في كتب التراجم لدراسة وسط العلماء. راجع: Dominique URVOY, **Le monde des ulémas andalous du Vè / XII è siècle : Etude sociologique**, Genève, 1978.

(20) ليست هناك قطيعة فعلية بين المصادر الأدبية والوثائق غير الإرادية. يمكن مثلا لدراسة الأرشيف المخزني كخطاب أن تنير جوانب من الإيديولوجيا المخزنية. انظر عبد الرحمان المودن، **إسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في مغرب القرن التاسع عشر : قبائل إيناون والمخزن، 1290 / 1873 — 1320 / 1902**، دبلوم الدراسات العليا، تاريخ، الرباط، 1984، وعلى الأخص «مسألة الحركة في الخطاب المخزني» ص. 344 — 356.

ثنائيات أخرى. توضع المونوغرافيا والمعرفة المنطلقة من مضمون المصادر في مواجهة التركيب والتنظير. صحيح أن الكتابة التاريخية التركيبية تزداد متانتها كلما تكاثرت دراسة الجزئيات، وأن الكتابة النظرية تتحسن مصداقيتها كلما ارتفع حجم المعرفة الموثقة. لكن، في المقابل، تتضمن المونوغرافيا قدرا من التنظير والتركيب، ولاتنفصل إجرائية المصادر عن إجرائية الفرضيات والإشكاليات التي ينطلق منها الباحث. فإذا تجاهلنا هذه التقاطعات، ربما انزلقنا إلى ممارسات تتميز بالمجهود التوثيقي غير المعقلن : يخوض المؤرخ غمار المصادر بدون إشكالية، أو يتجاهل الخط الفاصل بين قواعد التحقيق وقواعد التأويل والتركيب، وأحيانا أخرى تنقل الإشكالية من بحث إلى آخر بدون تمييز، وبذلك تطرد النظرية من الباب فتتسلل إلى النافذة.

في طور بداية التراكم الذي تمر به كتابة التاريخ الاجتماعي، لابد من الإقرار بضرورة ملحة وهي ضرورة قيام علاقة الانصات المبدع بين مهمة التوثيق ومهمة تطوير التاريخ الإشكالي، على أن الأهم هو خلخلة «الطمأنينة» المنهجية التي يركن إليها البعض، والتي تعني نفي الهاجس المنهجي.

مساهمة الجامعة المغربية في الإنتاج التاريخي حول المغرب السعدي :
قراءة وملاحظات أولية

عبد المجيد القدوري
كلية الآداب ــ الرباط

ملاحظات عامة وأرقام معبرة :

ملاحظات عامة :

تهدف هذه المساهمة المتواضعة بالدرجة الأولى، إلى وضع ملاحظات أولية، قد تعمق مستقبلا. فهي لا تدعي، ولا تريد تقييماً، أو وضع نقط على / وحول أعمال جاهزة، علما منا بأن هذا الإنتاج قد خضع ويخضع لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية : منها ما هو مرتبط بالمادة وطبيعتها، ومنها ما هو متعلق بظروف تكوين ومجالات اهتمام الباحث نفسه. لهذا ومن أجل هذا نلتمس المعذرة مسبقا عن تقديمنا لهذه الملاحظات والتي، ربما قد تظهر للبعض سطحية أو مملوءة بفرضيات وأوصاف قد تكون تقريرية أو بعيدة عن التلميحات، والتلوينات اللازمة، فهي إذن، ملاحظات وإن انطلقت من الداخل تبقى ــ كما أردناها ــ مفتوحة للمناقشة الباردة والهادفة لأنها لا زالت في نظرنا في حاجة إلى تطعيم وتدعيم، وتوضيح وتصحيح، إلا أننا نؤمن في الوقت نفسه بأنها تبقى أسبق الأسبقيات والهدف الرئيسي. وما شعار هذا الملتقى المنعقد تحت شعار 30 سنة من البحث إلا تأكيدا لذلك.

«إن التاريخ — كما قال Lucien Febvre — قاطرة تتوقف في محطات للمرور، إلا أنها لا تتوفر على محطة للوصول»(1).

لذا نعتقد بأن هذا الملتقى محطة ضرورية وأساسية للبحث والباحثين وكل من يهتم بالمغرب(2). لقد أصبح التوقف ملحا لمعرفة ما هو موجود أولا وصياغة أسئلة جديدة لأن التاريخ الجديد يعني أسئلة جديدة :

1 — هل ظهرت مشاكل جديدة، أصبحت تحتم إعادة النظر في الكتابة التاريخية ؟

2 — ما هي الحقب والحقول التي تهيمن في البحث التاريخي بالمغرب ولماذا ؟ هل معرفة مغرب القرن XIX كافية لفهم عقد الحماية كما حاول أ. عياش أن يبين بقوله :

«إننا كنا محتاجين إلى معرفة صحيحة لوضع المغرب في القرن الماضي حتى نكتشف الظروف والأسباب والطرق التي أدت إلى الخضوع لسلطة الاستعمار»(3).

أو أنه تكفي زيارة لفاس في مطلع القرن XX لمعرفة مغرب سنة 1500 كما نجده عند Louis Massignon(4).

3 — ماهي الحقول والحقب التي لا زالت منسية ولماذا ؟

---

(1) عبر عبد الله العروي على نفس الفكرة حين قال :
«كل مشكل تاريخي يتجدد طرحه بتطور التاريخ نفسه، ولا يمكن قول كلمة أخيرة فيه.»
مجلة الوحدة غشت 86، ص 153.

(2) لاسيما وأن أي عمل من هذا النوع لم يتم منذ ما يزيد على 15 سنة حينما عقدت جمعية تاريخ المغرب ندوة في موضوع «**مشاكل البحث التاريخي بالمغرب**». وقد نشرت المحاضرات بالعربية في **مجلة البحث العلمي** عدد 10 وباللغة الفرنسية في مجلة الكلية **Hesperis - Tamuda** عدد VII

(3) جرمان عياش، **دار النيابة**، عدد 11، صيف 1986، ص 15.

(4) «Ce Temps du moins, m'a suffit pour revoir le Maroc dans années 1500, la même steppe giboyeuse, barriolée de fleurs, les mêmes olivettes encadrer des villages et des traditions identiques». L. Massignon, le Maroc dans les premières années du XVIe S. d'après Leon l'Africain. Alger, A Jourdan, 1906.

4 ـــ ماهي الضوابط (المشجعة، أوالمعرقلة) التي تتحكم في توجيه البحث والإنتاج التاريخي بالمغرب وخارج المغرب ؟

5 ـــ كيف تتم وتمارس العملية التأريخية داخل وخارج المغرب والمتخذة منه موضوعا لها ؟

6 ـــ كيف تعامل الباحث في موضوع المغرب مع التيارات التي تصاحب وتمر عبر قنوات الكتابة التاريخية ؟

تدفعني هذه الأسئلة إلى طرح ملاحظة ثانية تتعلق بمسألة الحدود في الكتابة التاريخية، مسألة التحقيب.

أولا : وجدت نفسي وأنا أتعامل مع ما أنتج عن السعديين اهتم بإنتاج مهد للسعديين (أطروحة الأستاذ محمد القبلي بالخصوص)[5] ثم تلاقح التخصصات، رجعت إلى أعمال أنتجت عن السعديين في شعب أخرى، لا سيما في شعبة الأدب العربي[6]. إنه تلاقح لازال في المخاض لكنه يبشر بآفاق مشجعة، فكيف لا، والتاريخ الجديد يُعَرَّف بانفتاحه عن العلوم الأخرى وهي مسألة ليست وليدة اليوم لنسمع اليوسي وهو يقول :

«وليعلم أن العلوم داخل بعضها في بعض ومرتبط بعضها في بعض، وليس أحد يكمل في شيء فيها على ما ينبغي»[7].

---

(5) Mo. Kably, **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age,** Maisonneuve - Larose, Paris, 1986.

(6) نجاة المريني : **شعر عبد العزيز الفشتالي** (جمع وتحقيق ودراسة). مكتبة المعارف، الرباط، 1986.

(7) اليوسي، **القانون**، ص 242

أرقام معبرة :[8]

الأطروحات

1 ـ الأطروحات المناقشة في التاريخ :

عددها :	7
التي نوقشت بالمغرب :	0
خارج المغرب :	7
التي نوقشت بفرنسا	4
التي نوقشت بالمشرق العربي	2
التي نوقشت بإنجلترا P.h.D	1
التخصصات :	
التاريخ القديم	0
التاريخ الوسيط	1
التاريخ الحديث	3
التاريخ المعاصر	3

2 ـ الأطروحات المسجلة بالجامعة المغربية :

عددها :	17
التوزيع حسب التخصصات :	
التاريخ القديم	0
التاريخ الوسيط	1
التاريخ الحديث	6
التاريخ المعاصر	10
أول تسجيل	أبريل 1979
آخر تسجيل	يوليوز 1986

(8) مصلحة الدراسات العليا بكلية الآداب والعوم الإناسانية ـ الرباط

دبلـوم الـدراسـات العـليـا

1 ـــ الـرسائـل التـي نـوقـشـت :

التخصصات / السنوات	1980/ 1963	84 / 80	86/ 84
3 التاريخ القديم	2	0	1
5 التاريخ الوسيط	3	0	2
14 التاريخ الحديث	7	0	7
18 التاريخ المعاصر	5	6	7
المجمـــوع 40	17	6	17

2 ـــ الرسائل المسجلة والتي لم تناقش بعـد :

التخصصات :

التاريخ القديم	0
التاريخ الوسيط	21
التاريخ الحديث	17
التاريخ المعاصر	46

توزيـع هـذه الـرسائـل بحسـب المواضيـع

الحقــب	المــواضيـع	المنوغرافيـات	التـحقيــق	المجمــوع
التاريخ الوسيط	15	5	1	21
التاريخ الحديث	7	3	7	17
التاريخ المعاصر	31	10	5	46
المجموع	53	18	13	84

هل توجد اتجاهات معينة في الكتابة عن التاريخ السعدي ؟ يصعب الجواب المضبوط، لأن الأمور لا زالت غير مكتملة وعند الباحث الواحد قد نجد عدة اتجاهات، لكن مع ذلك نستطيع استخراج سمات مشتركة فيما بين مجموعات متعددة :

تناولت مجموعة من الباحثين موضوع السعديين من زاوية شاسعة : المغرب في عهد الدولة السعدية :

- مظاهر الحضارة في العصر السعدي،
- مظاهر التطور الاقتصادي والعمراني في مغرب القرن 16.

حاول أصحاب هذا الاتجاه تناول قضايا كثيرة، تتبعوا كل الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، اعطوا معلومات عن مجالات تهم الاقتصاد والمجتمع والثقافة[9] إلخ. نظرا لهذا لم تهتم هذه المجموعة من الأبحاث بإفراز أطروحة مركزية، بل هيمن فيها وعليها نوع من التشتت والتصدع في الرواية التاريخية التي حاولت بناءها[10]. إلا أن القارىء يستطيع استخراج بعض المراكز المهيمنة على هذه الأبحاث، لعل أهمها التركيز على الصراع الإسلامي المسيحي وتبني الأشراف السعديين لظاهرة الجهاد التي اعتبرها هؤلاء سر نجاح حركتهم، ركزت أبحاث كثيرة على هذه النقطة[11]. يبقى الطرح في نظرنا طرحا خارجيا. هذا يعني أن

---

(9) التاريخ نظر في الدول ومددها وأعمار الناس واختطاط البلدان وحلائقها ونحو ذلك مما يتعلق بابتداء الوجود، ومدة الإقامة، وقد يختص بالدولة الإسلامية، وقد يختص بأعمار الأعيان ووفياتهم» اليوسي، **القانون**، 148.

(10) نقصد بالرواية التاريخية هنا السرد التاريخي الموروث (Le récit historique).
يختلف هذا الاتجاه عن أعمال الجمع والتحصيل التي نجدها عند ما يمكن تسميتهم بمؤرخي الفترة السابقة، والتي جاءت كرد فعل على الكتابة الكولونيالية (المختار السوسي، داوود) لأن قيمة هذه الكتب توجد المواد التي توجد بها لا في منهجها وأسلوبها.

(11) أظن بأن المسألة إضافة إلى ما جاء به الأستاذ محمد القبلي ترتبط كذلك بالمنهج، والمصادر المعتمدة : المصادر العربية تبرز وبإلحاح كبير الظاهرة لأنها تدخل ضمن المنطق الذي حرك أصحابها.

المعالجة تتم من الخارج ولا تنفذ إلى منطق وعمق الأحداث. وقد نتساءل إلى أي حد لا تهدف هذه المقاربة إلى ربط مسؤولية ما يحدث في الداخل بعوامل خارجية ؟ حاول الأستاذ محمد القبلي في أطروحته الجديدة أن يعطي قراءة جديدة حينما حاول ربط ظاهرة الجهاد بالصراعات الداخلية المرتبطة بالسطلة[12].

نظرا لكثرة القضايا المتناولة نلاحظ في هذه الكتابة غياب الاهتمام بالطرح الإشكالي، لذا جاء هذا العمل بمثابة تتبع للتاريخ السياسي ثم إعطاء معلومات وأوصاف يغلب عليها الجفاف، كأمثلة على ما نقول نقرأ في أحد هذه الأبحاث ما يلي :

— وفي سنة 987 هـ / 1579 انتشر مرض معد هو السعال

— وفي سنة 1006 / 1597 ظهر طاعون جديد بفاس.

مثل آخر نجد فيه كلاما عن الأدب السعدي بهذا الشكل «الإنتاج الأدبي لابأس به كما وكيفا».

كمثل ثالث نقرأ في أحد هذه الأبحاث :

«الملاحظ إذن أن المغرب عرف على مدى قرن من الزمن تطورا خرج به من حالة ليرجعه إلى حالة مماثلة، ونستطيع أن نقول أن تاريخ المغرب مرّ مند الفتح الإسلامي على الأقل بهذا النوع من التطور الدائري الذي يجعل الرسم البياني لدرجة الإستقرار فيه يأخذ شكل تموجات تُعبرمنخفضاتها عن الأزمات، ومُحَدَّبتها عن فترات الازدهار».

إنه النمط التعليلي الخلدوني، والذي يعتبره العروي[13] ككتابة تاريخية راكدة،

---

(12) **Qu'est-ce d'abord que le Jihad appliqué aux deux rives du détroit ? guerre sainte, dira-t-on par habitude...Pour definir le phenomène, il nous parait de ce fait plus prudent d'en apprehender la fonction historique.**

ثم تتبع الباحث الظاهرة من أصلها موضحا بأنها تحمل بدون شك في طياتها مرامي جهادية عقائدية إلا أن العملية تدخل وبالأساس ضمن منطق داخلي للأحداث أنها محاولة تهدف إلى :

Transferer un projet de pouvoir du temporel à l'éternel, du niveau de l'aventure à celui de la legalité messianique, tel serait le rôle assigné périodiquement à la guerre en question. M.Kably, p.80

(13) عبد الله العروي **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء 1983 ص (42 — 43)

تتنافى والفكر التطوري التاريخي انها كتابة وربما موقف غير واع لما هو منتظر من المؤرخ وهو ما عبرت عنه Magali Morsy بعلاقة الخطاب التاريخي الداخلي وبحقيقة وعي الأمة بمصيرها الوطني.[14] يمكن أن نضيف وفي نفس السياق الذين حاولوا الكتابة التاريخية من أجل الدفاع عن مؤسسة اجتماعية. ففي أحد هذه الأبحاث نقرأ على سبيل المثال :

«وقد زاد من تصميمنا ما شعرنا به من نقص وحيف... بل ذهب الأمر ببعضهم إلى حد الافتراء متهما إياها **(الزاوية)** بالتعامل مع الأجنبي».

لم يقف عند هذا الحد بل نصب نفسه طرفا في النزاع عندما قال :

«يجب أخذ المبادرة لتحمل مسؤوليات كتابة تاريخ وطني حقيقي يتوخى قدر الإمكان الموضوعية والحقيقة العلمية».[15]

العمل البيليوغرافي :

تعتبر **الزاوية الدلائية** على ما نعلم أول عمل منوغرافي في الإنتاج التاريخي المغربي وذلك سنة 1963. أول محاولة جمعت بين التوثيق من جهة والتحريات الميدانية من جهة ثانية. لم يهتم المؤلف بالهموم ولا بالأسئلة المنهجية، لذا لم يحفل بطرحها على عكس ما قامت به Magali Morsy فيما بعد، وكما ألح عليه Maxime Rodinson عند تقديمه لكتابها حول زاوية أحنصال[16]. كما أن أ. حجي لم يعط

(14) **«Il n'ya pas de société historique sans discours historique. C'est par la vision qu'une société a d'elle même par sa critique d'elle même par le depassement qu'elle postulent que se fonde et se justifié un destin national. Le discours interne comme étant le véritable rapport de la communauté et sa concience».**
Magali Morsy. «Comment Decrire l'histoire du Maroc»
in Actes de DURHAM publies par **Bulletin economique et social du Maroc**, 1979,n° 137 — 138

(15) قد نجد في القولة التالية جوابا :

«Mais l'essentiel n'est pas aujourd'hui de rêver à un prestige d'hier ou de demain. Ce qu'il faut c'est savoir faire l'histoire»
J. Le Goff et P. NORA,**Faire l'histoire,** Gallimard, Paris, 1974 Vol I. p XIII.

(16) «Au lieu de discuter théoriquement et d'utiliser des concepts quasi metaphisiques, il est beaucoup plus préfèrable de parler de rapports entre **données transmises** par les documents. historiques degagés par la méthode historique et donnée sur les structures sociales comprises à partir de faits élaborés selons les faits sociologiques».

تأويلات من صنف ما قدمه J.Berque فيما بعد،[17] ومع ذلك لازالت مكانة **الزاوية الدلائية ثابتة.**

غادر الباحث العمل المنوغرافي وتبنى في مسار أطروحة الدولة عملية الجمع الببليوغرافي : قد نتساءل عن الدوافع التي كانت من وراء هذا التحول ؟[18] لم يهتم في عمله هذا بالتأويل التاريخي، بل عمل على فتح آفاق للبحث والباحثين في مغرب السعديين،[19] ومما يزيد من أهمية عمله العدد الهائل من المخطوطات الواردة فيه، والتي أعطاها بأرقام وأماكن وجودها مع ملخصات لأهم ماجاء فيها.

اهتم في أطروحته بالبادية قبل الحواضر يقول في هذا الصدد :

«توخيت في هذه الدراسة التركيز على بحث الجانب الفكري من تاريخ المغرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر وعدم الإقتصار على فاس والمدن التقليدية الأخرى التي طالما استأثرت وحدها باهتمام المؤرخين، وكتاب التراجم **وإعطاء أهمية للبادية ورجالها العلماء**».[20]

يبدو لي أنه بصدد المساهمة في تكوين مدرسة معتمدا في نهجه على الممارسة والتجربة، وربما تتخذ آفاقاً أوسع ــ عند ذهابها لزيارة العلوم الأخرى ــ على حد تعبير بروديل في إحدى استجواباته.[21]

= Maxime Rodinson, Préface in Magali Morsy **Les Ahansala. examen du rôle historique d'une famille maraboutique de l'Atlas marocain**, Paris - La Haye, 1972.

(17) **J. Berque, ulémas : Fondateurs, insurgés du Maghreb du XVII^e siècle**, Paris, p 112 . 118

(18) هل جاء إلى ذلك صدفة أم أنه وعى إلى أهمية العمل البيبليوغرافي انطلاقا من تجربته الأولى ؟ إننا نلمس من أعماله اللاحقة، ومن خلال مناقشتنا معه تركيزه على إخراج المادة المدفونة، كما نسمعه أحيانا يتكلم بنوع من الإعجاب عن المرحوم المختار السوسي.

(19) حينما تناول قضايا فكرية أثار عدة قضايا شكلت في معظمها منطلقا لأبحاث جامعية لاحقة تحت إشرافه في أغلبيتها نذكر على سبيل المثال : رسالة وأطروحة تحضران في الجهاد ومسألة اليهود والإسلاميين بفاس خلال القرنين 16 و 17 وطائفة العكاكزة.

(20) نستطيع إدراك ذلك من خلال توزيع الصفحات والهوامش في الأطروحة حيث خصص لـ :
ــ الحواضر ص 345 ــ 449 = 104 صفحة و297 هامش.
ــ القرى ص 449 ــ 613 = 164 صفحة و540 هامش.
محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1978 في جزئين.

(21) «Lucien Febvre était certainement plus historien que moi, il voulait assujettir les sciences de l'homme à l'histoire, comme Marc Bloch. Je ne cherche pas à les **coloniser** mais à =

هل بإمكاننا اليوم تلمس ملامح لكتابة تاريخية مفتوحة انطلاقا من مشاكل جديدة، ومقاربة جديدة قصد بلوغ أهداف جديدة ؟ إن الجواب على هذا السؤال صعب لأن التراكم لازال في بدايته. لازلنا نعيش قضايا سوء التفاهم المبنية على عدم اتفاقنا على تحديد وضبط المفاهيم التي تتردد بكثرة (المخزن، الزاوية، القبيلة إلخ). ما هي الشحنات المتضمنة فيها ؟ ما هي وظائفها التاريخية ؟ كيف التعامل مع مضامين مشوهة بتراكمات مركبة عبر قنوات الاسطوغرافية المحلية والقنوات الدخيلة ؟ هل باستطاعتنا تحديد أسلوب أو تنميط منهجي ؟[22]

عملت أبحاث كثيرة على استعمال مناهج علوم أخرى وتأثرت بهذا التيار أو بذاك. انطلق أ. العربي مزين في مقاربته للمجتمع الواحي من أثر الأبعاد والمعطيات الإيكولوجية كمحرك أساسي لفهم وتتبع علاقات الأفراد والجماعات داخل هذه البنيات. إنها ديناميكية مسؤولة عن التراتبات الاجتماعية ومحددة لعلاقات الهيمنة العسكرية والإيديولوجية. إن القارىء لمساهمة هذا الباحث[23] يشعر بتأثير البعد الكوني والإنساني الذي نجده عند جاك بيرك. لعل من أهم ما توصل إليه العربي مزين رفضه لتطبيق المنظومة الخلدونية على مجتمع الواحات.[24]

نجد هذا الانفتاح في مساهمات أخرى عند محمد مزين حينما حاول إبراز

= leur rendre visite pour essayer de voir par leurs yeux, d'emprunter un instant leur langage leur point de vue pour enrichir les miennes». Fernand BRAUDEL.

(22) «المنهجية الحقة في نظري ــ يقول العروي ــ هي التي تواكب التحليلات العينة لموضوعات معينة... ضعف الثقافة العربية والمغربية الحالية وضعف مثقفينا عموما يأتي من كونهم يطيلون الكلام حول القضايا المنهجية معتقدين أن النقد خلاق في حد ذاته. النقد الخلاق ليس هو النقد الأدبي، ولا نقد النقد، أو نقد المدارس والاتجاهات، بل إنه الدراسة التحليلية للواقع الاجتماعي، وللموروث الثقافي وهذه الدراسة التحليلية المباشرة والمحتكة بموضوعها هي التي توحي بمفاهيمها ومقولاتها أو تفرضها أي أنها تصنع ضمنها منهجا. عبد الله العروي، **مجلة الوحدة** غشت 86 ص 151.

(23) Mezzine (L.) **Contribution à l'histoire de Tafilalt. Aspects d'histoire économique et sociale du sud-est marocain aux 16e et 17e siècles**, thèse soutenue en 1977. Paris.
«Ainsi le système d'explication de la dynamique sociale Khaldunien devait être inversé ici, L'origine de la dynamique historique se trouve en effet moins dans la force de l'esprit de corps ASABIYA que procure le genre de vie nomade, que dans des données plus générales du local et international que determinent ce genre de vie et de proposition qu'il peut prendre dans une société».

(24) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

المواجهة الثلاثية (فاس / باديتها / المخزن)، فكل الأحداث السياسية التي وقعت في العصر السعدي بفاس وناحيتها يمكن إدخالها ضمن هذه الجدلية الثلاثية.[25]

استنتاجات وآفاق

يصعب الحديث عن وجود مدرسة تاريخية مغربية ولكن بالإمكان رصد ملامح كتابة جديدة وإن غلب عليها طابع التجريب، والتشتت. نلمس ذلك من انعدام وجود مجلة متخصصة، تصدر بطريقة منتظمة، فحتى الموجودة منها تعاني من أزمة الكتابة، وتتميز بالتصدع في الاتجاهات، وتعيش على الموروث.

نجد في الباحث الواحد اتجاهات مختلفة في الكتابة (تقليدية، منفتحة إلخ) مع ذلك نستطيع إدراك تأثيرات مهيمنة :

1 — تأثير اتجاه اقتصادي / اجتماعي في كتابة التاريخ السعدي. إنه تأثير موروث صادر عن كتابات B. Rosenberger[26] الذي ساهم في تعميق البحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وتحسيس مجموعة من الباحثين المغاربة بأهميته.

2 — تأثير مدرسة **الحوليات** وبالخصوص أعمال F.Braudel[27] وإن كان التعامل مع هذا الاتجاه يطرح مشكل التعامل بمعنى هل الانفتاح يعني الاقتباس ؟ هل يكفي أن يتناول بروديل المسألة لتصبح مرجعا قياسيا ؟ كمثل على ما نقول نقرأ القولة التالية : «هذا ما كتبه بروديل عندما درس سهول البلدان المجاورة للبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يمكن أن يكتب كذلك عن المناطق المنخفضة بناحية فاس».[28]

---

(25) محمد مزين، **فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي 1549 — 1637**. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1986.

(26) أنظر على سبيل المثال :

Rosenberger (B) et Triki (H)
1) Famines et Epidemies au Maroc au XVI et XVII. in **Hesperis - Tamuda** vol XVI. vol XV
2) Cultures complémentaires et nourritures de substitution au Maroc du XVII^{e} et XVIII^{e} siècles, **Annales E.S.C**, mai-août 1980.

(27) BRAUDEL (F) : **La mediterranée et le monde mediterraneen à l'époque de Philippe II.** Armand Colin, 1962, 2T.

(28) محمد مزين، **فاس وباديتها**، ج. 1 ص 64

نلاحظ من خلال قراءتنا لأطروحة أ. محمد القبلي تأثيرا واضحا لمدرسة **الحوليات**، لكن انطلاقا من معرفة عميقة وممارسة واضحة وواعية انطلاقا من منطق داخلي للأحداث بالمغرب[29]. حاول تجاوز أحداث الفرجة (Evenement spectacles) لينفذ إلى عمقها لذا نراه يطالب الباحث باستقراء ماسماه بالصمت المُعبر[30] الذي يصب في نظر القبلي في اتجاه المرحلة الممتدة أو الزمان الطويل (Tout devait plaider naturellement en faveur du temps long). مارس النهج البروديلي في بحثه في أعماق المنظومة المرينية ليوضح تناقضاتها الداخلية / الخارجية ليصل إلى القاعدة (Le socle - Le substratum) المفسر لاحتضار (Agonie) هذا النظام وميلاد معجزة الشرف السعدي[31].

3 ــ من المشاكل الواجب مناقشتها منهجيا مسألة غياب المصادر الإحصائية : كيف يمكن منهجيا ترجمة مصادر أدبية إلى معطيات إحصائية، إلى أرقام ؟

لعل الأرقام مسألة حضارية ترتبط بالمجتمع ككل لأن الرقم / وفي الرقم دلالات : لماذا لم يهتم مؤرخون كالفشتالي، والناصري بالأرقام في كتاباتهم وهم على اطلاع واسع بشؤون الدولة ؟ يهدف التاريخ الكمي إلى بناء التاريخ على أساس من الإحصائيات.

اعتبرت هذه المحاولة مجرد طموح لدى مؤرخي الاقتصاد في الغرب.[32]

إذا كانت العملية التاريخية في الغرب تتعامل وبحذر كبير مع الإحصائيات فإننا

---

(29) «Pour savoir éventuellement réprondre, il fallait en outre appréhender le mécanisme de l'interieur, essayer de circonscrire l'element moteur de l'organisme, celui qui devait sous. tendre les manifestations emergentes en question». M. Kably - op. cit. p. 181.

لنسمع بروديل يتحدث عن عمق الأحداث :

«J'ai toujours pensé que le rez-de-chausée, si misérable qu'il puisse être parfois, est le terrain solide de l'histoire».

(30) «... interroger le silence considéré comme significatif... Les ombres du discours» (M. Kably. p 181, 339).

(31) M. Kably, p. 339.

(32) «Le terme d'histoire quantitative désigne.. l'ambition et les travaux de certains historiens économistes, il s'agit de faire de l'histoire une économetrie restrospective, c'est-à-dire de remplir, pour les siècles anterieurs aux notres, et sur les models de nos comptabilités actuelles, toutes les colonnes d'un tableau imaginaire d'imput-output». François FURET, «le quantitatif en histoire» in **Faire L'histoire**, Gallimard, 1974, p. 43.

نتساءل عن مصداقية لجوء بعض المؤرخين المغاربة إلى إعطاء جداول وأرقام وكأنها مضبوطة اعتمادا على مصادر أدبية أو فتاوى :(33)

4 ــ اعتقد أن العمل المنوغرافي يطرح بدوره عدة مشاكل : المرور من الخاص إلى العام ومن الميكرو إلى الماكرو.(34) هل حقا تساهم المونوغرافية في إعادة كتابة تاريخية وطنية، باتخاذها المسافة من الرواية التقليدية من جهة ومن الكتابة الكولونيالية من جهة ثانية ؟ أم أنها ترتبط وبالأساس بمسألة البدأ في الكتابة :

5 ــ مسألة الخلط في المفاهيم.(35)

6 ــ اتجهت الأبحاث إلى استغلال الخطاب الرسمي أو الخطاب الكولونيالي في حين أهملت المسكوت عنه.(36)

عمل الفقهاء على بناء رواية تاريخية تلاءم والنهج السني، بل ذهبوا أحيانا، وربما غالبا إلى طمس أصوات مغيارة، لعل نموذج فرقة العكاكزة التي أشار إليها الأستاذ محمد حجي يُعبر بوضوح عما نرمي إليه ولنقرأ ماقاله في حقهم عبد الكبير الكتاني.

«ولولا هذا التقيد أعده لأهل الخير وأحوالهم والملوك وسيرتهم، لذكرته كما ذكروه تفصيلا، ويبقى عبرة لمن يُقصُّ عَليه ويحمد الله على نعمة الإسلام المحمدية التي أنعم الله عينا بها تفضلا منه على عباده وحذفت أساميهم تطهيرا من الدنس ولله عاقبة الأمور».(37)

(33) يمكن الرجوع إلى حليمة بنكرعي، **مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين**، رسالة د.د.ع، كلية الآداب، 1984، الرباط، في الصفحات 37، 42، 92، 98، 121.
كذلك محمد مزين، **فاس وباديتها**، ص 151 ــ 152.

(34) «Le grand précepte qu'il faut donner aux historiens c'est de distinguer au lieu de confondre, car à moins dêtre varié, l'on n'est point vrai».
Augustin Thierry,. **Lettres sur l'histoire de France**, 1827.

(35) لقد اعتاد أهل فاس أن يلعبوا دورا كبيرا في تجارة المغرب، حيث أن دورهم يشبه إلى حد كبير دور البورجوازية الناشئة في أوربا في ذلك العصر.
محمد مزين، مرجع سابق ص 243.

(36) حاول جاك بيرك أن يؤرخ لمعارضي الشرفاء في كتابه **Ulémas : Fondateurs, insurgés au Maghreb du XVIIe- siècle.**
هناك مواضيع كثيرة لا زالت مهملة من بينها واقع المرأة في المجتمع المغربي.

(37) عبد الكبير الكتاني **زهرة الآس في بيوتات فاس**، مخطوط خ.ع.ك 1281، ص 328.
أشكر أ. عبد الله نجمي الذي أمدني بمكان وجود هذه المقولة.

7 ــ من الأطروحات المركزية التي أخذت باهتمام الباحثين مغاربة وأجانب، والتي لازالت تطرح عدة تساؤلات ظاهرة الشرف.[38] لعل من أهم ماجاء به القبلي في هذا الصدد ابتعاد هؤلاء الأشراف الجدد عن كل ما من شأنه أن يلطخ سمعتهم فعاشوا بعيدين عن أكابر الوقت، ممارسي السياسة على عكس الأدارسة مثلا إلى حدود القرن السادس عشر حينما تبنوا كل الاحتجاجات المواجهة للوطاسيين والتي كانت متجذرة في المجتمع المغربي منذ العصر المريني.[39].

ما هو الدور الذي لعبته القبائل الموجودة في الأطراف في مواجهتها للسطلة وللتجارة ؟ كيف نفهم مساندة أهل سوس للأشراف السعديين ؟ هل كانت مجرد مواجهة ضد الأجنبي أم أنها تيار راغب في رفض ضغط القبائل سواء في الأعلى، تلك التي تهاجم القوافل أم في الأسفل، تلك التي تساند الأجنبي، ظاهرة عبر عنها محمد القبلي حين تكلم عن «تطويق البدو الثقيل والمكثف».[40]

نود، في الأخير أن نشير إلى أهمية هذا الإنتاج، وإن كان قليلا، وبالتالي لا أشاطر رأي الذين يحاولون التقليل من أهميته وما الملاحظات التي قدمت إلا إرادة صادقة لإثارة النقاش من أجل رصد مكامن الضعف قصد البحث عن سبل تجاوزها، انها أعمال لا يمكن إلا أن تساهم فيما لخصه المفكر الإيطالي Croce بقوله :

Ce ne sont point, là des vérités philosophiques, ni des vérités historiques, mais ce ne sont pas non plus des erreurs et des songes; ce sont des mouvements de la conscience morale de l'histoire en train de se faire[41].

(38) نجدها في كل الكتابات لكن بمقاربات مختلفة، تساءل جاك بيرك عن أسباب وصول الأشراف السعديين إلى الحكم وتراجع الأدارسة. توجد ــ يقول بيرك ــ فرضيات كثيرة إلا أن المعطيات الحالية لا تمكن من أجوبة. لماذا سكتت النصوص إلى هذه المدة عن الظاهرة ؟ ثم لماذا هذا الاهتمام المكثف في العهد السعدي العلوي ؟ هل هي مجرد صدفة ؟

J. Berque, **op cit** 40-42.

(39) **Par ailleurs en recupérant la tradition du mahdisme régional, le saadien récuperait les projections idéales, y compris les fantasmes de la montagne et du midi en faisant sienne le doctrine Jazoulite, il adoptait consciemment la tradition contestataire, des sufis mendienaux, laquelle avait pris corps bien avant l'arrivée au pouvoir des Mérinides. M. Kably, p.341.**

(40) «L'encerclement pesant et intensif des bedouins», Ibid, p. 253.

(41) Beneditto CROCE, Histoire et théorie de l'histoire in **La philosophie comme histoire de la liberté,** Paris , Seuil, 1983, p.208.

حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية

محمد مزين

كلية الآداب ــ فاس

إن المتتبع لحصيلة البحث الجامعي في ميدان التاريخ، خلال المرحلة المتراوحة بين سنتي 1956 و 1986، يلاحظ أن الباحثين في هذا الحقل المعرفي قد واجهوا، ولا زالوا يواجهون، مشكلة قلة المصادر، حتى ذهب بعضهم إلى البحث عن قراءات جديدة، تعتمد الرموز وغيرها، لتغطية هذا النقص، وبعضهم الآخر دعا إلى الاهتمام بالبحث عن وثائق جديدة..لاقتناع المجموعتين باستحالة كتابة تاريخ، يرضي العقل، عند عدم توفر الوثائق والتقنيات اللازمة.

وفي هذا الإطار ــ البحث عن وثائق وعن قراءات جديدة ــ توجهت أنظار واهتمامات الباحثين، في السنين الأخيرة، إلى الكتابات الفقهية، وبالخصوص إلى النوازل.

وقد كتب الكثير عن هذا النوع من المصادر، فمن الباحثين في التاريخ من اعتبره خاليا من كل فائدة تاريخية تذكر ــ وهم أقلية ــ ومنهم من اعتبره منجما بكرا يجب استغلاله والاستفادة منه لإعادة صياغة البناء التاريخي صياغة منطقية وعميقة. وبين هذا وذاك من اعتبره من المصادر التي تسمح فقط باستكمال الثغرات التي تركها غيرها من المصادر : ككتب الحوليات وكتب التراجم والوثائق الرسمية والخاصة...

ومنهم أخيرا من اعتبرها أساسية حتى أنه ــ حسب هؤلاء ــ لا يمكن اعتبار ما نكتبه من تاريخ عملا كاملا وقريبا من حقيقة أوضاع الماضي إلا إذا تم استغلال كتب النوازل.

وربما جاء هذا الاختلاف في تقييم فائدة كتب الفقه من عدم اتفاق الباحثين على النموذج الذي يعتبرونه أو يتحدثون عن قيمته أولا، وعلى المنهج الذي يمكنهم من الاستفادة منه استفادة مباشرة ثانيا.

- كتب «جميع أبواب الفقه».
- كتب «العبادات».
- كتب «القضاء والمواريث».
- وأخيرا كتب خاصة بـ «فقه النوازل والأجوبة».

وإذا كانت الأنواع الثلاث الأولى أقرب من حيث مواضيعها ومنهجها ومعلوماتها من كتب التوعية والشرح النظري، منها إلى التاريخ، بل إلى الظرفية (الزمنية أو المكانية) المحدودة، فإن كتب «فقه النوازل والأجوبة» مصادر غنية بالمعطيات النظرية، كسابقتها، ولكن غنية كذلك بمعطيات ترتبط كل الارتباط بزمن (على المدى الطويل) وبمكان (واسع في أغلب الأحيان)، إن لم تكن ترتبط بقضية معروفة بعينها، وقعت في زمن أو مكان محدودين.

وعندما نتتبع المراحل التي قطعها الباحثون الجامعيون في استعمالهم لمعطيات مستخلصة من كتب النوازل الفقهية، نلاحظ أن تلك المراحل ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطور البحث التاريخي عامة وبتطور المناهج والاتجاهات الفكرية في الجامعة المغربية.

وبتلخيص كبير يمكن تحديد تلك المراحل في ثلاثة :

- أولا مرحلة ما قبل 1970 (إلى ما قبل 1956).
- ثانيا مرحلة مابين 1970 و 1983 (قبلها أو بعدها بقليل).
- ثالثا مرحلة مابعد 1983.

1 ــ المرحلة الأولى : الباحثون الأوائل الذين حاولوا إثارة الانتباه إلى قيمة كتب النوازل التاريخية :

إذا كان بالإمكان اعتبار سنة 1956 سنة فصل في تطور البحث في المجالات المعرفية المغربية الأخرى كعلم الاجتماع واللسنيات والجغرافية وغيرها، فليس بالإمكان اعتبار تلك السنة نقطة فصل في تطور البحث في التاريخ. ذلك أن الكتابات التاريخية التقليدية التي كانت الركيزة الأولى والأخيرة ــ إلى جانب

الكتابات «الكولونيالية» ـــ في مغرب ما قبل 1956 استمرت على نفس الحال إلى ما بعد الستينات. بل ويمكن الجزم بأنه إلى يومنا هذا لازال مثل هذا الاتجاه في ابحث التاريخي قائما تمثله زمرة من الأقلام، التي أقل ما يقال عنها أنها أغنت التاريخ المغربي.

صحيح أنه مع فجر الاستقلال ظهرت على ساحة البحث التاريخي تلك الرغبة في التجديد، والتي تجلت في الاتجاه إلى «تطهير» التاريخ المغربي مما يدعى بالإرث الاستعماري، ذلك الاتجاه الذي يمكن أن نطلق عليه «التاريخ الوطني»... لكن حتى هذا الاتجاه لم يتبلور إلا عندما أخذت الجامعة تخرج أفواجا من الباحثين تدعو غالبيتهم إلى البحث في إعادة قراءة الوثائق المعروفة أولا، ثم إلى البحث عن وثائق جديدة ثانيا...

وكان المقصود بالوثيقة الجديدة الوثيقة المخزنية بالأساس، على أنه لم يتسع مفهوم الوثيقة إلى مجالات أخرى ككتب النوازل إلا مع بداية السبعينات، لكن هذا لا يعني أن النوازل لم تكن قد استعملت قبل ذلك التاريخ بل يعني فقط أنها لم تستعمل استعمالا واسعا إلا بعد ذلك التاريخ. والواقع أن تاريخ بداية استعمال النوازل الفقهية في تاريخ المغرب يصعب ضبطه بعام 1956.

فيرجع تاريخ بداية استعمال كتب النوازل إلى ما قبل 1956 بكثير. على اعتبار أن المؤرخين القدامى من أمثال اليفراني والزياني واكنسوس والناصري وابن زيدان... كانوا كلهم قد استعملوا معطيات أخذوها من كتب الفقه، وعلى اعتبار كذلك أن المؤرخين «المخضرمين»، إن صح هذا التعبير، من أمثال داوود والمختار السوسي ومحمد العابد الفاسي، كانوا كذلك قد استعملوها وأخذوا منها معلومات حول قضايا زمنية مضبوطة ومحدودة.

لهذا، وكما أسلفنا، يصعب القول بأن استعمال النوازل في كتابة التاريخ لم يبدأ إلا بعد 1956.

ومن جهة أخرى يمكن الجزم بأن كل المرحلة المتراوحة بين (1949) 1956 و 1970 لم تشهد تقدما ولا تطورا، لا في عدد مستعملي كتب النوازل، ولا في المنهج الذي اعتمدوه.

فمن ناحية العدد، بقيت كتب النوازل منبوذة ومبعدة من طرف المؤرخين، فالقليل القليل منهم من يذكرها بل من يدافع عن استعمالها، مع أنه في نفس الوقت

كان المستشرقون، من أمثال جاك بيرك وبرانشفيك وهدي روجي إدريس، قد ركزوا اهتماماتهم عليها وعلى المادة التي يمكن أن تستقى منها. أما عند المؤرخين المغاربة فكل ما يمكن الإشارة إليه هو أن كلا من الأساتذة محمد حجي ومحمد المنوني ومحمد داوود كانوا يشيرون، في دراساتهم إلى بعض النوازل :

ــ فالأستاذ محمد حجي أشار عام 1964، في كتابه «الزاوية الدلائية»، إلى الفتاوى التي أوردها سليمان الحوات، تلك الفتاوى التي صدرت عن بعض علماء فاس في شأن قبائل الحياينة والشراكة. (.. ص 163). بل وذكرها في الهامش.

ــ أما الأستاذ المنوني، فقد ذكر أهمية كتاب «المعيار» للونشريسي، وما يحتوي عليه هذا الكتاب من معلومات اجتماعية واقتصادية يصعب أن نجدها في كتاب آخر.. «البحث العلمي» (عدد 8)، كما أكد نفس الأستاذ على فائدة كتب النوازل في دراسة تطور الفكر الديني المغربي وانتشار المالكية في بحث قديم له نشره في كتابه «ورقات»... بينما أكد الأستاذ محمد داوود على الفائدة التي يمكن أن تجلب من الفتاوى الاجتماعية... وإذا كان كل هؤلاء الأساتذة قد أكدوا على الفائدة من اعتماد النوازل الفقهية في الاطلاع على أحوال الماضي السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، فهم في نفس الوقت قد أكدوا ضمنيا على نوعية الاستعمال الذي اعتمدوه أوالطريقة التي اتبعوها.

فكل منهم حاول أن يستقي من كتب النوازل أخبارا ومعلومات على غرار ما يفعلونه مع الوثيقة أو المصدر التقليديين. فقد جاء الأستاذ محمد حجي بالفتاوى المتعلقة بالحياينة والشراقة ليبرهن عن وقوع قضية سياسية معينة، في عهد كانت فيه فاس والمناطق المجاورة لها تعرف اضطرابات طالت ما يزيد على ثلاثين سنة... كما جاء ذكر الفتاوى والمفتين في سياق كلام الأستاذ محمد المنوني عن تطور الفكر الديني المغربي، وعن مكانة كل من ابن حاجب وابن شاس وغيرهما في هذا الفكر. أما ماجاء في بحثه «المصادر الدفينة لتاريخ المغرب» عن كتاب الونشريسي فلا يعدو أن يكون عبارة عن إثارة للانتباه لما يوفره الكتاب من «معلومات» إخبارية عن أوضاع معينة.

أما الأستاذ داوود فقد أوردها ضمن «..وثائق رسمية، وما بين شهادات وفتاوى وأحكام، في قضية نزاع على أرض..» في كتابه «تاريخ تطوان»، المجلد الثاني، ص 360. وقد جاء ذكر تلك الفتاوى لتحديد أخبار قضاة العصر، وأخبار ذلك النزاع الذي وقع في منتصف القرن الحادي عشر للهجرة...

ويجب انتظار عام 1970 ــ أي آخر هذه المرحلة الأولى ــ لتطرح قضية استعمال النوازل الفقهية في التاريخ، طرحا واضحا وجليا على ساحة البحث المغربية. وهذا الطرح جاء في كتاب عبد الله العروي «تاريخ المغرب» (بالفرنسية).

وقد أشار صاحب الكتاب ثلاث مرات إلى هذه المسألة :

ــ المرة الأولى (ص 212) حيث ذكر، وهو يتحدث عن الفترة الصعبة التي عرفها المغرب بين القرن 15 و 17، ان فقه النوازل، الذي انتشر في هذا العصر، هو الكفيل بأن يقربنا أكثر من واقع الأوضاع السياسية والاجتماعية، لكن هذا النوع من الكتابة لازال لم يدرس دراسة شاملة.

ــ المرة الثانية (ص 213) يضيف أن هذه الكتابات القانونية العربية ستساعد ــ إن تمت دراستها ــ على التأويل للمعلومات التي تقدمها لنا التواريخ الإيبيرية...

ــ المرة الثالثة (ص 224) عند تحليله لنظرية استحواذ الهلاليين على المغرب وربط ذلك ببنية اجتماعية رعوية، وهو يؤكد بالخصوص على نوازل الونشريسي، يضيف بأن المصادر الوحيدة التي يجب أن نستعمل لتأكيدها أو دحضها (تلك الأطروحة) هي النصوص القانونية (فتاوي..) وذلك ما يعطي لنوازل الونشريسي أهميتها القصوى. وما دام هذا العمل الكبير لم يدرس فسيبقى كل ما قيل حول التاريخ الاجتماعي المغربي (الكبير) من باب الافتراضات والنظريات..

والأستاذ عبد الله العروي هنا ــ بطريقة غير مباشرة ــ يطرح حصيلة استعمال تلك الكتب إلى حدود ذلك التاريخ، ويلاحظ :

ــ أولا أن شيئا لم ينجز في هذ الباب (استغلال النوازل الفقهية).

ــ ثانيا أن أشهر تلك الكتب لازالت لم تدرس ولم تحقق.

ــ ثالثا أن التاريخ المغربي سيبقى ناقصا وغير واضح المعالم ما دامت تلك الكتب منبوذة مهملة، ومادام محتواها لم يصنف ولم يحقق ويقدم للباحثين.

ويكون الأستاذ العروي بذلك قد سجل نهاية مرحلة وأكد على سلبية الحصيلة في هذا الباب، وفي نفس الوقت قد أعطى اتجاهات جديدة للبحث التاريخي.

2 ــ المرحلة الثانية : مصادر جديدة ومنهج جديد :

انطلاقا من سنة 1970 إذاً بدأت مرحلة جديدة في مجال استعمال المؤرخين لكتب النوازل الفقهية كمصادر للتاريخ.

وقد اتسمت هذه المرحلة بسمات ورثتها عن المرحلة السابقة، تم تعميقها وتوسيعها (الاستعمال الاخباري للنوازل)، كما اتسمت بسمات جديدة نتيجة لانتشار التيارات المنهجية الأوربية في الأوساط الجامعية المغربية. وقد أفرز ذلك اتجاهين، في مجال استعمال كتب النوازل : الاتجاه الأول يرتبط بالتيار البنيوي للتاريخ والاتجاه الثاني يرتبط برغبة يمتزج فيها البحث في التراث مع السعي إلى توفير مادة جديدة للمؤرخين عبر التحقيق والتصنيف.

ــ **أولا** : استمرار استعمالها كمادة إخبارية :

استمر عدد غير قليل من الباحثين المغاربة يستعملون كتب النوازل كمادة إخبارية، بل يمكن القول أن جل الكتابات الجامعية التي أنجزت ابتداء من 1970 إلى اليوم، تشير إلى معطيات منقولة عن بعض كتب النوازل. ثم أن الفترات التاريخية التي تمت معالجة بعض أحداثها لم تعد تقتصر على «القرون الوسطى» بل تعدتها إلى العصر الحديث بل إلى القرن العشرين. أخيرا أصبح اهتمام الباحثين المغاربة، في هذا الميدان يتسع إلى المختصرات والتقاييد والمجامع، ولم يقتصر فقط على تلك الفتاوي المشهورة التي ترتبط بظرفية سياسية معروفة.

فالأستاذ حجي مثلا استعمل مجموعة كبيرة من كتب الفتاوي، بل ومن كتب الفقه عامة، في الدراسة الشاملة التي خصصها للحركة الفكرية المغربية على عهد السعديين. ومن الكتب التي استعملها : «مقنع المحتاج في أدب الأزواج» لابن عرضون، «فتاوى علماء جزولة» للتغاتيني، «الجواهر المختارة» للزياتي، «أجوبة» المجاصي، «أجوبة»السكتاني، واللائحة طويلة وعريضة. ويقول الأستاذ محمد حجي أنه استعمل كتب النوازل هذه لاطلاع القارىء على أهم المسائل الفكرية التي عرفها المغرب في تلك الفترة :

«حاولت أن أرسم صورة واضحة بقدر الإمكان لما تعلمه المثقفون عن ذلك العصر وعلموه، ولما أنتجوا من كتب ورسائل وأشعار، أو تناظروا فيه من موضوعات دينية وأدبية، أو طرحوا مشاكل اجتماعية وسياسية»...(ص 646 ج 2). وهذه هي المواضيع التي استعمل الدكتور حجي فيها النوازل :

ــ مسألة الجهاد، أشار فيها إلى «رسالة» ابن أبي زيد القيرواني، و «مختصر» ابن الحاجب، و «مختصر» خليل، واعتمد بالخصوص على أجوبة محمد العربي الفاسي، الواردة ضمن كتاب «الجواهر المختارة» للزياتي.

ــ مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : اعتمد فيها على : نوازل ابن أبي محلي، في التبغ، ونوازل اللقاني المصري، ونوازل عبد الكريم القسنطيني،

ــ مسألة اليهود والإسلاميين : اعتمد فيها على كتابات فقهية مختلفة : نازلة المغيلي «ما يجب على المسلم من اجتناب الكفار»، «قصة المهاجرين المعروفين بالبلديين» «شرح المرشد المعين لميارة الفاسي». إلى آخر اللائحة وهي طويلة.

ويكون الدكتور حجي هو الوحيد الذي تتبع تطور الحركة الفكرية المغربية، عبر كتب النوازل، خصوصا أن الدكتور بنشقرون أشار إلى بعض كتب النوازل دون أن يستعملها لنفس الغرض في كتابه : «الحياة...» بينما اقتصر الدكتور الأخضر على ذكر كتاب واحد للفقه، في دراسة عن الحياة الأدبية في المغرب خلال العصر العلوي. وهذا الكتاب هو «العمل الفاسي» لأبي زيد عبد الرحمان الفاسي، وشرحه للسجلماسي وقد استعمله فقط للاستشهاد بأن صاحبه (ع. الفاسي) كان فقيها نوازليا (ص 157 ــ 118). وذكر في سياق نفس الكلام «شرح السجلماسي» وكذلك كتاب ابن القاسم العميري «الأمليات الفاسية من شرح العمليات الفاسية».

هذا وفي نفس الفترة قدم الأستاذ الجيدي دراسة حول ابن عرضون (1977)، تطرق خلالها إلى إنتاج صاحب الترجمة الفقهي، كما تعرض إلى قضية المرأة الغمارية والنزاع الفقهي الذي وقع بين علماء غمارة وعلماء فاس حول مسألة توريثها. واعتمد في ذلك على كتابات فقهية ومتنوعة : منها «أجوبة» عبد القادر الفاسي، وكتاب «العمل الفاسي» وشرحه و«المعيار» للونشريسي «والمعيار الجديد» للوزاني... (ص 204 إلى 227).

على أن كل هذه الدراسات، كما لاحظنا هي دراسات ترتبط بالأدب والفكر أكثر من ارتباطها بالتاريخ، مع أن دراسة الدكتور حجي في هذه المجموعة هي الدراسة التاريخية الوحيدة التي ارتبط فيها البحث التاريخي بالمعطيات الفقهية.

ويبقى أن هناك، إلى جانب تلك المجموعة المذكورة من هذا الصنف كتابات استعملت كتب الفتاوى، (ولو في نطاق ضيق) لجمع أخبار سياسية.

وهنا نذكر كتاب الأستاذ الشادلي «الحركة العياشية». وقد اكتفى صاحبه بالاعتماد، وفي نطاق محدود، على كتابين للنوازل الفقهية : كتاب السكتاني :

الأجوبة (د .1016 خ.ع) وكتاب الجواهر للزياتي (ج. 66.هـ) اعتمد على الأول عند الحديث عن المغاربة الذين تعاملوا مع البرتغاليين (ص 36). واعتمد على الكتاب الثاني عند ذكره لقضية «الجهاد البحري» أو القرصنة و مسألة افتكاك الأسرى.

و لم يقتصر استعمال هذه الكتب، والبحث فيها عن الأخبار على الباحثين في مجال الفكر أو حتى مجال الحركات الجهادية، بل تعداه إلى كل الذين يهتمون بالتاريخ للدولة المغربية، أي لتطور السلطة المركزية، ليس فقط خلال المراحل الحديثة، بل وكذلك خلال الفترات المعاصرة من التاريخ المغربي.

فعلى سبيل المثال فقط اعتمد الأستاذ العماري في دراسة (1982) عن «مشكلة الحدود الشرقية»... على مجموعة من الكتب نذكر من بينها :

نوازل الفقيه التسولي ونوازل علي السوسي («عناية الاستعانة») و«المعيار الجديد» للوزاني...

وكثيرة هي الدراسات التي استعملت معطيات إخبارية مستقاة من كتب النوازل. يبقى أن جلها استعمل تلك المعلومات استعمالا إخباريا محضا، على أساس أن ما كتبه صاحب التقييد أو الكتاب يؤخذ مأخذ الوثيقة التاريخية التقليدية، وتُصنف معطياته في مجال خط زمني أفقي...

فالجديد إذا، في هذا الاتجاه الأول، هو تزايد كمية المصادر الفقهية المستعملة واتساع مجال استعمالها زمنيا ونوعيا.

ــ ثانيا : أثر المنهج الجديد في استعمال كتب النوازل :

اعتبرنا إذا سنة 1970 كبداية لمرحلة جديدة في مجال البحث التاريخي عامة في المغرب، حيث عرفت الجامعة المغربية تيارات فكرية وإيديولوجية، أثرت في مجالات المعرفة عامة، وفي مجال مناهج البحث في العلوم الإنسانية. ومن بين هذه التيارات :

ــ التيار المادي (الماركسي) الذي انتشر مع صدور المجموعة الرباعية للكتابات الماركسية التي نشرها C.E.R.M الفرنسي من جهة (1970).

ــ التيار البنيوي النابع من التيار الأول، والذي يسعى إلى دراسة البنيات الاجتماعية والاقتصادية بدل المظاهر السياسية والدبلوماسية.

من جهة ثانية،

ـــ التيار الفرنسي المرتبط بمدرسة الحوليات، الذي شق طريقه إلى الجامعة المغربية عبر منشورات مؤرخين من أمثال : فرنان بروديل ((F.Braudel) صاحب تاريخ «المدى الطويل» وجاك لكوف (J.Legoff) المهتم بـ التاريخ الاجتماعي، ودوبي المهتم بـ تاريخ العقليات، وغيرهم كثير.

ـــ التيار الانكلوساكسوني، المتمثل في الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي الجديد (New Economic History)، والذي يسعى أصحابه إلى توجيه البحث التاريخي إلى ميدان الإحصائيات والآلات الإلكترونية...

فكل هذه التيارات، إلى جانب تيارات فكرية محلية عربية إسلامية تسعى إلى البحث في التراث وإخراجه إلى الوجود، أفرزت تغييرات عميقة في مناهج العلوم الإنسانية في الجامعة المغربية، وفتحت أمام الباحثين، في مجال التاريخ آفاقا وأبوابا، لم يكن البحث التاريخي قد طرقها.

وقد اضطر الباحثون في التاريخ، رغبة منهم في مسايرة هذه التيارات وفق فتح التاريخ المغربي على مجالات جديدة، إلى البحث عن أدوات جديدة.. ومن هنا جاء اهتمام فئتين من الباحثين بالكتب الدينية وبالضبط بالنوازل الفقهية.

كل فئة تبحث في كتب النوازل، حسب اقتناعاتها المنهجية :

ـــ الأولى تبحث في تلك المصادر عن معطيات تساعد على فهم بنية مجتمع.

ـــ والثانية تحاول إخراج أشهر كتب النوازل وتحقيقها للتعريف بها.

الاتـجـاه الأول :

أما الاتجاه الأول فيتمثل في ما حاوله كل من الأستاذين أحمد التوفيق في «إينولتان» (1976) والعربي مزين في «تافيلالت» (1977)، ذلك الاتجاه الذي سعيت في دراسة متواضعة عن تاريخ «فاس وباديتها» (1979) أن أنحو منحاه...

أما أحمد التوفيق فقد حدد منذ البداية غايته في ذلك : «استفدنا في نطاق ضيق من نوع آخر من المصادر يتناول بنية المجتمع بأسسها المادية، وتنظيماتها القانونية وهذا النوع هو النوازل الفقهية..». وقد اعتمد أساسا على ثلاثة كتب للنوازل استعمل كل واحد منها لغاية منهجية معينة :

أ ــ «الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية» لمحمد بن أحمد الناصري الدرعي (ت 1674). وهو يخص «الوسط القروي الذي عاش فيه، وملابساته اليومية العادية تغلب عليها الصبغة العملية والبعد عن المطارحات الفقهية..»

ب ــ «مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال «للكيكي (ت 1771).

ويقول أحمد التوفيق في استعماله لهذا الكتاب : «والقصد من «نوازل الجبال» هو ذكر الحيازة في البلاد التي لا تجري فيها الأحكام لشغورها عن الإمام، أو بدء الجور والإهمال في الأحكام...»

«وقد اقنعنا توطين الكيكي لنوازله، ومنهجه في مراعاة أعراف البلد عند الافتاء، بإمكان الاستفادة من تاليفه».

ج ــ «نوازل الدرعي» لفقيه اغلان (ت 1166 ــ 1753). وقد استعملها أحمد التوفيق في منظور دراسة للبنى على المدى الطويل، وذلك بافتراض شبه ركود في مجتمع القرون الأخيرة على الأقل، وخاصة فيما يتعلق بالأرض من حيث الاستغلال والحيازة...».

أما العربي مزين فقد اعتمد على كتابين للنوازل :

ــ أولهما «نوازل ابن هلال»، (ت 1497).

ــ ثانيهما «أجوبة سيدي محمد بن ناصر الدرعي» (ت 1674).

يقول العربي مزين في مقدمته : هذه النوازل.. «مكنتنا من إلقاء أضواء، على فترة سكتت عنها كتب الحوليات، وليست لنا حولها مصادر أخرى يمكن أن نعتمدها. لكن الفائدة من هذه النوازل، لاتنحصر في هذا الاستعمال المحدود، لأن تلك النوازل ترجع بنا، في أغلبها إلى التناقضات التي توجد بين تطبيق الشريعة الإسلامية ومتطلبات الحياة الاجتماعية المفروضة عبر ظروف المعاش والتنظيم...». (ص 110 ج 1) (ترجمة بتصرف).

أما في دراستي عن «فاس وباديتها» (1979) فقد اعتمدت خصوصا كتابين للنوازل : الأول كتاب «المعيار» للونشريسي (ت 1509)، والثاني كتاب «الجواهر المختارة» للزياتي (ت 1645). وقد كانت غايتي هي «فهم الوضع الاجتماعي للمنطقة في فترة معينة، وتصور المشاكل المادية والمعنوية التي عرفها هذا المجتمع...»

(ص 24 ج 1). على أنني اعتمدت «معيار» الونشريسي في تحديد مشاكل أهل المدينة (فاس) وكتاب الزياني في تحديد مشاكل أهل البادية. وكانت الرغبة وراء كل هذا : «ضبط بعض عاداتهم (سكان المنطقة) وتقاليدهم السياسية والاقتصادية وفي نفس الوقت... ضبط ذلك الامتداد الحضري ببوادي فاس على العهد السعدي» (ص 25).

والملاحظ من كل هذا **أولا** : أن كتب النوازل قد استعملت كمصدر يعبر عن بنى اقتصادية واجتماعية وفكرية.

ثانيا : أنها قرئت قراءة تمثيلية، أي أن كل نازلة تمثل ظاهرة متفشية في المجتمع المدروس، على «المدى الزمني الطويل»، وعلى المجال المكاني الواسع : فالأستاذ أحمد التوفيق اعتمد نوازل من القرن 16 و 17 وهو يدرس مجتمع القرن 19. كما اعتمد نوازل درعة للحديث عن مجتمع الجبال... والأستاذ العربي مزين اعتمد نوازل من القرن 15 (ابن هلال) لدراسة مجتمع القرن 17 و 18، كما اعتمد نوازل درعة وهو يدرس مجتمع تافيلالت.. وفي دراستي اعتمدت «المعيار» وهو من نوازل القرن 15، و«الجواهر» وهو من نوازل القرن 17، بينما كنت أدرس مجتمع القرن 16 واعتمدت نوازل غمارة وكان عملي يرتبط بالمنطقة القريبة من مدينة فاس.

ثالثا : والملاحظ كذلك أن الرغبة وراء كل هذه الاستعمالات لكتب النوازل كانت للتعبير عن تطور بطيء، وعن ارتباط المجالات المغربية وتكاملها وتشابه بنياتها... وطبعا لم تكن هذه سوى نماذج، لأن استعمال النوازل، في نفس هذا الاتجاه البنيوي، تبلور كذلك في مقالات مختلفة، نذكر منها البحث الذي نشره الحمودي في مجلة الحوليات «Annales» 1980 تحت عنوان : «التدين والسلطة والمجتمع، تامكروت في القرن 17 و 18» (641 ــ 615. pp). وقد استعمل فيه بعض النوازل المستقاة من «الأجوبة الكبرى والصغرى» لعبد القادر الفاسي، لإظهار استمرارية الصراع القائم بين السلطة والزاوية. لكن استمرار هذا الاتجاه، في البحث التاريخي، وفي استعمال كتب النوازل، سرعان ما تقلص بل وتوقف...

ويمكن إرجاع أهم أسباب هذا التقلص (أو التوقف) إلى سببين أساسيين :

ــ أولا قلة كتب النوازل المحققة والمطبوعة، والمهيئة للاستغلال والاستعمال من طرف المؤرخين.

ـ ثانيا الصعوبات التي يواجهها الباحث في التاريخ لتناول معطيات كتاب في الفقه، تلك الصعوبات الناتجة عن النقص في التكوين من جهة وعن خصوصية ميدان الفقه في مصطلحاته ومفاهيمه.

واستدراكا للسبب الأول، أي قلة كتب النوازل المحققة، انكب بعض من الباحثين على تحقيق ودراسة عدد من تلك الكتب.

الاتجاه الثاني : تحقيق ونشر كتب النوازل المخطوطة :

يمكن إرجاع هذا الاهتمام بنشر وتحقيق كتب النوازل إلى سببين. أولهما ما ذكرناه والمتعلق بالتعريف بالتراث المغربي الإسلامي، للاستفادة منه في كتب القانون الحالية، والحفاظ عليه من الضياع. أما السبب الثاني وهو مرتبط بالأول، لكنه من نوع آخر، ويتمثل في توفير مادة خاصة للبحث التاريخي المغربي.

وقد بدأ الباحثون المغاربة يهتمون بنشر هذه الكتب منذ أوائل السبعينات واستمروا إلى اليوم. وكان قد سبقهم إلى ذلك المستشرقون من أمثال اميل عمار، الذي ترجم وحقق قسما هاما من كتاب «المعيار» للونشريسي، ونشره ضمن منشورات أرشيف ماروكان (Archives Marocaines 1908). وكذلك (Loupignac) الذي ترجم الفصل الخاص بالشفعة (La préemption) من كتاب «شرح العمل الفاسي» للسجلماسي ونشره في مجلة هسبيريس (1939).

ويمكن اعتبار العمل الذي قام به التهامي الزموري، في إطار رسالة للسلك الثالث بجامعة السوربون، حين حقق ودرس القسم الخاص بالحسبة من كتاب «نوازل» ابن سهل ، بمثابة المحاولة المغربية الأولى. وكان قد قام بها تحت إشراف الأستاذ كلود كاهن Claude Cahen. وقد نشر النص المحقق في هسبريس (1973)، بعد وفاة التهامي الزموري، باعتناء كل من كلود كاهن، الذي قدم العمل وحليمة فرحات التي اسبقت نص النوازل بمقدمة نقدية.

ثم بعد ذلك بقيت ساحة البحث تنتظر دراسة جديدة لكتاب من كتب النوازل إلى حدود 1978،عندما تقدم خلوق التمساني، في إطار دراسة جامعية للسلك الثالث ببوردو Bordeaux تحقيقاً لكتاب «جامع مسائل الأحكام» للبرزلي. وفي تقديم ملخص لبحثه بمجلة كلية الآداب بالرباط قال :

«إن قراءة فقه النوازل ليست بالأمر الهين، فمسائله لاتكشف عن قيمتها بمجرد

النظرة السريعة، والتعامل معها يستلزم إمعان النظر والتسلح بالأناة ويتطلب تحصيلا جديا لفك معضلاتها..»

وقد صنف كتب النوازل ضمن المصادر التاريخية ككتب الطبقات والمناقب والتصانيف الأدبية... تلك الكتب التي يسمح «استغلالها بتدعيم وتكميل معطياته عن بعض الوقائع التاريخية الاجتماعية، ومنح اهتماما خاصا لطرق المعيشة... ولم يكتف (متحدثا عن كتاب البرزلي) بإزاحة النقاب عن عناصر النشاط الإنتاجي بل عرض مشاكل المجتمع الحيوية والممارسات الاجتماعية التي قد لا تتردد في المصادر المتداولة عن الغرب الإسلامي». والكتاب لازال لم يطبع إلى اليوم ! ومع بداية الثمانينات طبع كتاب جديد بعد أن طال انتظار الباحثين إلى من يحققه وينشره وهذا الكتاب هو «معيار» للونشريسي وقد قام بإدارة وتسيير المشروع الدكتور محمد حجي الذي اكتسب تجربة كبيرة في ميدان التحقيق والنشر، بعد أن قدم للباحثين ما بين 1976 و 1986 ما يزيد على عشرة مصادر، كان جلها صعب المنال، بل إن قراءتها كانت كثيرا ما تؤدي بالباحثين إلى أخطاء في فهم الكلمات والحروف وبالتالي في إدراك معنى الكلام، وكما كانت تبعدهم صعوبة استيعابها، فيرجعون إلى ملخصات تجاوزها البحث والتنقيب. وبهذا الطبع والتحقيق لم يبق أي عذر أمام الباحثين لتناول هذا العمل الضخم الغني بالدرس، واستغلاله في كتاباتهم التاريخية.

يبقى مع هذا كله، أن ما نُشر وحقق من مثل هذه الكتب قليل إذا ما قورن بما تتوفر عليه الخزانات المغربية وغيرها، من كتب نوازل وفقه، فعلى سبيل المثال ذكر صاحب «دوحة الناشر»، وهو كما نعرف يترجم لأعلام القرن العاشر وحدهم، ذكر ما يزيد على أربعين كتابا للنوازل، جمعت من طرف علماء وفقهاء القرن العاشر ! فماذا سيكون الرقم لو جمعنا كل كتب النوازل خلال كل مراحل تاريخ المغرب الإسلامي (أو الغرب الإسلامي) !

فهذه الكمية من الكتب المنشورة والمحققة، لا تمثل إلا نسبة ضئيلة مما وفر لنا علماء الفقه ورجالاته. فما السبب في ذلك ؟

3 ــ المرحلة الثالثة : إدراك المشاكل واقتراح حلول :

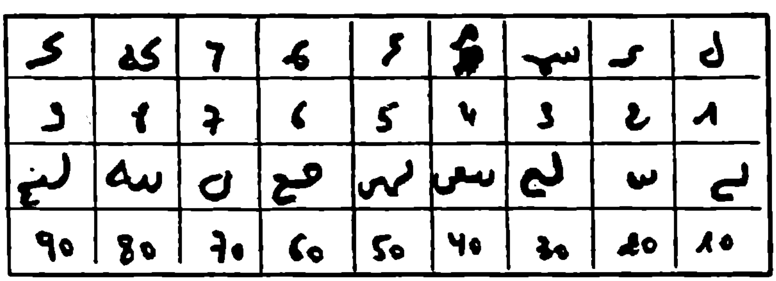
الحقيقة أن المرحلة الثالثة التي يمكن القول بأنها بدأت مع بداية الثمانينات، ولازالت لم تُكَون بعد لنفسها صفات بارزة وواضحة. كل ما يظهر اليوم هو

أن بعض المهتمين بالتاريخ المغربي عبر كتب النوازل الفقهية أخذوا يبحثون عن مخرج لما يمكن أن يطلق عليه أزمة ! تلك الأزمة الناتجة كما سبق الذكر عن قلة المصادر النوازلية المحققة أولا، والناتجة ثانية عن عدم توفر منهج واضح لاستعمال تلك الكتب، والناتجة أخيرا عن الخلل في تكوين الباحثين في ميدان التاريخ.

1 ــ أما فيما يرجع لقلة المصادر النوازلية المحققة والمطبوعة، فيمكن تفسيره بالصعوبات التي تواجه كل باحث في هذا الميدان.

سبق أن قلنا أن جل هذه الكتب مخطوطة، نضيف أنها موزعة عبر خزانات ودور وثائق مختلفة، لا يوجد عنها ولو فهرس خاص بعناوينها، وان بعض تلك الكتب لا يعرف إلا عنوانها...وتتجلى كذلك تلك الصعوبات في افتقار الباحثين المتخرجين إلى تكوين يسمح لهم بمواجهة مختلف الخطوط التي كتبت بها المصادر الفقهية (علم الخطوط Paléographie)، وفهم الرموز التي استعملها الفقهاء في الترقيم أو في الاختصارات، ففي الترقيم مثلا كثيرا ما تستعمل الرموز الفاسية.

الوحدات



العشرات

وفي المختصرات كثيرا ما تستعمل الرموز التالية :

بعض رموز المختصرات استعملت في عدد من المخطوطات		
ثنا : حدثنا		م : معتمد، أو معروف
ثني : حدثني		لخ : إلى آخره
نا : حدثنا أو أخبرنا		هـ : انتهى، وإلى نهاية
دثنا : حدثنا		ع : موضع استعمل في القاموس
انا : انبأنا، أو أخبرنا		ج : جمع استعمل في القاموس
ارنا : أخبرنا في خط المغاربة		حج : جمع الجمع استعمل في القاموس
اخ نا : أخبرنا في خط بعض المغاربة		ججج : جمع جمع الجمع استعمل في القاموس
ابنا : أخبرنا		د : بلد
قثنا : قال حدثنا		حج : ابن حجر الهيثمي في كتب الشافعية
ح : تحويل السند في الحديث		م :ر : محمد الرملي
صلعم : صلى الله عليه وسلم	مكروهة	ع ش : علي الشبراملسي
ص م : صلى الله عليه وسلم	عند	زي : الزيادي
ع س : عليه السلام	الفقهاء	
	استعملها	قعل: القليوبي
رضي : رضي الله عنه		شو : خضر الشوبري
المصر : المصنف بكسر النون		س ل : سلطان المزاجي
ص : المصنف بفتح النون أي المتن		ح ل : الحبي
ش : الشرح		ع ن : العناني
الشـ : الشارح		ح ف : الحنفي
س : سيبويه		م :ا ط : الاطفيحي
أيضـ : أيضا		م د : المدابغي
لايخـ : لايخفى		ع ب : العياب
		سع : ابن أم قاسم العبادي

ــ ومما يزيد أزمة استعمال كتب النوازل، في الدراسات التاريخية عمقا اضطرار الباحثين، في التاريخ، إلى ولوج عالم آخر، بمصطلحاته ومفاهيمه وخطابه.

أما فيما يرجع للمصطلحات الفقهية فإن المسألة، حتى بالنسبة للفقهاء أنفسهم، مسألة خطيرة وصعبة، ذلك أن اختلاف تلك المصطلحات وتطورها اضطر هؤلاء إلى إصدار كتب خاصة لهذا العلم : علم المصطلحات. وبتلخيص كبير يعتبر الفقهاء أنه يجب اعتبار مرحلتين أساسيتين لتطور المصطلحات الفقهية :

ــ المرحلة الأولى، أي زمن الأئمة، إلى حدود القرن الثالث للهجرة حيث كانت لمالك مصطلحاته وكذلك للشافعي ثم لابن حنبل..

ــ المرحلة الثانية، ما بعد القرن الثالث للهجرة، حيث أجبر الفقهاء على تحديد مصطلحاتهم وتعابيرهم تسهيلا للنقاش والاجتهاد.

ثم إن بعضهم، مثل أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء والرازي، المتوفى سنة 395 هـ، أنجز كتابا، حاول فيه أن يرتب المسائل الملغزة تحت عنوان «فتيا فقيه العرب» ومما جاء فيه على سبيل المثال :

«ما تقول فيمن توضأ ثم لمس ظهر نعله ؟ قال : انتقض وضوءه بفعله» (والنعل هنا يعني الزوجة)،

«قال فإن انكاه البرد ؟ قال : يجدد الوضوء من بعد» (البرد = النوم) إلى آخر ذلك.

وعدم فهم المصطلح قد يؤدي إلى تعميق الصعوبة أمام الباحث عندما يواجه المفاهيم.

ــ وتعتبر المفاهيم الفقهية وإدراكها من العقبات الأساسية التي تواجه المؤرخ أو المحقق، لغرض استعمال كتب النوازل في التاريخ. فالمفاهيم متداخلة منها النظرية ومنها غير النظرية.. وجل هذه المفاهيم مرتبطة بمسائل أصول الفقه، التي اعتبرها ابن خلدون من «أعظم العلوم الشرعية وأجلها قدرا وأكثرها فائدة، وهي النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف..»

ولهذا العلم مباحث عديدة لا نستطيع هنا التعرض لها أو الإشارة إليها جميعها... ونكتفي بالإشارة إلى أن هناك مباحث خاصة بدلالة الألفاظ والتراكيب على معانيها الوضعية ثم معانيها الفرعية الاصطلاحية...

2 ــ وإلى جانب هذا وذاك تبقى مسألة منهج استغلال تلك المصادر وتوظيف معلوماتها هي أساس الأزمة التي يتخبط فيه الباحثون الذين يريدون استعمال المصادر الفقهية. رأينا في ما ذكرناه في بداية هذا العرض، كيف أن الباحثين اختلفوا في منهج استغلالهم لهذه المصادر، فمنهم من اقتصر على المعلومات الواضحة التي تقدمها كتب النوازل، ومنهم من حاول اعتبار ما تقدمه هذه الكتب كوصف للبنى الاجتماعية والاقتصادية المغربية البطيئة.

وكلا المنهجان في الحقيقة، يتتبع الأخبار المباشرة التي تقدمها هذه الكتب. وقد يكون مثل هذا النوع من المعالجة مفيدا عندما يتعلق الأمر بتلك النوازل التي يكون ضبط مكان وتاريخ وقوعها سهلا : مثلا النوازل المتعلقة بالخصامات حول ماء وادي مصمودة بفاس والتي أوردها الونشريسي في «المعيار».

ــ النوازل المتعلقة بقضية النزاع بين الأندلسيين الذين كانوا يسكنون بسلا والرباط، والعياشي، تلك النوازل التي ذكرها الزياني في الجواهر المختارة نقلا عن تقييد لمحمد العربي الفاسي.

ــ نوازل السكتاني المتعلقة بقضية سكان ترودانت مع قبيلة أولاد يحيى حول أراضي المنطقة على عهد السعديين.

لكن النوازل ليست كلها على هذا المنوال، أي بهذا الضبط في المكان والزمان، بل هي في غالب الأحيان عبارة عن أسئلة وأجوبة في مواضيع متنوعة غير محدودة المكان والزمان. فتصبح القراءة الأفقية «البريئة»، التي تتخذ النص الفقهي كدلالة واضحة المعالم، غير مفيدة ولا مجدية. لأنها تحد من آفاق الباحث ذلك أنها تجعله :

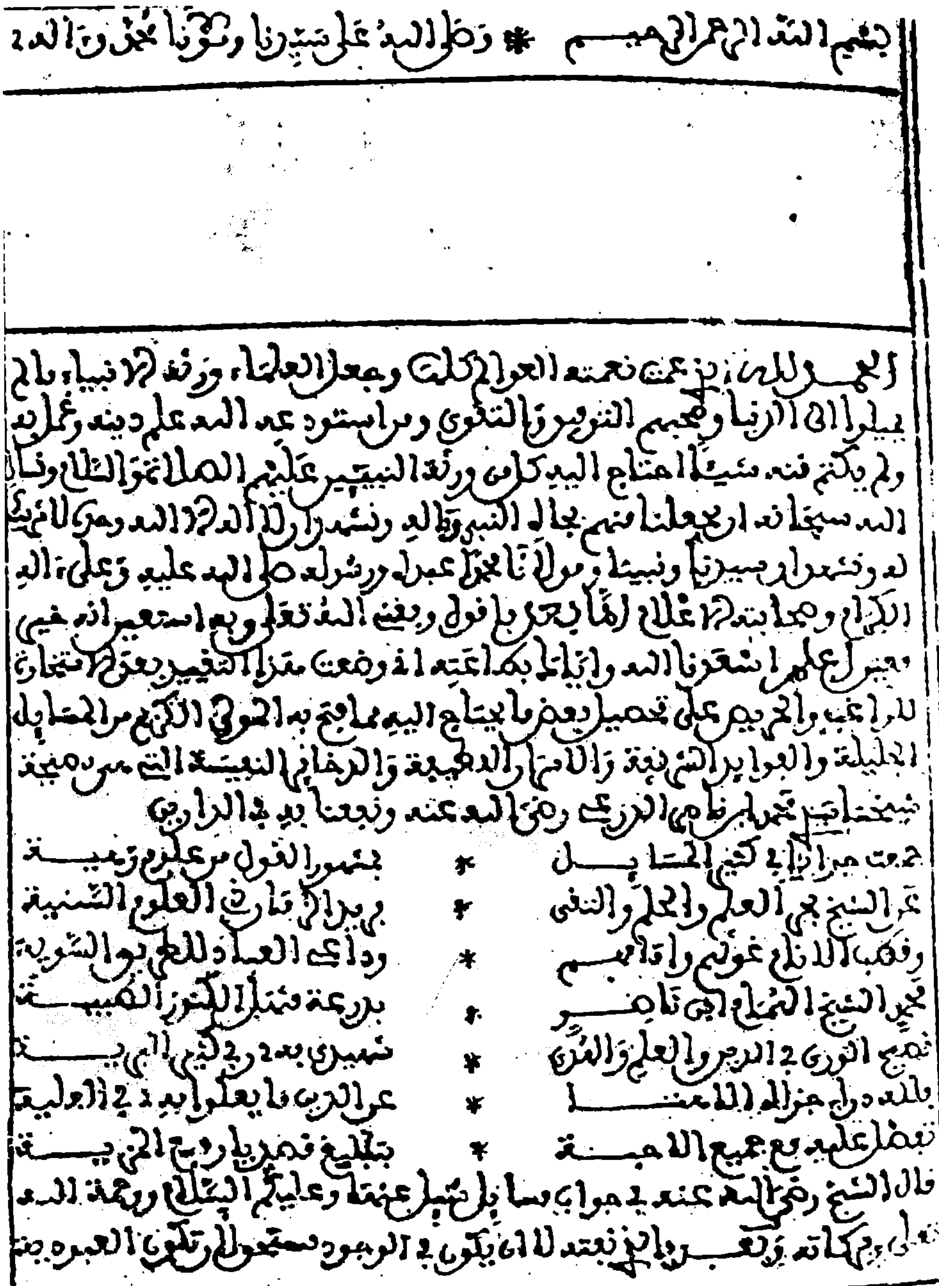
ــ أولا لا يجمع من النص الفقهي إلا تلك المعلومات أو المعطيات التي تتلاءم مع الوضع السردي للأحداث التي يعرفها مسبقا، وتوجد مسطرة في كتب «التاريخ».

ــ ثانيا يترك كل المعطيات التي لا تتلاءم مع ما يعرف... وبالتالي فهذه القراءة تجعله يطرح على النص الفقهي أسئلة نوعية، تكون الرغبة الأولى والأخيرة من ورائها، تأكيد أو تفنيد المعطيات التاريخية المعروفة : ماذا وقع ؟ كيف وقع ؟ متى وقع ؟

والواقع أننا إذا طرحنا تلك الأسئلة مجردة على النوازل، فنحن نصطدم بسكون

مخيف يكون الباحث مضطرا إلى البحث عن مناهج أخرى، جديدة، يمكن أن تسمح باستغلال هذه الكميات من المعلومات والمعرفة في التاريخ. ومن هنا جاء التفكير في القراءة الرمزية والتأويلية، لكتب النوازل، ليس كبديل لهذه القراءة الاجتزائية، ولكن فقط كتكملة وكاغناء لمردودية القراءة التاريخية. ومن شروط هذه القراءة : ضبط القاموس الفقهي، وتطوره، والاطلاع على تقنيات البحث بالحسوب، أو على الأقل، التوفر على حد أدنى من المعلومات حول علم الإحصائيات. وهذا ليس بالمستحيل إذا تم التفكير في إعادة صياغة برامج جامعاتنا، وتم إلغاء ذلك الفصل، العالق بأذهاننا، بين العلوم الإنسانية والعلوم المضبوطة من جهة، وبين الاختصاص في التاريخ والاختصاص في الدراسات الإسلامية، من جهة ثانية. ثم إن مستقبل البحث التاريخي رهين كذلك بالعمل الجماعي في إطار مختبرات متعددة الاختصاصات...

وما دمنا لم نفكر في كل هذا، فإن ما نكتبه من تاريخ سيبقى عملا بدائيا (حرفيا) لن يتعدى الكتابة التاريخية القديمة التي نعتبرها تقليدية.



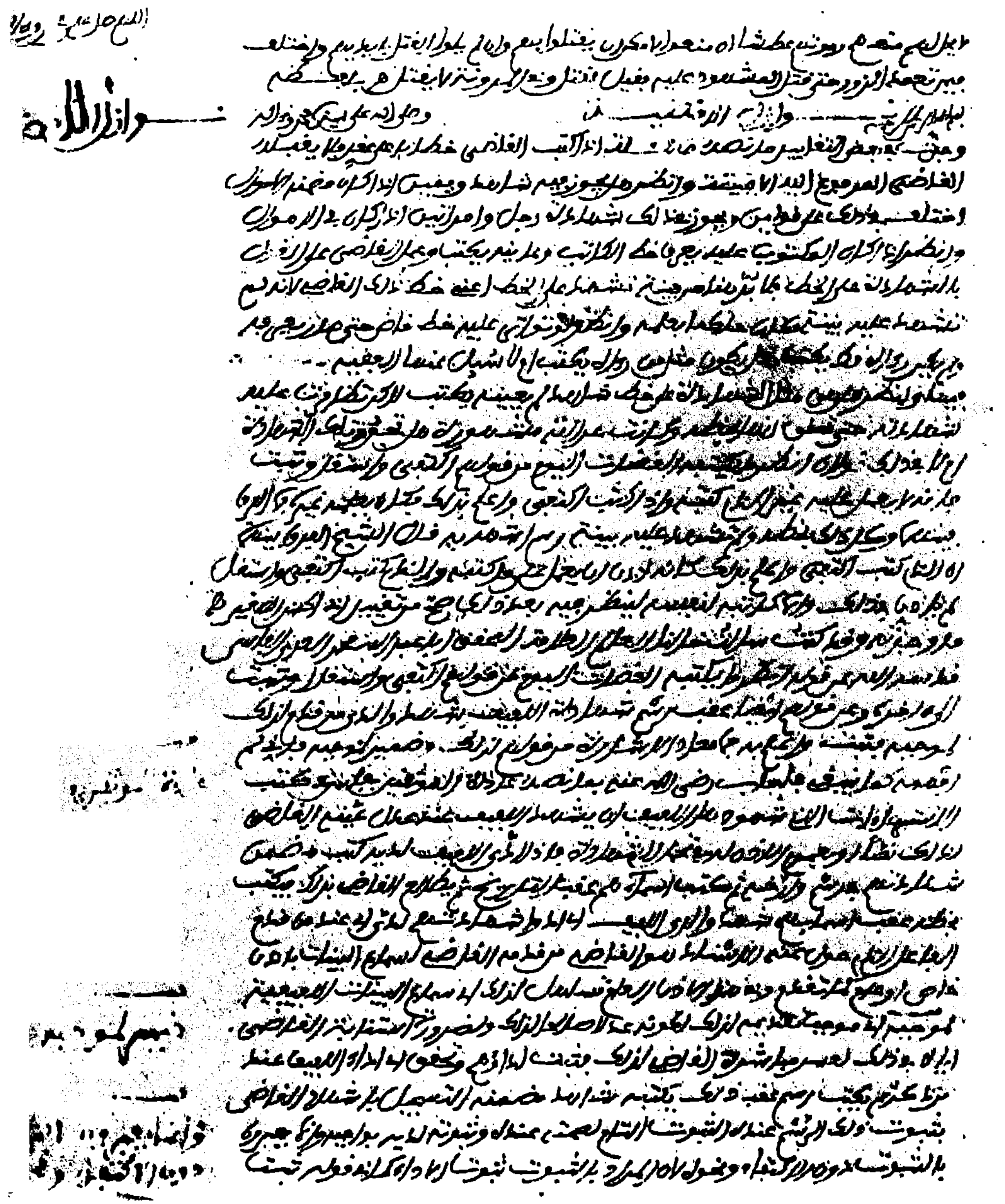
بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

الحمد لله الذي عمت نعمته العوالم كلها وجعل العلماء ورثة الأنبياء بالحق
يبلغون إلى الدنيا ويحيون الشريعة والتقوى ومن استودعه الله علم دينه وعلمه
ولم يكتم فيه شيئا احتاج إليه كان من ورثة النبيئين عليهم الصلاة والسلام ونسأل
الله سبحانه أن يجعلنا منهم بجاه النبي وآله ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له ونشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
الكرام وصحابته الأعلام أما بعد فأقول وبالله تعالى وبه أستعين أنه غير
خفي على من اشتغل بالعلم أسعدنا الله وإياكم بكتابته إذ وضعت هذا التقييد بعون الله تعالى تذكرة
للراغب والحريص على تحصيل بعض ما يحتاج إليه مما وقع به السؤال الكثير من المسائل
الجليلة والعوائد التي نفعها للأمة الدهرية والذخائر النفيسة التي من مفيد
شيخنا الشيخ محمد بن ناصر الدرعي رضي الله عنه ونفعنا به في الدارين

جمعت من أجوبة كثير المسائل * بمنثور القول من علوم زكية
عن الشيخ بحر العلم والحلم والتقى * به لاح أنوار العلوم السنية
وقطب الأنام غوثهم وإمامهم * وداعي العباد للطريق السوية
محمد الشيخ الهمام ابن ناصر * بدرعة منبع الكنوز الخفية
نصيح الورى في الدين والعلم والتقى * شهير بهذه في كثير البرية
فلله در من جزاه الإله بالعطا * عن الدين ما يعطي به في العلية
تفضل علينا مع جميع الأحبة * بتبليغ فضل من رب البرية

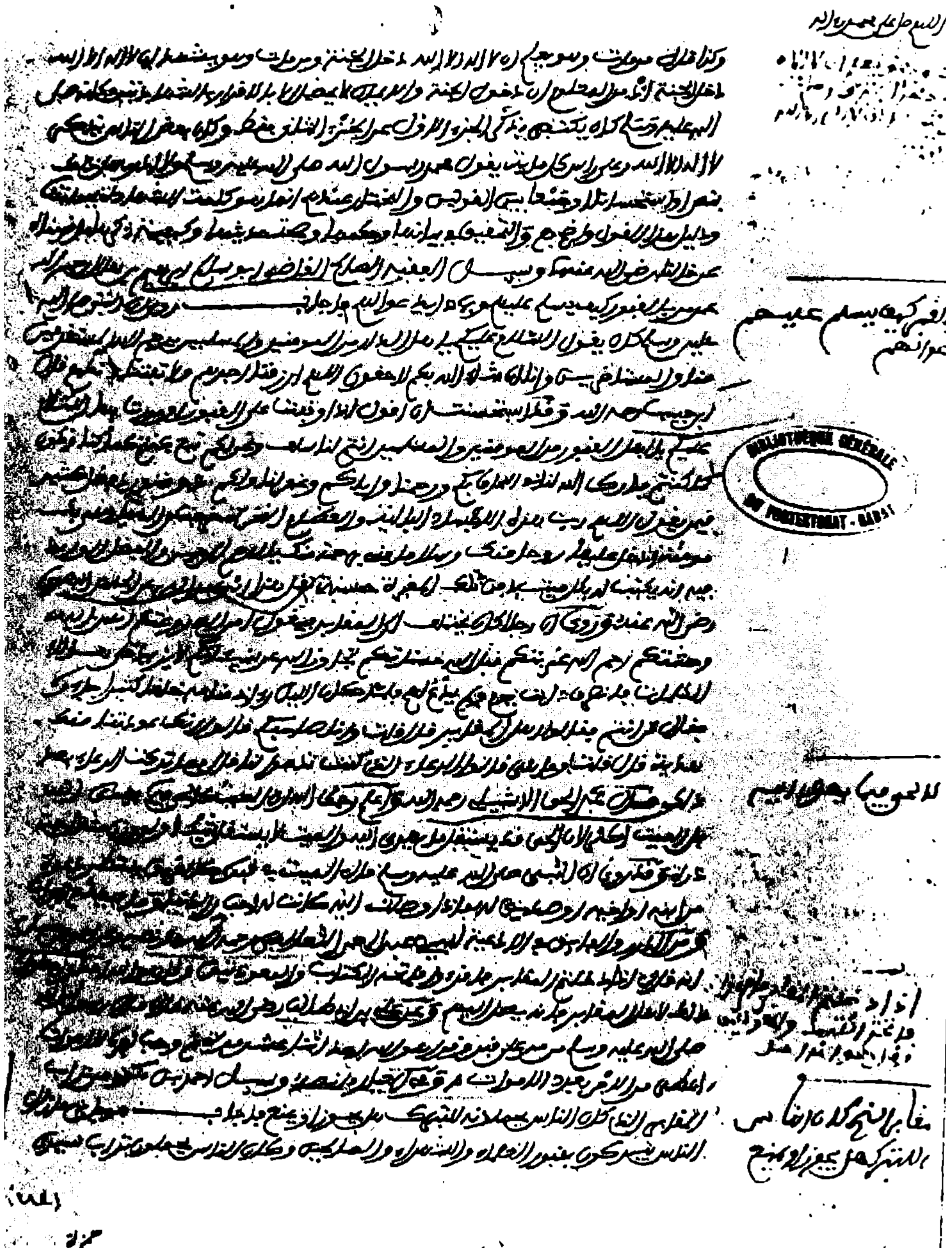
قال الشيخ رضي الله عنه في جواب سائل سأل عنهما وعليكم السلام ورحمة الله
تعالى وبركاته وبعد فإننا نعتقد أنه لا يكون في الوجود مستعمل أن تكون العبرة [illegible]

الصفحة الأولى من كتاب الأجوبة الناصرية لمحمد بن ناصر الدرعي
طبعة حجرية بدون تاريخ.



الصفحة 270 من الجزء الأول من مخطوط الجواهر المختارة للزياني

(خ.ع : ج66).



الصفحة 25 من مخطوط الجواهر المختارة للزياتي (خ.ع. : ج 66)
الجزء الأول.

دراسات حول الجيش المغربي في القرن التاسع عشر

ثريا برادة
كلية الآداب ـــ القنيطرة

يجد الباحث في تاريخ المغرب للقرن 19 نفسه أمام طريقتين في البحث : إما أن ينطلق منْ نقطة الصفر باعتبار أن هذه الفترة لم تدرس بطريقة علمية مجردة، مما يفتح أمامه مجالاً تاريخياً فسيحاً، ويسمح له بتوجيه بحثه بحرية حسب وثائق عديدة لم تستغل إلا نادرا. لكن هذا الاختيار يحمله في نفس الوقت مسؤولية الرائد، لأن نتيجة أبحاثه تصبح بما فيها من خطأ أو صواب، أساساً في توجيه أبحاث مستقبلة خصوصا وأن الخطأ والصواب في هذا الميدان، لاينفصل بينهما إلا ظهور وثائق أخرى لازال لم يقدر لها أن تصنف وأن تستغل، وتأويل مختلف للوثائق الموجودة التي يشوبها في بعض الأحيان كثير من الإبهام وعدم التسلسل والتناقض بسبب ما طبع هذا القرن من الارتباك الإداري والسياسي، والضغوط الظاهرة والخفية، وانعدام الحرية في الاختيارات المصيرية.

والطريقة الثانية وهي التي اتبعت في أغلب الأحيان وهو أن يواجه ما كتبه الأجانب في هذه الفترة ليبحث عن الحقيقة التي حرفتها المقاييس الاستعمارية، وشوهتها أحداث سريعة وغير عادية في تاريخ المغرب: وهذا الطريق آمن من الأول على المدى القريب لأن مسؤولية الباحث محدودة، إذ ينطلق من معطيات معلومة، يعيد النظر فيها بمقاييس جديدة ولكنه على المدى البعيد يضع حدودا لآفاق البحث، إذ يقيِّد الباحث بالجانب الذي اختاره من سبقوه لمصلحة معينة ويبعده عن الجوانب الأخرى التي أهملوها لخروجها عن نطاق اهتماماتهم، وهكذا نجد أن بعض الميادين الأساسية من تاريخ المغرب لازال البحث فيها محدودا في الإطار الذي اهتم

به الأجانب في الفترة المهيئة للحماية، وإن كان المنطق والأسلوب والمقاييس قد تغيرت.

ومن هذه الميادين الميدان العسكري الذي شهد تحولات جوهرية تتبعتها أوساط في الداخل والخارج، وتطورت تطوراً يعكس اضطراب الأحداث تختلط فيه سياسة التردد واللا حول المخزنية بإرادة الهدم الأجنبية لكل ماهو قوى تقليدية في البلاد، فهذا الموضوع رغم أهميته في حد ذاته، وأهمية انعكاساته لم يعتن الباحثون فيه بعد الاستقلال إلا بالجانب الذي حللته الدراسات الأجنبية السابقة لفترة الحماية، وهو الجانب المتعلق بالجيش النظامي الذي بدأ المخزن في تأسيسه منذ مولاي عبد الرحمان.(1)

وسأحاول هنا أن أستعرض الدراسات التي أنجزت في الثلاثين سنة الأخيرة حول الجيش المغربي والمعطيات التي روعيت فيها. ونتائجها وبعض الجوانب التي بقيت ناقصة.

I – نوعية الدراسات

إذا نظرنا إلى الدراسات التي تطرقت لمشكلة الجيش في القرن 19، نجدها متعددة ومتنوعة باعتبار أن أغلبية الأبحاث في مشاكل المغرب الناتجة عن الضغط الأوربي أشارت من بعيد أو من قريب للجانب العسكري لوجوده في قلب الأحداث، إذ يصعب التطرق مثلا للصعوبات المالية التي عانى منهاالمخزن أو لمشكل الحماية أو للثورات القبلية أو لتاريخ تطوان أو للعلاقة بين ألمانيا والمغرب مثلا، دون التعرض للجانب العسكري.

ولكننا لا نجد دراسة شاملة تعتني به كمؤسسة قائمة الذات منذ قرون بخاصياتها الهيكلية القبلية والمخزنية، ووظيفتها السياسية العسكرية الداخلية ودورها في الدفاع عن البلاد، وتفسر التحولات التي بدأت تطرأ عليه منذ أوائل القرن 19 في عمقها وأبعادها.

فالدارسات التي تطرقت للجيش بصفة مباشرة، دراسات جزئية لم تحلل إلا جانبا معينا محدودا. وأغلبيتها تدور حول المجهود الحربي الذي بذله المخزن منذ عهد مولاي عبد الرحمان إلى عهد مولاي الحسن، وقد عبّر عنه في أغلب الأحيان

(1) ابن زيدان (عبد الرحمان) «اتحاف اعلام الناس»، الرباط 1930، ج 5 ص 82.

بالإصلاح وهو مصطلح لم يظهر في الوثائق ــ التي استطعت الاطلاع عليها على الأقل ــ إلا منذ عهد مولاي عبد العزيز.

1) فهناك من اهتم بجميع مظاهر هذا المجهود من تسليح وتدريبات وبعثات كالأستاذ مييج الذي خصص لإصلاح الجيش عدة أبواب في كتابه «المغرب وأوربا» والأستاذ المنوني في «مظاهر نهضة المغرب الحديث» والأستاذ المريني في «الجيش المغربي عبر التاريخ».

2) ومنهم من درس التغيرات التي طرأت على الجيش كجهاز حكومي مركزي حوَّله الضغط الأوربي إلى قوة تحمي المصالح الأجنبية وتخدم المصالح الاستعمارية وتسهل التدخل الأوربي، كالدكتور الحبابي في كتابه «الحكومة المغربية في مطلع القرن العشرين»

3) في حين اهتم البعض بجانب خاص من الإصلاح، كالأستاذ مييج[2] والدكتور عبد الهادي التازي[3] اللذان درسا البحرية.

4) وتعرضت أبحاث للجيش كاداة للحكم ودرست إحدى وظائفه السياسية والاقتصادية وهي «الحركة» من خلال دراسة حركات مولاي الحسن للأستاذ عبد الرحمان المودن[4] و Nordman[5]و Arsène Roux[6] ومحمد عفيف[7] وابن زيدان في «العز والصولة».

5) كما درست بعض نتائج التحولات التي طرأت على الجيش كدراسة ثورة

---

(2) مييج (جان ــ لويس) (J.L. Miège) «البحرية المغربية في القرن التاسع عشر» في (Bulletin du Comité de Documentation Historique de la Marine - Mai 1956 - P.P 2 - 4 .4° 1205)

(3) التازي (عبد الهادي) «الأسطول المغربي عبر التاريخ» في مجلة البحث العلمي، عدد 33، 1982 ص 15 ــ 47.

(4) المودن (عبد الرحمان) «الدولة والمجتمع الفلاحي من خلال الحركات في المغرب في القرن التاسع عشر» في مجلة المغرب (The Maghreb Review) الجزء 8 رقم 5 ــ 6 سبتمبر ــ دسمبر 1983 ص 141 ــ 145.

(5) نوردمان (دانيل) (Nordman, Daniel) «حركات مولاي الحسن، محاولة كمية (Essai statistique) هسبريس 1980 ــ 1981 ص 123 ــ 152.

(6) رو (ارسين) (Roux Arsène) في هسبريس تمودا، عدد 1980 ــ 81 ص 123 ــ 153.

(7) عفيف (محمد) «الحركات الحسنية من خلال كتابات عبد الرحمان بن زيدان» في هسبريس تمودا، عدد XIX، 1980 ــ 1981 ص 153 ــ 168.

العسكر في فاس التي خصص لهاE. Burke في كتابه Prelude to protectorate in Morocco «مقدمة للحماية في المغرب» بابا في الجزء الثاني The Fès Mutiny and Révolt of Hiba

6) وهناك من اهتم بأشخاص كان لهم دور ما داخل الجيش، مثل J. Caillè الذي كتب عن Erkmann[8] وعن Joseph De Saulty الملقب بعبد الرحمان[9] وعن الطلبة المهندسين الذين أرسلهم مولاي الحسن إلى مدرسة الهندسة العسكرية بمونبوليي Montpellier[10] والأستاذ عبد الوهاب بن المنصور الذي أعطى في «أعلام المغرب العربي» ترجمة للمهدي المنبهي وزير الحرب، ولبو حمارة محللا حالة الانحطاط التي وصل إليها الجيش المخزني في هذه الفترة.

وإلى جانب هذه الأبحاث المطبوعة والمنشورة توجد أعمال جامعية لم تنشر بعد، كأطروحة Magali Chappert حول ضباط البعثة العسكرية الفرنسية (جامعة La Sorbonne) وكذلك أطروحة. P.H.D. لـ Wilfrid Rollman من جامعة Michigan وهي حول «النظام الجديد في المجتمع الإسلامي لما قبل الاستعمار، الإصلاح العسكري في المغرب 1904 ــ 1844»[11]

II ــ المعطيات المعتبرة في هذه الدراسات

وإذا استثنينا الأستاذ المنوني وابن زيدان اللذين اعتمدا أساسا على وثائق داخلية كمراسلات سلطانية في شأن اتخاذ العسكر، والبعثات وعقود صفقات الأسلحة، والفتاوى المتعددة في شأن الجهاد وتقوية الجيش، ومذكرات خاصة لبعض الطلبة

---

(8) كايي (جان) (J. Caillé) بعض المعلومات عن ايركمان في هسبريس ج XLI 1954 ص 468 ــ 474.

(9) كايي (جان) (J- Caillé) «جوزيف دوسولتي الملقب بعبد الرحمان «في مجلة معهد الدراسات العليا المغربية (I.H.E.N) عدد XXXVI 1949.

(10) كايي (جان) (J. Caillé) «المغاربة في المدرسة الهندسية في مونوبوليي» في هسبريس عدد XLI، 1954 ص 131 ــ 145.

(11) W.J.. Rollman. The «New Order» in a pre-colonial muslim-society : Military Reform in Morocco, 1844-1904, 2 vol., Ph.D., 1983, The University of Michigan. 946 p.

المهندسين العسكريين الذين أرسلوا للدراسة في الخارج، وأشعار حماسية حول الجيش للوزير بن إدريس[12]، نجد أن الأبحاث الأخرى اعتمدت خصوصا على الوثائق الأجنبية كالمراسلات القنصلية التي صارت أجنبية بانتقالها من الخزانة العامة بالرباط إلى Aix en Provence، ووثائق وزارة الخارجية الأنجليزية Foreign Office ووزارة الخارجية الفرنسية Quai d'Orsay ووثائق Vincennes ووثائق وزارة الخارجية البلجيكية والألمانية والإسبانية وكذلك على مراجع أغلبيتها أجنبية، ماعدا «الاستقصا» للناصري و«الاتحاف» لابن زيدان.

ولكن الوثائق والمراجع التي تكاد تكون القاسم المشترك بين هذه الدراسات هي المذكرات والتقارير العسكرية الفرنسية في Vincennes[13]. وهذه المذكرات والتقارير تكاد تغطي كل القرن 19 و 12 سنة الأولى من القرن العشرين إذ تبدأ من دخول المغرب في الاهتمامات الأوربية المتوسطية كمذكرة القبطان Burel[14] من الفيلق الإمبراطوري للهندسة العسكرية الذي كلفه نابليون بونابارت بمهمة إقناع المولى سليمان بالتخلي عن حياده، ومضايقة الإنجليز في جبل طارق، وقد استغل مكوثه سنتين في المغرب بسبب الحصار لتقصي أخبار القوة العسكرية وكتابة مذكرة عن المعلومات التي حصل عليها في الميدان حول التحصينات المتآكلة والأسلحة القديمة والمتخلفة وحول القيمة الحربية للجندي المغربي التي تكمن في الشجاعة والصبر والتضحية، وحول النظام العسكري المزدوج الذي يرتكز على قبائل الجيش التي يقطعها المخزن أراضي مقابل الخدمة العسكرية، وعلى القبائل الأخرى التي تعتبر بكل أنواعها قوات احتياطية تستنفر وقت الخطر الخارجي.

وقد أصبحت هذه المذكرة وكذلك تقرير الألماني Guedenfeld («تقدير قوات الدفاع في المغرب») L'examen des forces défensives au Maroc مرجعاً للضباط

(12) برادة (ثريا) «الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر» (دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1984).

(13) وثائق وزارة الحرب الفرنسية باريس، فانسين (و.و.د.ف.ب.ف). هـ 3 ، 7، 2079 — 2204

(14) بانز (شارل) (Penz Charles) «مهمة القبطان بوريل في 1808 — 1810» في مجلة معهد الداراسات العليا المغربية عدد XXXVI، 1949 ص 457 — 458.

الفرنسيين الذين دخلوا الجيش المخزني في إطار البعثات العسكرية الأوربية منذ 1876. ومع انطلاق هذه البعثات واستقرار عناصر أجنبية بصفة رسمية داخل الجهاز العسكري المخزني أصبحت التقارير أكثر دقة وتسلسلا وتكافلاً، وتتطرق لجميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال تتبعها لتطور الجيش النظامي الذي يوكل إليها تدريبه.

وهذه الوثائق نظراً لأسلوبها ومنطقها وأغراضها الاستعمارية التي تنزع كل موضوعية عن أحكامها واستنتاجاتها، لا يمكن إعطاء قيمة تاريخية إلا لجوانب محدودة فيها تتعلق بالخصوص بالجيش النظامي : كالجانب التقني من سلاح، وتوزيع، ونظام، وتدريب، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وقيمته العسكرية وتدهوره المستمر، ووزنه الضعيف لأن المعلومات التي اعتمدتها في الموضوع مستقاة مباشرة من داخل هذا الجهاز، وكان لابد أن تراعى فيها الأمانة والدقة، لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وكذلك في كل ما يخص التخطيط الاستعماري لتحويل هذه القوة النظامية التي أنشئت مبدئيا لمواجهة العدوان الأجنبي، إلى قوة تحمي المصالح الأجنبية وتسهل الاحتلال الفرنسي.

وليس معنى هذا أن كل ماجاء فيها بخصوص العسكر النظامي يجب التسليم به باعتبار أن هذا الميدان صار مفتوحا للإعلام الأوربي منذ قبول المخزن عناصر أوربية وبعثات عسكرية كاملة لتدريبه، لأن هذه العناصر رغم وجودها اليومي داخل هذا الجهاز، كانت عاجزة في كثير من الأحيان عن فهم جوهر الأشياء لمحيط حضاري وتاريخي غريب عنها واكتفت بتسجيل ماظهر لها معقولا ومطابقا لمنطقها في تفسير الأحداث، كما أن توجيه كل اهتماماتها لما يروج داخل الأوساط المخزنية من تيارات وتضارب المصالح والآراء، كان يجعلها تهمل الواقع الذي يعيشه الجنود المتدربون من تناقضات وارتباطات قبلية، ولا أدل على هذا من عدم شعور البعثة الفرنسية بالاستياء الذي كان سائدا وسط العسكر من ارتفاع عدد المدربين الأوربيين وعدم اطلاعه على ماكان يروج في تلك الفترة من حكايات حول اللعنة التي تنصب على من يحارب تحت قيادة «الكفار»[15] وعدم ملاحظاتها لاشمئزاز الجنود من تطور مظهرهم الخارجي وتسييرهم من طرف الأجانب مما كان يدفعهم إلى خلع بدلهم العسكرية قبل الدخول لبيوتهم وإلى التهرب من حضور التدريبات

(15) الحجوي، «تقاييد»، مخطوط، الخزانة العامة بالرباط رقم 20.

أو رفضهم حين يضطرون لحضورها تنفيذ التعليمات كأن يجيبوا المدرب حينما يأمرهم «درب المسلم لا يدور»، ويدل على هذا الجهل بالواقع المغربي عدم توقع المدربين الفرنسيين لثورة العسكر في فاس في 17 أبريل سنة 1912 في حين أن التقارير التي سبقت الحادث مباشرة كانت تشير إلى نجاح الإصلاح الذي قامت به البعثة وتحسن الحالة المادية والمعنوية للجنود، كما أن التحاليل التي جاءت فيما بعد رغم أنها تشير إلى خروج الجنود من قصبة شراردة وهم يصيحون «لاإله إلا الله محمد رسول الله[16]» لم تكن تتوقع بأن هذه الانتفاضة كانت منبعثة من غريزة الجهاد العفوية في المغاربة واكتفت بتفسيرها برفض الجندي المغربي لحمل «الكيش» العسكري (لأنه يشبه البردعة) ولنظام «الاقتطاعات» من الرواتب.

أما فيما يخص العناصر الأخرى المشكلة للقوة العسكرية المغربية من قبائل الجيش والقبائل الأخرى التي كانت تلتف حول السلطان إذا نادى للجهاد وقت الخطر الخارجي فدراستها كانت تحتاج إلى وجود مستمر داخل هذه القبائل ومعرفة عاداتها وتاريخها، وعلاقاتها التقليدية مع المخزن، الشيء الذي كان مستحيلا بالنسبة للأوربيين في تلك الفترة ولم يتيسر نسبياً إلا بعد الحماية في عهد المراقبين المدنيين.

فحتى Erkmann الذي مكث داخل الجيش المغربي عدة سنين، تنقل فيها داخل المحلات المخزنية في أنحاء البلاد، واطلع من خلال الحركات على قبائل متعددة، لم يستطع أن يعطي حولها إلا معلومات سطحية، تنقصها الدقة كاستنتاجه بعد سنتين من الحياة المخزنية أن القبائل التي كانت وحدها قادرة على مواجهة تدخل أوربي، صارت تفقد قوتها العسكرية بسبب احتكار المخزن لكل عناصر القوة في البلاد.[17]

أما المراجع الأجنبية المعتمدة عليها، فمنها الكتابات التي تطرقت مباشرة للجيش ودرست تطوره والوسائل التي تمكن من توجيه هذا التطور واستغلاله حتى يصير العسكر المغربي أداة لخدمة المصالح الاستعمارية في المغرب كدراسة Charles René-Leclerc في L'Armée Marocaine. ومنها الكتابات التي لم تتمحور أساسا حول الجيش بل تعرضت له كجزء من كل، ككتب الأوربيين الذين تقصوا

(16) و.و.ج.ف.ب، 3 هـ III، س 24. (3 H 3 — C 24.

(17) و.و.ج.ف.ب، 3 هـ 1، س 90 (90 — 3H 1) «معلومات طوبوغرافية حول مراكش ونواحيها».

الأخبار من خلال تنقلاتهم داخل البلاد، أو من تقربهم لبعض أعضاء المخزن، أو شغلهم لوظيفة دبلوماسية أو عسكرية. وبما أن الحركات احتكرت قسما كبيرا من المجهود المخزني في النصف الثاني من القرن 19 واتسع نطاقها الجغرافي، وتعددت دوافعها بارتفاع الضغط الأوربي، فقد حضي الميدان العسكري بنصيب وافر من اهتمامهم، كما هو الأمر بالنسبة للدكتور أرنو Arnaud في Le temps des Mehallas و Aubin في Le Maroc d'Aujourd'hui و Brives في Voyage au Maroc و Godard في Notes d'un voyageur والدكتور ويزبيرجي Dr. Weisberger في Au seuil du Maroc moderne و Erckmann في كتابه «المغرب الحديث» Le Maroc moderne أو St René Taillandier في Les origines du Maroc français و Harris في Le Maroc disparu

وهذه المراجع أقل تقنية من الوثائق وتكتسي في كثير من الأحيان طابعا تصويريا ويشوب البعض منها كثير من الأغلاط الناتجة عن جهل اللغة وسطحية المعلومات المنقولة غالبا، كخلط بعضهم بين كلمة الحركة «والحرقة» وبناء نظرية بأكملها حول هذا المعنى وحول العلاقات المخزنية القبلية.

III — النتائج

إذا قيمنا نتيجة الأبحاث المنجزة في الثلاثين بسنة الأخيرة حول المسألة العسكرية في المغرب في القرن التاسع عشر، نجد أنها تعكس صعوبة إعطاء تعريف للجيش في هذا القرن والإحاطة بعناصره البشرية ووظائفه السياسية الاقتصادية الاجتماعية. لهذا نجد أن هذه الأبحاث تطرقت فقط للعنصر الذي بدا واضحا للأجانب في تلك الفترة، وهو العسكر النظامي إذ نجدها تدور تقريبا حول محور مشترك يتطرق لهذا الجانب في إطار الضغط الأوربي، وهو أن المغرب بذل مجهوداً اقتصادياً وبشرياً منذ انهزام الجيش التقليدي في إسلي، لتكوين قوة عسكرية نظامية في المشاة والمدفعية مدربة تدريباً عصرياً على يد ضباط أجانب ومسلحة بسلاح مستورد أو مصنوع في «فبريكات» يشرف عليها أوربيون، ولكن هذا المجهود الذي استنزف الخزينة وطاقات المخزن، ذهب سدى، نتيجة المنافسات الأوربية والضغط الأجنبي.

فالتدريبات بقيت دون فعالية لأنها كانت غير منسجمة وغير متكاملة تعطى بلغات وأساليب وتقنيات مختلفة، لتعدد جنسيات المدربين ولانشغالهم بالجانب السياسي لمهمتهم كالإعلام وتقوية نفوذ دولتهم ونسف جهود الدول الأخرى على حساب الجانب التقني المبرر لوجودهم داخل الجيش الذي من أجله يؤدي لهم المخزن أجورا وتعويضات تبلغ ضعف أجورهم العادية.

والتنافس الأوربي في بيع الأسلحة للمغرب جعل السلاح من أنواع متعددة ويحتاج إلى تداريب مختلفة وإلى قطع غيار متنوعة، مما يعطل استعمالها في أغلب الأحيان.

وتضرُّر القبائل من التحولات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الضغط الأوربي، زاد من لجوء المخزن إلى حركات لإخماد الفتن وتأكيد سيادته على أطراف البلاد وعلى رعيته مما زاد في حاجته إلى الجنود، كما أن المشاكل المالية الناتجة عن انخفاض مداخل الجمارك، وتملص المحميين من أداء الضرائب واستحالة استخلاص ضريبة الترتيب، واستنزاف الخزينة بالغرامات المتوالية وشراء الأسلحة، انعكست على أجور الجنود التي كانت على هزالتها لاتؤدى بانتظام وتتوقف لعدة شهور، مما يفسر هروبهم من الصفوف وعدم ثباتهم في الحركات ضد القبائل وجعل الجيش يظهر عاجزا ليس فقط أمام الغزو الأجنبي الذي لم تتوقف أمامه أي قوة عسكرية بل حتى عن القيام بوظيفته الداخلية في القضاء على الثورات القبلية، واستخلاص الضرائب.

وهذا الجانب الذي حلل في الثلاثين سنة الأخيرة على أهميته لم يشكل إلا عنصرا من بين عناصر أخرى متعددة في الموضوع لم يتطرق إليها كالعوامل الداخلية المحضرة التي ــ إلى جانب الانهزام في مواجهة إسلي ــ تسببت في التخلي عن النظام العسكري القديم المبني على نواة مخزنية هي قبائل الجيش والعبيد وعلى قوات قبائل النايبة التي كانت تنضم إلى قوات المخزن عند الضرورة في الحركات، وعلى قوات القبائل الأخرى التي يستنفرها السلطان وقت الجهاد، فالحاجة إلى قوة عسكرية منظمة دائمة، تابعة للمخزن مباشرة، ومستقلة عن التقلبات القبلية، لم تكن وليدة الانهزام في إسلي إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن المخزن عرف أزمة عسكرية قبل إسلي، تتضح من ثورة الودايا ضد مولاي عبد الرحمان وانضمام بعض عناصر جيش العبيد إليهم[18].

وبعد إسلي مباشرة واجه كذلك مشاكل عدم تفهم القبائل الواقعة على الحدود المغربية ــ الجزائرية للأوضاع الجديدة، فهذه القبائل التي كانت تشكل القوة

---

(18) الناصري (أبو العباس أحمد خالد) «الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى» الدار البيضاء دار الكتاب، 1955 ج 9 ص 32 ــ 38.

العسكرية الحامية للبلاد ضد التوسع الأجنبي من الشرق منذ القديم، بقيت تتجاهل حق المتابعة الذي كان الفرنسيون يهددون به، وخطر مجابهة أخرى بين فرنسا والمغرب كانت نتيجتها معروفة مسبقا.

وهناك كذلك عوامل اقتصادية وبشرية في الموضوع تستحق الاهتمام كتطور النظام العقاري لأراضي الجيش ودوره في اضطراب أحوال بعض القبائل كالوداية مثلا، وفي الاستقرار النسبي للبعض الآخر كشراكة. فالدراسات التي قام بها مختصون في علم الاجتماعي والجغرافيا كـ Pascon و Le Coz حول نمط الإنتاج، وتطور الملكية في أراضي الجيش تفيد المؤرخين بقدر ما تفيد الجغرافيين والاجتماعيين، وستفيد أكثر إذا استغلت استغلالا علميا لفهم بعض الأسباب التي أثرت على الوظيفة الحربية لهذه القبائل في أوائل القرن 19.

ومن الجوانب التي بقيت كذلك في حاجة إلى مزيد من البحث هناك نتائج النظام العسكري الجديد سواء منها السياسية، حول تبدل العلاقات المخزنية القبلية، كردود فعل قبائل الجيش التي فقدت امتيازاتها داخل المخزن بفقدانها امتيازاتها العسكرية، خصوصا وأن مؤرخي تلك الفترة كأكنسوس يشيرون إلى «ثقل هذه السياسة على بعض أفراد المخزن لعدم تعودهم عليها ولأسباب أخرى لامجال لذكرها»[19] كذلك ردود فعل القبائل الأخرى أمام احتكار المخزن للقوة العسكرية وتقنين الجهاد باتخاذه جيشا نظاميا روعي فيه أن يؤخذ من جميع القبائل والمدن، وأن يبرز تأسيسه بفتاوى متعددة تنص على ضرورة الجهاد وأحكامه وشروطه، وتطلق عليه أسماء كالعساكر الجهادية، أوالنتائج الاقتصادية كدور النفقات العسكرية في الأزمة المالية التي عرفها المخزن بدراسة هذه النفقات سواء فيما يخص اقتناء الأسلحة أو أجور الجنود والمدربين إلخ....

فالإجابة على هذه التساؤلات يمكن أن تساعد على الإحاطة بالمسألة العسكرية وعلى ربط مبادرة اتخاذ العسكر بالأحداث الداخلية السابقة وفهم تطوره، حتى لا يبقى يبدو كحدث مفاجىء وعابر خلقه وأفشله عامل خارجي.

ويمكن اعتبار نوعية الأبحاث التي أنتجت في الثلاثين سنة الأخيرة ونتائجها كخطوة أولى كانت ضرورية لإعادة النظر فيما كتب من قبل، ولإرجاع الأمور

---

(19) اكنسوس، الجيش العرمرم، خ.ع.م 02 . 964 ج ٧ ص 97.

إلى نصابها، ولكن كتابة التاريخ والبحث في الماضي يجب ألا يبقى منحصرا في دائرة الجدل بين المنطق الاستعماري والمنطق الوطني بل أظن أن الوقت قد حان أن نعتبر في دراسة تاريخ المغرب في القرن 19 أن مؤسسات ومقومات المغرب كدولة بدأت قبل الاستعمار ولم تنته بانتهائه، وأن هذه المؤسسات التي اضطربت وتغيرت، وحولت في أغلب الأحيان عن مجراها الطبيعي بسبب التأثيرات الاستعمارية الأوربية، كما لا يشك في ذلك أحد، بقيت تؤثر في سيرها كذلك العوامل التاريخية المغربية المحضة، والمعطيات الطبيعية والبشرية الداخلية. وهذا الجانب الذي بقي ناقصا في دراسة الميدان العسكري في المغرب لا يمكن توضيحه إلا بالتنقيب في وعن الوثائق المغربية الداخلية سواء منها الرسمية أو القبلية أو الخاصة. ولا أريد هنا أن أتكلم عن غزارة هذه الوثائق وتنوعها وعن ضرورة استغلالها للبحث في تاريخ المغرب. فدراسة الأستاذ جرمان عياش[20] في الموضوع في غنى عن كل إضافة، وقد وضح بما فيه الكفاية غلط الاعتقاد الذي كان سائدا بأن تاريخ المغرب لا يمكن أن يحقق فيه بالاعتماد على الوثائق الأجنبية لعدم توفر المغرب على حضارة وثائقية ولكنني أريد أن أشير فقط إلى أنه في ميدان الجيش بالذات توجد وثائق مصنفة وفي متناول الجميع لازالت لم تستغل استغلالا علميا كسجلات العسكر، وسجلات النفقات وسجلات الحركات، وتقاييد وظهائر حول العسكر والجيش وعقود اقتناء الأسلحة الموجودة في الخزانة الحسنية بالرباط وكمراسلات بركاش التي توجد في الخزانة العامة، وتقاييد لمراسلات سلطانية مع بعض القبائل في مركز الوثائق في الرباط ــ كما أن هناك وثائق خاصة ظهائر يمتلكها الخواص من قبائل الجيش، كأولاد جامع ــ كل هذا يسمح بالنظر إلى المسألة العسكرية في القرن 19 من جوانب أخرى غير جانب الضغط الأوربي.

---

(20) عياش (جرمان) «مسألة الوثائق التاريخية في المغرب» في هسبريس، عدد VII 1964 ص 311.

البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية

حصيلة وتقويم

إبراهيم بوطالب
كلية الآداب ـــ الرباط

لقد مضى على استرجاع المغرب العربي لاستقلاله جيل كامل ولقد تبدلت الأحوال التي كنا عليها في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وكما يقول ابن خلدون : «إذا تبدلت الأحوال جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث»، ولذا آن الأوان لنعيد النظر في نازلة الاستعمار وأصبح بوسعنا أن نتناولها بأكثر مما كنا نستطيع فيما سبق من التبصر والموضوعية، ولعل أول باب ينبغي طرقه في هذا السبيل، هو باب مراجعة ما كتب خلال الفترة الكولونيالية في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية المغاربية من قبل المعمر نفسه أو من كان يقوم مقامه بالأبحاث العلمية أو شبه العلمية، وان استقصاء تلك الكتابات لا يؤرخ للتاريخ وحسب أو لفترة معينة من الاستعمار، بل انّه يؤرخ للتوسع الاستعماري المعاصر على العموم ولمكانه في المصير البشري، ذلك أن المكانة التي تحتلها تلك الكتابات في تاريخنا تترتب مباشرة على ما يحتله الاستعمار الأوربي، أحببنا أم كرهنا، في مسارنا التاريخي.

ولما كانت مادة التاريخ تنبني حتما على كل ما جاء شهادة على الماضي، سواء تعلق الأمر بالآداب الصرف أو بمختلف العلوم الاجتماعية أو بالفلسفة أو بالعلوم الطبيعية أو الرياضية بحكم كتابتها في زمان معين وفي مكان خاص من المعمور، فإن مجال الاستقصاء يتسع كثيرا، وان حصرناه في الزمان بين سنة 1830 وسنة

1956، وفي المكان عند حدود المغرب الأقصى، واعتمدنا بالضرورة على ما صدر منه مطبوعا دون ما بقي حبيسا بالخزانات ودور الوثائق، واكتفينا لزوما من هذا المطبوع، بما يوجد منه بالخزانات المغربية واعتمدنا على الكتابات الفرنسية أكثر من غيرها[1]، لكننا نأمل أن نوفق بالرغم من ضيق الإطار، إلى شرح مقاصد تلك الكتابات وإلى إبراز مراحل تقدمها وأسباب تطورها وإلى لفت الأنظار إلى كيفية استخلاص فوائدها بعد طرح ثافلها.

I ـ الشهادة للحاضر أو التاريخ للسطو والغزو

1 ـ السوابق

ارتبط البحث الكولونيالي بحركة التوسع الأوربي التي انطلقت منذ أواخر القرن الخامس عشر من الميلاد، وحيث ان المراكب الأوربية انطلقت أول الأمر في اتجاه القارة الأمريكية وفي اتجاه ما كان وراء العالم العربي من الأقطار الاستوائية الافريقية والأسيوية، فإن الاهتمام بالأقطار العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط لم يتبلور ولم يعمَّ بأوربا إلا منذ أواخر القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر، يوم ازداد تشوقهم إلى ما كان بيدنا من الخيرات بوقوفهم على ما أصبحنا عليه منذ ذلك العصر من الضعف والوهن، فتحركت من يومئذ فيهم ثلاث عزائم، تتميز كل واحدة عن الأخرى وإن كانت نتائجها مترابطة متكاملة، أولها عزيمة الغزو والسطو كلما سنحت الظروف، وثانيها عزيمة اكتساح الأسواق مهما كلف اكتساحها من المشاق، وثالثها وليس أقلها شأنا، البحث الدقيق في أحوال مجتمعاتنا وتقصي أخبارها في الماضي والحاضر، لإمالة كفة الميزان مع دار الاسلام لفائدة النصارى، وجعل بداية تفوقهم عليه غلبة لهم بالمرة، ويستحيل جعل تسلسل بيِّن لهذه العزائم لا في الزمان ولا في المكان، وأقرب دليل على ذلك أن كبار المسؤولين الأوربيين آنذاك وفلاسفة التنوير أنفسهم، لم يدركوا ما ندركه اليوم من اتصال تلك العزائم

1) ورد في كتاب الألماني كويدانفلت (Quedenfelt) الذي صدر سنة 1888 بعنوان : «اقسام القبائل البربرية ومواطنها بالمغرب»، مايلي : «لو جعلنا موازنة بين الأمم الأوربية التي ينشر فيها الكتاب العديد مما يكتبون، لجاءت فرنسا سابقة بكثير للجميع، سواء من حيث الكم أو من حيث القيمة، وتأتي بعدها ألمانيا (برفقة النمسا) ثم إسبانيا التي يستوي فيها عدد المنشورات بقيمتها، اما انجلترا فإنها لا تأتي إلا في الرتبة الرابعة، وتنحصر مساهمات الأمم الأوربية كالسويد والدانمارك، وكذلك إيطاليا والبرتغال في بعض المؤلفات القيمة القديمة».

ورميها في اتجاه إحكام السيطرة الأوربية على بلداننا، التي عانت منذ القرن الثامن عشر من الضربات العسكرية والتسرب التجاري والتعرية بالبحث والتنقيب على يد الأوربيين ما كتب لها ان تعاني منه، بغض النظر عن أوجه التفاوت بين تلك العمليات في الزمان والمكان، إذ كيلت الضربات العسكرية الكبرى لقلب الدولة العثمانية على يد الروس، وانتشر التوسع التجاري والاستعلامي على يد فرنسا وانجلترا، وجاءت أحداث مصر في السنوات الأخيرة من القرن ترمز دفعة واحدة لما ألمحنا إليه من تكامل تلك العمليات ولمقاصدها الدفينة، ولقد رأى المغاربة من ذلك ما رأوا في نفس ذلك العصر، والشاهد على ذلك ما جرى في عهد سيدي محمد ابن عبد الله (1757 — 1790) حيث قصفت مدينتا سلا والعرائش من قبل الأسطول الفرنسي سنة 1765، وتلا تلك الهجمة إبرام اتفاقية عززت وسائل التجارة الفرنسية بالمغرب، وتمَّ على إثرها تعيين لويس شينيه (Louis Chénier) قنصلا عاما لفرنسا بالمغرب، ولقد انكب شينيه هذا على استقصاء أحوال البلاد في الماضي والحاضر، بعناية مكنته من أن يؤلف كتابا عن تاريخ المغرب لا يخلو من فوائد، وان كان في الواقع مجرد محاولة من بين العديد من المحاولات المماثلة التي تولدت عن موضة الاستشراق الناشئة آنذاك بأوربا لحاجة جمهور القراء الأوربيين إلى الاستغراب (exotisme) بالخيال ان تعذر ذلك بالفعل، بحيث تعود الكتّاب وأنصاف الكتاب أن يعتمدوا روايات تجار بلدانهم وقناصلهم ليلبوا تلك الرغبات، وليسوقوا لقرائهم الغث والسمين والمعلومات الثابتة والأحكام الجزافية عن أوطان لم تطأ أقدامهم تربتها أبدا ولا رأت أعينهم زرقة سماواتها، وأوضح دليل على ذلك كتابات بعض فلاسفة التنوير الذين لم يتورعوا عن الاطناب على حساب المجتمعات الاسلامية عامة، وعلى حساب المجتمع المغربي بالخصوص، لا لشيء أحيانا الا ليشوهوا بخصومهم الفيوداليين ورجال الكنيسة بأوربا، استنادا إلى ما بلغ مسامعهم عن أحوال دار الإسلام وعن تشبثها بالاعراف الأولى، فأذكوا بالمناسبة روح العداء للمسلمين وحملوا الجمهور الأوربي على التشفي منه والاستعداد له، ومونتسكيو (Montesquieu) وفولتير (Voltaire) والأب دي رينال (De Raynal) وكوندرسي (Condorcet) في هذا الصدد قد أساؤوا للإنسانية أكثر مما أفادوا.

ثم انشغلت أوربا بثوراتها وبحروبها أواخر الثامن وبداية التاسع عشر، إلى أن وقعت الواقعة سنة 1830، وتم فجأة اختطاف الجزائر ووطئت الجيوش الفرنسية

أراضي المغرب العربي، لحقبة من الزمان دامت أزيد من القرن، ومن يومئذ أصبح من أوجب الواجبات على المعمر وأشدها استعجالا أن يلم بمختلف جوانب البلاد، وبعوائد سكانها وبلغاتهم وباقتصادياتهم وبماضيهم وبتطلعاتهم، وأضحت الجزائر المحتلة مختبرا وشرفا يطلع منه المعمرون على ما يجري بجناحي المغرب، اللذان صمدا في وجوههم إلى حين استتباب الأمور بالمغرب الأوسط وإلى حين انتهاز الفرصة في المغرب الأدنى واكتمال الرؤية وإبعاد المنافسين عن المغرب الأقصى.

2 ـ تدعيم المكتسب بالجزائر

لقد اشتد الاهتمام بشؤون المغرب الأقصى غداة احتلال الجزائر، ولا غرابة في ذلك لأن انتشار حركة التصنيع زاد أوربا حاجة إلى الأسواق الخارجية وكان المغرب سوقا بكرا قائمة على مرأى ومسمع من الشواطىء الأوربية، لكنه كان مازال مجهولا من قبلهم، بالرغم مما كان ينشر عنه، ومازال منغلقا على نفسه، حريصا على حماية كيانه وأسراره من فضولهم وتغلغلهم، فلما احتلت فرنسا التراب الجزائري غدا من الضروري بالنسبة إليها ان تعتني بما كان يجري بتونس وبالمغرب الأقصى، حماية لمستعمرتها الجديدة واتقاء لها مما كان من شأنه أن يزعزع نفوذها بها، ومن وثاقة عرى الاخاء ووحدة العقيدة وحب الحرية ومن مختلف الروابط التي تربط بين أقطار المغرب العربي بالرغم من تعثرات التاريخ، بل كان من الضروري على المعمر أن ينكب على أخبار التونسيين والمغاربة ليزداد فهما ووعيا بأحوال الجزائريين وليخفف من جهله بها، ذلك الجهل الذي جعل الاستعمار الفرنسي بالجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على قوة السلاح وعلى الارهاب الصريح لأحكام قبضته، ولقد امتدت هذه الحقبة إلى حدود سنة 1880 وبدا الاهتمام الفرنسي بالمغرب أثناءها اهتماما هامشيا وظل الاستخبار عن شؤونه أمرا مبنيا على نقل ماورد في الكتب السابقة ابتداء من الحسن بن محمد الوزان المدعو بليون الافريقي لديهم، ومرورا بتقارير بعض القناصل والسفراء مثل اسطيل (Estelle) وبيدو دي سانتولون (Pidou de Saint Olon) وويندوس (Windus) في العهد الاسماعيلي وهوست (Höst) وشينيه (Chénier) ولامبرير (Lemprière) في عهد سيدي محمد بن عبد الله وباديا ايليبليش (Badia y Leblich) وجاكسن (Jackson) في العهد السليماني، وكان آخر ما صدر عن المغرب غداة احتلال الجزائر هو كتاب قنصل مملكة السارد كرابرغ دي هيمسو (Graberg de Hemso) بعنوان «المرآة الجغرافية والاحصائية للامبراطورية المغربية»، صدر بجنوة سنة 1832 وظل

إلى حدود الثمانينات من القرن التاسع عشر هو المرجع الأساسي الذي لا غنى عنه لاستقصاء أحوال المغرب.

وغني عن البيان ان الانشغال الفرنسي ببلادنا ازداد حدة باستنجاد الأمير عبد القادر الجزائري بالمولى عبد الرحمان، وتجلى ذلك الانشغال من خلال صدور كتابين فرنسيين من الحجم الضخم تعرضا كلاهما لأحوال المغرب، أولهما قبل واقعة إسلي وهو كتاب ضوما (Daumas) عن الصحراء الجزائرية، ذكر المؤلف في الفصل الثالث والأخير منه كل ما كان قد بلغ إلى علمه عن واحات توات والجنوب الشرقي المغربي، وثانيهما هو كتاب رونو (Renou) بعنوان «الوصف الجغرافي لامبراطورية المغرب»، دوّن فيه صاحبه مجمل ما ورد في الكتب القديمة والحديثة وما التقطه من الاستعلام وما استقرأه من كل ذلك، مشيرا مثلا إلى الخلط السائد آنذاك في لفظ «مور» (Maure) ومصرحا «بأن كل ما يتعلق بسكان إمبراطورية المغرب لا يعرف عنه إلا القليل» وداعيا «على كل حال بأن نطلق عبارة امبراطورية المغرب على هذه المجموعة غير المنسجمة سياسيا وإن كانت على عكس ذلك واضحة المعالم من حيث الطبيعة». ولا نذكر هذا القول إلا من باب ضرورة الاستشهاد على ضرب من التفكير المغرض الذي سرعان ما انتشر في صفوف الهيآت الاستعمارية وكاد أن يختفي ضمنه التصريح بالجهل وراء الأحكام المسبقة.

والحالة هذه أن الأوساط الأوربية فوجئت، نوعا ما، بانهزام الجيوش المغربية في معركة إسلي، وانكب ضباط الاستعلامات والرحال والتجار والقناصل، ممن كان يحسن أو لا يحسن العربية، يبحثون عن أسباب تخلف المغاربة فأبدوا بلهجة واحدة اندهاشهم مما آلت إليه الحضارة والانتاج والعرفان من التدني بديار الاسلام، التي كانت إلى عهد حديث هي التي تمدن وهي التي تعلم، ولئن كان فلاسفة التنوير قد سبقوا إلى هذا الطرح، فإن الجديد في الأمر هو اتفاق دعاة التوسع على استحالة التغافل عن هذا الأمر وعلى ضرورة التدخل في شؤون بلد لا يبعد عن أوربا إلا بمضيق جبل طارق وأمسى يتاخم التراب الفرنسي من جهة الجزائر، ولذلك تحولت الكتابات شيئا فشيئا من لهجة الاستغراب الفلسفي والاثنولوجيا الاستدلالية إلى الفضول الجغرافي الذي يشكل الطليعة الطبيعية للجاسوسية العسكرية[2]

(2) انظر كتاب الأستاذ ايف لاكوست (Yves Lacoste) بعنوان : «الجغرافية ؟ وظيفتها الأولى إقامة الحروب» ! (Maspero 1976)

ولقد تجلى هذا الانشغال الجديد، مواكبا لبعض أعمال الفعفعة العسكرية التي ترتب عليها جني فوائد تجارية ملموسة، فلقد قصفت مدينتا طنجة والصويرة من قبل الأسطول الفرنسي سنة 1844 كما قصفت مدينة سلا سنة 1851، ثم دخلت جيوش الجنرال مرتانبري (Martimprey) منطقة بني يسناسن سنة 1859 ظلما وعدوانا، ولم تنته تلك السنة حتى كانت جيوش إسبانيا تزحف في اتجاه مدينة تطوان، لتدخلها في شهر فبراير من السنة الموالية، بالرغم من استبسال المغاربة دفاعا عنها، وتجدد العدوان الفرنسي من ناحية وادي جير في بداية السبعينات، وجرى كل ذلك في نفس الحقبة التي تمزقت فيها سيادة المغرب على تجارته الخارجية، حيث ألزم بأخطر التنازلات لفائدة الانجليز سنة 1856 ولفائدة إسبانيا سنة 1861 ولفائدة فرنسا سنة 1863، وكان من الطبيعي أن يصدر بالمناسبة عدد من الأبحاث والدراسات إما تمهيدا للحملات العسكرية واما استخلاصا لنتائجها، سواء من ذلك تقارير القناصل مثل ج.د.هاي (John D. Hay) الانجليزي والفرنسيين بوميه (Beaumier) وكوست (Coste) وتيسو (Tissot)، أو رحلات بعض الرحالة مثل الألمانيين، بارط (Barth) الذي أفاد عن صلات المغرب بالصحراء من خلال جولاته في الصحراء الوسطى سنة 1845، ورولفس (Rohlfs) الذي جاب الصحراء المغربية سنة 1864، أو ربورطجات بعض الأدباء أو الصحفيين عن حرب تطوان على شكل ما كتبه الاسباني ألاركون (Alarcon) أو الرسام الفرنسي ايريارت (Yriarte)، وأيضا كتابات بعض التجار ممن اتسعت آفاقه الفكرية إلى ماوراء دكانه مثل ماكنزي (Mackenzie) الابريطاني أو بعض الضباط الذين أخذوا، اما لفائدة فرنسا مثل كولومب (Colomb) سنة 1860، واما لفائدة اسبانيا مثل كاطل (Gatell) سنة 1863 يتطلعون مباشرة إلى تمزيق التراب المغربي من جهة تخومه الصحراوية الشرقية والجنوبية. ولعل أحسن ما نستدل به على ما أضحى يهيمن على الجمعيات الجغرافية بخصوص المغرب ما كتبه الفرنسي بوميه (Beaumier) في مؤلف صدر سنة 1868 بعنوان «موجز أوصاف المغرب» حيث قال : «أليس من الغريب أن يكون قطر على هذا المستوى من الأهمية والخصوبة والجوار لأوربا، مازال مجهولا إلى هذه الدرجة من الجهل... فعسى أن نكون قد أثرنا الانتباه وعسى أن يتطوع بعض العلماء... انهم سوف يجددون العهد بأرض التفاح الذهبي التي لم يعد يحميها العملاق آنطي». وهكذا صار كل داع يشحذ سلاحه ويشحن مقاله بحقوق التاريخ وبواجبات الحضارة،

إسبانيا تتدرع بأسبقيتها التاريخية، وفرنسا تنادي بتوابع المجاورة وبالارث الروماني، وانجلترا تلح على السلطان ليأمر باقتناء الأدوات العصرية من معاملها. ولولا انشغال الأوساط الاستعمارية إلى حدود الثمانينات في بعض الجهات الأخرى من العالم، بل ولولا انشغال فرنسا وإسبانيا على وجه التخصيص بقضاياهما الداخلية بحثا عن سبل إرساء الاستقرار السياسي الذي لم يتم بفرنسا الا في نهاية السبعينات، وظل مستعصيا على إسبانيا ونال الكثير من قدرتها على مزاحمة الفرنسيين بالمغرب، لولا ذلك لما استطاع ملوك البلاد من أن يصونوا سيادتها وان يرجئوا موعد اقتسامها بين أقطاب الاستعمار إلى بداية القرن العشرين.

ولكن الأقلام مع ذلك لم تتوقف عن التحبير، فما كفَّ الأدباء والصحافيون وذوو الفضول الفكري عن انتهاز الفرص لزيارة المغرب وللكتابة عن مجتمعه المتسمك بأساليب القرون الوسطى، حتى إن الكتابة عن المغرب أصبحت موضة أدبية والتعجب من اعزافه القديمة بديلا من الاستغراب الرومانسي الذي كانت حركة التصنيع قد أماتته بأوربا، وهكذا أقامت بعض الصحف مراسلين لها بالمغرب، بل وأسست بعض الصحف الأوربية بطنجة، وسالت الأقلام بالارتسامات والأوصاف المبتذلة وبجميع أساليب الاستحواذ المعنوي على شكل ما يجده المؤرخ لدى الانجليزي طروطر (Trotter) أو الايطالي دي آمتشيس (De Amicis) أو الفرنسي شارم (Charmes) أو مواطنه بيير لوتي (P. Loti) الكاتب الذائع الصيت آنذاك. لقد وضع لوتي كتابا عن المغرب يختلط فيه التنويه بالتمويه، ومتانة اللغة بركاكة التفكير ودعوة المغاربة إلى الحفاظ على أصالتهم بحثهم على الفناء في الغبرة والعدم، قال مثلا عن الفنون المغربية : «انني لشدة ما يختلط الفن العربي في ذهني بأشكال الموت، لا أتصوره تصورا جيدا في الفترات التي كان يرتدي فيها ألوان الشباب الزاهية...»، وقال أيضا بأنه كان يفضل أن يكون أميرا بالمغرب على أن يكون رئيسا لاوثق الجمهوريات ضبطا للنظام البرلماني ولأوسعها علما وأكثرها صناعات، لكنه لم يبال بأن يقرّ في مقطع آخر، بأن بضعة أيام من المقام بفاس جعلته يحس بحاجة قوية إلى الانصراف[3] وهي حاجة تعود الدبلوماسيون العرب على توظيفها لإنهاء المفاوضات مع الأوربيين لصالحهم، وكان هذا الاقرار ولاشك أصدق ما راوده من المشاعر، إلى جانب اعترافه بزيارة حارة

(3) P.Loti في كتابه Au Maroc صدر بباريس سنة 1890

اليهود بحثا عن الزرابي العتيقة والأسلحة الأصيلة، مما يدل على السبب الحقيقي لتجشمه متاعب السفر بالمغرب آنذاك، علما بأنه كان يسعى في المزيد من الشفوف الأدبي وأيضا إلى الفرار من نفسيته ومن حاضر أوربا الرسمالية، فجاء يضرب الأمثال، ونسي خلقه، ويبكي على ما سيطر من البلى على المغرب الذي تقرر لديهم منذ ذلك الحين انه «امبراطورية تنهار» وهو عنوان كتاب صدر أواسط الثمانينات لبعض مرتزقة القلم اسمه كامبو (Campou)[4].

وبديهي ان الذي كان وراء هذا التشنيع، هم سماسرة المعامل الأوربية الذين كانوا يمارسون جميع أنواع الضغط على المخزن المغربي كي يعتمد التقنيات المحدثة ويقتني المنتجات الأوربية، علما منهم بأن دخوله من تلك الباب لن يزيد تناقضاته إلا تفاقما ولن يؤدي إلا لإفساد التوازنات التقليدية، وتلك خطة كانت قد جربت بتفوق بيّن للاستعمار في مناطق أخرى من العالم العربي الاسلامي مثل مصر وتونس، وأبرز من قام بهذا الدور الخفي الهدام، كان هو قنصل إنجلترا بالمغرب لمدة أزيد من أربعين سنة، ج.د. هاي الذي لعب دور المرشد غير المعين لدى المخزن فيما بين 1845 وسنة 1881 ويبدو من خلال شهادة رفيق له الضابط طروطر Trotter وهو يقابل السلطان المولى الحسن يودي بدهاء واجب السمسار المراوغ، وينتسب إليه ابن جنسه الآخر المدعو ماكنزي Mackenzie الذي رام اقامة مرفىء تجاري بطرفاية وصار يحلم بشق قناة مائية تربط مباشرة من هنالك بنهر النيجر، كما تمنى لو كانت بعض القبائل المغربية مازالت على دين المسيح حيث كتب قائلا : «(ان البربر) كانوا مسيحيين قبل الفتوحات المحمدية وهناك ما يدعو إلى الأمل باحتمال وجودهم مندرجين إلى الآن تحت لواء الصليب... اما العرب البؤساء فإن التعامل معهم أعسر بكثير لأنهم متعصبون للدين، والعوائد الشرقية أشد التصاقا بهم مما هو الشأن لدى البربر..» وهذا أوضح دليل على أن معلوماتهم

(4) كتب الضابط الانجليزي بليفير (Playfair) صاحب أول جرد بيبليوغرافي ممنهج عن المغرب، قائلا في مقدمة الكتاب : «المغرب بالفعل إمبراطورية تنهار»، مرددا قولة كامبو (Un empire qui croule) ومتغافلا عما كان قد سبق إلى التذكير به من تعجب جاكسن (Jackson) صاحب رحلة إلى المغرب سنة 1809، من كثرة النشر عن البلاد وقلة المعلومات عنها آنذاك، وعن تعليقه هو بليفر على تلك الملاحظة سنة 1892، بقوله : «والآن، وكما كان الشأن في أيام جاكسن، لا يوجد بالقرب من أوربا دولة لا يعرف عنها إلا ما يعرف (عن المغرب) من النزر القليل» !

عن المغرب كانت مازالت مهزوزة واهية يمليها عليهم الخيال والجشع، مما زاد ملوك البلاد ثباتا في صون استقلالها ومكنهم من أن يرغموا أقطاب الاستعمار على شيء من التقهقر في مؤتمر مادريد الذي يشكل تاريخ انعقاده منعطفا ملموسا من حيث أعمال الاستخبار والاستعلام لفائدة الاستعمار.

3 ـ الاستعلامات الممنهجة

لم تعد الأطماع الترابية الفرنسية غداة مؤتمر مادريد أمرا مبهما، ولا نواياها التوسع الأوربي بالمغرب مجرد أماني يتملّى بها بعض الساسة أو بعض الصحافيين، فإنها تحولت إلى تصريحات ومطالب، بل وإلى «حقوق شرعية»، مترتبة عن احتلال تونس سنة 1881 وعن شعار وحدة الشمال الافريقي الذي كان بالمناسبة ورقة مربحة للاستعمار، وكان اشتداد الاهتمامات الفرنسية بالمغرب الأقصى دليلا على استتباب الأمور لفرنسا بالجزائر، وشاهدا على تقدم نُفوذها بالسودان الغربي مما جعلها تصطدم من جهتي الشرق والجنوب المغربيين بإشعاع الامامة العلوية وتسعى لإبطال مفعولها والنيل منها، فاحتاجت إلى مزيد من المعلومات عن المغرب وسهرت رسميا على تدعيم وسائل الاستعلام والتجسس بالمنطقة، سيما بعد أن أبيدت بعثة الضابط فلاترس (Flatters) إلى الصحراء الداخلية سنة 1881، وقتل الرائد كميل دولس (C.Douls) بالصحراء الغربية سنة 1886، وتبين للفرنسيين أنهم كانوا مازالوا يجهلون كل شيء عن سكان الواحات الصحراوية الذين كان لهم دور طلائعي في تلك العمليتين الفدائيتين، بل وأنهم كانوا مازالوا يجهلون كل شيء عن أسرار المغرب بالرغم من السيل الغزير غير المنقطع من المنشورات والمؤلفات التي كانت لاتشفي إلا غليل المتلهفين على الاستغراب الساقط والاستعلاء الأجوف.

وهكذا أقدمت السلطات الفرنسية وبخاصة تلك التي كانت مسؤولة على الكيان الفرنسي بالجزائر، على توجيه عناية الباحثين إلى ناحية المغرب لجمع المعلومات عن جغرافيته وتاريخه وسكانه ولغاته ومعنوياته وأنظمته السياسية والدينية والعسكرية، في وقت كان مازال ممنوعا على الأوربيين ان يقطنوا بغير المدن الساحلية منه وان يطوفوا بالبلاد بدون تصريح مخزني، ولقد امتدت هذه الفترة من الأبحاث زهاء عشرين سنة، منذ بداية الثمانينات إلى بزوغ فجر القرن العشرين، انطلاقا من رحلة شارل دي فوكو (Charles de Foucauld) سنتي

1883 و 1884 واختتاما بتقارير دي سيكونزاك (De Segonzac) وأوبان (Aubin) وبريف (Brives)، وكانت تلك الأبحاث بمثابة مجهود هادف مدعم لمسح القطر المغربي أرضا ورجالا وخيرات ظاهرة ومقدرة، بأكثر مما تأتي من الدقة والتعمق والرصانة، وجاء على شكل مجهودات متكاملة تُعِدُّ الضباط للانقضاض على أطراف المغرب المتاخمة للجزائر وللسنغال، وكاد أن يتم ضم إقليم توات منذ سنة 1892، لولا قيام المولى الحسن في وجه تلك المؤامرة، مما سعر أطماع الأوساط الاستعمارية، ودفع بها إلى تجنيد الرجال وتوفير الأموال رغبة في المزيد من التقصي والاستخبار إلى حين فرصة الانقضاض والانجاز، ويشهد لهذا المجهود الاستعلامي مجموعة من الكتب والمقالات التي نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، منشورات الخرائطي سابتيه (Sabatier) الذي كتب سنة 1881 بأن سلطان اصطنبول وسلطان فاس هما اللذان يضع فيهما أعداء المسيحيين بإفريقيا كل ثقة فقال : «وبناء على ما جبل عليه الاعراب البدو من سرعة الحمية وضعف الاحساسات الاستراتيجية، يتضح اننا نستطيع اختيار موعد النزاع متى شئنا لحملهم على مهاجمتنا في الوقت المناسب.» وكتب الألماني لينتس (Lenz) رحلته إلى تومبكتو عبر المغرب والصحراء في منتصف الثمانينات مثبتا بيعة الواحات الصحراوية للشرفاء العلويين ثم قال : «ان المغرب الذي ظهرت معالم الانحطاط عليه من كل ناحية أضعف من أن يمتد وجوده إلى أمد بعيد.» كما صدرت في نفس الحقبة أبحاث الرائد الاسباني المكلف آنذاك ببسط النفوذ الاسباني بوادي الذهب وهو اميليو بونلّي (E.Bonelli) وصدر كتاب دي فوكو وكتاب الألماني كويدانفلت (Quedenfeldt) عن اقسام القبائل المغربية ومواطنها بالمغرب، كما نشرت مؤلفات الانجليزي ميكن (Meakin) وتعززت بمقالات الصحافي هاريس (Harris) وتأسست بفرنسا هيأة «إفريقيا الفرنسية» التي أخذت تنشر مجلة تدون فيها وتذاع بواسطتها نتائج الأبحاث وتقارير أعمال الريادة الاستعمارية وكان ألفرد لوشاتليه (Alfred Le Châtelier) من الأعضاء المبرزين في هذا المضمار، ولقد جاء في مذكرة له سنة 1890 مايلي : «لو كان من المحتمل ان تجد قضية المغرب حلا لها في المدى القريب يسير في اتجاه مصالحنا، لهان علينا أن يكون إقليم توات في ملكية السلطان أو ان يبقى مستقلا، لكن وجوده على طريق السودان الغربي واحتمال سقوطه كأرض مغربية في أيدي دولة أخرى يحول بينه وبين أن يظل تابعا للسلطان ولو إسميا.» ولقد أفاض في نفس الاتجاه عدد آخر من الكتاب مثل

لاكروا (Lacroix) ولامارتنيير (La Martinière) و اوكستان بيرنار (A.Bernard) وغوتيه (Gautier)، ولقد جمعت أعمالهم وكذلك أقوال بعض رجال السياسة الفرنسية ضمن المجلدات الأربعة التي صدرت سنة 1897، بعنوان «بعض الوثائق عن الشمال الغربي الافريقي» نستخرج منها على سبيل المثال، قول أحد الوزراء الفرنسيين آنذاك وهو وادنطن (Waddington) بأن «القاعدة العامة هي ان انعدام الحدود الرسمية بين دولتين، يكون دائما على حساب أضعفهما». كما يمكن أن نقف عند قول بعض الولاة العامين بالجزائر، وهو يعلق على الاتفاقية المغربية الفرنسية المبرمة بلالَّة مغنية، بأن «رجال ديبلوماسيتنا يرون أن هذه الاتفاقية على علاتها يجب أن تمدد وأن يحتفظ بها إلى أن تسمح الظروف لفرنسا بوضع أسس مراجعتها بحيث تمنحنا حدودنا التاريخية على أقل تقدير : ملوية ووجدة وفيجيج وتوات وكرارة...) ذلك أن هذه المعاهدة تمكننا من أن نثبت للغير دائما مهما كان من مبادراتنا وما دمنا لم نحتل فيجيج، اننا لانحيد عن نص المعاهدة ولا عن روحها...»

وهكذا يبدو بجلاء ان المد الاستعلامي كان مواكبا لتوضيح النوايا الاستعمارية وممهدا لأعمال الاغتصاب العسكري، ولعل أوضح ما يتجلى ذلك، في إلزام المخزن الحسني باعتماد بعثات عسكرية إلى جانبه، وفَدَ أعضاؤها مبدئيا للمساعدة على النهوض بالجيش المغربي وتدريبه على طرق القتال العصري، إلا أنهم في الحقيقة تسربوا إلى قلب مراكز الحل والعقد بداخل المخزن، وكانوا عينا وأذنا وأدوات توجيه وتشويش لفائدة الحكومات الأوربية التي تفادت بذلك مساوىء انزواء البعثات الديبلوماسية التقليدية بطنجة، وغدا بوسع فرنسا مثلا ان تنظر مباشرة إلى داخل الأجهزة الحكومية المغربية بواسطة الضابط ايركمان (Erckmann) الذي أصدر بعض الفصول من تقاريره في كتاب مشحون بالاحصاءات والمعطيات الملموسة التي تشرح المغرب شرحا وتزيل كل غموض وتحث على الاقدام، وقام بنفس الدور من جهة انجلترا «الكنينر» ماكلين Mac Lean الذي كان يبدو وكأنه قد انصهر بالمرة في الجهاز المخزني، وكان لبعض الأطباء دور مماثل، ومن أكثرهم تغلغلا الفرنسي لايناريس (Linares) الذي عرف كيف يأخذ بألباب المسؤولين المغاربة آنذاك، واخبر عنهم وعن تصرفاتهم بمنتهى الفطنة والدقة، وبدا المغرب وكأنه تحت أضواء المجاهر من القلب ومن التخوم، سيما بعد أن توجت عملية استقطاب رئيس الزاوية الوزانية المولى عبد السلام بن العربي بما منح من امتيازات الحماية الفرنسية سنة 1883، فاكتملت وسائل التشويش على الدولة المغربية وتجلى

ذلك في كشف النقاب عن البنيات الدينية للبلاد بواسطة كتاب الضابط رين (Rinn) سنة 1886 بعنوان «الرباطات والاخوانيات» تعززت مادته ووظفت بشأن المغرب سنة 1897 من خلال كتاب ديبون وكوبلاني (Depont et Coppolani) الصادر بعنوان «الاخوانيات الدينية الاسلامية» ومعلوم أن كوبلاني هذا أصبح بعد حين من ذلك، قطب رحى الاستعلامات الفرنسية بشنكيط وسن الرمح للزحف العسكري في ذلك الاقليم.

وتكاثرت في السنوات الأولى من القرن العشرين النشرات التي تصف المغرب وتستدل بمقاييسها الذاتية على سوء أحواله لتبرر ضرورة إمضاء أمر فرنسا عليه، سواء في ذلك العلماء المتخصصون مثل جانتي (Gentil) وبريف (Brives)، أو الأطباء مثل فايسجربي (Weisgerber) وموران (Mauran) أو القناصل مثل اوبان (Aubin) أو بعض المبعوثين من قبل لجنة المغرب مثل دي سيكونزاك (De Segonzac) وموليراس (Moulieras) وروني ليكلير (René- Leclerc)، وبتكاثر الأبحاث، حصل تحسن ملموس في قيمتها من وجهة نظر المعمر نفسه، وغدا إلمام المسؤولين الفرنسيين بشؤون المغرب أشمل وأعمق، ولعل ذلك هو ما حملهم على الاعتقاد بأن الثمار قد أينعت وأن فرض الحماية الفرنسية على المغرب قد آن أوانه، بعد حصول الوفاق مع الخصم الرئيسي انجلترا في شهر أبريل من سنة 1904، وجاء فعلا مبعوث فرنسا إلى فاس محملا بجريدة اصلاحات كانت بمثابة مشروع حماية ملفوفة، إلا أن المحاولة باءت بالفشل، ومن أسباب فشلها إهمال بعض المسؤولين الفرنسيين للمنافسة الألمانية وعدم اكتراثهم بما كانوا قد أخبروا به مرارا وتكرارا على لسان ضباط استعلاماتهم «من أنه من الخطأ الفظيع ان نتصور أنهم (يعني المغاربة) معجبون شديد الاعجاب بحضارتنا» (إركمان)

ولما تبين أن العراقل كانت مازالت أعلى من أن تتجاوز بمجرد الغطرسة وإملاء أوامر باريس على السلطان المولى عبد العزيز، استفاد الفرنسيون من مؤتمر الجزيرة الخضراء لينتقلوا إلى المرحلة النهائية من الأبحاث الموجهة ومرحلة الريادة العلمية العضوية التي أفضت مباشرة إلى إرساء النفوذ الاستعماري بالمغرب.

4 ـ أدوات السطو العلمي

لقد كان إدموند دوتي (Edmond. Doutté)، بوصفه عالما سوسيولوجيا، من كبار رواد الاستعلامات الفرنسية بالمغرب، ولقد وضع مخططا رفعه إلى علم الوالي

العام الفرنسي بالجزائر سنة 1900 أتى فيه بتمام الدقة والوضوح على ذكر ما كان يستلزمه نشر النفوذ الفرنسي بالمغرب من الوسائل المادية والمعنوية قائلا : «ينبغي أن يتقدم الفتحَ القهري للمغرب الفتحُ العلمي ليكون هو كذلك فتحا فرنسيا، وذلك لأن العلماء الذين يبعث بهم إلى المغرب ينقلون إلينا المواد الضرورية لإقامة سياستنا المغربية، هذا إضافة إلى أن هناك مصلحة فائقة ليتحول المغرب إلى ميدان علمي يشتغل فيه العلماء الفرنسيون وعلماء الجزائر، على وجه التخصيص... لكن ينبغي أن لا نكثر من الوفود العلمية من الجزائر حتى لا نثير انتباه المنافسين لنا.. على أن أهم شيء هو أن لا يبدو للسياسة أي دور في هذه الأمور كلها، فإن أعمال علمائنا وان انحصرت إطلاقا عند مجال تخصصاتهم، فإن لها مفعولا يتجاوز الغاية العلمية لأنها تمدنا من سبب آخر من أسباب التدخل في شؤون المغرب... والفائدة كل الفائدة في الاكثار من المنشورات، شريطة أن تماط منها الاعتبارات السياسية على الاطلاق، ويجب الإلحاح على بديع جغرافية البلاد وعلى خصوبتها مع وصف الانتاج، ويجب بعبارة وجيزة إحداث رغبة التعرف عليها والانتقال إليها والحرص على أن تصبح أرضا فرنسية...

«وبودنا أيضا أن يتفضل السادة الخرائطيون المولعون بوضع الحدود في كل مكان بالكف عن رسم حدود للمغرب حيث لا وجود لها، فنرى أحدهم ينتزع منا ايكلي والآخر يحرمنا من توات وثالث يحد المغرب بالساقية الحمراء والرابع بوادي درعة، ولا أساس لذلك إلا بالهوى، ولا تخلو الأطالس المحترمة ولا حتى المنشورات الرسمية من جنون وضع الحدود.»

فهذا برنامج صريح العبارة، بين الاتجاه، مهد سلفا للأبحاث التي اضطلعت بها ابتداء من سنة 1903، البعثة العلمية الفرنسية التي أقيمت بطنجة بايعاز، من أحد أقطاب التغلغل الفرنسي بالمغرب وهو ألفرد لوشاتليي (Alfred le Châtelier) السابق الذكر، ولقد شرعت تلك البعثة تنقب عن أسرار المغرب وتنشر نتائج استطلاعاتها في دورية «الوثائق المغربية» ابتداء من سنة 1904، وتألق بفضلها قطب آخر من أقطاب الاستعلامات الفرنسية وهو ميشوبلير (Michaux-Bellaire) الذي أمسى بعد عقد الحماية من أهل الحل والعقد في الأوساط الاستعمارية.

ومما لاشك فيه أن خلاصات تلك الأبحاث هي التي مكنت المسؤولين الفرنسيين من أن يفصلوا في النزاع الذي كان قائما في صفوفهم بين من كان

يرى ضم المغرب إلى الممتلكات الفرنسية عن طريق استقطاب القبائل ضدا على المخزن، ومن كان يعتقد أن لا سبيل إلى إنجاز المخطط الاستعماري إلا بركوب الجهاز المخزني من وراء ستار معاهدة حمائية صورية، ولا يسعنا إلا أن نترك المعنيين بالأمر مرة أخرى، يشهدون على أنفسهم بقلم دوتي الذي كتب مقالا سنة 1909 تحت عنوان «السلطنة المغربية»، شرح فيه بعض جوانب ذلك النزاع وذكر فضائل «الحل المخزني» على «الحل القبلي»، مبرهنا في ذات الوقت على إدراك عميق لأصول الامامة المغربية فقال : «اما بخصوص السياسة التي تنعت بأنها سياسة القبائل والتي تتدرع بكون السلطان ليس حاكما بالمغرب وتدعي أنه يجب التأثير مباشرة على رعاياه، فإن ماذكرته أعلاه عن سيادة السلطان يكفي لضحد قواعدها، وانه لا يوجد مغربي واحد لا ينصر السلطان ولا يتمنى له العزة على حسابنا، فالمملكة المغربية ليست مؤسسة سطحية أو مما يجوز التهاون به، (ولو فعلنا) لأدخلنا على البلاد أسوأ البدع، ولاثرنا ضدا علينا مجموع المغاربة. اما سياسة القبائل فإنها لاتجدي إلا ان مورست، كما هو الشأن على الحدود الجزائرية، تحت ظل الحراب ولكنها عندئذ تكاد لا تتميز عن فتح مفضوح».

والحالة هذه أن الفرنسيين كانوا قد أدركوا أن لا سبيل إلى التهام المغرب إلا بواسطة الأسلوب الحمائي، لا لأنهم كانوا قد جربوا منافعه في مستعمرات أخرى وحسب، ولكن لأن معلوماتهم عن المغرب أثبتت لهم استحالة السيطرة عليه كفاحا، ولقد أوضح دي سيكونزاك (De Segonzac) ذلك منذ سنة 1900 في مقال له بعنوان «القضية المغربية» أبان فيه عن ضرورة تفضيل الحماية على أعمال الفتح المباشر، وأشار إلى بعض جوانب الحيلة الحمائية حيث قال : «ما الفرق بين الفتح وإقامة الحماية بسلاح مشهور ؟... ان الفاتح هو الذي من شأنه أن يطيح بالراية الشريفة ويلقي القبض على السلطان المنهزم وأن يشرع في إخضاع المغرب قبيلة قبيلة بمجهود مهول طويل الأمد. أما الحامي فإنه على العكس من ذلك، سوف يعلي الراية المغربية من جديد وسوف يرفعها بكل تبجيل إلى جانب رايته بل وربما أعلى منها شيئا ما، وانه سوف يجلس السلطان من جديد على عرشه بمنتهى الاجلال، وسوف يحتاط لئلا ينتقص أدنى شيء من بركته الثمينة وسوف يعيد الوزراء إلى كراسيهم والقواد إلى مقاطعاتهم وسوف يجتهد لتغيير المفاهيم دون تغيير الأشخاص، لانجاز ذلك التحول في النفوذ الذي يسمى حماية.»

ولقائل أن يقول، وما علاقة الأبحاث الجغرافية والاثنولوجية واللسانية والطبيعية البحتة بتاريخ المغرب عامة وبتاريخه المعاصر على وجه التخصيص ؟ فنقول انها علاقة الجدع بالجذور والأصل بالفروع والمركب بالاجزاء، لأن تلك الأبحاث التي هدفت إلى وضع صورة مكتملة عن المغرب قد أضحت اليوم بحكم الصيرورة الحتمية، طعما سائغا، ووثائق حية لاغنى للمؤرخ عنها، ليس لأنها تشهد أولا وقبل كل شيء وبصراحة متناهية، عن مقاصد السطو الاستعماري وعن مناوراته وحسب، بل ولأنها ساقت إلينا بالرغم مما يشوبها من أغراض التشويه والتشهير، معلومات لا نجد مثلها في المطبوعات المغربية قبل تاريخ عقد الحماية.

ومن الدلائل القاطعة على تقدم الأبحاث الكولونيالية من حيث القيمة، إلمام بعض المتخصصين بالبحث التاريخي إلماما موضوعيا ببعض جوانب الماضي المغربي بدليل ما صدر من الأعمال التاريخية الصرفة، خلال العقد الأول من القرن العشرين مثل كتاب كور (Auguste Cour) عن «قيام أسر الشرفاء بالمغرب ومنافستهم مع أتراك الايالة الجزائرية 1509 — 1830» الذي صدر سنة 1904، وكتاب ماسينيون (Massignon) عن أحوال المغرب في القرن السادس عشر الذي صدر سنة 1906، وكتاب ماسون (Masson) عن العلاقات التجارية بين فرنسا وشمال إفريقيا في العصر الحديث، صدر سنة 1903، وكتب روار دي كار (Rouard de Card) التي ضمنها المؤلف سلسلة المعاهدات والأوفاق التي أبرمت بين المغرب والدول الأوربية قبل الحماية. فهذه الكتب مازالت إلى يومنا لم تعوض، ومازالت تعتبر عن جدارة من أمهات الكتب في مجال البحث التاريخي، ومن فوائدها انها أغنت من حين صدورها عن بعض الكتب السابقة التي كانت قد شوهت كثيرا من حقائق التاريخ المغربي، منها على وجه التخصيص كتاب ارنيست ميرسيه (E. Mercier) في تاريخ إفريقيا الشمالية الذي كان قد صدر سنة 1888 على شكل جذاذات متقطعة مهزوزة المعلومات، بينما جاء كتاب ماسينيون على العكس من ذلك دليلا واضحا على إدراك دقيق لبعض قضايا التاريخ المغربي وإشارة ثابتة بقرب موعد إمضاء الأمر الفرنسي على البلاد.

II — الاستشهاد بالماضي لاثبات النفوذ

1 — التاريخ الوظيفي

ما كان البحث العلمي عامة والبحث التاريخي بوجه خاص إلا ليتحول غداة

عقد الحماية على المغرب، من سلاح تغلب عليه أحيانا أساليب الارتجال والاعتبارات الآنية إلى قطاع وظيفي سخرت له جميع الأدوات وجندت لفائدته كل الطاقات لكي يساعد السلطة الدخيلة على تمهيد المغرب ويمكنها من إرساء نفوذها، مع إضفاء صبغة الشرعية على أجهزة الاستغلال، وما كان ليوطه (Lyautey) ليتغافل عن هذه الغايات وما كان إلا ليتألق فيها، هو الذي أقام أعماله بشهادته هو بنفسه في أكثر من مناسبة، على ثالوث لم يتغير منذ تجاربه الأولى بالهند الصينية ومدغشقر، أوله المسح الاستعلامي للمنطقة التي يراد اقتحامها لافراز تناقضاتها، وثانيه ضربها بتلك التناقضات لبعترة صفوفها، وثالثه إعادة النظر في هياكلها والتصرف بها لتصبح قابلة لأغراض الاستعمار منها، ولذلك بادر ليوطه إلى احداث مدرسة عليا لتعليم اللغة العربية، الفصيح منها والدارج، واللغة البربرية على اختلاف لهجاتها، بقصد اعداد الموظفين الفرنسيين لمواجهة مهامهم في جميع مناطق البلاد، وبغية اعداد تراجمة فرنسيين قادرين على مراقبة التراجمة المغاربة أو الجزائريين، وقادرين بالخصوص على محاورة القبائل البربرية بلهجاتهم لئلا تتحول سلطات الحماية إلى أدوات لنشر لغة القرآن، وشرعت تلك المدرسة تنشر دورية تعمم من خلالها فوائد أبحاثها بحسب تقدم الفتوحات الاستعمارية، وعندما انتهت الحرب العالمية وتبين أن مناطق شاسعة من المغرب كانت مازالت ممتنعة مستقلة عنهم وتحتاج في نظرهم إلى الكشف العلمي والاقتحام العسكري، تقرر تعزيز شبكة الاستعلام وتقوية الشطر الأول من الثالوث الموميء إليه أعلاه والرامي إلى وجوب إزاحة الستار عن البواعث والأصول، فتحولت المدرسة العليا للغات سنة 1920 إلى معهد الدراسات العليا المغربية وارتفع مستوى الدورية إلى مجلة موسعة بل وإلى موسوعة علمية أطلق عليها اسم هيسبريس (Hespéris) تيمنا بذلك اللفظ الذي كان اليونان قد أطلقوه على المغرب القديم لما بلغهم عنه من غزارة الانتاج وطيبه، واعترافا غافلا بشراهة الاستعمار وابتهاجا منه ببلوغ أمنية طالما تمناها.

ولقد اعتنى ليوطه ومن جاء بعده من المقيمن العامين أيما اهتمام بذلك المعهد، وكانوا لا يبخلون بالحضور الشخصي في المؤتمرات السنوية التي كانت تنظم بين جدارنه لاستخلاص حصيلة السنة من المعلومات الجديدة والخلاصات القابلة للاستثمار من حينها، وأيضا للجمع بين الباحثين الفرنسيين والعلماء المغاربة ليستفيدوا منهم وليخلق الجو المعنوي المناسب لما أضحى ينعت «بالمغرب الجديد» ولم يخف الفرنسيون شيئا من نواياهم السياسية حيث جاء في الفصل الأول من القرار الوزيري المؤسس للمعهد المذكور مايلي «يؤسس بمقتضى هذا القرار معهد

للدراسات العليا المغربية تناط به مهمة الحث على الأبحاث العلمية المتعلقة بالمغرب والدعوة إليها والتنسيق بينها واستخلاص نتائجها.» وقال جورج هاردي، مدير شؤون التعليم في تلك الفترة والمنظر البليغ لفلسفة البحث العلمي الاستعماري، في خطاب الافتتاح للمؤتمر الأول للمعهد سنة 1920 مايلي : «لم يكن الجنود ورجال الادارة والمعمرون ورجال الأعمال هم وحدهم الذين نقلوا إلى المغرب أنشطتهم... فإن العلماء ورجال الفن هم كذلك تجاوزوا كل الأخطار ليتعرفوا على المغرب وليعرفوا به وبسكانه،... وكما أن التقدم الاقتصادي قد حصل بموازاة أعمال التمهيد العسكري، كذلك إن العلوم قد أناخت بالمغرب على دوي البندقيات.» وقال في مناسبة أخرى : «إن العصور الحازمة لم ترض أبدا أن يغض العلم الطرف عما فيه خير البشر، وإنها كانت تعلن أهدافها بصراحة... فالتاريخ مثلا وهو من أعرق تمارين الفكر البشري، كلما تجددت قوته إلا ورام ان يعترف له بصلاحيته، والحقيقة أن عديم الذوق قصير الباع أو الأناني هو الذي يجعل من العلم غير النافع عقيدة، ويتمادى بروح ملؤها الاطمئنان التام في صيد الاصداف الفارغة.» ثم انتقل هاردي في نفس السياق يؤكد على أن الغاية من الأبحاث العلمية التي كانت تنشر بمجلة هيسبريس، سواء كانت في الجغرافية أو في التاريخ أو الاركيولوجيا أو الاثنوغرافية أو اللسانيات أو الآداب أو الفنون كان القصد منها وسيبقى، هو البحث عن روح هذا البلد وقال : «لو غضضنا الطرف عن الروح الأهلية لكان ذلك من الشناعات»، وذلك محاولة منه لإضفاء صبغة الشرعية الأخلاقية على عملية كانت ترمي في الحقيقة إلى الاستحواذ على نفوس المغاربة بعد أن أصبح المعمر وشيكا بأن يسيطر على مجموع التراب المغربي. ولقد وضع هاردي فعلا وهو الأستاذ في الجغرافية بالأصل، كتيبا عن «الروح المغربية» يمكن اعتباره نموذجا بينا من نماذج الكتابات الكولونيالية المغرضة بما ضمنه من أقوال بعض أبواق التوسع الاستعماري الفرنسي على حساب المغرب، انطلاقا من لوتي (Loti) ومرورا بشيفريون (Chevrillon) وطاروه (Tharaud) وانتهاء بلوكليه (Le Glay) ومارتي (Marty) وأضرابهم، وكان المؤلف رئيس جوقتهم المتخصصة في تصنيف المغاربة للتفريق بينهم والتمييز العنصري بين سكان المدن وسكان البوادي، وبين القبائل البربرية والقبائل العربية[5]. وكانت مجلة هيسبريس قد ورثت دورية

(5) انظر كتاب الأستاذ عبد الجليل الحجمري بالفرنسية : «صورة المغرب من خلال الآداب الفرنسي (من لوتي إلى مونترلان).

L'image du Maroc dans la littérature française (de Loti à Montherlant) Alger 1973.

الوثائق البربرية التي صدرت غداة أول ظهير بربري (شتنبر 1914) وكفت عن الصدور بعد سنة 1919. وكان قد ورد في مطلع العدد الأول منها ذكر مفصل لبرنامج «الدراسات البربرية بالمغرب وكيفية تطبيقها في ميادين السياسة والإدارة»، بقلم رئيس المخابرات الفرنسية آنذاك الكولونيل سيمون (Simon) وكان ليوطه وراء تلك الخطة وله في هذا الصدد مذكرات واضحة الأهداف، منها ما أثبته مارتي في بعض مقالاته يوم اشتغل يمهد للظهير البربري الأخطر الذي صدر في شهر ماي من سنة 1930.

وهكذا كانت دراسة المجتمع المغربي ودراسة معنوياته وتاريخه تهدف إلى إرشاد المعمرين إلى كل ما من شأنه أن يعمل على تسكين المغاربة بعد ما نزل بهم من أسباب الانزعاج ما نزل، ويساعد على إرساء الرواسي التقليدية بالرغم مما ألحق بها من الفعفعة والخلل، وكانت الأبحاث دائما موجهة لنيل غاية آنية معينة، من ذلك مثلا انشغال مؤتمرين من مؤتمرات المعهد المذكور في مطلع الثلاثينات بقضايا الصحراء وقضايا الجبل بالمغرب، وذلك إيذانا باقتراب موعد اقتحام تلك المناطق لإثبات النفوذ الاستعماري على مجموع التراب المغربي، فنقرأ في توصية رفعها المؤتمر السابع المخصص للصحراء، بتاريخ 30 ماي 1930 مايلي : «فنظرا لكون المشاكل التي يطرحها المغرب في معظم المجالات العلمية، لا توجد المعطيات الضرورية لحلها إلا بالصحراء، (فإن المؤتمر) يتوجه بآيات الاعجاب والامتنان لفرق المهرية التي تغلبت روحها البطولية على الصحراء، ويبتهج لما أحرزه تمهيد المغرب العسكري من التقدم الذي يفتح أبواب البحث العلمي بالمنطقة الصحراوية، ويشكر لسلطات الحماية ما تُبديه باستمرار من تفطن لقيمة المعرفة من أجل العمل، ويعلن عن رغبته في أن يتابع المعهد العلمي الشريف ومعهد الدراسات العليا المغربية ومعهد باستور ومعهد الشؤون الصحية ومختلف المنظمات العلمية التابعة للحماية أبحاثها بنشاط على النهج الذي انتهجه (المؤتمر)».

فهل نستغرب ان كان شعار المعهد هو قول الفيلسوف السوسيولوجي الفرنسي أوغست كونت (Auguste Comte) بأن العلم سلطان ؟

2 ـــ الاهتمام بالتاريخ وقلة المؤرخين

كان الترتيب المنطقي للاهتمامات العلمية الاستعمارية يفرض أن تنطلق الأبحاث

من الجغرافية ثم تنتقل إلى اللسانيات فالاثنوغرافية فالسوسيولوجية فالفلكلور ثم الآداب وبعدها الفقه والاعراف والفلسفة والعقيدة ثم العلوم البحثة فالاركيولوجية والابغرافية والنقود وما قبل التاريخ ويأتي التاريخ في النهاية، إلا أن نظرة شاملة على ما نشر من المقالات بمجلة هيسبريس طيلة فترة الحماية، يثبت عناية ملموسة بالتاريخ وهيمنة لقضايا التاريخ المغربي العام، يأتي بعدها من حيث الكم أبحاث في السوسيولوجية والفولكلور والموسيقى ومقالات عن الاركيولوجية والابغرافية والنقود ثم اللسانيات ثم الآداب ثم القانون والفلسفة في الرتبة الأخيرة، وحيث إن المواد غير التاريخية لا تخلو لزوما من البعد التاريخي، فإن سيطرة الأبحاث التاريخية تبدو بجلاء من خلال نموذج هسبريس، لدى سلطات الحماية، بالرغم من ضرورة الانطلاق أول الأمر من مظاهر الحاضر لسبر أحوال الماضي وعلما بأن الانشغال بالماضي لم يكن يهدف هو كذلك إلا لهدف التحكم بالحاضر ونوازله.

ولا أدل على ذلك من هوية الأشخاص الذين وكل بهم شأن الانكباب على تاريخ المغرب، فأقل مايمكن أن يقال عنهم أن الأغلبية من بينهم قد تسلطت على كتابة التاريخ تسلطها على تاريخ المغرب، من باب صدفة الوظيف الاستعماري وبدون سابق إعداد، فهذا الكونت هانري دي كاستر (H.De Castries) صاحب المصادر الغميسة لتاريخ المغرب، الذي ازداد سنة 1851 وتوفي سنة 1927، فإنه على غرار أبناء الطبقة النبيلة الفرنسية في القرن التاسع عشر كان قد امتهن الخدمة العسكرية، حيث تطوع تلقائيا سنة 1870، ثم تخرج من مدرسة سانسير (Saint-Cyr) برتبة ملازم وألحق بالجيش الافريقي سنة 1873 «فتذوق شؤون إفريقيا» على حد قول المترجم له وخلفه على النشرة المذكورة، بيير دي سينفال (Pierre.De Cenival) الذي أوضح أن ذلك الولوع بإفريقيا كان ناجما عن «ابتهاج الشباب برئاسة أقاليم شاسعة وبإمارتها إمارة تشعر بمسؤولية حكم شبه مطلق»، ثم اندرج دي كاستر في صفوف ضباط الشؤون الأهلية وتم تعيينه في الجنوب الوهراني حيث وضع دراسات استعلامية عن وادي درعة سنة 1880 وأخرى عن فيجيج سنة 1882، ورسم خريطة المغرب سنة 1887 بمناسبة النزاعات على الحدود، وكلف بتسليم نسخة منها للسلطان المولى الحسن، فانتهز فرصة رحلته لرسم معالم الطريق الرابطة بين الدارالبيضاء ومراكش التي اعتمدها الجيش الفرنسي بعد احتلاله للشاوية سنة 1908 وما تلى ذلك من أعمال الفتح، وكان

الكونت هانري دي كاستر إلى جانب الجنرال ليوطه لدى دخوله فاس سنة 1912، وانكب بعد ذلك بصدر الوثائق التاريخية المودعة بالخزانات الأوربية على حسابه الخاص أولا، ثم بتمويل رسمي فيما بعد.

وهذا روبير مونتاني (Robert Montagne) الذي ازداد سنة 1883 وتوفي سنة 1954، تخرج من المدرسة البحرية سنة 1911، وأعد الاجازة في الفلسفة وهو في الخدمة العسكرية على متن طرّاد فيما بين 1914 و 1917، ثم ألحق بفرقة الطيران البحري بقاعدة المهدية، فصار يتعلم العربية وساهم في وضع أول مصلحة لترقب تقلبات الموج بالمغرب، وانتقل بعد ذلك إلى تدريس الفلسفة ببعض الثانويات المغربية، فانكب بعد أطروحة في السوسيولوجيا عن جنوب المغرب، بحثا عن بعض المبررات التاريخية لسياسة القواد الكبار التي كانت تنهجها هنالك سلطات الحماية، فعين مديرا للأبحاث السوسيولوجية بالمعهد، وتتبع عن كثب جهاد محمد بن عبد الكريم الخطابي فأخبر عنه وعن بعض ترتيباته بمساعدة كولان (Colin) وليفي بروفنصال (Evariste Lévi - Provençal) والقبطان بينيس (Penés)، حيث كان مع الضابط سوفرين (Suffren) ممن اقنع الأمير بالاستسلام لفرنسا، فنال بذلك ما نال من الصيت، واكتسب خبرة واسعة بالسياسة المغربية وأصدر سنة 1930 كتابه الشهير عن «البربر والمخزن بالجنوب المغربي»، ثم انتقل إلى الشام ليزاول مهمة إدارة المعهد الفرنسي بدمشق فألف هناك كتابه الآخر عن «حضارة الصحراء»، وعاد إلى فرنسا سنة 1936، وفي السنة الموالية بادر إلى تأسيس مركز الدراسات العليا للإدارة الاسلامية (C.H.E.A.M) الذي أصبح من المناهل الأساسية لدراسة المجتمعات العربية المعاصرة، وفي سنة 1947 تم تعيين روبير مونتاني أستاذا بكوليج فرنسا مكلفا بتاريخ توسع الغرب، فأشرف على عدة أبحاث ميدانية متعلقة بالمجتمع المغربي صدر عنها كتابان، «نشأة البرولتاريا المغربي» (1948 ــ 1950) و «الثورة بالمغرب» (1951).

على أن أوسع الأبواب إفضاء إلى التاريخ، كانت هي أبواب اللغات واللهجات من جهة، وأبواب الجغرافية من جهة أخرى، مما يبدي بوضوح هيمنة الاهتمامات الاستعلامية على الانشغال بالعلم، ففي ميادين اللغات تألقت أسماء آل باسي (Basset) الوالد روني باسي (René Basset) اشتهر بالجزائر وكان صاحب كرسي اللغة والآداب العربية بجامعة الجزائر الناشئة وذلك على إثر تخرجه من مدرسة

اللغات الشرقية الكائنة بباريس، وولده أندري باسي (André Basset) الذي حصل على التبريز في النحو واشتغل باللسانيات وبالتدريس بثانوية جورو (Gouraud) بالرباط إلى أن التحق بمعهد الدراسات العليا وبعد ذلك بجامعة الجزائر، ثم خلف الأستاذ ديستان (Destaing) على كرسي اللغة البربرية بمدرسة اللغات الشرقية، وكان أخوه هانري باسي (Henri Basset) هو كذلك صاحب تكوين لغوي، في بداية أمره، فتم تعيينه قبل العشرينات بالمدرسة العليا للغات بالرباط، ومن هناك صار يشتغل بالاركيولوجية والاثنوغرافية والآداب البربرية ثم بالتاريخ والاركيولوجية بعد انتشار الاسلام، وخلف والده على إدارة الطبعة الفرنسية للموسوعة الاسلامية ومات فجأة عن سن مبكرة، وهو على حد قول ليفي بروفنصال يحس «بوضوح أنه ملزم في يوم ما من الأيام، لئلا يجد أي حاجز بينه وبين دراسة (تاريخ الاسلام) بأن يصبح مستعربا يستطيع النهل من المصادر مباشرة» !

وكذلك تحول ليفي بروفنصال من تكوينه الأول في التاريخ القديم والكتابات الحجرية والابيغرافية على يد كاركوبينو (Carcopino) إلى الدراسات عن تاريخ المغرب والأندلس، انطلاقا من ممارسته لأعمال الترجمة العربية الفرنسية بقلعة سلاس بوادي ورغة سنة 1916 والتحاقه مدرسا للعربية بالمدرسة العليا للغات، التي تحولت كما ذكرنا إلى معهد الدراسات العليا.

وتألق في الأبحاث الأمزيغية إسم إميل لاوست (E.Laoust) وجاء ذلك صدفة من باب تعيينه معلما بالجزائر على إثر تخرجه من مدرسة المعلمين بدويه (Douai) شمال فرنسا، وعين أول الأمر بغرداية جنوب الجزائر، فتعلم الامزيغية في تلك المنطقة وشغف بدراستها وظهرت مواهبه فألحق بمدرسة اللغات بالرباط، ليعين بعد حين، سنة 1914 مساعدا للضابط موريس لوكلي (M. Le Glay) الخبير بالاستعلامات والشهير بنعرته البربرية، وقت كان الجيش الفرنسي يمهد لاقتحام أوعار الأطلس المتوسط، ولقد كان لاوست ممن وضع هناك أسس التعليم الفرنسي البربري، وشهد له بخدماته الاستعمارية الكبرى الجنرال هوري(Huré) القائد العام للقوات الفرنسية بالمغرب سنة 1934، قائلا في رسالة بعث بها إليه : «قبل أن أغادر المغرب يطيب لي أن أؤكد لكم من جديد، بأنني كنت دائما شديد التعلق بتعاملكم مع مختلف المصالح التابعة لقيادتي، فإن طبيعة أبحاثكم عن اللغة

وعن سكان المغرب البربر والدروس التي لقنتموها لضباط هيئة الاحتلال وكذلك المهام التي كلفتم بها على جبهة العصيان تجعلكم حقيقا بأن تعدوا من بين أجود صناع التمهيد للبلاد البربرية واني لسعيد بأن أعترف لكم بذلك».

أما الباب الأخرى التي اقتحم منها تاريخ المغرب عنوة، فإنها باب الجغرافية، مر منها بيرنار (Bernard) وغوتيه (Gautier) صاحب كتاب ماضي إفريقيا الشمالية، الشهير بما تضمنه من الاجهاز السافر على التاريخ وعلى المؤرخين المغاربة بدون سابق خبرة ولا دراية، وجورج هاردي السابق الذكر وسيلوريه (Celerier)، وجميعهم لم يتورعوا عن الخلط والجلط في تاريخ المغرب اعتمادا على بعض الملاحظات السطحية الآنية أو على بعض القراءات السريعة لبعض النصوص المعربة، فهذا كوتيه يضع قاعدة من عنديته لا لشيء إلا ليربط بين سيرة الكاهنة وماجرى بينها وبين الحسن بن النعمان من جهة، وبين سيرة محا وحمو الزياني واستماتته في المقاومة واستسلام بعض أبنائه للجيش الفرنسي، موحيا بذلك بأن انتشار الاسلام بإفريقيا الشمالية في القرن السابع من الميلاد لا يتميز عن الغزو الاستعماري الأوربي في القرن العشرين، وقائلا : «إذا أردنا أن نفهم.. فلابد... من أن نضع لدى المؤرخين العرب ما لا يوجد بكتبهم بكل تأكيد، وهي رابطة الحياة التي تنير شهادتهم عن الماضي بما يجري الآن تحت أنظارنا». كما قال وهو أشنع وأفظع، لنفي احتمال وجود حاضرة على ضفاف وادي أم الربيع بإقليم تادلا : «إن ذلك يستلزم دراسات هندسية مدققة وبناء سدود ضخمة ومد قنوات إلى أبعد المسافات، وهو ما يتجاوز بكثير ممكنات قبيلة بربرية وحكومة سلطان مغربي والمجتمع الإسلامي، وبخاصة في إقليم كإقليم تادلا يعيش حالة التمزق وانعدام الأمن منذ آلاف السنين».

ولسيلوريه أحكام جزافية تعسفية مماثلة، كان الجميع أثناء الحماية يتمسك بمنتهى الامتثال والاجلال لصدورها ممن غدا يعتبر قطب الأبحاث الجغرافية في المغرب بدون منازع، ففي مقال له عن «جغرافية تاريخ المغرب» قال سيلوريه : «إن تاريخ المغرب إذا ماتناولناه بعوائدنا الفكرية المبنية على دراسة بلدان أوربا الغربية، ليخلف في الذهن ارتساما متعبا بفوضى مستغلقة وبتناقضات دفينة» ! وهو حكم لا أساس له إلا في الهوى وفي رغبة التشهير إذ يغفل صاحبه أو يتغافل عن كون التاريخ صراع وتناحر في كل مكان وفي كل زمان، وفي مقال آخر في موضوع «الاسلام والجغرافية» حمل سيلوريه الاسلام، وهو السد المنيع للاستعمار بإفريقيا الشمالية،

ما الاسلام بريىء منه، حيث ذهب إلى أن المبادلات الشمالية الجنوبية حسب خطوط الطول أجدى وأعلى مقاما حضاريا من المبادلات الشرقية الغربية حسب خطوط العرض، ولايفهم المعنى الدفين لهذه القولة المغرضة إلا بإرجاعها إلى تاريخ صدورها سنة 1952، وهي سنة اشتداد حركة المقاومة الوطنية بالمغرب العربي بمؤازرة البلدان العربية المستقلة وتضامنها معه.

وأمثلة التشهير والتشويه أكثر من أن تحصى، ولا غرابة في ذلك من لدن مدرسة تاريخية وظيفية، يكتب التاريخ المغربي فيها موظفون دخلاء على البلاد تراموا على ماضيها مثلما تراموا على حاضرها، فهذا شارلرو (Charles-Roux) يقفز إلى التاريخ من السلك الديبلوماسي، وهذا جاك كاييه (J. Caillé) يتسرب إليه من جهة السلك القضائي، بينما يبدو وكأن أمثال الكونت دي سينفال (De Cenival) والدوق دي كوسي بريساك (De Cossé - Brissac) أمسوا مؤرخين من جهة ضرورة إيجاد الشغل للنبلاء. ولما تصدر للكتابة في تاريخ المغرب زمرة من الموظفين، ترتب على ذلك وجوبا، عناية مقصودة ببعض العصور بحثا عن كل مامن شأنه أن يبرر الاستعمار ويدعم وجوده ليتأتى توظيف الموضوعية بذاتها واستقطاب المتخصصين في التاريخ إلى جانب المتطفلين عليه.

3 ــ المنتخب من التاريخ

أ ــ العناية بالتاريخ القديم

كانت العناية بالتاريخ القديم على ما فيها من جدارة وموضوعية، ترمي إلى غايات متكاملة، أولها النيل من الضمير الإسلامي بالمغرب عن طريق الايحاء باحتمال زواله لفائدة أوربا، مثلما زالت لفائدته في القرن السابع من الميلاد معالم الحضارة الفنقية والقرطاجية والرومانية والمسيحية، وثانيها التذكير بما كان للمسيحية من الانتشار بالمنطقة للايهام باحتمال تجديد التبشير بها، وثالثها اعتماد الارث الروماني لإضفاء صبغة الشرعية والاصالة على اعمال الغصب والاستغلال الاستعمارية.

وكان ليوطه في هذا المجال أيضا هو المخطط الأول، حيث أبى الا أن تقام هيآت البحث المتخصص وان تزود بوسائل العمل، وتم ذلك على يد لويس شاتلان (L.Chatelain) واتسع ما كان القنصل تيسو (Tissot) قد وضع اللبنات الأولى منه قبل الحماية بكثير، ولقد أقر ريمون روجي (R.Roget) في مقدمة الكتيب

الذي ضمنه مجموعة النصوص اليونانية والرومانية التي تصف المغرب القديم، بأنه أنجزه «بايعاز من السيد جورج هاردي المدير العام للتعليم بالمغرب، بقصد ملء هذه الثغرة» وان الكتاب جاء على شكل «دليل للمغرب القديم»، مما جعل شيخ التاريخ القديم بإفريقيا الشمالية آنذاك، استيفان كسيل (St. Gsell) يقول منوها بعمل روجي : «انه يفيد حتى في أمر النهوض باستغلال البلاد، لأن دراسة الماضي بإفريقيا الشمالية تحمل دائما دروساً عن الماضي وعن المستقبل».

ونقرأ بقلم توفنو (Thouvenot) الذي له دراسات رائجة عن بانسة ووليلي قوله في كتاب «التعريف بالمغرب» الصادر بتاريخ 1937 بأن «ما التزمت به مدن الشمال الافريقي بالرغم من عزلتها من الاخلاص المثير والجدير بالتنويه للغة اللاتينية ولدين المسيح، لمما يشرف المغرب وروما على حد سواء !» وهذا بالرغم مما كان قد سبق إلى التنبيه إليه، من هزال المعلومات وتناثر النصوص والوثائق الابيغرافية المتعلقة بتلك العصور ! لكنه لم يتورع عن إرداف هذه الملاحظة الوجيهة بقول ينم عن حاجة في نفسه لا علاقة لها بالعلم حيث قال : «يجوز ان نعتقد أن الفرق العسكرية التي كانت تجند بعين المكان بقيادة (Prafecti Gentium) الذين هم أسلاف ضباطنا في الشؤون الأهلية، قد ساعدت على الدفاع عن البلاد.» وهذا نموذج من التاريخ القديم يدلنا على كيفية الانتقال بسرعة الاغراض من مجال العلم إلى مجرد الوهم، ومن انعدام الدليل إلى التمسك بالتأويل، فيعلن صاحب المقال وقد نسي انه لا يعلم، «بأن المغرب الروماني بغض النظر عن بعض الأخطار من جهة الحدود، كان قد أنعم بالأمن وازدهر بالعمل !»

أما الشعار الجامع لتلك الأبحاث في التاريخ القديم، فإن أفضل صيغة عنه جاءت في مطلع كتاب جيلبير شارل بيكار (G.Charles-Picard) الذي يحمل عنوان «حضارة إفريقيا الرومانية»، حيث قال : «ان مصير بلاد البربر ومصير بلادنا قد اتحدا مرتين في مجرى التاريخ، من اواسط القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الخامس بعده بمشاركتهما على السواء في الامبراطورية الرومانية، ثم بعد سنة 1830 بانتشار النفوذ الفرنسي شيئا فشيئا على الجزائر ثم على مملكتي تونس والمغرب».

ب ــ التاريخ والسياسة البربرية

وإذا كانت العناية بالتاريخ القديم قد هدفت إلى النيل من الدعوة الإسلامية، فإن الاهتمام بتاريخ القبائل البربرية كان قد رمى إلى النيل من معالم العروبة بالمغرب،

وتلك سياسة نعلم ان أدواتها كانت قد وضعت في الجزائر وجربت وتمرن عليها ضباط الشؤون الأهلية بمنطقتي القبائل والأوراس، قبل أن تجد بالمغرب الأقصى مجالا خصبا ومتنوعا لتختبر وتمارس وسط حملة مسعورة وسيل متدفق من الأبحاث والدراسات العلمية وشبه العلمية، كان التصرف بالماضي فيها يقوم مقام الممهد للتصرف بالحاضر ضمانا للمستقبل، ولتلك الغاية كان ارنيست ميرسيه (E. Mercier) السابق الذكر قد عمل بالجزائر على ترويج لفظ جديد هو لفظ بيربيريا (Berbèrie)، ولنفس الغاية أيضا كان المغرضون من المؤرخين .قد تعودوا على خلط مفهوم «الاعراب» الذي هو مفهوم سوسيولوجي يفيد البداوة والترحال بمفهوم «العرب» الذي تنعت به حضارة من كبريات الحضارات السامية. ولقد كانت الحقبة المتراوحة مابين 1914 و 1930 قد تميزت بما يمكن أن نصفه بالسراب البربري، حيث سعى أصحاب السيف وأصحاب القلم من المسؤولين عن الحماية سعيا حثيثا لعزل القبائل البربرية عن القبائل العربية ولتبرير تلك السياسة بجميع أوجه التبرير، ابتداء من ليوطه وترجمانه دي لوبنياك (Loubignac) إلى بول مارتي (P.Marty) صانع الظهير البربري لسنة 1930 ومرورا بلاوست ولوكلي وبيكي (Piquet) وباقي أعضاء تلك الجوقة.

ومما يمكن أن نستشهد به في هذا الصدد برنامج كتاب جورج مارسي (G. Marçais) الصادر بعنوان «بربيريا المسلمة والشرق اثناء العصر الوسيط»، فلقد وضعت عناوين مختلف أبواب الكتاب بعبارات لا تختفي المقاصد من ورائها إلا في نظر من يتعامى، فعنوان الباب الأول ورد كما يلي : «بيربيريا تحت وصاية الشرق»، تلميحا إلى أن إفريقيا الشمالية كانت تابعة لروما وأن الشرق فرض عليها وصاية لابد وأن تزول ببلوغ الموصى عليه سن الرشد، وينقسم هذا الباب الأول إلى ثلاثة فصول يحمل أولها عنوان «تشريق بيربريا» بمعنى نزول مفاسد الشرق بها، ويحمل الفصل الثاني عنوان «نهضة القرن التاسع من الميلاد» إشارة إلى قيام الممالك البربرية الإسلامية الأولى بالمغرب، ويحمل الثالث عنوان «الأزمة الفاطمية» ليقترن بذهن القارىء المتغافل، قيام المشاكل والأزمات بالمنطقة بكل ما يتصل بالعروبة والأصالة الإسلامية. أما الباب الثاني من الكتاب فإنه مخصص بالطامة الكبرى والكارثة التي تحول بعدها في زعم المؤلف ومن سار في منحاه، تاريخ إفريقيا الشمالية أخطر تحول وهو «الغزو الهلالي وعواقبه المباشرة» !

وينتهي الكتاب بباب ثالث جاء بعنوان لا نحتاج إلى علماء النفس لنستشف

ما يخفي من الأماني والتطلعات، وهو كما يلي «بيربريا المتحررة من الشرق» إشارة إلى الملاحم المرابطية والموحدية والمرينية، وكأنها لم تكن هي المسؤولة عن تعريب هذه البقاع وعن إثبات جذور الإسلام في السهول منها والاوعار !

د ــ علاقات المغرب بأوربا في الفترة الحديثة والمعاصرة

لقد جاءت العناية بتاريخ المغرب في مراحله الأولى مواكبة لتغافل مثير للانتباه عن مراحل تاريخه في الفترة الحديثة والمعاصرة مما ساعد ولا شك على ترويج الطرحات الوظيفية وعلى إغفال التناقضات والنوايا المبيتة، إلا أن علاقات المغرب بأوربا حظيت مع ذلك بعناية خاصة وتجندت الاقلام لإثبات المعاهدات والاحلاف والصلات ومختلف أشكال المبادلات بدليل أعمال ماسلاتري (Mas Latrie) وماسون بالنسبة لمجموع الشمال الافريقي وروار دي كار ودي كاستر وريفير (Rivière) في المكتبة الفرنسية، وبيكير (J. Becker) ولاس كاخكاس (Las Cagigas) في المكتبة الاسبانية بالنسبة للمغرب الأقصى، ولكن آخر وأرق ما صدر في هذا الاتجاه، أطروحة الأستاذ مييج الضخمة بعنوان «المغرب وأوربا في القرن التاسع عشر»، وقد كتبت في اللحظات الأخيرة من العهد الاستعماري وهي تعالج مراحل الفتوحات الاقتصادية الأوربية بالمغرب أكثر مما تعالج ردود فعل المغاربة اتجاه ذلك التسرب.

أما الكتاب الجامع الوحيد الذي صدر خلال فترة الحماية عن تاريخ المغرب، فهو كتاب هانري تيراس (Henri Terrasse) الذي ما ان انتهى من ذكر مبررات الوجود الفرنسي بالمغرب بسبب ما كان قد أصاب بلادنا من الضعف والوهن بزعمه، حتى صار يردد في الباب الثامن من الكتاب تحت عنوان «القضايا العامة لتاريخ المغرب» بعض شعارات المقولة الاستعمارية في تاريخنا والتي كانت ترمي أساسا إلى نفي مآثر اللقحة العربية بإفريقيا الشمالية، أما بخصوص الحماية فإن تيراس قد التزم الصمت، بالرغم من مرور زهاء أربعين سنة على تاريخ عقدها وقت صدور الكتاب، ولم يتعرض لتلك النازلة إلا في الخلاصة بالتلميح دون التصريح والاشارة دون العبارة قائلا : «ان التحولات الاقتصادية بالبلاد تطرح مجموعة من القضايا توجد لها تحت ضغط الضرورة اليومية بعض الحلول مما يكون أو لايكون مواتيا، فإن تلك الاقتصاديات التي فقدت توازناتها من جراء تغلغل العرب واستيطانهم بحيث خربوا أو أنهكوا الحياة الفلاحية والقروية ونشروا وسط

أجود الأراضي ترحالا ناقصا ومدمرا، إن تلك الاقتصاديات التي تعبّر في إطار تشبث بالماضي عريق، عن سلسلة من الكوارث ثابتة أكثر من ثبوت العلاقات العادية بين الأرض والانسان، تلك الاقتصاديات هي التي جددنا الصلة بينها وبين العالم الخارجي تدريجيا كلما تقدم تمهيد المغرب وتنظيمه، وان هذه الاقتصاديات، أحب من أحب وكره من كره، قد أصبحت اليوم على تخلفها وانحرافها، ولو من جهة ما ينالها من الهزات، منضمة إلى أشد أشكال التجارة والانتاج حداثة، وهي محاطة بها من كل جانب وتسربها إلى داخلها يزداد يوما عن يوم. وفي هذا البلد الذي لم يتأت لنا إدراك قضاياه من منظور جامع واستكناه كنهه الحقيقي إلا بعد الفراغ من التمهيد العسكري سنة 1934، هل نحن ملمون تمام الالمام بما يطرحه التطور المحتوم من المشاكل ؟ ألم نجمع في كثير من المناسبات، دون أن نحاول تقويم ذلك، بين متاهات المغرب القديم وبين أكثر أشكال الحياة العصرية حداثة ؟ وبتوحيدنا بين نمطين من الاقتصاد، أولهما تائه والآخر غير منسجم مع الحياة المغربية، ألم نمهد السبيل أحيانا إلى مظاهر الاصطدام الذي كثيرا ما تتبعثر أو تتفسخ من جرائه المجتمعات المتخلفة أو غير المنطقية لدى اتصالها بالحضارة العصرية ؟ وباحداثنا لثروات جديدة من كل النواحي، هل نوفق إلى إرجاع المغرب إلى توازنه الطبيعي أم نترك وسط هذا الازدهار الجديد أسبابا قديمة أو حديثة تبقي على نفس الحالة من سوء الوازن ؟»

III ــ الحصيلة أو الشهادة للعلم

1 ــ الوعي بالتاريخ

يبدو نقد الرؤية الاستعمارية لتاريخنا أمرا هينا، إذ يكفي مبدئيا ان نطلق العنان للعاطفة الوطنية لنضحد ما وضعته بعض الأقلام عن ماضي شعبنا، ولما كانت بعض تلك الأقلام قد ادعت ان المغرب لم يكن شيئا وان الرسالة الاستعمارية هي التي أخرجته إلى الوجود، فإن بعض الأقلام تصدت منذ ما قبل الاستقلال وبعده بالاحرى لترد على تلك المزاعم ولتنفي جملة وتفصيلا كل ما ورد في الكتابات الكولونيالية عن أحوال مجتمعنا سواء قبل الاحتلال أو بعده.[6]

(6) انظر على سبيل الاستئناس، اعمال عبد القادر السهلي وعبد الله العروي وعبد الكبير الخطيبي وجرمان عياش وكذلك أطروحة مارسيل بن عبو عن مقاومة شمال إفريقيا للاحتلال الروماني.

وهاتان لغتان في تاريخ المغرب أقل ما يمكن أن يقال عنهما انهما في منتهى التناقض، ومن حق الموضوعية العلمية أن تتحفض من كلتيهما وأن تبحث عن الحقيقة التاريخية بينهما، لا لتنافر الرؤيتين وحسب، ولكن لاعتمادهما على الذاتيات أكثر من اعتمادهما على المعقولات، ذلك «أن الاستعمار قضية بطن»، على حد قول سيسل رودس (Cecil Rhodes) الذي كان من أقطاب التوسع البريطاني بالجنوب الافريقي، ولأن الوطنية تنبعث، كما لايخفى، من حب الكرامة وإباية الضيم والتمسك بالأصول.

ولذلك ليس نقد الرؤية الاستعمارية لتاريخنا على تلك الدرجة من السهولة التي قد نتصورها من خلال الاندفاعات الوطنية المجردة، ولا يكفي أن نفند بعض الافتراءات الاستعمارية لنطمس حقائق متعددة أثبتتها بعض الاقلام الكولونيالية، في طليعتها، على الأقل وعلى كل حال، حقائق الاستعمار بالذات ومقاصده التي لم يدرك منها من أشار إليها من أجدادنا إلا بعض النتف أو ما أملته عليهم ثقافة تحجرت وغيرة على دار الاسلام لاتشفي غليل المؤرخ في هذا المضمار، وما عسانا كنا نعلم عن الهجمة الاستعمارية وعن تناقضاتها ومناوراتها، لو لم ينقل إلينا عنها إلا ما أومأ إليه الناصري أو المشرفي أو السليماني ؟ أي سبيل إلى التعرف على قناصل أوربا وعلى تجارها المقيمين بالمغرب وعلى مبعوثيها إلى ديارنا بغير رسائلهم وتقاريرهم التي كثيرا ما كانوا يفصحون فيها عن صميم نواياهم وقليلا ما لا يتفاضحون من خلالها فيما بينهم ؟

ثم ان تلك الكتابات أحدثت بالضرورة لدينا في أسلوب كتابة التاريخ رجة وانتفاضة من حيث تصوراتنا التقليدية ومن حيث ما ورثناه من أعراف الكتابة في هذا المجال، وقليلا ما انكب المؤرخون المغاربة على التأليف التاريخي دون أن ينددوا باهمال مواطنيهم للتاريخ وبعدم إدراكهم لأهمية تدوين الوقائع وتسجيل الأحداث، وآخر من اشتكى من ذلك المولى عبد الرحمان بن زيدان الذي كرس حياته لملء فراغ كبير في تاريخنا، بجمع أخبار إحدى عواصمنا الكبرى حاضرة مكناس، تنبيها للقراء المغاربة وردا بالمناسبة على مزاعم الاستعمار، حيث نشر الغميس مما تجمع لديه من وثائق تاريخ المغرب في العهد العلوي التي تشهد للدولة المغربية بالحيوية وبالنظام قبل الحماية وتثبت أمجاد أمس البارحة دون ما حاجة إلى شهادة الغير، مما يعني مع ذلك أن المؤلفات مثل الأتحاف والاستقصا واللسان

المُعْرب وفواصل الجمان على سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن أن تدرس دون أن ترد إلى الفترات الزمنية الدقيقة التي وضعت أثناءها، وإلى حاجة أصحابها إلى إثبات الذات المغربية وتفنيد مزاعم الاستعمار، ولقد جاءت تلك الكتب كخير دليل على أن فضول الاستعمار، بالرغم من صدوره عن المصالح المادية الملموسة، وأبحاثه العلمية التي كانت المصلحة الاستعمارية تلزمها بكثير من الموضوعية، قد أحدثت حتما لدينا وعيا بخطورة شأن التاريخ، فكانت نهضة التاريخ في صفوفنا بمثابة المقدمة لنهضة الضمير الوطني، ودخلنا عصر الوعي بالتاريخ من جراء الصدمة الاستعمارية، مثلنا في ذلك مثل الشعوب الأوربية التي سبقتنا إلى ذلك الشعور بفضل الثورات المتنوعة التي مرت منها خلال القرن الثامن عشر، والوعي بالتاريخ هو تحرر من مثبطات الفطرة وترفع عن التقليد الأعمى وقدرة على مواجهة النفس بما لها وبما عليها وتغلب على المركبات وحل للعقد، ولاشك أن رؤية الاستعمار قد أزعجتنا وأحدثت في وسطنا ردود فعل عنيفة، بما ساقت في طي مزاعمها المغرضة من الحقائق التي ما كنا لنتفطن إليها لولا تلك الرؤية المغايرة، وغني عن البيان أن معرفة الذات لا تتم إلا بمعرفة نظرة الغير، فهل كنا نعرف شيئا مثلا عن سيرة ملوكنا اليومية وعن ترتيبات عيشتهم داخل القصور وعن نظام حركاتهم عبر الأقاليم، قبل أن يهتم بوصف بعض جوانبها سفراء أوربا ووكلاؤها، ممن كان ملزما بوظيفته أن لا يبصر فيغض الطرف ولكن أن يحدق ويمعن النظر ويرسم ويدلي بارتساماته ؟ ولما كانت تلك التقارير قد تكاثرت ونقلت الغث والسمين، قام مؤرخ مكناس في عهد الحماية وتصدى لها وأورد تلك الترتيبات على ما يناسب الذوق المغربي والوثائق الأصلية، كما قام محمد بن الحسن الحجوي، في اتجاه آخر، وكتب مؤلفه في تاريخ الفقه الإسلامي بقلم النقد الذاتي، موحيا بذلك إلى بزوغ مرحلة جديدة من الوعي بالتاريخ لدينا، الذي يترك البكاء على النازلة الاستعمارية ليتساءل عن الأسباب الذاتية التي مهدت لنزولها بمجتمعاتنا ولا يتوقف عن محاسبة النفس حيثما يكون للنفس مسؤولية في الأمر بينة.

ثم اننا أدركنا بفضل الكتابات الكولونيالية ان التاريخ لا ينحصر عند سطح الأحداث وذكر البطولات والتنويه بالأمجاد، وإنما التاريخ تحليل شامل وشرح إلى أبعد ممكنات الشرح، «فهو علم الانسان بالدرجة الأولى»، على حد قول مارك بلوك (Marc Bloch) مجرد عن الاعتبارات الأخلاقية، يُعْنى بالأصول والفروع والكليات والجزئيات والثوابت والمتغيرات، مما كان العلامة ابن خلدون قد أدركه

باكرا، لكن الأجيال العربية المعاصرة لم تع تلك العبقرية إلا من خلال الصدمات الاستعمارية.

وهكذا لا سبيل إلى جحد ما تحتوي عليه بعض الكتابات الكولونيالية، بل ولا داعي إلى نفي ما تتضمنه من صفحات تاريخنا مما لاغنى عنه لكتابة شمولية للتاريخ، مما نجد عنه أمثلة قيمة في العديد من المجلات والدوريات مثل «المجلة الأسيوية» و «المجلة الافريقية» ونشرة «افريقيا الفرنسية» و «الوثائق المغربية» و «الوثائق البربرية» و «الحوليات الاحصائية» ومجلة «هيسبريس» ونشرة «الأبحاث الاجتماعية الاقتصادية» و «مجلة الجغرافية» والدوريات المتعلقة بالفقه والقانون و «مجلة العالم الإسلامي»، ويكفي دليلا على قيمة هذه المنشورات ما أدرج بمجلة هسبريس من الاستطلاعات عن أحوال الحرف التقليدية المغربية في الثلاثينات من هذا القرن يوم اضحت تلك الحرف مهددة بالاندثار أو بمفعول الأساليب الميكانيكية التي صارت تنقلها إلى أطوار أخرى.

2 ـــ أدوات العقل التاريخي

وتقترن الكتابة التاريخية الجديدة بأدوات عقلية تتميز بوضوح عما دخلها من المفاسد في المؤلفات الكولونيالية، وقد وقفنا على بعض جوانبها، مما لا يحول مع ذلك بيننا وبين أن نتمسك بالايجابيات، وان نعمل بالتي هي أحسن وان لانرد على الأباطيل بالخيال، في ميدان الحقيقة والمنطق على الأقل!

واننا نستفيد من الشهادات الكولونيالية على سبيل المثال لا الحصر، عناية بالأوصاف الحية الملموسة، التي كانت ثقافتنا، وربما مازالت، تفتقر إليها بما تعودت عليه والتزمت به، لأسباب يطول شرحها، من التعميم المفضي إلى التعتيم، ويرتبط ذلك لديهم بشغف أصيل بالرسم وولوع بالتصوير ينشؤون عليه، بينما كثيرا ما نكتفي نحن بالارتسام ولا نتجاوز حدود التصور، فلولا بعض الصفحات من كتب غرابرغ دي هيمسو (Graberg de Hemso) وبوميه (Beaumier) وشارم (Charmes) وهاريس (Harris) لما تعرفنا على ملامح بعض رجالات دولتنا قبل الحماية، ملوكا ووزراء وضباط كبار، ومشهد محمد بن العربي الجامعي الضخم البدن المرخي الشدقين وهو يبدو لنظر الصحافي شارم وبجانبه الفقيه محمد غريط النحيف الجسم الشاحب السحنة، لانجد له مثيلا في المصادر المغربية. كما أننا لا نجد فيها ما أورده شهود العيان الأوربيون من الأوصاف عن الهندسة المعمارية

وعن الأثاث وعن الأزياء وأشكال الطعام وكيفية عيش أهل البادية وتنوع ذلك بحسب الأقاليم، هذا بغض النظر عن أعمال الرسم البحتة التي وضعت على يد الرسام الكبير ديلاكروا (Delacroix) أو بريشة من سار في خطاه، وعن أعمال التصوير الميكانيكي بالأحرى يوم تهيأت لهم فالتقطوا صورا عديدة لمشاهد مغربية مطابقة للأصل وادرجوها في كتبهم ونشراتهم.

ونستفيد من تلك الكتابات عناية بالضبط والجمع والتوثيق، من واجبنا أن نقتدي بها ان نحن أردنا أن نبني المدرسة التاريخية المغربية، والأمثلة معروفة وأكثر من أن تذكر كلها في هذا الاطار الضيق، فلنكتفي بالاقرار مرة أخرى بفضائل سلسلة الوثائق الغميسة للكونت دي كاستر التي توقفت عند بداية القرن الثامن عشر، وينبغي للمؤرخين المغاربة أن ينكبوا على إتمامها، وبمزايا سلسلة مدن المغرب وقبائله وبمنشورات مصلحة الآثار، دون أن نتغافل عما تزخر به الجريدة الرسمية من المعلومات عن تاريخ المغرب في فترة الحماية.

ولقد ترتب على هذه العناية بالتسجيل إنجاز أعمال تاريخية لايسع المؤرخ المغربي إلا أن يسير في نهجها وأن يلتزم بما تنم عنه من الروح العلمية الحقة ومن الشغف بميدان البحث ومن الجد والكد، والشجاعة الفكرية في حالة تعارضها مع الخطاب الكولونيالي الرسمي، مثلما حصل بشأن كتاب «أربعة قرون من تاريخ المغرب» لصاحبه مارتان (Martin)، فقد صدر بالرغم من ليوطه الذي رام عبثا أن يحول دون نشره، لما تضمنه من الوثائق المغربية المفندة لادعاءات الاستعمار عن الصحراء المغربية، وكذلك أعمال الأستاذ بيرك لا يمكن ان تعتبر إلا بمثابة أعمال رائدة، سبرت بفضلها أغوار بعض الجوانب من البنيات التحتية لمجتمعنا وتاريخنا، يضاف إليها أعمال الأستاذ لوتورنو (Letourneau) عن فاس وأحوال الشمال الافريقي بين الحربين العالميتين، وأعمال دوفردان (Deverdun) عن مراكش وأطروحة الأستاذ مييج الضخمة التي لم تترك كبيرة ولا صغيرة من أمر علاقات أوربا بالمغرب في القرن التاسع عشر إلا وأتت على ذكرها، وان ننس لن ننسى تجديد التنويه بكتابات الأستاذ جوليان (Charles-André Julien) الذي خبر المجتمعات المغاربية حسا ومعنى، واستطاع أن يضع عن ماضيها كتابه القيم الذي غطى على بعض ماورد بأقلام أخرى من الأراجيف.

3 ــ الكتابات الاسبانية

لقد مرت الكتابات الاسبانية عن المغرب من نفس المراحل التي مرت منها الكتابات الفرنسية، مع لزوم مراعاة ما يميز التاريخ المعاصر لاسبانيا من سوء الاستقرار السياسي وعنف الصراعات الداخلية بحثا عن سبل التوفيق بين الأصالة والمعاصرة والتقليد والابداع والفتوحات التبشيرية والتوسع الصناعي، ولذلك كثيرا ما يسيطر الاهتمام بالقضايا الوطنية على تلك الكتابات، والواقع أن تدخل إسبانيا في المغرب كثيرا ماجاء وليد اعتبارات لا تتصل بتاتا بحاجة الصناعة الاسبانية إلى الأسواق حيث كانت تلك الصناعة عاجزة بنيويا عن استغلال السوق الوطنية، فأحرى ان تنفرد بسوق استعمارية دون مؤازرة الرسمال الفرنسي والانجليزي الذي كان يزاحمها بقعر ديارها، ولذلك تتميز الكتابات الاسبانية عن المغرب تارة بإيهام يشوبه الخلط أحيانا، وتارة أخرى بوضوح لا يخلو من سذاجة، لدى ذكر الطموحات والحقوق والواجبات بخصوص المغرب، شأنها في ذلك شأن من تشغله الذات أكثر مما يشغله الموضوع، فترد المبررات متميزة متباينة أحيانا، وترد أحيانا أخرى متداخلة متشعبة، مما لا يحول بين المؤرخ وبين ان يدرك الفرق بين الحوافز الصليبية التبشيرية والحوافز الحضارية الأبوية الاستعلائية والحوافز التوسعية المحضة. وقد يكون أحسن تصوير عن ذلك ما قيل في المهرجان الخطابي الذي أقيم بمسرح الحمراء بمادريد سنة 1883 من لدن جمعية الجغرافيين والافريقانيين الاسبان، وما جاء على وجه التخصيص على لسان أحد أقطاب تلك الحركة خواكين كوسطا (Joaquin Costa) الذي انطلق مما للمغرب من الديون الحضارية على إسبانيا ليقول بوجوب رد مثل ذلك من الحضارة العصرية على بلاد أمست في أشد الحاجة إليها فقال مثلا : «ما يجب أن تطمح إليه إسبانيا، هو ان يكون من أعمالها الخاصة بها ومن وظائفها هي بالذات، وليس من وظائف ولا من أعمال أية دولة أخرى، احياء المغرب احياء يجعله قادرا على إدراج المطالبة بسبتة من بين مساعيه الوطنية، شأنه في ذلك شأننا نحن (الاسبان) الذين نُعِدُّ المطالبة بجبل طارق من بين مساعينا الوطنية !»

فلا تخلو هذه الكتابات من الفوائد ولا غنى للمؤرخ المغربي عنها، سواء من جهة ما تشهد به على نفسها أو من جهة ما اضطلع به أصحابها من المهام العسكرية والادارية والاقتصادية، أو بالأحرى من جهة ما أنجزه بعضهم من الأبحاث القيمة

والتنقيب الحثيث عن ماضي المغرب أو حاضره المعيش، مثلما يتجلى ذلك بالقلم السيال لطوماس كارسيا فكيراس (Tomas Garcia Figueras) أو في السلسلة الممنهجة عن تاريخ المغرب منذ عصور ما قبل التاريخ، التي صدرت بعض أجزائها قبل اختتام عهد الحماية بقليل، والتي نخص بالذكر منها أبحاث طارديل (Tarradell) عن المغرب الفنيقي وأبحاث امبروسيو هويسي ميراندا (A. Huici Miranda) عن الامبراطورية الموحدية.

4 ــ التراث المتغافل عنه

أ ــ الحضارات القديمة بالمغرب

وللكتابات الكولونيلية فضل واضح، لايمكن أن يجحده إلا جاهل غبي، في شأن العناية بتاريخ المغرب قبل الاسلام، مما كنا نحن عنه غافلين حتى تشابه علينا الاثار الروماني ببقايا قصور فرعون ! فان احياء التراث الفنيقي والقرطاجي والروماني والوندالي في عهد الاستعمار سوف يظل قاعدة ثابتة لإقامة مدرسة مغربية خالصة تعنى بالتاريخ القديم، ولولا أولائك الاختصاصيون في اللغات القديمة، سواء منها السامية أو الرومية، ولولا خبرتهم بالكتابات الحجرية والحفريات وكشفهم النقاب عن جزء كبير من معالم الحضارات التي كانت قد استوطنت أرضنا في العصور الغابرة، ولولا تصويرهم لمكتشفاتهم وجمعهم لعينات منها وعرضها بمتاحف أعدت لتلك الغاية، لما أمكننا اليوم ان نسترسل في هذا النهج وان نتفطن لجزء غير هين من أصولنا، ولقد تألق في هذا الميدان أسماء كسيل (Gsell) وكاركوبينو (Carcopino) وتوفنو (Thouvenot) وكورتوا (Courtois) وآخرين كثير، إلى جانب من اشتغل بما قبل التاريخ.

ب ــ تاريـخ الفنون

إن المؤرخين المغاربة عالة في هذا المجال أيضا على الكتاب الأوربيين المتخصصين بتاريخ الفنون، التي تتميز لديهم عن ذكر اعداد البنايات وضخامتها، وتشكل علما قائما بذاته يعنى بالأساليب الهندسية والمعمارية وبأوصافها وشروحها مع ذكر الأصول ومدى تطورها وانتشارها عبر البلدان، وحتى ان قلنا بأنهم لم يعيروا الفنون العربية الاسلامية ما أعاروه من العناية ومن الاعتمادات للبحث في مخلفات قرطاجة والرومان، فانهم على كل حال شقوا الطريق وافاقونا من السبات ان نحن

أردنا أن نستفيق، وأعمال بريت (Brethes) في تاريخ النقود وأعمال شوتان (Chottin) في مجال الموسيقى، ومختلف الدراسات عن المساجد والقصور والقصبات، سوف تبقى مصادر أولية لا محيد عنها.

ج ـــ التراث الشفوي

وانهم اعتنوا كما أشرنا عناية مشوبة بالتراث البربري، ولكن هذا التراث يقوم منا مقام الشق الثاني من مكوناتنا، فلا سبيل إلى إغفاله ولا داعي إلى غض الطرف عنه ان كنا ندرك أن التاريخ حفظ وان الحفظ أساس الفطنة وان الفطنة تميز بين الوضعي والموضوعي والتاريخ والأساطير، فالطوبنوميا مثلا وهي أسماء أعلام الجغرافية قد تنغلق علينا نهائيا إذا ما أهملنا المعاني الامزيغية وتركنا معطيات الرواية الشوفية تنطمس بالمرة أمامنا وتندثر بذلك مجالات بأكملها من ماضينا، فلا بد في هذا الباب من الاقتياد بالمناهج الأوربية وبأدوات اللسانيات العصرية لمتابعة أبحاث دي فوكو ولاووست ومن كان في مستواهم، بحثا عن العلم وإعراضا عن الهوى.

د ـــ تناقضات المجتمع المغربي قبل الحماية

ان الكتابات الكولونيالية بالتالي، لاتشهد على أسباب نزول الاستعمار بديارنا لمجرد ماغدا لدول أوربا الغربية من أسباب التفوق العلمي والصناعي، ولكنها تشهد أيضا على ارتباط تلك النازلة بما كان عليه المغرب قبل الحماية من المعوقات المانعة من أن ينتقل بوسائله الذاتية إلى المستويات العليا من الانتاج والابتكار، فالدولة كانت قائمة مسؤولة، لكن أدوارها الأساسية كانت مازالت لم تتجاوز أدوار الامامة وقيادة الجهاد، والمجتمع كان حيا نشيطا لكن التشكيلة القبلية كانت ما زالت تجزئه إلى أقصى حدود التجزئة العصبية، والاقتصاد كان يفي بحاجيات السكان الأولى، لكن عدد السكان كان لايكفي لممكنات البلاد ولا لمقدارتها، علما بما جاءت به الدعاية الاستعمارية من المبالغة، وأسواق العلوم الشرعية كانت رائجة، لكن الانسان المغربي كان قد أبعد في إغفال نصيبه من الدنيا وكان قد نسي العلوم البحتة إلى أن جاء من يزاحمه في عقر داره ويذكره عنوة بواجباته ها هنا قبل الأخرى.

فمما لاشك فيه، أن تلك الكتابات قد أدركت بعض الحقائق من شؤوننا،

ومما لاشك فيه أنها سخرت تلك الحقائق لأغراضها، وإن واخذناهم بشيء فلا سبيل إلى مؤاخذتهم بعدم القيام بما كان يفرضه الواجب العلمي عليهم في كثير من ميادين البحث، فلنقتد بهم في هذا السبيل ولنقم بدورنا بما يفرضه الواجب العلمي علينا ولنواجه الحقائق الموضوعية بروح ملؤها الإيمان والعزيمة والثقة بالمستقبل.

الخلاصة

ومن الواضح البين إذا، ان البحث الكولونيالي لا يمكن ولا ينبغي أن نغض الطرف عنه، لا من حيث الحصيلة ولا من حيث القيمة، ولا بالجملة ولا بالتفصيل. ولئن كان الكثير من استخلاصاته قد ورد على جانب كبير من التحريف والتشويه، فإن تلك الأبحاث الميدانية التي كان المعمر في حاجة إليها لبسط وسائل استغلاله لبلداننا، قد أجريت لزوما على جانب لا سبيل إلى نفيه من الدقة والموضوعية، وإنها تسوق للمؤرخ معلومات صريحة عن حركة التوسع الاستعماري بالذات وعن واقع إفريقيا الشمالية لدى اصطدامها بتلك الهجمة الامبريالية، وكذلك عن ماضي البلاد أو بعض قضايا الماضي التي كان مسكوتا عنها في أوساطنا العلمية. ولئن كانت تلك الكتابات تعكس بوضوح تطور الهيمنة الأوربية من مرحلة الاستحواذ الترابي إلى مرحلة الاستغلال المباشر إلى مرحلة التبعية الامبريالية، فإنها تشهد أيضا على أخطر ما مرت منه مجتمعاتنا من الهزات والانقلابات وعلى ماأصبح لها من التطلعات مما يمس حتما بالارث وبالمصير.

فمن واجبنا ان لا نتجاهل هذه المؤلفات ومن واجبنا أن نجعل أهمها شكلا ومضمونا في متناول الجمهور المغاربي بتعريبها تعميما للفائدة منها وحفظا لها.

مقاربة بيبليوغرافية

من البديهي ان جردا بيبليوغرافيا شاملا لكل ما كتب عن المغرب بأقلام أوربية منذ بداية القرن التاسع عشر إلى تاريخ استقلال البلاد سنة 1956، أمر يتجاوز المجهود الفردي، ويستحيل على كل حال بالنظر إلى ما لايوجد من تلك المؤلفات بالمكتبات المغربية، ولذلك سوف نكتفي بذكر بعض ما يمكن الرجوع إليه بالرباط وتطوان، بقصد اثبات ما أثبتناه في متن المقال، من أن تلك الأبحاث تضخم حجمها وتحسن مضمونها مع تقدم أسباب التغلغل الاستعماري في البلاد، ومن أن اهمها جاء على يد الفرنسيين بالدرجة الأولى والاسبان بالدرجة الثانية، ومن أن المؤلفين كانوا على العموم قبل احتلال الجزائر قناصل تلزمهم وظيفتهم بالتجسس السياسي، ثم كانوا بعد سنة 1830 ضباطاً عسكريين متشوفين إلى أحوال المغرب الجغرافية، ثم كانوا بعد سنة 1880 علماء في الطبيعيات أو الاجتماعيات يفدون على البلاد للإحاطة بجميع مظاهر الحياة بداخلها، إلى أن كانت الحماية فأصبح الجميع موظفين للبحث، كل واحد منهم في ميدان تخصصه.

وسوف نستعرض على التوالي :

1 ــ المطبوعات التي وضعت خصيصا للجرد البيبليوغرافي، أو تلك التي ألحقت بها بيبليوغرافيات مستفيضة.

2 ــ المجلات والنشرات التي كانت تعنى بالميادين الاجتماعية، وتركنا جانبا دوريات العلوم البحتة.

3 ــ أسماء المؤلفين وعناوين مؤلفاتهم، دون المقالات، الا ما نشر في طبعة محاذية، ذكرنا الجميع بحسب الترتيب الأبجدي اللاتيني، وبناء على التبويب الزمني الذي اعتمدناه للتمييز بين مرحلة ما قبل 1880، ومرحلة ما بين 1880 وسنة 1912، وعهد الحماية المزدوجة، الفرنسية والإسبانية، وعندئذ رأينا من الأوضح أن نميز بين الإنتاج الفرنسي والإنتاج الإسباني نظرا للوفرة.

I — البيبليوغرافيات

— E. RENOU : Description géographique de l'Empire du Maroc (Paris 1846).

ألحق المؤلف بكتابه جردا وافيا بماكان يتوفر عليه الكتاب انذاك من المصادر المطبوعة عن المغرب.

— R. L PLAYFAIR et R. BROWN : A bibliography of the Barbary states : Part IV : a bibliography of Morocco from the earliest times to the end of 1891.

استعراض شبه شامل باللغة الانجليزية لكل ما كان متداولا عن المغرب قبل سنة 1891 والمؤلفان ضابطان انجليزيان.

— L'AFRIQUE DU NORD FRANÇAISE : Bibliograhie militaire (1930).

جرد بيبليوغرافي اعتنى بوضعه مصلحة الأبحاث التاريخية التابعة للقيادة العامة للجيش الفرنسي بوزارة الحرب، يتضمن عناوين المؤلفات الفرنسية أو المترجمة إلى الفرنسية وكذا اهم المقالات التي كتبت عن الجزائر وتونس والمغرب فيما بين 1830 و1926.

— CENIVAL/FUNCK - BRENTANO/ BOUSSER LILLE/RICHE : Bibliographie marocaine :
1923 - 1933 in HESPERIS 1937
1934 - 1935 in HESPERIS 1939
1936 - 1939 in HESPERIS 1943
1940 - 1943 in HESPERIS 1947
1944 - 1947 in HESPERIS 1951
1948 - 1951 in HESPERIS 1955
1952 - 1953 in HESPERIS 1962

جرد متسلسل بكل ما صدر عن المغرب فيما بين 1923 و1953 في مختلف مجالات البحث، قل أو جل.

— Jacques BERQUE : Cent vingt cinq années de sociologie maghrebine. ANNALES E.S.C. 1956.

تقييم للمؤلفات الأوربية في مجتمعاتنا لا يمكن غض الطرف عنه لصدوره بقلم خبير بشؤوننا تميز بالتجرد وعمق النظر.

— Jean-Louis MIEGE : Le Maroc et l'Europe (1830 - 1894) (PUF 1961).

خص المؤلف الجزء الأول من اطروحته الضخمة لجرد بيبليوغرافي مستفيض عما كتب بالأقلام الأوربية في القرن التاسع عشر وبداية العشرين.

أما في المجال الاسباني فيمكن ان نذكر :

— Crispin JIMENEZ DE SANDOVAL :

كان رئيسا للجنة التنقيب عن الوثائق التاريخية والعسكرية لحركات التوسع الاسباني والبرتغالي بافريقيا التي اجتمعت سنتي 1853 و1858 بأمر من وزارة الحرب الاسبانية لتزود المسؤولين عنها بكل ما من شأنه ان يعزز معلوماتهم عن افريقيا عامة، وعن المغرب بوجه خاص، وقت انطلاق السباق الاستعماري.
ولقد وضع هذا الباحث سجلا عاما بما تأتي له الوقوف عليه من المصادر، الا انه يعتبر ضائعا.

— C. FERNANDEZ DURO : Apuntes para la bibliografia marroqui 1877.

كان صاحب هذا الجدول رئيس الجمعية الجغرافية الاسبانية، ومعلوم ما كان لهذه الجمعيات في مختلف العواصم الاوربية من الادوار الطلائعية في الاستعلامات الاستعمارية.

— G. G. GALLENT/C. R. J. SAINT-CYR : Catálogo de materias de la biblioteca general del Protectorado. (Tetuan 1952).

سجل بعناوين المؤلفات المتعلقة بالقضايا الاسلامية والافريقية.

— M. A. PALAU : Catálogo de autores de la biblioteca general del Protectorado. (Tetuan 1953).

سجل خاص باسماء المؤلفين الأوربيين.

— Tomas GARCÍA FIGUERAS :
A) ضمن Miscelanea de Estudios históricos sobre Marruecos - Larache (1949).
1) La bibliografiá de los Peñones pp 195 - 206.
2) Los naturalistas españoles en Marruecos 1902 - 1947 pp 473 - 558.
B) ضمن Miscelánea de estudios varios sobre Marruecos (Tetuan 1953).
1) Aportación española al estudio de la bibliografia marroqui pp. 121 - 149.
2) Cincuenta años de bibliografiá española sobre Africa pp. 153 - 167.

— Dora BARAICOA ARNAIZ : Bibliografiá marroqui.

ضمن مجلة Tamuda في الأعداد الصادرة فيما بين سنة 1954 وسنة 1958.

— G. G. GALLENT : La acción española en los archivos y bibliotecas de la Zona norte de Marruecos - (Madrid 1958).

— GALLENT : Catálogo de publicaciones del Instituto de Estudios africanos - Madrid.

سجل عام بمطبوعات هذا المعهد سنة 1957 و1960 و1962.

— Angel DEL ARCO y MOLINERO : Actas y memorias del primer congreso español de Africanistas, celebrado en Granada (1894).

جرد بيبليوغرافي خاص بما صدر بغرناطة عن تاريخ المغرب واحواله العامة.

— Guillermo RITTWAGEN : Ensayo de bio-bibliografia hispano-marroqui (1910).

كان المؤلف صحافيا قائما بطنجة يراسل منها عدة دوريات اسبانية كما كان موظفا بخزانة البعثة العلمية الفرنسية من يوم استقرت بطنجة تحت اشراف ميشو — بلير.

— ROBLES / CAMBRONERO / BAUER y LANDAUER : Apuntes para una bibliografia de Marruecos (1922).

— J. M. LÓPEZ : Catálogo bibliográfico de la misión franciscana de Marruecos (1924).

كانت البعثة الفرانسيسكانية الاسبانية من أدوات الاستخبار الرئيسية.

— DIAZ de VILLEGAS : Noticia de Bibliografia marroqui 1930.

يدور حول الأعمال العسكرية بالمغرب.

— CATÁLOGO de MATERIAS de la Biblioteca de la Direccion general de Marruecos y colonias.

صدر بمادريد سنة 1949.

— G. G. GALLENT/F. Cuevas GARCIA/V. FERRANDO de la HOZ : Catálogo de Autores de la biblioteca general del Protectorado. (Tetuan 1946).

سجل أسماء المؤلفين.

II — الدوريات

— REVUE AFRICAINE :

صدرت ابتداء من سنة 1856 عن الجمعية التاريخية الجزائرية وعن المعهد الجغرافي التابع لكلية الاداب بالجزائر العاصمة، وانقطع صدورها لدى استقلال الجزائر.

— REVUE ALGERIENNE, TUNISIENNE ET MAROCAINE DE LEGISLATION ET DE JURISPRUDENCE.

صدرت ابتداء من سنة 1885 عن كلية الحقوق بالجزائر.

— BULLETIN DE LA SOCIETE DE GEOGRAPHIE ET D'ARCHEOLOGIE DE LA PROVINCE D'ORAN.

صدرت ابتداء من سنة 1882 واستمر نشرها إلى سنة 1948 وهي تضم عدة مقالات عن المغرب عامة وعن المغرب الشرقي على وجه التخصيص.

— REVUE DE L'HISTOIRE DES RELIGIONS :

صدرت ابتداء من سنة 1880 وفيها ابحاث عن الاسلام بالمغرب.

— L'AFRIQUE FRANÇAISE :

لسان حال اللجنة الفرنسية المتخصصة بشؤون افريقيا والمغرب.

صدرت من سنة 1891 إلى سنة 1952 وكان يلحق بها نشرة بعنوان Les renseignements coloniaux

— FRANCE-MAROC :

مجلة شهرية مصورة اصدرتها اللجنة الخاصة بالمعارض التجارية بالمغرب.

— ARCHIVES MAROCAINES :

مجلة البعثة العلمية الفرنسية بالمغرب التي اقامت بطنجة قبل الحماية ثم بالرباط بعدها. صدرت من سنة 1904 إلى سنة 1936.

— REVUE DU MONDE MUSULMAN :

انشأها أحد أقطاب التغلغل الاستعماري الفرنسي بالمغرب Alfred LE CHÂTELIER صدرت من سنة 1906 إلى سنة 1926.

— REVUE DE GEOGRAPHIE MAROCAINE :

صدرت بهذا العنوان من سنة 1916 إلى سنة 1949 عن الجمعية الجغرافية للمغرب التي تألق اسم Jean CELERIER برئاستها ابان فترة الحماية.

— ARCHIVES BERBERES :

مجلة المدرسة الفرنسية البربرية التي أنشئت سنة 1914 وهي سنة أول ظهير بربري، صدر منها أربعة مجلدات عن سنوات 1915 إلى 1919 ثم صدرت محلها «مجلة المعهد العالي للدراسات المغربية» التي لم تصدر إلا سنة 1920 ثم حلت محلها مجلة «هسبريس» ابتداء من سنة 1921.

— HESPERIS :

مجلة المعهد العالي للدراسات المغربية ابتداء من سنة 1921 ومازالت تصدر بعد الاستقلال.

— BULLETIN DE L'ENSEIGNEMENT PUBLIC AU MAROC :

صدرت هذه الدورية عن مديرية التربية العمومية

ابان الحماية، ابتداء من سنة 1914 وإلى تاريخ الاستقلال.

— ANNUAIRE DU MONDE MUSULMAN :

دورية إخبارية صدرت بإشراف لويس ماسنيون (Louis Massignon) ابتداء من سنة 1923.

— REVUE DES ETUDES ISLAMIQUES :

صدرت ابتداء من سنة 1927 عوضا عن Revue du monde musulman السابقة الذكر.

— ANNUAIRE ECONOMIQUE ET FINANCIER (1917 - 1929).

— BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL :

صدرت هذه الدورية ابتداء من سنة 1933 بإشراف جمعية الدراسات الاقتصادية والاحصائية.

— REVUE MAROCAINE DE DROIT :

دورية شهريةٌ صدرت ابتداء من سنة 1948 عوضا عن :

REVUE MAROCAINE DE LEGISLATION, DE DOCTRINE ET DE JURISPRUDENCE CHERIFIENNES.

التي كانت قد أنشئت سنة 1935 بإشراف P. ZEYS

— REVUE DE LA JUSTICE COUTUMIERE :

صدرت في السنتين الأخيرتين من عهد الحماية 1954 — 1955 لأغراض لا تخفى.

— VILLES ET TRIBUS DU MAROC :
: Casablanca et les Chaouia (2 vol) (Paris 1915).
: Rabat et sa région (3 vol) (Paris 1918).
: Le GHARB (Paris 1918).
: Tanger et sa zone (Paris 1921).

— L'ENCYCLOPEDIE DE L'ISLAM (Brill / La Haye) :

تحتوي الطبعة الأصلية من هذه الموسوعة التي صدرت في طليعة هذا القرن على مقالات تعنى بقضايا المغرب وتنطوي على مادة تاريخية لا يجوز اغفالها.

— BULLETIN OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE AU MAROC - RABAT 1912-1956.

أما في المجال الاسباني فيمكن ان نذكر

— MAURITANIA :

مجلة مصورة كانت تصدر بطنجة فيما بين 1927 و1958 عن هيئة البعثات الفرانسيسكانية بالمغرب.

— AL ANDALUS :

مجلة مدارس الدراسات العربية الأسبانية بمادريد وغرناطة، صدرت ابتداء من سنة 1933 وكانت لسان حال كبار المستعربين الاسبان مثل Asin Palacios وGarcia Gomez.

— AFRICA :

دورية مصورة صدرت بإيعاز من الجنرال فرانكو الذي كان رئيسا شرفيا لها، من معهد الدراسات الافريقية ابتداء من سنة 1943، وهي ترمز إلى ما تعمده النظام الفرانكاوي من تنشيط الأبحاث الاسبانية في شؤون افريقيا عامة والمغرب على وجه التخصيص.

— CUADERNOS DE ESTUDIOS AFRICANOS :

صدرت عن معهد الدراسات السياسية بمادريد ابتداء من سنة 1946 وتحولت إلى Cuadernos africanos y orientales بعد سنة 1955.

— ARCHIVOS DEL INSTITUTO DE ESTUDIOS AFRICANOS

كانت تصدر عن المجلس الأعلى للأبحاث العلمية وذلك ابتداء من سنة 1947.

— TAMUDA :

مجلة الأبحاث المغربية أصدرتها ابتداء من سنة 1953 نيابة التربية والثقافة بالمنطقة الخليفية بقصد مسايرة مجلة «هسبريس» التي كانت تصدر بالمنطقة السلطانية، ولقد صدرت هذه المجلة إلى سنة 1959 حيث تم دمجها مع هيسبريس ابتداء من سنة 1960.

- BOLETIN OFFICIEL DE LA ZONA DE PROTECTORADO ESPAÑOL EN MARRUECOS - MADRID - TETUAN - (1913-1957).

I ــ مؤلفات المرحلة الأولى، من أوائل القرن التاسع عشر إلى سنة 1880 :

— E. ALBY : Histoire des prisonniers français d'Afrique (Paris 1847).

— A. ALBY : Les vêpres marocaines ou les derniers prisonniers d'Abdelkader (Paris .1853).

— DE AMICIS : Le Maroc (traduit de l'italien par H. BELLE (Paris 1882).

— Ruperto DE AGUIRRE : Expedición del Rif, su importancia, necesidades y conveniencias - (Madrid 1858).

— Pedro ANTONIO DE ALARCON : Diario de un testigo de la guerra de Africa (Madrid 1859).

— AUBEL : De l'importance de la question d'Afrique et du choix d'un système de colonisation (Paris 1837).

— D'AVEZAC : Sur l'Afrique du Nord ancienne (Paris 1844).

— A. V. BARBIER DU BOCAGE : Le Maroc, notice géographique (Paris 1861).

— BARTH : Voyages et découvertes dans l'Afrique septentionale et centrale pendant les années 1849 à 1855 (Paris 1863).

— D. BADIA Y LEBLICH (ALI BEY AL ABBASSI) : Voyages au Maroc (Paris 1814).

— BAUDOZ ET OSIRIS : Histoire de la guerre d'Espagne avec le Maroc.

— BEAUMIER -: Description sommaire du Maroc (Paris 1868).

— Manuel IBO ALFARO : La corona de Laurel, colección de biografias de los generales que han tomado parte en la gloriosa campaña de Africa, y apuntes Curiosos 3 vol, (Madrid 1860).

— ARTECHE Y COELLO : Descriptión y mapas de Marruecos, con algunas consideraciones sobre la importancia de la occupación militar de una parte de ese imperio. (Madrid 1859).

— J. BUFFA : Travels through the Empire of Morocco (London 1810).

— René CAILLÉ : Journal d'un voyage à Tombouctou et à Djenné dans l'Afrique centrale (Paris 1830).

— Esteban CALDERON : Manual del oficial en Marruecos o cuadro geográfico, estadístico, histórico, político y militar de aquel imperio (Madrid 1844).

— A. de Capell BROOKE : Sketches in Spain and Morocco (London 1837).

— E. CARETTE : Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les Etats barbaresques (Paris 1844).

— Manuel CASTELLANOS : Descripción historica de Marruecos y breve reseña de sus dinastias (Santiago 1872).

— Manuel CASTELLANOS : Apostolado Seráfico, o sea historia de las misiones franciscanas en aquel imperio (Madrid 1896).

— De COLOMB : Exploration des Ksours et du Sahara de la province d'Oran (Alger 1858).

— COLVILLE (capitaine) : A ride in petticoats and slippers (London 1880).

— Narcisse COTTE : Le Maroc contemporain (Paris 1859).

— DAUMAS (lieutenant-colonel) : Le Sahara algérien (Paris 1845).

— DAUMAS : Le grand désert ou itinèraire d'une

caravane du Sahara au pays des nègres (Paris 1849).

— DAUMAS : La vie arabe et la société musulmane (Paris 1869).

— John DAVIDSON : Notes taken during travels in Africa (London 1839).

— E. DELACROIX : Correspondance générale (Paris 1935 - 1938).

— Alexandre DESCAMP : Le Maroc en face de l'Europe, à propos de la dernière rupture survenue entre la République française et le gouvernement marocain (Paris 1849).

— Charles DIDIER : Promenades au Maroc (Paris 1844).

— Charles DIDIER : Thécla (Paris 1844).

— Pascal DUPRAT : Essai historique sur les races anciennes et modernes de l'Afrique septentionale (Paris 1845).

— Benito VICENTE GARCIA La campaña de Marrucos descrita en romances (Madrid 1866).

— Joaquin GATELL : Viajes por Marruecos, el Sus, Uad Nun y Tekna (El Kaid Ismail) (1878 - 1879 : Sociedad geografica de Madrid).

— Léon GODARD : Le Maroc, notes d'un voyageur 1858 - 1859 (Alger 1859).

— Léon GODARD : Description et histoire du Maroc (Paris 1860).

— J. GRABERG DE HEMSÖ : Specchio geografica e statistico dell'impero di Marocco. (Genève J.D.HAY : 1834).

— J. D. HAY Western Barbary : its wild tribes and savage animals (London 1844).

— HOEFER : Afrique australe, Afrique orientale, Afrique centrale, Empire du Maroc (Paris 1848).

— J. Grey JACKSON : An account of the Empire of Morocco and the districts of Suse and Tafilet (London 1814).

— D. MACKENZIE : The flooding of the Sahara, an account of the proposed plan for opening central Africa to commerce and civilisation from the North West Coast (London 1877).

— D. MACKENZIE : The caliphate of the West, being a general description of Morocco (London 1911).

— Moses MONTEFIORE : Narrative of a mission to the Empire of Morocco 1863 - 1864 (London 1864).

— MORDACQ (Capitaine) : La guerre au Maroc Enseignements de 1844 - 1859 - 1860, (Paris s.d).

— MARIA MURGA Y MUGÁRTEGUI : Recuerdos Marroquies (Bilbao 1868).

— J. MARQUEZ DE PRADO : Recuerdos de Africa o apuntes para formar la Historia general de las posesiones españolas del Africa mediterranea (Madrid 1851).

— Elisée RECLUS : Géographie universelle, T. XI : L'Afrique septentrionale (Paris 1886).

— Henri REGNAULT (le peintre) : Correspondance, recueillie et annotée par A. DU PARC (Paris 1872).

— E. RENOU : Description géographique de l'Empire du Maroc (Paris 1846).

— Léon ROCHES : Dix ans à travers l'Islam 1834 - 1844 (Paris 1904).

— Gerhard ROHLFS : Reise durch Marokko (Brême 1868).

— ROZET (capitaine) : La bataille d'Isly (Paris s/d).

— Raymond THOMASSY : Des relations politiques et commerciales de la France avec le Maroc (Paris 1842).

— Raymond THOMASSY : Le Maroc et ses caravanes (Paris 1845).

— Charles TISSOT : Recherches sur la géographie comparée de la Mauritanie tingitane (Paris 1877).

— P. D. TROTTER : Our mission to the court of Morocco. (Edimbourgh 1881).

— D. URQUHART : The pillars of Hercules or a narrative of travels in Spain and Morocco in 1848 (London 1850).

— FR. DE URRESTARAZU : Viajes por Marruecos, descripcion geográfica e histórica (Madrid 1877).

— S. ALONSO VALDESPINO : La cuestion de Marruecos tal cual ha sido, es y sara bajoel punto de vista español y Europeo (Madrid 1859).

— L. VIARDOT : Histoire des Arabes et Mores d'Espagne et leurs influences sur la civilisation moderne (Paris 1851).

— Charles YRIARTE : Sous la tente, souvenirs du Maroc, récit de guerre et de voyage (Paris 1863).

— YUSUF (général) : De la guerre d'Afrique (Paris 1851).

II ـ مرحلة ما بين 1880 إلى 1912 :

- ACTAS Y MEMORIAS DEL PRIMER CONGRESO español de Africanistas (Madrid 1883).
- Alcalá GALIANO : Santa Cruz de mar pequeña
  Pesquerias y comercio en la Costa Nordeste de Africa (Madrid 1900).
- D'AMADE (général) : Campagne de 1908 - 1909 aux Chaouía (Paris 1911).
- Eugène AUBIN : Le Maroc d'aujourd'hui (Paris 1904).
- Paul AZAN : Souvenirs de Casablanca (Paris 1911).
- BAQUEY (Lieutenant) : La pénétration saharienne, résumé historique 1899 - 1905 (Paris 1906).
- René BASSET : Mission au Sénégal, recherches historiques sur les Maures (Paris 1913).
- J. CERVERA BAVIERA : Expedición geográfica militar al interior y costas de Marruecos (Barcelona 1885).
- Jeronimo BECKER Y GONZALEZ : España y Marruecos, sus relaciones diplomaticas durante el siglo XIX (Madrid 1903).
- Cristobal BENITEZ : Viaje por Marruecos, el desierto del Sahara y Sudan al Senegal (Tanger 1899).
- BENSUSAN : Morocco (London 1904).
- Victor BERARD : L'Affaire marocaine (Paris 1906).
- A. BERNARD et LACROIX : La pénétration saharienne 1803 - 1906 (Alger 1906).
- J. BLANC : L'Hystérie au Maroc et en particulier au tabor de police (1913).
- J. BAADA Y ROMEU : Allende del Estrecho, Viajes por Marruecos, la campaña de Melilla, la Embajada del general Martinez Campos à Marrakeix, Impresiones y remedios : 1889, 1890, 1893 (Barcelona 1895).
- PASCAL DE BONONZA : Memoria sobre la actual situación y necesidades de Ceuta (Madrid 1883).
- Emilio, BONELLI : El Sahara. Descripción geográfica, comercial y agricola, desde Cabo Bojador a Cabo Blanco (Madrid 1887).
- Boni DE CASTELLANE : Maroc 1904 - 1907 Discours et articles (Paris 1907).
- S. BONSAL : Morocco as it is (London 1893).
- BOURASSIN : La question du Maroc (Paris 1904).
- BOURDARIE : L'association agricole au Maroc (Paris 1909).
- BRIVES : Voyages au Maroc 1901 - 1907 (Alger 1909).
- Miss L. A. E. BROOKS : A memoir of Sir J.D. HAY (London 1896).
- Georges BRUNEL : Les postes au Maroc. Historique depuis la création des premiers services jusqu'en 1912 (Paris 1913).
- G. BUCHET : Rapport sur une mission scientifique dans le Nord du Maroc (Paris 1893).
- BUISSERET : A la cour de FEZ (1904). (Bruxelles 1907).
- Jose ALVAREZ CABRERA : Apuntes sobre el Imperio de Marruecos (Tolède 1892).
- Jose ALVAREZ CABRERA : La guerra en Africa, apuntes militares sobre el imperio de Marruecos (Madrid 1893).

- Jose ALVAREZ CABRERA : Acción militar de España en el imperio de Marruecos (Madrid 1898).

- Jeronimo CAMPO-ANGULO : Géografia de Marruecos (Madrid 1908).

- Ed. CANIZARES y MOYANO : Apuntes sobre Marruecos (Madrid 1895).

- Ant. CÁNOVAS DEL CASTILLO : Problemas contemporaneos (Madrid 1881).

- Ant. CÁNOVAS DEL CASTILLO : Apuntes para la Historia de Marruecos (Madrid 1860).

- Louis CAPPERON : Au secours de Fès (Paris 1912).

- Henry DE CASTRIES : Agents et voyageurs français au Maroc (Paris 1911).

- Henry DE CASTRIES : Notice sur la région de l'Oued Draa (Alger 1880).

- Gabriel CHARMES : Une ambassade au Maroc (en 1885) (Paris 1887).

- Alfred CHARMETANT : Mission économique au Maroc (Paris 1906).

- Denys COCHIN : Affaires marocaines. Discours à la chambre (1902 - 1911).

- Henri COLLAS : La banque de Paris et des Pays-Bas et les émissions d'emprunts publics et privés (Paris 1908).

- André COLLIEZ : La frontière algéro-marocaine (Paris 1911).

- Albert COUSIN et D. SAURIN : Annuaire du Maroc (Paris 1905).

- Adolf VON CONRING : Marruecos, el pais y sus habitantes (Madrid 1881).

- Manuel CORVERA : Marruecos (Cadiz 1907).
- Joaquin COSTA : El comercio español y la cuestion de Africa (Madrid 1882).

- Graham CUNNINGHAM : Magreb al Aksa, a journey in Morocco (London 1898).

- Jean DARCY : Les accords Franco-Anglais du 8 Avril 1904 (Paris 1905).

- P. DELORME : Le commerce algérien (Alger 1906).

- DELPHIN : FAS, son université et l'enseignement supérieur musulman (Paris 1889).

- O. DEPONT et X. COPPOLANI : Les confréries religieuses musulmanes (Alger 1897).

- DOCUMENTS DIPLOMATIQUES FRANÇAIS : Affaires du Maroc 1901-1912. (Paris 1912).

- Camille DOULS : Voyages d'expédition à travers le Sahara occidental et le Sud Marocain (Rouen 1888).

- Ed. DOUTTÉ : Notes sur l'Islam Maghrébin - les marabouts (Alger 1900).

- Ed. DOUTTÉ : Des moyens de développer l'influence française au Maroc (Paris 1900).

- Ed. DOUTTÉ : Marrakech (Paris 1905).

- Ed. DOUTTÉ : Magie et religion dans l'Afrique du Nord (Alger 1909).

- Ed. DOUTTÉ : En tribu (Paris 1914).

- A. DUPONCHEL : Le chemin de fer trans-saharien (Paris 1879).

- CH. DUPUIS : Le principe d'équilibre et le concept européen, de la paix de Westphalie à l'Acte d'Algésiras (Paris 1909).

- DUPUY : Américains et Barbaresques 1776 - 1824 (Paris 1910).

- EMILY, SHAREEFA OF WAZAN : My life story (London 1911).

- P. ENDEL : Dictionnaire des bijoux d'Afrique du Nord (Paris 1906).

- Jules ERCKMANN : Le Maroc moderne (Paris 1885).

- FALGUERAS Y OZAETA : Estudios sobre sociologia y derecho de Marruecos (Madrid 1909).

- Eugène ETIENNE : Discours et Ecrits (Paris 1907).

- FAUCHET et TAILLIS : Intérêts économiques de la France coloniale (Paris 1904).

- Maurice FAUJAS : La frontière algéro-marocaine (Grenoble 1906).

- E. FERRY : La réorganisation marocaine (Paris 1905).

- Theobald FISCHER : Wissenschaftliche Ergebnisse einer Reise im Atlas Vorlande von Marokko (Gotha 1900).

- R. FLOTTE de ROQUEVAIRE : Cinq mois de triangulation au Maroc (Alger 1909).

- ch. DE FOUCAULD : Voyages au Maroc (Paris 1888).

- H. FOURNEL : Les Berbères, étude sur la conquête de l'Afrique par les Arabes (Paris 1881).

- FRISCH : Oasis sahariennes, occupation, organisation (Paris 1902).

- H. GAILLARD : Une ville de l'Islam (Paris 1905).

- Benito Perez GALDOS : Aîta Tettaouen (Madrid 1905).

- E. GAUTHRONET : Tanger, son port, ses voies de pénétration (Angers 1911).

- E. F. GAUTIER : La conquête du Sahara (Paris 1910).

- Louis GENTIL : Mission de Segonzac. Dans le Bled Es Siba. Explorations au Maroc (Paris 1906).

- J. R. GIRALT : El porvenir de España en el Sahara (Barcelone 1884).

- Mariano Gōmez GONZALEZ : La penetración en Marruecos, política europea de 1904 - 1909 (Madrid 1909).

- A. GOURDIN : La politique française au Maroc (Paris 1906).

— W. B. HARRIS : Tafilet. The narrative of a journey of information in the Atlas mountains and the oasis of the North West Sahara (London 1895).

— Maurice HONORÉ : Le trans-saharien et la pénétration française en Afrique (Paris 1901).

— P. JOSE ALVAREZ-INFANTE : La misión franciscana de Marruecos desde su restablecimiento en 1856 hasta nuestros dias (Barcelona 1911).

— Urbain JAEGER : La banque d'Etat du Maroc (Paris 1911).

— G. JARY : Les intérêts de la France au Maroc (Paris 1911).

— B. JARY : Les derniers Berbères (Paris 1913).

— Lacroix et la Martinière ; Documents pour servir à l'étude du Nord-Ouest africain (1897).

— A. LATREILLE : La bataille d'Isly (Paris 1912).

— Germond DE LAVIGNE : Les Espagnols au Maroc (Paris 1889).

— Dom LECLERCQ : L'Afrique chrétienne (Paris 1904).

— R.P.J. LERCHUNDI : Memoria sobre la misión franciscana de Marruecos (Tanger 1924).

— R.P.J. LERCHUNDI : Rudimentos del Arabe vulgar que se habla en el imperio de Marruecos (Tanger 1902).

— A. LLANOS Y ALCARAZ : Melilla. Historia de la campaña de Africa en 1893 - 94 (Madrid 1896).

— Ch. DE LA MARTINIÈRE : Morocco ; journeys in the kingdom of Fez and the court of Mulai Hassan, with itineraries... and a bibliography of Morocco from 1844 to 1887 (London 1889).

— A. LEBLANC : La politique européenne au Maroc à l'époque contemporaine (Paris 1906).

— Paul LE BOEUF : De la protection diplomatique et consulaire des indigènes au Maroc (Bergerac 1905).

— LE CHARTIER (capitaine) : La colonne du Haut-Guir en septembre 1908 (Paris 1908).

— Alfred LE CHÂTELIER : Description de l'Oasis d'In Salah (Alger 1885).

— Alfred LE CHÂTELIER : Memoire sur le Maroc... voyage au Maroc d'Octobre 1889 à Mars 1890 (Paris 1890).

— Alfred LE CHÂTELIER : Tribus du Sud-Ouest marocain (Paris 1890).

— Alfred LE CHÂTELIER : Les Djebalas. Maroc (Alger 1895).

— Alfred LE CHÂTELIER : L'Islam dans l'Afrique occidentale (Paris 1899).

— O. LENZ : Timbouctou. Voyages à travers le Maroc, le Sahara et le Soudan (Paris 1885).

— LESTAGE : Les Acridiens 1891. Le stauronatus marocanus (Blida 1891).

— LIVRE BLANC ALLEMAND : Mémoires et documents sur les intérêts miniers allemands au Maroc (Paris 1910).

— A. LOMBARD : La banque d'Etat du Maroc (Montpellier 1911).

— Pierre LOTI : Au Maroc (Paris 1890).

— William MARÇAIS : Textes arabes de Tanger (Paris 1911).

— D. A. MARCET : Le Maroc, voyage d'une mission française à la cour du Sultan (1882) (Paris 1885).

— A. G. P. MARTIN : Les Oasis sahariennes (Paris 1908).

— MARTROYE : Genséric. La conquête vandale en Afrique et la destruction de l'Empire d'Occident (1907).

— DE MAS-LATRIE : Relations de commerce de l'Afrique septentrionale avec les nations chrétiennes au Moyen Age (Paris 1886).

— L. MASSIGNON : Le Maroc, dans les premières années du XVI siècle (Alger 1906).

— Paul MASSON : Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque 1560 - 1763 (Paris 1903).

— E. MAUCHAMP : La sorcellerie au Maroc (Paris s.d).

— G. MAURA : La cuestion de Marruecos desde el punto de vista español (Paris 1911).

— J. MAURAN : Le Maroc d'aujourd'hui et de demain, Rabat, Etudes sociales (Paris 1911).

— J. MAURAN : La société marocaine. Etudes sociales, impressions, souvenirs (Paris 1910).

— Budget MEAKIN : The land of the Moors (London 1901).

— Budget MEAKIN : The moorish Empire : a historical Epitome (London 1899).

— Budget MEAKIN : The Moors, a comprehensive description (London 1902).

— Ernest MERCIER : Histoire de l'Afrique septentrionale (Paris 1888).

— MERRI Y COLON : Mi Embajada extraordinaria a Marruecos en 1863. (Madrid 1894).

— R. MILLET : Notre politique extérieure de 1898 à 1905 (Paris 1905).

— R. MITJANA : En el Mogreb el Aksa, viaje de la embajada española a la corte del sultan de Marruecos en el año 1900 (Valencia 1904).

— Louis MOROTTE : Sagasta, Melilla, Cuba (Paris 1909).

— A. MOULIÉRAS : Le Maroc inconnu. Exploration géographique et sociologique.
1) Exploration du Rif (Paris 1895).
2) Exploration des Djebala (Paris 1899).

— A. MOULIÉRAS : Fés (Paris 1902).

— A. MOULIÉRAS : Une tribu anti-musulmane au Maroc, les Zkara (Paris 1904).

— Almado NEGREIROS : Les organismes politiques indigènes (Paris 1910).

— P. NOEL : Les rapports de la France et du Maroc. Etude d'histoire diplomatique et de droit international (Paris 1905).

— F. OVILO Y CANALES : La mujer marroqui, estudio social (Madrid 1881).

— F. OVILO Y CANALES : Estudios políticos y sociales sobre Marruecos (Madrid 1881).

— F. OVILO Y CANALES : Intimidades de Marruecos (Madrid 1894).

— A. GALIANO PELAYO : Santa Cruz de Mar Pequeña (Madrid 1900).

— G. PELISSIÉ DU RAUSAS : Le régime des capitulations (Paris 1910).

— René PINON : L'Empire de la méditerranée (Paris 1904).

— E. PLANTET : Moulay Ismaîl et la Princesse de Conti (Laval 1893).

— POBEGUIN : Sur la côte ouest du Maroc (Paris 1908).

— FR. PONS-BOIGUES : Ensayo bio-bibliographico sobre los Historiadores y geógrafos arabigo-españoles (Madrid 1898).

— Manuel GARCIA PRIETO : Expansion comercial de España en Marruecos (Madrid 1906).

— E. CABALLERO de PUGA : Marruecos, politica e intereses de España en este imperio (Madrid 1907).

— QUEDENFELDT : Division et répartition de la population berbère au Maroc (Paris 1904).

— T. BERMUDEZ REINA : Geografia de Marruecos (Barcelona 1894).

— REITZ : Un siècle d'injustice (Paris 1900).

— Charles RENE-LECLERC : Le commerce et l'industrie à Fes (Paris 1905).

— Charles RENE-LECLERC : Le Maroc septentrional, souvenirs et impression (Paris 1905).

— G. DE REPARAZ : España en Africa (Madrid 1891).

— G. DE REPARAZ : Politica de España en Africa (Madrid 1907).

— G. DE REPARAZ : Aventuras de un géografo Errante (Madrid 1921 - 1922).

— Louis RINN : Marabouts et Khouan : étude sur l'Islam en Algérie (Alger 1884).

— Louis RINN : Les premiers royaumes berbères et la guerre de Jugurtha (Alger 1885).

— G. ROLLAND : Le trans-saharien, un an après. (Paris 1891).

— J. ROMAGNY : Le rôle de la France au Maroc (Oran 1908).

— DU ROSCOAT : A propos du Maroc (Orléans 1907).

— ROUARD DE CARD : Les traités entre la France et le Maroc. Etude historique et juridique (Paris 1898).

— ROUARD DE CARD : Les relations de l'Espagne et du Maroc pendant le XVIII et le XIX siècles (Paris 1905).

— ROUARD DE CARD : Documents diplomatiques pour servir à l'étude de la question marocaine. (Paris 1911).

— ROUARD DE CARD : Traités et accords concernant le Protectorat de la France au Maroc (Paris 1914).

— C. SABATIER : La question du Sud-Ouest (Alger 1881).

— A. SAVINE : Dans les fers du Maghreb. Récits des chrétiens esclaves du Maroc (XVII - XVIII) (Paris 1912).

— D. SAURIN : La propriété dans le droit musulman, particulièrement au Maroc (Tanger 1907).

— SECONDS (Lieutenant) : La Chaouia et sa pacification (Paris 1909).

— DE SEGONZAC : Voyages au Maroc (1899 - 1901) (Paris 1903).

— Rodriguez SORIANO : Moros y Cristianos notas de viaje 1893/94 (Madrid 1895).

— SANTOJA : España en el Rif, o apuntes sobre las plazas españolas en la costa de Africa. (Tudela 1881).

— FR. J. SIMONET : Glosario de voces ibéricas y latinas usadas entre los Mozarabes (Madrid 1888).

— M. G. T. STUMME : Handbuch des Schilhischen Von Tazerwalt (Leipzig 1899).

— TARDIEU : La conférence d'Algésiras (Paris 1907).

— TARDIEU : La politique marocaine de la France (Paris 1909).

— TARDIEU : Le mystère d'Agadir (Paris 1912).

— J. THOMPSON : Travels in the Atlas and southern Marocco (London 1889).

— DE TORCY : Les opérations du Général Moinier, leur conséquence (Paris 1912).

— TOULOTTE : Géographie de l'Afrique chrétienne (Montreuil sur mer 1894).

— F. TRIVIÑO VALDIVIA : Cinco años en Marruecos, apuntes de un médico (Madrid 1903).

— Gabriel VEYRE : Au Maroc. Dans l'intimité du Sultan (1905).

— W. RAMIREZ De VILLAURUTIA : Una Embajada a Marruecos en 1882. Apuntes de viaje (Madrid 1883).

— L. VOINOT : Oujda et l'amalat. Maroc (Oran 1912).

— F. WEISGERBER : Trois mois de campagne au Maroc (Paris 1904).

— F. WEISGERBER : Les Chaouia (Paris 1907).

— Gustave WOLFROM : Le Maroc, ce qu'il faut en connaître (Paris 1906).

نماذج بيبليوغرافية من فترة الحماية الفرنسية

علما بأننا لن نذكر إلا ما يتصل منها بالعلوم الاجتماعية والمجلدات دون المقالات

- L. ABENSOUR. G. CHARRIERE - René THEVENIN :
Ce que tout Français doit savoir sur l'AFN. Paris s/d.
- Charles ADER : Le régime foncier marocain. (Toulouse 1920).
- UN AFRICAIN : Manuel de la politique musulmane. Paris. (BROSSARD 1925).
- E. ALBERTINI : L'Afrique romaine (Alger 1937).
- E. ALBERTINI, G. MARÇAIS, G. IVER
L'Afrique du Nord Française dans l'Histoire (Lyon-Paris 1937).
- E. AMAR : L'Organisation de la propriété privée au Maroc (Paris 1913).
- C. ANCEY : Nos intérêts économiques au Maroc (Paris 1918).
- E. N. ANDERSON : The first Moroccan crisis 1904-1906 (Chicago 1930).
- P. J. ANDRE (le général) : L'Islam et les races (Paris Geuthner 1922).
- ARMEES FRANCAISES D'OUTRE-MER : Les opérations militaires au Maroc (Paris 1931).
- Louis ARNAUD (Docteur) : Au temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912 (Casablanca 1952).
- Robert ASPINION : Contribution à l'étude du droit coutumier berbère marocain (Rabat - Casablanca 1937).
- Robert ASPINION : Apprenons le berbère. Initiation aux dialectes Chleuh (Rabat 1953).
- AUGIERAS (Capitaine) : Le Sahara Occidental (Paris 1919).
- AUGIERAS (Capitaine) : Chronique de l'Ouest Saharien (Paris 1950).
- BAILLY : Ferronneries du Maroc (Casablanca 1950).
- L. BALOUT : Préhistoire de l'Afrique du nord, Essai de Chronologie (Paris 1955).
- L. BALOUT : Les hommes préhistoriques du Maghreb et du Sahara (Alger 1955).
- Jean BARDANNE : Le rador à l'ombre de la mosquée. Le Maroc, sa position géographique, sa situation politique (Paris 1947).
- Irma Christine BARLOW : The Agadir Crisis, University of North Carolina Press, 1940.
- Robert BARRAT : Justice pour le Maroc (Paris - Le Seuil 1953).
- Ph. BARREY : Les Normands au Maroc au XVI[e] s. (in Mémoires et documents pour servir à l'histoire du commerce et de l'industrie en France) (1917).
- BARROUQUERE - CLARET : Settat, centre historique de la Chaouia (Paris 1919).
- Louis BARTHOU : Lyautey et le Maroc (Paris, s/d).
- H. BASSET : Essai sur la littérature des Berbères (Alger 1920).
- H. BASSET : Le Culte des grottes au Maroc (Alger 1920).
- H. BASSET - E. LEVY-PROVENÇAL : Chella une nécrogole mérinide (Paris 1923).
- René BASSET : Recherches sur la religion des Berbères (Paris 1910).
- René BASSET : Mission au Sénégal : Recherches historiques sur les Maures (Dakar 1913).
- Alfred BEL : Coup d'œil sur l'Islam en Berbèrie (Paris 1932).
- Alfred BEL : L'[c]Ansera, feux et rites du solstice d'été (Le Caire 1935).
- Alfred BEL : La religion musulmane en Berbèrie (Paris 1938).
- J. P. E. BELANGER : Un Médecin français au Maroc en 1890 : Le Docteur I. Linares (Bordeaux 1939).
- Paul BERTHIER : Essai sur l'histoire du Massif de Moulay Idriss, de la conquête musulmane à

l'établissement du Protectorat français (Rabat 1938).

- J. BERAUD-VILLARS : Les Touaregs au pays du Cid (Plon 1946).
- F. BERGER : Moha ou Hammou Zaïani (Marrakech 1929).
- A. BERNARD : Le Maroc (Paris 1921).
- Maurice BERNARD (Lt C[el]) : La pacification du Maroc 1907-1934 (Public. Comité Afrique Française, 1936).
- J. BERQUE : Contribution à l'étude des contrats Nord-africains (les pactes pastoraux (Beni Meskine) Alger 1936.
- J. BERQUE : Les Nawazil el mouzaraa du mi[c]yar al-Wazzani - Etude et traduction (Rabat 1940).
- J. BERQUE : Essai sur la méthode juridique maghrébine (Rabat 1944).
- J. BERQUE : Etudes d'Histoire rurale maghrébine (Tanger-Fès 1938).
- J. BERQUE : Structures sociales du Haut-Atlas. (Paris 1954).
- Louis BERTRAND : D'Alger le romantique à Fès la mystérieuse (Paris 1930).
- Louis BERTRAND : Saint-Augustin (Paris 1913).
- Louis BERTRAND : L'Islam et la psychologie du musulman.
- René BESNARD et Camille AYMARD : L'œuvre française au Maroc, Avril 1912 - Décembre 1913 (Paris 1914).
- Samuel BIARNAY : Notes d'ethnographie et de linguistique nord africaine. (Paris 1924).
- J. BLANC : L'hystèrie au Maroc et en particulier au tabor de police. (Rabat 1913).
- BLANIC : Etude sur les laines Marocaines (Casablanca 1917).
- Wilfrid BLUNT : Black SUNRISE, the Life and times of Mulai Ismael, emperor of Morocco (1646 - 1727) 1951.
- Dr BOIGEY : Le massif des Beni Snassen, géographie physique, climatique et ethnographique. (Paris 1912).
- Guillaume de BOISBOISSEL (général) : Dans l'ombre de Lyautey (Bonne 1954).
- Louis BOMPARD : La politique marocaine de l'Allemagne (Paris 1916).
- François BONJEAN : L'âme marocaine à travers les croyances et la politesse. (Rabat - Paris 1948).
- François BONJEAN : Au Maroc en roulotte. (Hachette 1950).
- François BONJEAN : Contes de Lalla Touria. (Casablanca 1952).
- Pierre BONNET : La Banque d'Etat du Maroc et le problème marocain. (Paris 1913).
- Bouchta EL BAGHDADI : Vie du Pacha si Mohamed el Baghdadi (Paris 1936).
- R. BOUISSI : Etude sur la colonisation capitaliste au Maroc (Paris 1921).
- Paul BOURGEOIS : L'univers de l'écolier marocain (Rabat, FAC des Lettres 1959).
- J. BOURILLY : Eléments d'ethnographie marocaine. (Paris 1932).
- G. H. BOUSQUET : Les grandes pratiques rituelles de l'Islam (Paris 1949).
- G. H. BOUSQUET : Le Morale de l'Islam et son ethique sexuelle (Paris 1953).
- G. H. BOUSQUET : L'Islam maghrébin (Alger 1954).
- G. H. BOUSQUET : Les Berbères (Paris 1957).
- Marcel BOUSSER : Le problème des transports au Maroc. (Paris 1934).
- E. W. BOWILL : The golden trade of the Moors (London 1958).
- P. BOYER DE LA TOUR (général) : Vérités sur l'Afrique du Nord (Plon 1956).
- E. BREHIER : La philosophie en Orient (Paris 1938).
- Edouard BREMOND (Général) : Berbères et Arabes : la Berbérie est un pays européen. (Payot 1950).
- J. D. BRETHES : Contribution à l'histoire du Maroc par les Recherches numismatiques (Casablanca 1939).
- J. P. BRISSON : Autonomisme et christianisme dans l'Afrique Romaine de Séptime Sévère à l'invasion vandale. (Paris 1958).
- BROUSSARD (Général) : Les carreaux de faïence peints de l'Afrique du Nord. (Paris 1930).
- Georges BRUNEL : Les postes au Maroc Historique depuis la création des premiers services jusqu'au 1912 (Paris 1913).
- René BRUNEL : Essai sur la confrérie religieuse des Aïssaoua au Maroc (Paris Geuthner 1926).
- René BRUNEL : Le monachisme errant dans l'Islam Sidi Heddi et les Heddaoua (Paris Larose 1955).
- Charles BRUNO : Partage de compétence et conflits de juridiction au Maroc (Alger 1944).
- E. BRUNOT : L'exercice de la chefaa et de la préemption devant les juridictions françaises du Maroc (Paris 1955).

- Louis BRUNOT : La mer dans la tradition et les industries indigènes à Rabat et Salé (Rabat 1921).
- Louis BRUNOT : Au seuil de la vie marocaine. Ce qu'il faut savoir des coutumes et des relations sociales chez les Marocains (Casablanca 1944).
- Charles BUGNET (Lt C[el]) : Le maréchal Lyautey (Tours 1934).
- Paul BUTIN : Le drame du Maroc (CERF 1955).
- R. CAGNAT : L'armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les Empereurs. (Paris 2 Edition 1913).
- R. CAGNAT - A. MERLIN - L. CHATELAIN : Inscriptions latines du Maroc (Paris 1923).
- Joseph CAILLAUX : Agadir : ma politique extérieure. (Albin Michel 1919).
- Joseph CAILLAUX : Mes mémoires (T. II) = mes audaces d'Agadir 1909-1912 (Plon 1942).
- Jacques CAILLÉ : Organisation judiciaire et procédure marocaine. (Paris 1948).
- Jacques CAILLÉ : La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français. Histoire et archéologie (3 volumes). Institut des Hautes Etudes Marocaines Rabat.
- Jacques CAILLÉ : Charles Jagerschmidt, chargé d'affaires de France au Maroc 1820-1894.
- Jacques CAILLÉ : La représentation diplomatique de la France au Maroc. Institut des Hautes Etudes Marocaines 1951.
- Jacques CAILLÉ : La petite histoire du Maroc.
- Jacques CAILLÉ : Les accords internationaux du sultan Sidi Mohamed ben Abdellah (1757-1790).
- J. CAILLÉ - HAINAUT : La mosquée de Hassan à Rabat (Paris 1954).
- Henri CAMBON : Histoire du Maroc (Hachette 1952).
- Paul CAMBON : Correspondance 1870-1924 (Paris 1940).
- CAMPS : Aux origines de la Berbérie. (Paris 1961).
- Louis CAPPERON : Au secours de FES (Paris 1912).
- Jérome CARCOPINO : Le Maroc antique (Paris 1943).
- Henri DE CASTRIES : Agents et voyageurs français au Maroc. (Paris 1911).
- Georges CATROUX : Lyautey le Marocain (Hachette 1952).
- CAUSSIN (capitaine) : Vers Taza, souvenirs de deux ans de campagne au Maroc 1913-1914 (Paris 1922).
- CECCALDI : Au pays de la poudre (Fournier 1914).
- CELERIER : Maroc (Paris 1948).
- CELERIER : Géopolitique et géostratégie. (Que sais-je PUF 1955).
- P. DE CENIVAL : Chronique de Santa Cruz du cap de Gué (publication et traduction) - Rabat 1927.
- DE CENIVAL et MONOD : La côte d'Afrique de Ceuta au Senegal par Valentin Fernandes 1506-1507 (Paris 1938).
- Pierre CHAMPION : Le Maroc et les villes d'art I Tanger, Fès, Meknès (Paris 1924). II Rabat et Marrakech (Paris 1926).
- G. CHARLES-PICARD : Le Monde de Carthage (Paris 1956).
- G. CHARLES-PICARD : Les Religions de l'Afrique Antique (Paris 1954).
- G. CHARLES-PICARD : La civilisation de l'Afrique Romaine (Paris 1959).
- François CHARLES-ROUX : France et Afrique du Nord avant 1930. Les précurseurs de la conquête (Alcan 1952).
- J. CHARLES-ROUX et J. CAILLÉ : Missions diplomatiques à Fès (Paris 1955).
- J. CHARBONNEAU : Sur les traces du Pacha de Tombouctou (Paris 1936).
- Louis CHATELAIN : Inscriptions latines du Maroc. (Paris 1942).
- Louis CHATELAIN : Le Maroc des Romains (Paris 1944).
- Dr. P. CHATINIERES : Dans le grand Atlas Marocain (Paris 1919).
- L. CHAUVOT : Le Haut Comité mediterranéen et les organismes de politique musulmane (Paris 1938).
- Alexi CHOTTIN : Tableau de la musique marocaine (Geuthner 1939).
- A. CHOURAQUI : La condition juridique de l'Israélite marocain (Paris 1950).
- R. COINDREAU : Le Casbah de Mehdia. (Rabat 1946).
- R. COINDREAU : Les corsaires de Salé. (Paris 1948).
- G. S. COLIN : Chrestomathie marocaine. (Paris 1939).
- J. COLOMB : Etudes sur le régime financier du Maroc. (Paris 1914).
- J. COLOMBANI : L'effort prophylactique au Maroc (Paris 1924).

- CONFERENCES FRANCO-MAROCAINES (5 volumes) (Paris 1916-1918).
- CONJEAUD : Histoire militaire de la Chaouia depuis 1894. (Casablanca 1940).
- G. CONTENEAU : La civilisation phénicienne (Paris 3e edit. 1949).
- Stevens Careleton COON : Tribes of the Rif. (Cambridge 1931).
- Stevens Careleton COON : Flesh of the wild OX, à Riffiau chronicle of high valleys and long Rifles (New York 1932).
- Capitaine CORNET : A la conquête du Maroc du sud avec la colonne Mangin 1912-1913 (1914).
- Piere CORVAL : Le Maroc en Révolution (Temoignage Chretien 1956).
- Ph. de COSSÉ-BRISSAC : Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (Paris 1931).
- COUILLEAUX : Le programme de la France au Maroc, l'organisation du Protectorat et les affaires du Maroc. (Paris 1912).
- A. COUR : La dynastie marocaine des Beni Wettas (1420-1554) (Geuthner 1920).
- Charles COURTOIS - Tablettes Albertini : Actes privés de l'époque Vandale (Paris 1952).
- Charles COURTOIS : Les Vandales et l'Afrique (Paris 1955).
- J. COUSTE : Les grandes familles indigènes de Salé en 1925 (Rabat 1931).
- Armand de CROUZET-RAYSSAC : Le régime des capitulations (Paris 1921).
- DE CRUCHET : La conquête pacifique du Maroc (Rabat 1930).
- CRUICKSHANK : Morocco at the parting of the ways, the story of native protection to 1885 (Philadelphie 1935).
- DECOURDEMANCHE : Traité général des mesures de tous les peuples de l'Orient de l'Antiquité à nos jours. (Paris 1910).
- Paul DECROUX : Les Algériens musulmans au Maroc. (Paris 1938).
- Marcel DELAFOSSE : Haut-Sénégal-Niger. (Paris 1912).
- DEFONTIN-MEXANGE : Le grand Ismaïl empereur du Maroc. (Paris 1929).
- H. DEHERAIN : Une enquête de Sylvestre de Sacy sur la langue du Maroc en l'an VII (Paris 1914).
- J. DENUCE : L'Afrique au XVI siècle et le commerce anversoi (Anvers 1737).
- E. DERMENGHEM : Le culte des saints dans l'Islam Maghrébin. (Paris 1954).
- Généviève DESIRE-VUILLEMIN : Contribution à l'histoire de la Mauritanie 1900-1934 (Dakar 1962).
- Paul DESLANDRES : L'ordre des Trinitaires pour le rachat des captifs.
- Lucien BESLINIERES : Le Maroc socialiste (Giard et Brière 1912).
- Jean DESPOIS : L'Afrique blanche (PUF 1949).
- G. DESROCHES : Le Maroc, son passé, son présent son avenir (Paris 1913).
- DESPUJOLS : Historique des recherches géologiques au Maroc. (Rabat 1933).
- Ph. D'ESTAILLEUR - CHANTRAINE : L'enlissement de Tanger. (Paris 1928).
- Ph. D'ESTAILLEUR - CHANTRAINE : Abdelkader, l'Europe et l'Islam au XIX siècle (Paris 1947).
- E. DESTAING : Dictionnaire berbère (Paris 1920).
- G. DEVERDUN : Marrakech, des origines à 1912. Rabat (1959-1966).
- DOMAINE COLONIAL FRANCAIS. Tome II. L'Afrique du Nord (Paris 1929).
- James DONADIEU : Les consuls de France (Paris 1928).
- DONON : Le régime douanier du Maroc et le développement du commerce marocain jusqu'à nos jours. (Paris 1920).
- DRAGUE : Esquisse d'histoire religieuse du Maroc (Paris 1952).
- H. L. DUBLY : Lyautey le magicien. (Lille 1931).
- Henry DU GARD : Le Maroc de 1917, 1918, 1919 3 vol. (Paris 1917 - 1919).
- Henry DU GARD : La colonne du Souss. Janv. Juin 1917. (Paris 1918).
- Fernand DULOUT : Les Habous dans le droit musulman et la législation nord-africaine (Alger 1938).
- Jacques DUMAINE : Quai d'Orsay 1945-1951. (Julliard 1955).
- P. DUMAS (colonel) : Abdelkrim. (Toulouse 1927).
- Emmanuel DURAND : Traité de droit public marocain (Rabat 1955).
- Maurice DUROSOY (Général) : Lyautey «mon général». (Julliard 1956).
- Isabelle EBERHARDT : Dans l'ombre chaude de l'Islam (Paris 1922).

- M. EISENBETH : Les Juifs de l'Afrique du Nord - Démographie et onomastique. (Alger 1936).
- M. EISENBETH : Les Juifs du Maroc - Essai historique (Alger 1948).
- Eleanor ELSENER : The magic of Morocco (1927/1930).
- ENQUETE SUR LE COMMERCE ALLEMAND ET AUSTRO-HONGROIS ET SUR LES MESURES PROPRES A DEVELOPPER LE COMMERCE FRANCAIS DANS LE PROTECTÒRAT. (Chambre de commerce de Lyon 1915).
- ENTRETIENS SUR L'EVOLUTION DES PAYS DE CIVILISATION ARABE. 3 Volumes. (Paris Hartman 1936).
- Jean D'ESME : Bournazel, l'homme rouge. (Flammarion 1952).
- Pierre ESPERANPIEU : Lyautey et le protectorat. (Paris 1947).
- Romain FAJANS : Alerte en Afrique du Nord (Peyronnet 1953).
- DE FARAMOND : Souvenirs d'un attaché naval (1910-1914). (Paris 1932).
- Claude FARRERE : Lyautey créateur, notes et souvenirs (Paris 1955).
- Lucien FELIX : Le statut international du Maroc d'après les traités. (Paris 1928).
- S. FILIZZOLA : L'organisation de l'Etat Civil au Maroc. (Paris 1958).
- FLAMAND : Un mellah en pays Berbère : Demnate (Paris 1952).
- Maurice FLORY : La notion de Protectorat et son évolution en Afrique du Nord.
Revue de l'Union Française 1954-1955. Tiré à part. (Librairie droit et jurisprudence 1955).
- Francis R. FLOURNOY : British Policy towards Morocco in the age of Palmerston 1830-1865 (Baltimore 1935).
- Walter FOGG : Wazzan : a holy city of Morocco (University college of wales 1934).
- Pierre FONTAINE : Alger, Tunis, Rabat, les dessous du drame nord-africain, (1953).
- Pierre FONTAINE : Dossier secret de l'Afrique du Nord (Paris 1957).
- Pierre FONTAINE : Abdelkrim, origine de la rebellion africaine (Paris 1958).
- Rosita FORBES : El Raïsuni, the sultan of the mountains, his life story as told to R. Forbes. (Londres 1924).
- FOURGOY : L'avenir économique du Maroc. (Paris 1916).
- Léon GABRIELLI : Abdelkrim et les événements du Rif 1924-1926. (Casablanca 1953).
- Gabriel ROUSSEAU : Le Mausolée des Princes Saadiens (Paris 1925).
- H. GAILLARD : La réorganisation du gouvernement marocain (Paris 1915).
- Jules GALAND : Le château vieux de Rabat en relation du séjour du sieur Galand (Paris 1920).
- Robert GARRIC : Le message de Lyautey (Edit. Spes 1935).
- Maurice GAUDEFROY-DEMOMBYNES : Le pélerinage à la Mecque. Etude d'Histoire religieuse. (Paris 1923).
- R. GAUDEFROY-DEMOMBYNES : L'œuvre française en matière d'enseignement au Maroc (Paris 1928).
- Charles de GAULLE : Mémoires de guerre
II L'unité 1942 - 1944.
III Le salut 1944 - 1946. (Plon 1956 - 1959).
- E. F. GAUTIER : Le passé de l'Afrique du Nord, les siècles obscurs. (Paris 1937).
- Cdt GILLIER : La pénétration en Mauritanie. (Paris Geuthner 1926).
- Arthur GIRAULT : principes de colonisation et de législation coloniale (Paris Larose 1936).
- I. GOLVIN : Aspects de l'artisanat en Afrique du Nord. (P.U.F 1958).
- J. GOULVEN : La place de Mazagan sous la domination portugaise (1502-1769) (Paris 1917).
- J. GOULVEN : Les Mellahs de Rabat et Salé (Paris 1917).
- J. GOULVEN : Traité d'économie et de législation marocaine (Paris 1921).
- J. GOULVEN : Lyautey l'Africain (Nancy 1935).
- H. GOURAUD : Souvenirs d'un Africain au Maroc 1911 - 1914 (T. T) (Plon 1949).
- H. GOURAUD : La pacification de la Mauritanie. (Larose 1910).
- Marthe Edmond GOUVION : Kitab aᶜayane al maghrib akça. (Paris Geuthner 1939).
- GRANDIDIER : Atlas des colonies françaises. (Paris 1934).
- Gilbert GRANDVAL : Une mission au Maroc. (Plon 1956).
- Cne GRASSET : A travers la Chaouia. (Hachette 1911).
- Edward GREY : Mémoires 1892 - 1916. Traduit à Paris 1927.
- Jules GRIGUER : Précis d'histoire des dynasties marocaines (Casablanca 1929).

- Jules GRIGUER : Des différents régimes de succession au Maroc (musulman, berbère et juif). (Paris 1955).
- Phil. GRILLON : Sidi Mohamed ben Abdallah et la fin de la piraterie marocaine. Thèse (Paris 1951).
- Eugène GUERNIER : L'Afrique, champ d'expansion de l'Europe (Colin Paris 1933).
- Eugène GUERNIER : Le Destin des continents (Alcan Paris 1936).
- Eugène GUERNIER : La Berbérie, l'Islam et la France. (Paris 1950).
- Augustin GUILLAUME : Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central 1912 - 1933 (Paris Julliard 1946).
- Augstin GUILLAUME : Guillestre, mon pays, histoire d'un bourg alpin (Cahiers de l'Alpe 1962)..
- S. HAIMOVITZ : The protégé system in Morocco to 1880. (New York 1926).
- Mohamed Omar EL HAJOUI : Histoire diplomatique du Maroc 1900 - 1912. (Paris, Maisonneuve 1937).
- Ismaïl HAMET : Histoire du Maghreb. (Paris 1923).
- Georges HARDY : Les grandes étapes de l'histoire du Maroc (Larose 1921).
- Georges HARDY : L'âme marocaine d'après la littérature française (Larose 1926).
- Georges HARDY : Histoire de la colonisation française (Larose 1928).
- Georges HARDY : Ergaste ou la vocation coloniale (Paris 1929).
- Georges HARDY : Nos grands problèmes coloniaux (Colin 1929).
- Georges HARDY : Le Maroc (in Histoire des colonies françaises de Hanotaux et Martineau). T. III (Plon 1931).
- Georges HARDY : Géographie et colonisation. (Gallimard 1933).
- Georges HARDY : La géographie psychologique, (Galimard 1939).
- Georges HARDY : Portrait de Lyautey. (Paris 1949).
- Georges HARDY : La politique coloniale et le partage de la terre (Paris 1951).
- Georges HARDY : Histoire sociale de la colonisation française (Larose 1953).
- Louis HARMAND : L'Occident romain - Gaule Espagne, Bretagne, Afrique du Nord de 31 (A.C) à 235 (P.C) (Payot 1960).
- W. B. HARRIS : France, Spain and the Rif (London 1927).
- W. B. HARRIS : Morocco that was. (traduction française Paris 1929).
- Patrick HEIDSIECK : Le rayonnement de Lyautey (Gallimard 1947).
- René HOFFHERR : L'Economie marocaine (Sirey 1932).
- R. Hofferr et MORRIS : Revenus et niveau de vie indigènes au Maroc (Sirey 1934).
- L. HOLTZ : Traité de législation marocaine 1914.
- Christian HOUEL : Mes aventures marocaines (Casablanca 1954).
- HUBERT-JACQUES : L'aventure rifaine et ses dessous politiques (Bossard 1927).
- Gal A. HURE : La pacification du Maroc dernière étape 1931 - 1934 (Paris 1952).
- INITIATION AU MAROC. Institut des Hautes Etudes Marocaines. (Rabat Ième Edition 1932).
- Enrico INSABATO : L'Islam et la politique des Alliés. L'Islam mystique et schimatique. Le problème du khalifat (Traduction Paris 1920).
- L'ISLAM ET L'OCCIDENT. in Cahiers du Sud 1947.
- Max JALADE : Mohamed Ben Youssef tel que je l'ai vu. (Paris/Rabat 1956).
- G. JARRY : Les derniers Berbères. (Paris 1913).
- Jean JAURES : Pour la paix.
  II la paix menacée 1903-1906. (Paris 1931).
  III Le guêpier marocain 1906-1908. (Paris 1933).
  IV Europe incertaine 1908-1911. (Paris 1934).
  V Au bord de l'abîme 1912-1914 (Paris 1933).
- Lt. J. JOUBERT : Lettres du Maroc, l'offensive dans le Rif (Paris 1930).
- Jeanne JOVIN : Le costume de la femme Israélite au Maroc (Rabat 1936):
- Alphonse JUIN : Le Maghreb en feu (Plon 1957).
- Ch. A. JULIEN : Histoire de l'Afrique du Nord (1ère Edition Payot 1931).
- Ch. A. JULIEN : Techniciens de la colonisation. (PUF 1946).
- Ch. A. JULIEN : L'Afrique du Nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française (Julliard 1952).
- Eugène JUNG : L'Islam sous le joug (Paris 1926).
- Eugène JUNG : Les Arabes et l'Islam en face de nouvelles croisades (Paris 1931).
- Cel JUSTINARD : Un grand chef berbère, le caïd Goundafi. (Casablanca 1951).

- P. KHORAT : En colonne au Maroc. (Paris 1913).
- Ange KOLLER : Essai sur l'esprit du Berbère marocain (Friburg 1946).
- LABADIE-LAGRAVE : Le mensonge marocain (Casablanca 1925).
- F. DE LA CHAPELLE : Les Tekna du Sud marocain, étude géographique, historique et sociale (Paris 1934).
- Jean et Simone LACOUTURE : Le Maroc à l'épreuve. (Paris, le seuil 1958).
- Jacques LADREIT de la CHARRIERE : Le Rêve d'Abdelkrim, esquisse d'histoire marocaine (Paris 1925).
- J. LAFOND : Des sources du droit coutumier dans le Sous (Agadir 1948).
- Paul de LAGET : Au Maroc espagnol (Marseille 1935).
- Rom LANDAU : The Sultan of Morocco (London 1951).
- Rom LANDAU : Morrocan drama 1900-1955 (London 1956).
- Rom LANDAU : Mohamed V, King of Morocco (Rabat 1957).
- Emile LAOUST : Mots et choses berbères 1920.
- Emile LAOUST : Chants berbères contre l'occupation française 1928.
- Emile LAOUST : Cours de berbère marocain - Dialecte du Maroc central (Geuthner 1924).
- André de LAUBADERE : Les Réformes des pouvoirs publics au Maroc (Paris 1949).
- Lt Cel LAURE : La victoire franco-espagnole dans le Rif (Plon 1927).
- LARTEGUY : La tragédie du Maroc interdit. (Paris 1957).
- R. LEBEL : Etudes de littérature coloniale. (Paris 1928).
- R. LEBEL : Les voyageurs français du Maroc, l'exotisme marocain dans la littérature française (Paris 1936).
- R. LEBEL : Le Maroc chez les auteurs anglais. (Paris 1939).
- G. LEBRE : De l'établissement du Protectorat français au Maroc et spécialement du régime foncier (Paris 1914).
- Max LECLERC : Au Maroc avec Lyautey, mai 1911 (Colin 1927).
- Charles LE COEUR : Métiers et classes sociales à Azemmour. (Alger 1936).
- Charles LE COEUR : Le Rite et l'Outil - Essai sur le rationalisme social et la pluralité des civilisations (Paris 1939).
- Charles LE COEUR : Textes sur la sociologie et l'école au Maroc (Paris 1939).
- Dtresse LEGEY : Contes et légendes populaires du Maroc recueillis à Marrakech. (Paris 1926).
- Maurice LEGLAY : Le chat aux oreilles percées. Histoire marocaine (Paris 1922).
- Maurice LEGLAY : Itto, Récit marocain d'amour et de bataille (Plon 1923).
- Maurice LEGLAY : Nouveaux récits de la plaine et des monts. (Paris 1932).
- Maurice LEGLAY : Les sentiers de la guerre et de l'amour - Récit marocain. (Paris 1930).
- Maurice LEGLAY : Chronique marocaine, année 1911 jusqu'à l'arrivée des Français à Fès. (Paris 1933).
- Aline R. LENS : Le Harem entr'ouvert (Paris 1919).
- Aline R. LENS : Derrière les vieux-murs en ruines - Roman marocain - (Paris 1922).
- Aline R. LENS : Pratiques des Harems marocains (Sorcellerie, médecine, beauté). (Paris 1925).
- Ignace LEPP : Midi sonne au Maroc. (Aubier 1954.)
- Marcel LESNE : Evolution d'un groupe berbère, les Zemmour (Rabat 1959).
- Paul LESOURD : La vraie figure du Père de Foucauld (Paris 1933).
- Roger LE TOURNEAU : Fès avant le Protectorat.
- Roger LE TOURNEAU : L'Islam contemporain (Paris 1950).
- Roger LE TOURNEAU : Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord (Alger 1957).
- Roger LE TOURNEAU : L'évolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961. (A. Colin 1962).
- Roger LE TOURNEAU : La vie quotidienne à Fès en 1900.
- E. LEVY-PROVENÇAL : Les Historiens des Chorfas. (Larose 1922).
- E. LEVY-PROVENÇAL : Histoire de l'Espagne musulmane (3 volumes) (Leiden 1951-1953).
- Leyris DE CAMPREDON : Quarante cinq ans de souvenirs marocains 1904-1948 (Casablanca 1949).
- Victorien LOUBIGNAC : Etudes sur le dialecte berbère des Zaïans. (Paris 1925).
- Georges LOUIS : Carnets (Paris 1926).
- Jean LOUIS : La colonne Lamothe dans le Sous (Casablanca 1917).
- J. LUCCIONI : Les Habous ou Waqf (Rites malékite et hanéfite (Casablanca 1942).

- H. G. LYAUTEY : Lettres du Tonkin et de Madagascar (Colin 1921).
- H. G. LYAUTEY : Vers le Maroc - Lettres du Sud - Oranais 1903-1906. (Colin 1937).
- H. G. LYAUTEY : Paroles d'action (Madagascar Sud-Orannais ; Maroc 1900-1926). (Colin 1927).
- H. G. LYAUTEY : Choix de lettres 1882-1919 (Colin 1947).
- Elie MALKA : Essai d'éthnographie traditionnelle des Mellahs ou croyances rites de passage et vieilles pratiques des Israélites marocains (1945).
- Pierre MALO : Le vrai visage de Tanger. (Tanger 1953).
- Georges MARÇAIS : Manuel d'art musulman, l'architecture - Tunisie, Maroc, Espagne, Sicile. (Paris 1926-1927).
- Georges MARÇAIS : Les Arabes en Berbèrie du XI au XIV siècle. (Paris 1913).
- Paul MARCHAUSSE : L'Evolution du régime minier au Maroc français (Paris 1931).
- Geogres MARCY : Le droit coutumier de Zemmour (Alger 1949).
- Lucie PAUL-MARGURITE : Chants berbères du Maroc. (Berger Levrault 1935).
- MAROC : in Encyclopédie Coloniale et maritime (Paris 1948).
- Oliveira MARTINS : Portugal e Marruecos no seculo XVIII, (Lisbonne 1937).
- A.G.P. MARTIN : Quatre siècles d'histoire marocaine. (Paris 1923).
- A.G.P. MARTIN : Le Maroc et l'Europe. (Paris 1928).
- A. MARTINOT : Les délices de l'impérialisme et les folies marocaines. (Figuière 1925).
- A. MARTY : Le franc marocain, monnaie satellite, contribution à l'étude de la question monétaire. (Paris 1951).
- Paul MARTY : L'Islam en Mauritanie et au Sénégal (Leroux, Paris 1916).
- Paul MARTY : Etudes sur l'Islam maure Cheikh Sidia - les Fadelia les Ida ou Ali. (Leroux, Paris 1916).
- Paul MARTY : Le Maroc de demain. (Paris 1925).
- Paul MARTY : La justice civile musulmane au Maroc. (Paris 1933).
- Louis MASSIGNON : Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc. Revue du monde musulman. T LVIII (1914 pp. 1-250).
- B. MASLOW : Les mosquées de Fès et du Nord du Maroc (Paris 1937).
- J. MATHIEU et R. MANEVILLE : Les accoucheuses musulmanes traditionnelles de Casablanca (Paris 1952).
- M. MATTE : Etude juridique, sociale et économique des contrats d'élevage en usage dans les tribus du Gharb. (Rabat 1931).
- François MAURIAC : Bloc-notes 1952-1957 (Flammarion 1958).
- A. MAUROIS : Lyautey (Plon 1931).
- MEMORIAL HENRI BASSET - 2 vol. (Geuthner Paris 1929).
- G. MERCIER : La France nord-africaine. (Paris s/d).
- R.P.J. MESNAGE : L'Afrique chrétienne. (Paris 1912).
- R.P.J. MESNAGE : Romanisation de l'Afrique. (Alger 1913).
- R.P.J. MESNAGE : L'Evangélisation de l'Afrique. (Paris 1914).
- R.P.J. MESNAGE : Le Christianisme en Afrique. (Paris 1914).
- A. MENARD : Traité de droit international privé marocain - 4 vol. (Paris Sirey 1936).
- R. MESSAL : La génèse de notre victoire marocaine un précurseur Alfred le Châtelier. (Paris 1931).
- Adolphe MESSIMY : Mes souvenirs. (Paris 1937).
- MEUNIE-TERRASSE-DEVERDUN : Recherches archéologiques à Marrakech (Paris 1952).
- MEUNIE-TERRASSE-DEVERDUN : Nouvelles recherches archéologiques à Marrakech (Paris 1957).
- Ed. MICHAUX-BELLAIRE : Conférences faites au cours préparatoires du Service des Affaires Indigènes. (Paris 1927).
- Jean-Louis MIEGE : Le Maroc et l'Europe. P.U.F.
- Jacques MILLERON : Regards sur l'économie marocaine (Rabat 1954).
- Louis MILLIOT : Démembrements des Habous Menfa'a, Gza, Guelsa, Zina, Istighraq. (Paris Leroux 1918).
- Louis MILLIOT : Les terres collectives - Blad Djema'a - Etude de législation marocaine. (Paris Leroux 1922).
- Louis MILLIOT : Recueil de jurisprudence chérifienne - Tribunal du Ministère chérifien de la justice et conseil supérieur d'Oulamas (Mejless el Istinaf) - 3 vol. (Paris 1920-1924).
- Louis MILLIOT : Etude sur la condition de la

femme musulmane au Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie). (Thèse Paris 1910).
- Louis MILLIOT : Introduction à l'étude du droit musulman. (Paris 1953).
- R. MONTAGNE : Abdelkrim. C.H.E.A.M. 1937.
- R. MONTAGNE : Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. (Paris 1930).
- R. MONTAGNE : La vie sociale et la vie politique des Berbères (Paris 1931).
- C. MONTEIL : Souvenirs vécus (Paris 1924).
- P. MONCEAUX : Les Africains, étude sur la littérature latine d'Afrique. (Paris 1894).
- P. MONCEAUX : Histoire littéraire de l'Afrique chrétienne depuis les origines jusqu'à l'annexion arabe 7 vol. (Paris 1901-1923).
- Marcel MORAND : Etudes de droit musulman et de droit coutumier berbère. (Alger 1931).
- M. MORERE : Manuel d'organisation judiciaire au Maroc. (Rabat - Casablanca 1961).
- R. MORET - G. DAVY : Des clans aux Empires (Paris 1923).
- Lhaoussine MTOUGGI : Vue générale de l'Histoire Berbère (Paris Larose 1950).
- Moïse NAHON : Notes d'un colon du Gharb. (Casablanca 1925).
- Felix NATAF : Le crédit et la Banque au Maroc. (Paris 1929).
- Felix NATAF : L'indépendance du Maroc - Témoignage d'action 1950-1956 (Plon 1975).
- A. NAVARRE : Un voyage au Maroc. (Paris 1913).
- Carlos DE NESRY : Le Juif de Tanger et le Maroc, ou le Juif Occidental devant le Maroc nouveau (Tanger 1956).
- J. De la NEZIERE : Les monuments mauresques du Maroc. (Alger 1930).
- Paul ODINOT : Le Monde marocain. (Paris 1926).
- LES OPERATIONS MILITAIRES AU MAROC : Sous direction de Jean Maurel. (Paris 1931).
- OSSENDOVSKI : Le Maroc enflammé. (Paris 1927).
- André PARIS : Documents d'architecture berbère (Larose Paris 1925).
- Henri PASQUALINI : Contribution à l'étude de la médecine traditionnelle au Maroc. (Rabat 1957).
- Lucien PAYE : Enseignement et société musulmane - Introduction et évolution de l'enseignement moderne au Maroc (Paris 1957).
- M. PENANT : Recueil de législation et de jurisprudence marocaine 1917.
- Charles PENZ : Journal du consulat de Louis Chénier (Casablanca 1943).
- Charles PENZ : Les captifs français au Maroc au XVII siècle - (Rabat 1944).
- Charles PENZ : Les Rois de France et le Maroc. 3 séries - Casablanca 1945-1947.
- DE PERIGNY : La ville de FES, son commerce et son industrie (Paris 1916).
- O. PESLE : L'organisation de la justice de Chraâ par le Makhzen (Casablanca 1941).
- O. PESLE : La théorie et la pratique des Habous dans le rite malékite (Casablanca 1941).
- O. PESLE : La donation dans le droit musulman (rite malékite) (Rabat 1933).
- O. PESLE : La vente dans la doctrine malékite (Rabat 1940).
- J. PEYRE : Voyage marocain 1942 (Toulouse - Paris 1944).
- R. PEYRONNET : Tadla, pays Zaiany, Moyen Atlas (Alger 1923).
- V. PIQUET : Le peuple marocain, le bloc berbère (Paris 1925).
- V. PIQUET : Le Maroc, géographie, histoire mise en valeur (2 Edit Paris 1918).
- V. PIQUET : Histoire des colonies françaises (Payot 1931).
- J.M. PIQUIN : Thèmes unitaires du nationalisme marocain à travers l'Istiqlal (Rabat 1959).
- A PLANTEY : La réforme de la justice marocaine - La justice Makhzen et la justice berbère (Paris 1950).
- Léon POIRIER : Charles de Foucauld. L'appel du silence (Tours 1936).
- R. PONS (Mgr) : La nouvelle église d'Afrique ou le catholicisme en Algérie, en Tunisie et au Maroc depuis 1830 (Tunis 1930).
- Raymond POSTAL : Présence de Lyautey (Paris 1934).
- Albert POVEDA : Théorie et pratique des successions vacantes au Maroc (Fès/Casablanca 1949).
- PERREAU-PRADIER : La guerre économique dans nos colonies. (Paris 1916).
- E-PSYCHARI : Lettres du centurion (Paris 1933).
- Robert RANDAU : Un corse d'Alger chez les hommes bleus, Xavier Coppolani le pacificateur (Alger 1939).
- RAPPORTS SUR L'ACTIVITE DES SERVICES DU PROTECTORAT. (Rabat 1924-1929).

- Joanny RAY : Les Marocains en France (Sirey 1938).
- RENAISSANCE DU MAROC - Dix ans de Protectorat (Rabat 1922).
- Dr RENAUD : Recherches historiques sur les épidémies au Maroc.
- REPERTOIRE ALPHABETIQUE DES NOMS DE MUSULMANS MAROCAINS USITES EN ZONE FRANCAISE DE L'EMPIRE CHERIFIEN (Casablanca 1936).
- REPERTOIRE ALPHABETIQUE DES AGGLOMERATIONS DE LA ZONE FRANCAISE DE L'EMPIRE CHERIFIEN (Recensement du 8 Mai 1936) (Rabat 1941).
- REPERTOIRE DES TRIBUS AU 1er NOVEMBRE 1939 (Casablanca 1939).
- P. REVOIL : Journal pendant la conférence d'Algésiras (Paris 1939).
- REYN : L'ancien Makhzen (Rabat 1930).
- Robert REZETTE: Les partis politiques marocains (A. Colin 1955).
- Albert-Jean RIBAUT : Les Djemaas judiciaires berbères. (Alger 1930).
- Prosper RICARD : Les merveilles de l'autre France : Algérie, Tunisie, Maroc - Les pays, les monuments, les habitants (Paris 1924).
- Prosper RICARD : Pour comprendre l'art musulman dans l'Afrique du Nord et en Espagne (Paris 1924).
- Prosper RICARD : Corpus des tapis marocains (Paris 1923-1950).
- Robert RICARD : Etudes sur l'histoire des Portugais au Maroc. (1956).
- Paul Louis RIVIERE : Table générale analytique et raisonnée des traités, codes, lois et réglements du Maroc 1912-1923. (Paris 1923).
- Paul Louis RIVIERE : Traités, codes et lois du Maroc (Paris 1924-1925).
- Rober-RAYNAUD : Les relations franco-espagnoles et le Maroc. (Paris 1917).
- Rober-RAYNAUD : En marge «du livre jaune» (Paris 1923).
- Emile ROCHE : Perspectives franco-marocaines (Casablanca 1953).
- Eliott - ROOSEVELT : As he saw it (traduit en français «Mon père m'a dit» (Flammarion 1947).
- J. ROGER-MATHIEU : Mémoires d'Abdlkrim recueillis par J.R.M. (Paris 1927).
- Raymond ROGET : Le Maroc chez les auteurs anciens.
- Gabriel ROUSSEAU : Le costume au Maroc (Paris 1938).
- François DE ROUX : La jeunesse de Lyautey (Gallimard 1941).
- Arsène ROUX : Récits contes et legendes berbères en tachelhit (Rabat 1942).
- A. RUHLMANN : Les recherches de préhistoire de l'extrême Sud marocain (Geuthner Paris 1939).
- Dr RUSSO : La terre marocaine. (Oujda 1921).
- SAINT AULAIRE : Confessions d'un vieux diplomate (Paris 1953).
- G. SAINT-RENE TAILLANDIER : Les origines du Maroc français. Récit d'une mission 1901-1906 (Plon - Paris 1930).
- Madeleine SAINT-RENE TAILLANDIER : Le monde disparu - souvenirs. T.I. Syrie, Palestine, Liban, Maroc (Plon 1947).
- P. SALAMA : Les voies romaines de l'Afrique du Nord (Alger 1951).
- David SANTILLANA : Istituzioni di diritto musulmano molichito con riguardo anche el sistema sciafiita (2 vol) (Rome 1925-1938).
- A. SAYOUS : Le commerce extérieur du Maroc (Bruxelles 1925).
- A. SAYOUS : Le Maroc espagnol. (Bruxelles 1931).
- Christian SCHEFER : D'une guerre à l'autre. Essai sur la politique extérieure de la III^e^ République 1871-1914 (Paris 1920).
- Baron de SCHOEN : Mémoires 1900-1914. (Traduction française Paris 1922).
- A. SERVIER: Le péril de l'Avenir, le nationalisme musulman en Egypte, en Tunisie, en Algérie. (Constantine 1913).
- A. SERVIER : L'Islam et la psychologie du musulman. (Paris 1923).
- SOURCES INEDITES DE L'HISTOIRE DU MAROC. (Geuthner Paris 1912-1959).
- Cap^ne^ G. SPILLMAN : Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut-Draa. (Rabat 1936).
- Cap^ne^ G. SPILLMAN : Zaouias berbères du Maroc central. Dila, Ahansal, Imhiouach. (Rabat 1938).
- Cap^ne^ G. SPILLMAN : Du Protectorat à l'indépendance, Maroc 1912-1955. (Plon 1967).
- Cap^ne^ G. SPILLMAN : Souvenirs d'un colonialiste (Presses de la cité. Paris 1968).
- G. H. STUART : The international city of Tangier (New-York 1931).

- SURDON : Esquisse du droit coutumier berbère marocain (Rabat 1928).
- SURDON : La justice civile indigène et le régime de la propriété immobilière au Maroc. (Rabat 1931).
- SURDON : Précis élémentaire de droit musulman de l'école malékite d'occident. (Tanger/Fès 1935).
- SURDON : Institutions et coutumes des Berbères du Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie, Sahara) Leçons de droit coutumier berbère. (Tanger/Fès 1936).
- SURDON : La France en Afrique du Nord (Alger 1946).
- Guillaume de TARDE : Lyautey, le chef en action (Gallimard 1959).
- F. TAILLARD : Le nationalisme marocain (Paris 1947).
- TARRIT : La direction générale des affaires indigènes au Maroc. (Casablanca 1928).
- A.J.P. TAYLOR : Brithish policy in Morocco 1886-1902. (London).
- H. TERRASSE : L'art hispano-mauresque des origines au XIII siècle (Paris 1932).
- H. TERRASSE : Les villes impériales du Maroc (Grenoble 1937).
- H. TERRASSE : La grande mosquée des Andalous à Fès 1942 (Edit. d'art et d'Histoire).
- H. TERRASSE : Histoire du Maroc. (Paris 1949).
- Jérome et Jean THARAUD : Marrakech ou les seigneurs de l'Atlas. (Plon 1920).
- Jérome et Jean THARAUD : Rabat ou les heures marocaines. (Paris 1919).
- Jérome et Jean THARAUD : Fès ou les bourgeois de l'Islam'. (Plon 1930).
- Bertram THOMAS : Les Arabes (London 1938).
- Ph. THORNTON : The voice of Atlas, in search of Music in Morocco. (London 1936).
- R. THOUVENOT : Une colonie romaine de Mauritanie tingitane, Valentia banasa (Paris 1941).
- R. THOUVENOT : Volubilis (Paris 1949).
- J. TOUTAIN : Les cultes païens dans l'Empire romain, les provinces latines (3 vol. Paris 1906-1917).
- E.J.A. TOYNBEE : Survey of international affairs 1925.
I the Islamic world since the peace settlement. (London 1927).
- Victor TRENGA : L'âme arabo-berbère, étude sociologique sur la société musulmane nord-africaine (Alger 1913).
- Ernst UBACH - E. RACKOW : Sitte und Recht in Nordafrika (Strittgart 1923).
Traduction française Prandières et Montagne (Rabat 1924).
- Pierre VALLERIE : Conquérants et conquis (Paris 1924).
- Michel VIEUX-CHANGE : Smara - Carnets de route (1931).
- Roland VILLOT : Eugène Etienne 1844/1921 (Oran 1951).
- WEISGERBER : Casablanca et les Chaouia en 1900. (Casablanca 1935).
- WEISGERBER : Au seuil du Maroc moderne (Casablanca 1948).
- Alexander WERTH : The strange story of Pierre Mendés-France and the gret conflict over french North Africa (London 1957).
- WESTERMARCK : Ritual and Belief in Morocco (London 1936).
- WESTERMARK : Wit and Wisdom in Morocco (London 1930).
- Francis T. WILLIAMSON : Germany and Morocco before 1905 (Baltimore 1937).

منطقة الحماية الاسبانية

نماذج بيليوغرافية بحسب الترتيب الأبجدي اللاتيني

- ACCIÓN DE ESPAÑA EN AFRICA. - T. III El Reparto de Africa - hasta la paz de Versailles (Madrid 1935-1940).
- Manuel ALIA MEDINA : Contribución al conocimiento geomorfológico de las zonas centrales del Sahara español. (Madrid 1949).
- ENRIQUE D'ALMONTE : Ensayo de una breve descripción del Sahara español (Madrid 1914).
- S. ALVAREZ GENDIN : La administración española en el Protectorado de Marruecos - las plazas de Soberanía y colonias de Africa. (Madrid 1949).
- ANNUARIO ESPAÑOL DE MARRUECOS. (Madrid 1913).
- J. M. ARAUZ DE ROBLES : Por el Camino de Anual. Apuntes y comentarios de un soldado de Africa (Toledo 1924).
- Enrique ARQUES FERNANDEZ : 17 de Julio, La epopeya de Africa. Crónica de un testigo (Ceuta 1937).
- Enrique ARQUES FERNANDEZ : Espías en Gibraltar (Tetuan 1954).
- Enrique ARQUES FERNANDEZ : Tierras de Moros - Estampas de folklore (Ceuta 1938).
- Joaquin ARRARAS IRIBARREN : Franco (San Sebastián 1937).
- Mariano ARRIBAS PALAU : Cartas árabes de Marruecos en tiempos de Mawlay al Yazid (1790-1792) - (Tetuan 1960).
- Miguel ARTOLA : Las orígenes de la España contemporanea. (Madrid 1958). (2 vol).
- Miguel ASIN PALACIOS : Contribución á la toponomia árabe en España. Madrid 1964 (2e edit).
- Manuel AZAÑA : Memorias íntimas. (Madrid 1939).
- Fr. BASTOS ANSART : El desastre de Anual Melilla en Julio 1921. (Barcelona 1921).
- Ignacio BAUER y LANDAUER : Miscelanea Histórica (Ceuta 1934).
- Jerónimo BECKER y GONZALEZ : Historia de Marruecos. Apuntes para la historia de la penetracíon europea y principalmente de la Española en el Norte de Africa. (Madrid 1915).
- Nicolas BENAVIDES MORO : La colonizacíon y el acta TORRENS en el Norte de Africa (Valladolid 1926).
- Valentin BENITEZ CANTERO : Sociología marroquí. (Tetuan 1952).
- Francisco BENS ARGANDOÑA : Mis memorias (Veintidos años en el desierto) (Madrid 1947).
- Dámaso BERENGUER FUSTE : Campañas en el Rif y Yebala 1921-1922. 2 vol. (Madrid) 1943).
- Constanció BERNALDO DE QUIRÓS : Yebala y el bajo Lukus Expedición de Abril - Junio 1913.
- Emilio BLANCO IZAGA : EL rif. La Ley rifeña, los cañones rifeños comentadós (Ceuta 1939).
- Emilio BLANCO IZAGA : Nuestro concepto de Protectorado (Barcelona 1946).
- Jacinto BOSCH VILA : Los Almorávides. (Tetuan 1956).
- Rafael CABANAS PAREJA : Notas para el conocimiento de la geografia fisica y urbana de Alcazarquivir (Madrid 1951).
- Rafael CABANAS PAREJA : Rasgos fisiográficos y geológicos del territorio del Lukus Madrid.
- Isidoro de LAS CAGICAS LOPEZ : Introducción al estudio jurídico administrativo de la institución del Habus en Marruecos. (Madrid 1950).
- Isidoro de LAS CAGICAS LOPEZ : Minorías étnico-religiosas de la Edad media española, vol. I Y II Los Mozarobes III y IV Los Mudejares. (Madrid 1948-1949).
- Isidoro de LAS CAGICAS LOPEZ : Tratados y convenios referentes á Marruecos (Madrid 1952).
- Gonzalo CALVO y CONEJO : España en Marruecos 1910-1913. (Barcelona 1913).
- Francisco CAMBA ANDREU : Anual (Madrid 1946).
- José MARIA CAMPOAMOR : La actitud de España ante la cuestión de Marruecos (1900-1904). (Madrid 1951).

- SALVADOR CANALS : Los sucesos de España en 1909. Crónica documentada (Marid 1920).
- Julio CARO BAROJA : Estudios Magrebies. (Madrid 1957).
- Julio CARO BAROJA : Estudios Saharianos (Madrid 1955).
- Fernando de CARRANZA FERNANDEZ : Estudios históricos sobre las Provincias de Yebala y el Rif (Ceuta 1935).
- L. CASADO y ESCUDERO : Igueriben. 7 de Junio - 21 de Julio 1921 (Madrid 1923).
- Augusto CASAS : Ali Bey, Vida Viajes y aventuras de D. Domingo Badía (Barcelona 1943).
- Antonio CASAR OLAVARRIETA : Blad el Makhzen y Blad es-siba... geografía, historia, usos y costumbres, organisazión del Imperio de Marruecos, y reformas introducidas por Francia y España en sus zonas de Protectorado... (Orense 1924).
- Jorje CASTEL : La actividad de España en Marruecos desde el principio del siglo XIX hasta la paz de Tetuan (Madrid 1954).
- Julio COLA ALBERICH : Amuletos y tatuajes marroquíes (Madrid 1949).
- Julio COLA ALBERICH : Escenos y costumbres marroquíes (Madrid 1950).
- Julio COLA ALBERICH : Cultos primitivos de Marruecos. (Madrid 1954).
- Andrés COLL : Villa Cisneros (Madrid 1933).
- José CORDERO TORRES : Política colonial (Madrid 1953).
- José CORDERO TORRES : Tratado elemental de derecho colonial español. (Madrid 1941).
- F. HUMBERTO CORTACERO HENARES : Alcazerquivir 1950, (Tetuan 1953).
- Gabriel DELBREL : Geografía general de la provincia del Rif y Kabilas de Guelaia, Kebdana... (Mililla 1911).
- Diaz DE VICTORIA : Fíguras españolas en Tanger (Madrid 1927).
- Diaz DE VICTORIA : Compendio de la geografía fisico-política de Marruecos (Tanger 1912).
- Juan DIAZ DE VILLEGAS y BUSTAMANTE : Lecciones de la experiencia (Enseñanzas de las campañas de Marruecos) (Toledo 1930).
- Juan DIAZ DE VILLEGAS y BUSTAMANTE : Noticia de Bibliografía marroquí (Toledo 1930).
- Juan DIAZ DE VILLEGAS y BUSTAMANTE : El estrecho de Gibraltar. (Madrid 1941).
- Manuel DIAZ MERRY : Tanger - Tratados, códigos, leyes y jurisprudencia de la zona internacional (Tanger 1950).
- Angel DOMENECH LAFUENTE : Del Territorio de Ifni, Religión y creencías de Aït Ba'amran (1949).
- Angel DOMENCH LAFUENTE : Morabitos y genios en Aït Ba'amran (1950).
- A. DOMENECH LAFUENTE : Del territorio de Ifni - Cofradias religiosas en Aït Ba'amran (Madrid 1952).
- A. DOMENECH LAFUENTE : Algo sobre el Rio de Oro (Madrid 1946).
- A. DOMENECH LAFUENTE : Ma'el ᶜAïnin. Señor de Smara (Tetuan 1955).
- A. DOMENECH LAFUENTE : Del Islam (Madrid 1950).
- Ricardo DONOSO CORTES : Estudio geográfico, político, militar sobre las zonas españolas del norte y sur de Marruecos. (Madrid 1913).
- Alberto ESPAÑA : La pequeña historia de Tanger, impresiones, recuerdos y anecdotas de una gran ciudad. (Tanger 1954).
- Melchor FERNANDEZ ALMAGRO : Historia del Reinado de Alonso XIII (Barcelona 1933).
- Melchor FERNANDEZ ALMAGRO : Cánovas, su vida y su política (Madrid 1934).
- Melchor FERNANDEZ ALMAGRO : Historia política de la España contemporanea (Madrid 1956).
- Rafael FERNANDEZ DE CASTRO y PEDRERA : El alzamiento nacional en Mellilla (Melilla 1940).
- Rafael FERNANDEZ DE CASTRO y PEDRERA : Historia y exploración de las ruinas de Cazaza. (Larache 1943).
- Rafael FERNANDEZ DE CASTRO y PEDRERA : Melilla Prehistorica - (Madrid 1945).
- Rafael FERNANDEZ DE CASTRO y PEDRERA : El Rif-Los territorios de Guelaia y Quebdana (Malaga 1911).
- Fortunato FERNANDEZ ROMARAL : Los franciscanos en Marruecos (Tanger 1921).
- Vicente FERRANDO DE LA HOZ : Apuntes para la historia de la imprenta en el Norte de Marruecos (Tetuan 1949).
- Aldo FESTA : La Spagna e il Marocco (1844-1912) Rome 1943.
- Alvaro DE FIGUEROA y TORRES : (conde romanones) las responsabilidades políticas del régimen de 1875 a 1923. (Madrid 1924).

- Alvaro DE FIGUEROA y TORRES : Notas de una vida 1912-1931. (Madrid 1947).
- Hipólito FINAT y ROJAS : España y Marruecos Perspectiva social e internacional de España desde 1915 hasta 1931. (Tetuan 1954).
- A. FLORES MORALES : Africa a través del pensamiento español, (de Isabel la católica a FRANCO). (Madrid 1949).
- A. FLORES MORALES : Atlas-Sus-Draa estudio geo-político de las régiones de Marruecos meridional francés que se asignaban a España en el proyecto de Tratado de 1902. (Madrid 1948).
- A. FLORES MORALES : El Sahara español (Madrid 1946).
- Fernando FRADE MERINO : Sectos y movimientos de reforma en el Islam (Tetuan 1952).
- Fernando FRADE MERINO : Compendio de religión musulmana (Tetuan 1955).
- Eduardo GALLEGO RAMOS : La campaña del Rif (1909) Orígenes, desarollo y consecuencias (Madrid 1912).
- Nestor GAMBETTA : España en Africa - Estudio sobre la actuación militar de España en su Protectorado de Marruecos. (Lima 1928).
- Miguel GAMBRA SANZ : La propriedad territorial en la zona de influencia en Marruecos y el Registro de inmuebles. (Madrid 1925).
- Alfonso GAMIR SANDOVAL : Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraïcos (Granada 1952).
- L. GARCIA BARRIUSO : Derecho matrimonial Islamico y matrimonios de musulmanes en Marruecos. (Madrid 1952).
- L. GARCIA BARRIUSO : La música hispano-musulmana en Marruecos (Larache 1941).
- Tomas GARCIA FIGUERAS : Del Marruecos feudal-Episodios de la vida del Cherif Raïsuni (Madrid 1930).
- Tomas GARCIA FIGUERAS : Santa CRUZ de Mar Pequeña Ifni-Sahara (Madrid 1941).
- Tomas GARCIA FIGUERAS : Miscelánea de estudios varios sobre Marruecos. (Larache - Tetuan 1917-1953).
- Tomas GARCIA FIGUERAS : Marruecos, la acción de España en el Norte de Africa. (Barcelona 1939).
- Emilio GARCIA GOMEZ . Un Eclipse de la pœsía en Sevilla - La época almorávide (Madrid 1945).
- Garcia GRACIA : Usos, costumbres y idiomas en la región atlantica (Larache) (Ceuta 1930).
- Eduardo GARCIA ONTIVEROS y HERRERA : La política norte africana de Carlos I (Madrid 1950).
- Melchor GARCIA NAVARRO : Redenciones de cautivos en Africa (1723-1725). (Madrid 1956).
- José GAVIRA MARTIN : El viajero español por Marruecos, Don Joaquín Gatell (el Kaïd Ismaïl) (Madrid 1949).
- Angelo GHIRRELLI : Monografía de la cábila de Beni Tuzin (Madrid 1923).
- Angelo GHIRRELLI : El norte de Marruecos (Melilla 1926).
- Angelo GHIRRELLI : Monografía de la cabîla de Bokoia (Madrid 1955).
- Angelo GHIRRELLI : El pais beréber (Madrid 1952).
- Angelo GHIRRELLI : Pueblos árabes y pueblos arabizados (Madrid 1957).
- Narciso GIBERT : Manual del Militar retirado-Sus deberes y derechos (Madrid 1952).
- Rodolfo GIL BENUMEYA TORRES : Hispanidad y arabidad (Madrid 1952).
- Rodolfo GIL BENUMEYA TORRES : Historia de la polìtica árabe (Madrid 1951)..
- Manuel GODED : Marruecos, etapas de la pacificación.
- José GONZALEZ DURAN : El regimen juridico financiero colonial (Madrid 1946).
- Manuel GOMEZ-MORENO : El arte árabe-español hasta los Almohadas (Madrid 1951).
- José-Maria GONZALEZ DE LARA : Marruecos 1940 (Tetuan).
- Manuel GONZALEZ HONTORIA : El protectorado francès en Marruecos y sus enseñanzas para la acción española (Madrid 1915).
- Epifanio GONZALEZ GIMENEZ : Ferrocarriles africanos, el transahariano (Madrid 1933).
- Epifanio GONZALEZ GIMENEZ : Marruecos en 1930. (Toledo 1931).
- Epifanio GONZALEZ GIMENEZ : La obra de España en Marruecos (Madrid 1950).
- Cándido ANGEL GONZALEZ PALENCIA : Historia de la España Musulmana (Barcelona 1925).
- Cándido ANGEL GONZALEZ PALENCIA : Historia de la litteratura arabigo-española (Barcelona 1938).
- Javier GOROSTERAZO : Don Rodrigo Jiménez de Rada, Gran estadista, escritor y Prelado (camplona 1925).
- Vicente y José GUARNER VIVANCO : El Sahara y Sur marroquí españoles (Toledo 1931).

Guillerno GUSTAVINO GALLENT : De Ambos lados del Estrecho estudios breves hispano-africanos (Tetuan 1955).

Francisco HERNANDEZ MIR : Del desastre al fracaso, un mando funesto (Madrid 1922).
Francisco HERNANDEZ MIR : Del desastre a la Victoria (1921-1926). (Madrid 1926-1927).

Francisco HERNANDEZ MIR : La dictatura en Marruecos-al margen de una farsa (Madrid 1930).

Eduardo HERNANDEZ PACHECO : El Sahara español (Madrid 1949).

HISTORIA DE LAS CAMPAÑAS DE MARRUECOS. ESTADO MAYOR CENTRAL DEL EJERCITO SERVICIO HISTORICO MILITAR (Madrid 1947-1951).

- Ambrosino HUICI-MIRANDA : Las grandes batallas de la Reconquista durante las invasiones africanas (Almóravides, Almohadas y Benimerines) Madrid 1956.
- Ambrosino HUICI-MIRANDA : Historia política del Imperio Almohada. (Tetuan 1956-1957).
- Carlos IBAÑEZ DE IBERO. (Marqués de MULHACEN).
  Política mediterranea de España 1906-1951. (Madrid 1952).
- Carlos IBAÑEZ DE IBERO : España en el Estrecho de Gibraltar - la empresa del túnel submarino y sus nuevas orientaciones (Madrid 1958).
- Carlos IBAÑEZ DE IBERO : Historia de la Marina de guerra española desde el siglo XIV hasta nuestros días (Madrid 1939).
- Esteban IBAÑEZ ROBLEDO : Acción española de los Franciscanos en Marruecos. (Madrid 1948).
  Diccionario Español Ba^camrani (Madrid 1954).
  Diccionario Español Rifeño. (Madrid 1944).
  Diccionario Español Senhayi - Madrid.
- José-Mariá IRIBARRE : El moro corellano y los Banditos de Lanz (Historias novelescas) (Pamplona 1954).
- Luis JIMENEZ BENAMU : Bu Hamara. (Tetuan 1949).
- Ab. Isaac LAREDO : Memorias de un viejo Tangerino (Madrid 1935).
- Ab. Isaac LAREDO : Bereberes y Hebreos en Marruecos. (Madrid 1956).
- Arcadio DE LARREA PALACIN : Cancionero Judío del Norte de Marruecos (Madrid 1952-1954).
- Arcadio DE LARREA PALACIN : Canciones juglarescas de Ifni (I).
- Arcadio DE LARREA PALACIN : Canciones populares de Ifni (II). (Madrid).
- Arcadio DE LARREA PALACIN : Canciones de niñas. (Tetuan 1955).
- Leon y CASTILLO (Marqués de Muni) : Mis tiempos. (Madrid 1921).
- Cándido LOBERA GIRELA : Notas sobre el probelma de Melilla - Campaña de Melilla de 1911. (Melilla 1912).
- Manuel LOMBARDERO VICENTE : La exploración scientífica de la geografía de Marruecos. A.I.E.A. 1947.
- José-Antonio LOPEZ CARRO : Ifni y Sahara. (Madrid 1935).
- José-Mariá LOPEZ QUEIZAN : Catálogo bibliográfico de la misión franciscana de Marruecos (Tanger 1924).
- Raf. LOPEZ RIENDA : Frente al Fracaso - de Silvestre a Burguete (Madrid 1923).
- Raf. LOPEZ RIENDA : Marruecos - Abdelkarim contra Francia. (Madrid 1925).
- José Carlos DE LUNA y SANCHEZ : Historia de Gibraltar. (Madrid 1944).
- Manuel LLORD O'LAWLOR : Apuntes de derecho administrativo del protectorado de España en Marruecos (Tetuan 1952).
- Pedro MAESTRES MACIAS : Divulgación y orientación del problema de Marruecos (Granada 1923).
- Eduardo MALDONADO VASQUEZ : El Rógui (Melilla 1949).
- Eduardo MALDONADO VASQUEZ : Miscelánea marroquí. (Tetuan 1953).
- Eduardo MALDONADO VASQUEZ : Retazos de Historia marroquí (Tetuan 1955).
- J. MANCHENO JIMENEZ : La posta de ayer y de Hoy en el Marruecos español (Tetuan 1952).
- Manuel MANRIQUE DE LARA : Una campaña en Yebala. (Madrid 1927).
- Carlos MARCO : La comisión de higiena y de limpieza de Tanger, su historia, sus poderes, sus reglamentos, sus concesiones y otros datos de interes local. (Tanger 1913).
- Vicente MARTINEZ ESTEBAN : El régimen fiscal de Ceuta. y Melilla (Madrid 1952).
- Daniel MARTINEZ FERRANDO : Ciudades marroquíes a través del Mogreb (Barcelona 1928).
- Joaquin MAS y GUINDAL : Medicamentos marroquíes. (Madrid 1932).
- Joaquin MAS y GUINDAL : Materiales para la flora de Marruecos (Barcelona 1928-1933).
- A. MAS DE ROS : La Corona de Aragon y los estados del Norte de Africa (Barcelona 1951).

- Gabriel MAURA y GAMAZO : Notas de una vida (1901-1912) Madrid 1929.
- Gabriel MAURA y GAMAZO : Historia crítica del Reinado de D. Alonso XIII (Barcelona 1919).
- G. MAURA Y FERNANDEZ ALMAGRO : Por que cayo Alfonso XIII, Evolución y dissolución de los partidos históricos durante su Reinado (Madrid 1948).
- Ramón MENENDEZ PIDAL : La España del Cid (Madrid 1929).
- José-María MILLAS VALLICROSA : España y Marruecos. Interferencias históricas hispano-marroquíes. (Barcelona 1945).
- Eugenio MORA REGIL : Manual del interventor en sus funciones auxiliares de la administración de Justicia. (Ceuta 1941).
- Alberto MOUSSET : La política exterior de España (1873-1918). (Madrid 1918).
- Manuel NIDO y TORRES : Derecho musulmán. Rito Malekita (Ceuta 1922).
- Manuel NIDO y TORRES : Marruecos. Apuntes para el oficial de intervención y de tropas coloniales. (Tetuan 1925).
- Manuel NIDO y TORRES : Misión política y táctica de las fuerzas indígenas en nuestra zona de penetración al norte de Marruecos (Ceuta 1921).
- Jaime OLIVER ASIN : Vida de D. Felipe de Africa Principe de Fez y Marruecos (1566-1621) (Madrid 1955).
- Antonio Juan ONIEVA SANTA MARIA : Guía turistica de Marruecos (Plazas de soberanía, Protectorado español y Tanger (Madrid 1947).
- Luis Manuel ORTEGA PICHARDO : España en Marruecos, el Raïsuni (Madrid 1917).
- Luis Manuel ORTEGA PICHARDO : Los Hebreos en Marruecos. Estudio histórico, político y social (Madrid 1919).
- Andrés OVEJERO BUSTAMENTE : Isabel y la política africanista española. (Madrid 1951).
- R. PADILLA : Cofradias religiosas en el Rif y diversas taifas de xorfas, Zavias y Santuarios. (Ceuta 1930).
- José-María PANIAGUA y SANTOS : Notas sobre el derecho consuetudinario de la propriedad en el Rif. (Madrid 1948).
- Emilio PARDO FERNANDEZ CORREDOR : Resumen de la Historia de la zona de Protectorado de España en el Norte de Marruecos. (Madrid 1933).
- Manuel PAZOS : Escritores misioneros franciscanos españoles de Marruecos (1879-1957) (Tanger 1958).
- Luis PEREZ LOZANO : La imprenta hispanica en la Educación y cultura de Marruecos durante medio siglo de protectorado. (Madrid 1962).
- Luis PEREZ LOZANO : AIXA (novela de costumbres marroquíes) (Valencia 1925).
- Federico PITA ESPELOSIN : Del Protectorado español en Marruecos-Unos cuantos meses de observación en la capital del Protectorado (Melilla 1933).
- Galo PONTE ESCARTIN : El derecho privado y el régimen minera en la zona del Protectorado de España en Marruecos. (Madrid 1915).
- Miguel PRIMO DE RIVERA : La cuestión de Gibraltar y el Marruecos español (Cadiz 1917).
- Angel PULIDO FERNANDEZ : La reconciliación hispano-hebrea (Madrid 1920).
- Eduardo QUINTANA MARTINEZ y Juan LLABRES BERNAL : La marina de guerra en Africa, campañas del Jolot y occupación de Tetuan (1913 a 1923)... (Madrid 1928).
- Carlos QUIROS RODRIGUEZ : Instituciones de derecho musulman (Escuela malekita) (Ceuta 1942).
- Aniceto RAMOS CHARCO-VILLASEÑOR : El Rif - Apuntes para su Estudio. (Toledo 1930).
- Gonzalo REPARAZ RODRIGUEZ : Política de España en Africa (Barcelona 1907).
- Juan RIBERA TARRAGO : Historia de la música Arabe medieval y su influencia en la Española (Madrid 1927).
- Juan RIBERA TARRAGO : Opúsculos diversos. (Tetuan 1952).
- C. RODRIGUEZ AGUILERA : Manual de Derecho de Marruecos. (Barcelona 1952).
- C. RODRIGUEZ AGUILERA y Eugenio MORA REGIL : Leyes de Marruecos. (Madrid 1947).
- Vicente RODRIGUEZ CASADO : Política marroquí de Carlos III (Madrid 1946).
- José RODRIGUEZ EROLA : Estudio sobre los Chorfas a jamelichen (Tetuan 1952).
- Julio ROMANO (alias Hipolito RODRIGUEZ de la PEÑA) :
Los exploradores d'Almonte y Benites (Madrid 1950).
- Julio ROMANO (alias Hipolito RODRIGUEZ de la PEÑA) : Viajeros. Aventureros y exploradores. (Madrid 1947).
- Julio ROMANO (alias Hipolito RODRIGUEZ de la PEÑA) : Viages de Ali Bey el Abbassi (Madrid 1951).
- Manual ROLDAN : Marruecos-geografía, política

y economía de la zona español del Protectorado (Barcelona 1942).

- Eduardo RONZANO BARROSSO : Régimen de Aduanas y comercio exterior en la zona española de Marruecos. (Tetuan 1939).
- Ruiz ALBENIZ : La campaña del Rif - la verdad de la guerra (Madrid 1909).
- Ruiz ALBENIZ : España en el Rif-Estudios del indegena y del País-Nuestra actuacion de doce años - la guerra del veintiuno. (Madrid 1921).
- Ruiz ALBENIZ : Kelb Rumi (Novela de un Español cautivo de los Rifeños en 1921).
- Ruiz ALBENIZ : Monografía sobre colonización rural en Marruecos español (Madrid 1930).
- Ruiz ALBENIZ : Los responsabilidades del desastre (Madrid 1922).
- Teodoro RUIZ DE CUEVAS : Apuntes para la Historia de Tetuan (Tetuan 1951).
- Ricardo RUIZ ORSATTI : La enseñanza en Marruecos. (Tetuan 1919).
- Ricardo RUIZ ORSATTI : Relaciones híspano-marroquíes. Un gran amígo de España el Sultan Mohamed ben Abdala... (Madrid 1944).
- Antonio RUMEU DE ARMAS : España en el Africa atlantica. (Madrid 1956-1957).
- José Guillermo R. SANCHEZ : Nuestro Protectorado - El Rif y Yebala. (Madrid 1930).
- José Guillermo R. SANCHEZ : El Sahara occidental (Madrid 1932).
- Claudio SANCHEZ ALBORNOZ y MENDUIÑA : La España musulmana según los autores islamicos y cristianos medievales. (Buenos Aires 1946).
- Manual SANCHEZ DEL ARCO : Política contemporanea ayer y hoy en Marruecos. (Tetuan 1952).
- Andrés SANCHEZ PEREZ : Selección de conferencias y trabajos realizados durante el curso de interventores. (1951-1952) (Tetuan 1952).
- José ANTONIO SANGRONIZ y CASTRO : Marruecos-sus condiciones físicas, sus habitantes y las Instituciones indígenas. (Madrid 1921).
- Ramiro SANTAMARIA QUESADA : Quien es el Glaui ? El drama de Marruecos visto á travès de sus dos principales figuras, Mohammed V y el Bajà de Marrakech. (Tetuan 1955).
- Pedro HILLARION SARRIONANDIA : Gramàtica de la lengua rifeña (Tanger 1905. 2e edit 1925).
- Diego SEVILIA ANDRES : Africa en la política española del siglo XIX (Madrid 1960).
- Miguel TARRADELI. MATEU : Guía arqueológico del Marruecos español. (Tetuan 1953).
- Miguel TARRADELI. MATEU : Lixus-Historia de la ciudad, guía de las ruinas... (Tetuan 1959).
- Miguel TARRADELI. MATEU : Marruecos l'unico (Rabat 1960).
- Angel TORREJON y BONETA : Estudios e informes relativos a la colonización agrícola de la zona del Protectorado de España en Marruecos. (Madrid 1922).
- Leopoldo TORRES RABLAS : Historia universal del arte hispánico-Vol. IV. Arte Almohade, Arte Nazarr, Arte Mudejaí (Madrid 1949).
- Antonio TORRES ROLDAN : La Sanidad en el Protectorado Español en Marruecos (Ceuta 1937).
- Ramon TOUCEDA FONTENLA : Los Heddaua de Beni AROS y su estraño Rito. (Tetuan 1955).
- Francisco TRIVINIO VALDIVIA : Del Marruecos Español-Notas políticas, militares, financieras, agricílas, de comercio e industrias estadisticas y cuadros de vida y costumbres (Melilla 1920).
- Fernando VALDERRAMA MARTINEZ : Las Zawiyas de Tetuan. (Tamuda 1953/54/55).
- Fernando VALDERRAMA MARTINEZ : Manual del maestro español en la escuela marroquí. (Tetuan 1952).
- Fernando VALDERRAMA MARTINEZ : Historia de la acción cultural de España en Marruecos (1912-1956). (Tetuan 1956).
- Fernando VALDERRAMA MARTINEZ : Temas de educación y cultura en Marruecos. (Tetuan 1954).
- Vicente VALERO DE BERNABE : En la ciudad de las mezquitas (Madrid 1915).
- Juan VERNET GINEZ : Historia de Marruecos - La Islamización 681-1069. (Tetuan 1957).
- Rafael DE VILLA URRUTIA : Páliques diplomaticos-Recuerdos de un Embajador (Madrid 1923/1928).
- Augusto VIVERO : España y Francia en Marruecos - La cuestion de Tanger (1919).
- Augusto VIVERO : EL derrumbamiento - La verdad sobre el desastre del Rif. (Madrid 1922).
- José YANGUAS MESSIA : A puntes sobre la espansion colonial en Africa y el Estatuto internacional del Marruecos. (Madrid 1915).
- José YANGUAS MIRAVETE : Antecedentes históricos, organización político-administrativa y legislación de las provincias de Ifni y Sáhara. (Ifni 1960).
- Fernando YNIGUEZ : Por Tierras de Marruecos - Valor agricola de la Zona española. (Madrid 1913).
- Joaquín VELEZ VILLANUVA : Recopilación legislativa vigente en la zona de influencia de España en Marruecos, en la de Tanger y en la de Francia. (Madrid 1917).

دراسات ألمانية حول تاريخ المغرب في القرن العشرين

مارتن فوستنر
جامعة مايونس، ألمانيا الاتحادية

إن عنوان هذه الندوة التي يشرفني أن أشترك فيها هو :

«ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب»، ولا شك في أن هذا يعني أيضا وقبل كل شيء البحث حول المغرب في كل المجالات، تاريخية كانت أم اجتماعية أم لغوية، وسواء كان الباحثون فيها مغاربة أم أجانب وذلك لأن البحوث والعلوم والمعارف ليست مقصورة على معشر من الناس، بل إن العلوم الإنسانية تخص، كما تدل على ذلك تسميتها البشرية بأجمعها وبالتالي فهي موضوع اهتمام جميع الباحثين.

أما بالنسبة لألمانيا فسوف أوسع بحثي ليشمل ثمانين سنة بدلا من ثلاثين سنة فقط من الأبحاث الجامعية عن المغرب وذلك لأنه لم يصدر في الثلاثين سنة الأخيرة إلا قليل من الدراسات العلمية في ألمانيا عن المغرب، وبالرغم من هذا التمديد الزمني تبقى لائحة الأبحاث والدراسات الألمانية لائحة متواضعة جدا وخصوصا إذا قارنا الإنتاج الألماني بالإنتاج الفرنسي في هذا المجال.

ما هو السبب في عدم اهتمام البحث العلمي في ألمانيا بتاريخ المغرب وثقافته وحضارته ؟ لابد من الاعتراف هنا بأن المستشرقين الألمان ركزوا أبحاثهم ودراساتهم على المشرق العربي منذ أزمنة بعيدة. أما المغرب العربي، وخصوصا المغرب الأقصى، فلم يستأثر باهتمامهم إلا في الحالات النادرة. وقد تخصص المستشرقون الألمان في العلوم الدينية الإسلامية وتاريخ العصرين الأموي والعباسي

وقواعد اللغة العربية والآداب العربية والفارسية والتركية وأعجبوا أيما إعجاب بالعصر الإسلامي الوسيط، تلك الحقبة التي شهدت تفوق العالم الإسلامي على أوربا ثقافيا واقتصاديا وفكريا. ولم يتطرق المستشرقون الألمان لقضايا الساعة إلا قبيل الحرب العالمية الأولى، مهتدين في ذلك بالمثال الفرنسي.

وقد أقام الفرنسيون عام 1905 «البعثة العلمية بالمغرب» (La Mission scientifique du Maroc) وشرعوا عام 1907 في إصدار مجلة «Revue du Monde Musulman» وهي مجلة كانت تعنى بقضايا العالم الإسلامي الحديث، وحذت هذه الخطوة الفرنسية بالمستشرقين الألمان إلى تأسيس «Deutsche Gesellschaft fur Islamkunde» أي «الجمعية الألمانية للمعارف الإسلامية» وذلك عام 1912 وبدأت هذه الجمعية بنشر مجلة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط وهي «Die Welt des Islams» أي «عالم الإسلام» التي لازالت تصدر إلى يومنا هذا[1].

ماذا جرى في ألمانيا في الفترة مابين عام 1870 والحرب العالمية الأولى ؟ في هذه المرحلة بدأت الأوساط السياسية والثقافية في ألمانيا تولي اهتماماتها للعالم الإسلامي الحديث، حيث أن الرايخ الألماني قد أصبح آنذاك قوة استعمارية هامة بعد فرنسا وأنجلترا، فبسط نفوذه على التوغو والكاميرون وغرب جنوب إفريقيا وبعض الجزر في المحيط الهادي، وإن كان هذا التوسع قد بقي محدودا إذا قورن بالتوسع الفرنسي أو الإنجليزي. وكيف كانت العلاقات بين الرايخ الألماني، خاصة خلال عهد القيصر الألماني فيلهام الثاني، والعالم الإسلامي والمسلمين ؟ كانت هذه العلاقات متميزة من ناحية باحترام التراث الثقافي الإسلامي وإنجازات الشعوب العربية في الماضي أي في القرون الوسطى، ومن ناحية أخرى كانت هذه العلاقات متميزة بمحاولة الظهور، في الشرق الأوسط الذي كان آنذاك جزءا من الإمبراطورية العثمانية ـــ بمظهر الحامي الكبير والمنقذ القوي من أطماع الفرنسيين والانجليز. وهذا ما يفسر سلوك السياسيين الألمان الذي اتسم ـــ كما نرى ذلك في سلوكهم السياسي اليوم ـــ بالمغالاة والأنانية والسعي إلى المصالح الخاصة.

---

(1) كان من أهداف هذه الجمعية البحث حول العالم الإسلامي مع الاهتمام الخاص بالتطورات المعاصرة وتحليل الوقائع وذلك لتحسين فهم الأحداث والحركات السياسية والثقافية في الشرق الأوسط، راجع لائحة الجمعية التي صدرت في مجلة «Welt des Islams» العدد 1 (1913)، ص 7.

وكانت ألمانيا تضع دائما نصب عينيها منافسيها الفرنسي والإنجليزي على صعيد السياسة الخارجية، إما من أجل إنذارهما أو إخضاعهما للسياسة الألمانية. فزيارة القيصر فيلهام الثاني لكل من الشام وفلسطين عام 1898 ووقوفه على قبر صلاح الدين الأيوبي لم تكن موجهة ضد المسلمين، بل كان الغرض من ذلك تلقين درس للفرنسيين والإنجليز وتحذيرهم من التدخل في المنطقة، أي الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت كان الغرض من ذلك أيضا إظهار تحالفه مع الامبراطورية العثمانية.

إنه من الضروري أن ندرك كل هذه الخلفيات الفكرية والسياسية إذا أردنا أن نفهم محاولة بسط نفوذ ألمانيا على المغرب. لقد كان الهدف قبل كل شيء منافسة فرنسا ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، إلا أن ألمانيا لم تفلح في ذلك كما هو معلوم. ومن ناحية أخرى أراد الرايخ الألماني إقامة علاقات اقتصادية مع المغرب وكسبه كسوق هامة لتصريف منتجاته، ولابد من أن نشير هنا إلى حقائق معينة بالنسبة إلى هذه التجارة المذكورة وعلينا ألا ننسى أن حجم التجارة الألمانية مع المغرب لم يصل أبدا لأكثر من واحد من عشرة بالمائة (1، 0%) من إجمالي حجم التجارة الخارجية للرايخ الألماني ولذلك لا يمكن أن نقول أن التجارة مع المغرب كانت ضرورية أو هامة بالنسبة لألمانيا.

وبطبيعة الحال فإن هذه التجارة كانت لها أهمية بالنسبة لشركات ألمانية معينة كمؤسسة مانسمان[2]، أما فيما يخص الدولة الألمانية والاقتصاد الألماني ككل فإن المغرب لم يكن يمثل بالنسبة لهما شيئا يذكر من الناحية الاقتصادية.

وخلاصة القول هي أن موقف الرايخ الألماني قبيل سنة 1904 كان متباينا ومتناقضا ومترددا. ولم يكن الرايخ يعارض دائما بسط نفوذ فرنسا على المغرب الأقصى حيث إن بسمارك (مستشار الرايخ) كان يعتقد في عام 1884 أن استعمار فرنسا للمغرب قد يجعلها تصرف النظر عن منطقة الألزاس لورين التي استولت عليها ألمانيا بعد حرب 1870.

دراسـات ألمانية عن المغرب قبل وخلال الحرب العالمية الأولـى :

سبق القول أن الرايخ الألماني لم يكن متجها نحو الحصول على مستعمرات في إفريقيا الشمالية طالما أن بسمارك كان يُشرف على السياسة الخارجية الألمانية وذلك

(2) سأتحدث عن دور المؤسسات الاقتصادية الألمانية بالمغرب فيما بعد.

تجنبا لإثارة المشاعر الفرنسية. وكتب GUSTAV Diercks في كتابه عن المغرب ــ وعنوانه «المغرب والمصالح الألمانية» ــ «إن ألمانيا قد سعت إلى الحفاظ على سلامة الأراضي المغربية». وبطبيعة الحال تأثر هذا المؤلف بالإيديولوجية الاستعمارية السائدة في تلك الأيام في أوربا، ونلاحظ أنه كان موقناً بأن الدول الأوربية متقدمة ومتطورة وأنه من واجبها تشجيع وتطوير تلك الشعوب غير الأوربية، وذلك في كل المجالات الاقتصادية والحضارية والسياسية. ويظهر أن المؤلف لم يكن راضيا عن سلوك المغاربة الذين لم يرحبوا بوصول الأوربيين، بل على العكس من ذلك فإنهم قد عرقلوا أعمالهم وتسللهم إلى المملكة الشريفة. وعزا Diercks هذا الموقف إلى تعصب المغاربة وعدم تسامحهم وكره النصارى الذي اتسم به أهل المغرب (ص 3). ومن ناحية أخرى فقد فسر Diercks قلق المغاربة بخوفهم من الأوربيين وسياستهم الرامية إلى إنهاء استقلال المملكة وحرمان سكانها من الحرية، وذلك لأن المغاربة كانوا يدركون أن الدول الأوربية أرادت أن تحتل البلاد على غرار ما حدث في الجزائر وتونس وطرابلس ومصر من قبل (ص 4). ويكتب Diercks أن الدول الأوربية الكبرى كانت تسعى إلى تقسيم المملكة وقدم كتبرير لذلك أن البلدان غير الأوربية التي لم تملكها دولة أوربية اعتبرت أراضي لاصاحب لها ولذلك يباح احتلالها من طرف الدول الأوربية الأخرى (ص 5). وفي نفس الوقت أشار المؤلف إلى الحروب الدائمة والمتواصلة بين الحكومة الشريفة والقبائل الثائرة والتي تضعف مركز السلطان المغربي. أما بالنسبة لموقف الرايخ الألماني تجاه المملكة الشريفة فأكد ــ وكان على صواب ــ أن ألمانيا حاولت في نهاية السبعينات (للقرن التاسع عشر) اكتساب قسم كبير من التجارة المغربية كما فعلت ذلك كل الدول الأوربية حينذاك لأنها كانت تسعى إلى السيطرة على التجارة العالمية وتبحث عن أسواق لمنتجاتها، ولم ترد وزارة الخارجية الألمانية ــ في تلك الأيام ! ــ أن تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للملكة، بل أيدت الوضع الراهن آنذاك بالمغرب الأقصى وحاولت الحفاظ على سلامة أراضي المملكة (ص 29). وحينما أبرمت في 13 من شهر مارس لسنة 1891 معاهدة تجارية بين الرايخ والمملكة كان ذلك نتيجة لمساعي الشركات الخاصة الألمانية والتجار الألمان ومبادراتهم وليس لجهود السياسيين الألمان، ولم تكن للرايخ ــ كما لاحظ المؤلف ــ أية مصالح سياسية ولم يكن يريد إلا تحسين العلاقات الاقتصادية لصالح التجار الألمان والشركات الخاصة.

لكن الأحوال تغيرت عام 1904 بعدما عقدت فرنسا وإنجلترا الاتفاق الودي المشهور (Entente Cordiale) الذي كان موجها بطبيعة الحال ضد ألمانيا، فرأى الرايخ الألماني نفسه مهددا من جانبين مما جعله يعارض فكرة استعمار فرنسا للمغرب وإخضاعه لنفوذها ولذلك حاولت ألمانيا بسط نفوذها على المغرب، إلا أنها لم تنجح في ذلك كما نعلم اليوم.

وفي حوزتنا كتيب صدر عام 1911 — إذا قبيل نشوب الحرب الكبيرة — ويعبر هذا الكتاب صراحة عن الاتجاهات السياسية الألمانية ويدل على استعداد العسكريين الألمان للحرب. ومؤلف هذا الكتاب هو Alexander Kreuter وهو من أبرز ممثلي التفكير الأمبريالي، كما يعتبر مثالا لتوضيح الأحوال السياسية السائدة في تلك الأيام. وكان Kreuter عسكريا كبيرا وقام بجولة في المغرب حيث شهد الهجوم الفرنسي على فاس ومدن أخرى أثناء عامي 1909 و 1910 وأدرك أن فرنسا قد عزمت على الغزو العسكري للبلاد. وزار المؤلف بعض المدن مثل الدارالبيضاء والرباط وطنجة والصويرة، ونجد في كتابه عددا من الصور تستلفت نظرنا اليوم لأنها تعود إلى زمن بعيد أي إلى بداية هذا القرن. أما الأحوال السياسية الداخلية فوصفها بأنها كانت سيئة جدا : عدم الأمن والاستبداد والتعسف، بينما كانت الطبقة الإقطاعية السائدة تعيش على حساب الجماهير الشعبية، وتكلم Kreuter عن فقر الجماهير واستمتاع الطبقة الحاكمة بملذات الحياة (ص 5).

كذلك نجد في هذا الكتاب وصفا مهما للمدن والحياة اليومية والتجارة والأخلاق، وخاصة وصفا نزيها يتعلق بسلوك النساء العفيفات من أهل الدارالبيضاء (ص 9) والرباط (ص 20).

ومن جهة أخرى، يشير المؤلف إلى أن الأجانب، وخصوصا الفرنسيين الذين انتهزوا الفرص والأحوال السيئة لشراء الدور والعقارات (ص 13 و ص 30). وفي نفس الوقت يذكر كيف دافع الشعب المغربي في يأس عن حريته ضد فرنسا ولكن كل ذلك دون جدوى لأن الجيش الفرنسي كانت له أسلحة حديثة ومتفوقة (ص 35). وحينما سعت فرنسا إلى احتلال المغرب والسيطرة عليه، وذلك منذ عام 188٤، لم تتحرك ألمانيا بالمرة، وهو ماينتقده المؤلف في كتابه (ص 55). وارتضت ألمانيا بالمنافع التجارية التي اكتسبتها بأحكام معاهدة عام 1906 والتي ينتقدها المؤلف انتقادا ويلوم — في نفس الوقت — سياسة الرايخ على رضوخه

للمطامع الإمبريالية الفرنسية، وكان Kreuter على يقين من أن فرنسا سوف تنجح في سياستها هذه وذلك لأن الدولة المغربية انتهى بها الأمر إلى تفكك وحدتها السياسية وفقدان سيادتها. ولاحظ المؤلف أيضا أن مفهوم الوطنية المتعلقة بالمغرب الأقصى بأكمله وحب الوطن ككل مجهولان لدى المغاربة لأنهم لم يهتموا إلا بمصالح عائلتهم وقبيلتهم. وهذا التفكك السياسي وهذا الولاء المحدود سهلا احتلال فرنسا للبلاد ومهدا الطريق أمام قواتها المسلحة (ص 59). ولاحظ المؤلف بارتياح أن للمغاربة مشاعر طيبة نحو الشعب الألماني والرايخ الألماني بينما كانت الدولة الفرنسية تمثل العدو الكبير في رأي كل مغربي (ص 62). وعبر kreuter عن الأهداف السياسية المنتشرة في الأوساط العسكرية الألمانية[3] وذلك بالنسبة لمستقبل المغرب قائلا : إن للمغرب أهمية كبرى بالنسبة إلى الألمان الذين يحتاجون إلى مواد غذائية لتغذية الشعب الألماني وإلى سوق لتصريف المنتجات الصناعية في المستقبل (ص 73). وعند قراءة هذا الكتيب نستطيع أن نلاحظ أن الأفكار السياسية السائدة في الرايخ قد تغيرت في فترة ما بين عهد بسمارك وحكم القيصر فيلهام الثاني.

ولاننسى أنه صدرت أيضا أبحاث علمية خالية من الدعاية السياسية ومنها مثلا كتاب **أسس المسألة المغربية** لمؤلفه Georg Kampffmeyer وهو مستشرق تمتع بالمعارف الواسعة التي مكنته من وصف دقيق لتاريخ المغرب وثقافته وديانته. وعلاوة على ذلك نريد الإشارة إلى Kurt Neumann وكتابه « **الوضع الدولي للمغرب** » وتناول فيه المملكة الشريفة بطريقة علمية سليمة، وناقش أيضا مسألة الشخصية الدولية للمغرب.

لا عجب بعد هذا إذا وجدنا أن إحدى الدراسات التي ألفت خلال الحرب العالمية الأولى تحتوي على نبرات وطنية. فقد كان ذلك أمرا طبيعيا في كل مكان وعند كل الأطراف المشتركة في الحرب، ومن الطبيعي أن تلك النبرات القومية كانت موجهة ضد فرنسا التي كانت ألمانيا في حالة حرب معها.

وعند نشوب الحرب كانت لسياسي الرايخ وهيئة أركان الحرب آمال كبيرة

(3) ماكتب Kreuter يمثل الأفكار السائدة بين أنصار الحركات الاستعمارية الألمانية. أنظر ملاحظاتنا في هذا الصدد.

وشاملة لتحقيق أهدافهم الحربية، وخصت تلك الآمال إعادة تنظيم أوربا لصالح الرايخ وخصوصا شرق أوربا[4]. وعلاوة على ذلك تعلقت تلك الأهداف أيضا بالأراضي المستعمرة الفرنسية التي أثارت حسد المستعمرين الألمان وأطماعهم. وبالرغم من أن الحرب قد تطورت خلال بضعة شهور إلى حرب الخنادق وظهرت بعد 1915 استحالة النصر العسكري، تمسك الألمان بأهدافهم الحربية حتى النهاية، فكان السياسيون الألمان متشبثين بهذه الخيالات بالنسبة لتنظيم جديد لأوربا. أما فيما يخص المغرب الأقصى فنجد تعبيرا واضحا لمثل هذه الأحلام السياسية في كتاب ألفه Bernhard Stichel وعنوان هذا الكتاب « **المستقبل في المغرب**»هذا المؤلف يعكس التفكير الذي كان منتشرا وسائدا آنذاك في الأوساط العسكرية والرسمية، إذ أن Stichel كان موظفا بمعهد شؤون المستعمرات (المعهد الكولونيالي) في هامبورغ. وهناك أمثلة عديدة على الإيديولوجية الإمبريالية السائدة آنذاك، ونحن سننقل عن المؤلف الذي قال أن فرنسا قد أخضعت المغرب لنفوذها وأهانته، لتتبين الادعاءات والتبريرات التي كانت ترتكز عليها هذه الإيديولوجية. ان المغرب الذي تسوده الفوضى، حسب المؤلف، لا يستطيع الدفاع عن استقلاله، ولذا ليس له أن يطالب باستقلاله السياسي الكامل (ص 79) ولكن يجوز له أن يطالب فرنسا بعدم تدمير هويته واستغلاله اقتصاديا كما فعلته مع الجزائر. وإضافة إلى ذلك يكتب Stichel أن فرنسا قد خالفت الحقوق الألمانية المتعلقة بالمغرب وأضرت بالكيان الألماني لأنها طردت التجار الألمان من المغرب عند نشوب الحرب ومحت العلاقات التجارية الألمانية المزدهرة (ص 60). وهاجم المؤلف «العدو الفرنسي» لأنه استعمل وحدات من جنود مغاربة في القتال ضد الرايخ. وما هو الحل السياسي الذي كان مرتقبا آنذاك ؟ إذا تم عقد السلام ــ أكرر أن الحقبة

(4) راجع Fritz Fisher وكتابه Griff nach der Weltmatcht (أي «التطلع إلى مركز القوة العظمى»)، 1967، Düsseldorf الذي وصف البرامج والمطالب التي رفعتها الأوساط والحركات الوطنية المختلفة إلى الحكومة الألمانية خلال الحرب وذلك حتى في عام 1917، بل وفي عام 1918. أعلنت هذه الأوساط أهدافها كولونيالية ألمانية منها إيجاد مستعمرات في إفريقيا الوسطى من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ويقصد بذلك منطقة الكونغو، أما المغرب فاختفى عن أنظار تلك الأوساط التي ركزت جهودها على أوربا وإفريقيا جنوب الصحراء. وانظر أيضا
Wolfgang Mommsen : «Das Zeitalter des Imperialismus» (أي عصر الأمبريالية»)، 1969 Frankfurt ص 302.

الزمنية المعنية بالأمر هي الحرب العالمية الأولى ! — فلا بد من حل مشكلة المغرب : «إننا نريد مغربا ألمانيا». هذا ما كتبه Stichel (ص 77 و ص 87) ولا يجوز ترك المغرب لفرنسا (ص 76) لأن ألمانيا محتاجة إلى مناطق استيطان لسكانها. (ص 78) ويواصل المؤلف قائلا :

ان المغرب سيكون له مستقبل اقتصادي زاهر لو تولت ألمانيا تدبير أموره (ص 80)، ولكن على المغرب أن يتخلى مقابل ذلك عن استقلاله السياسي، وسيوفر هذا «المغرب الألماني» لصالح الرايخ أراضي للاستيطان وسوقا واسعة وموارد خام من الدرجة الأولى، وقبل كل شيء سيكون المغرب حصنا قويا ضد الوجود الفرنسي في إفريقيا السوداء (ص 87). كل هذه الأفكار تعكس الإيديولوجية الإمبريالية التي عبرت عنها الحركات الاستعمارية الألمانية حينذاك(5) ولكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن أحيانا، ولقد حدث ما حدث كما يعلم الجميع، وانهزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وفقدت بذلك مستعمراتها كلها ولا يسعنا إلا أن نقول هنا أن في النقمة نعمة أي أن فقدان ألمانيا لمستعمراتها كان خيرا لها من احتفاظها بها.

دراسات عن المغرب لفترة ما بين الحربين الأولى والثانية :

نحن الذين نعتبر اليوم فقدان هذه المستعمرات منفعة لنا نختلف في هذا الصدد عن الألمان الذين عاشوا نتائج الهزيمة العسكرية ووجدوا أنفسهم مضطرين إلى القبول بمعاهدة فرساي، واعتبروا هذا الفقدان إهانة عظيمة لكل الأمة الألمانية، فأصبح استرجاع المستعمرات من أهداف الحركة الفاشية التي دفعت الألمان في النهاية إلى الهلاك والدمار.

وبعد الحرب العالمية الأولى عاد المستشرقون الألمان إلى ماكانوا عليه كدارسين وباحثين في العلوم الدينية الإسلامية وتاريخ القرون الوسطى والآداب التقليدية، والنحو وغيره، وأخلوا الميدان للمؤرخين الذين عالجوا الموضوع على ضوء الهزيمة العسكرية التي لحقت بألمانيا في الحرب الأخيرة، وصدرت في السنوات ما بين الحربين أبحاث وأطروحات ودراسات عديدة اهتمت بالسياسة الألمانية في مطلع القرن العشرين وانصبت هذه الأبحاث على تحليل سياسة الرايخ تجاه المغرب.

---

(5) راجع ملاحظاتنا في هذا الصدد.

والمصدر الرئيسي لهذه الأبحاث هو وثائق وحوليات وسجلات الرايخ التي لم ينشر إلا جزء منها. ولا شك أن للأبحاث والدراسات التي أوردتها في الملحق أهمية قصوى بالنسبة للمؤرخين المغاربة لأنها تعالج حقبة هامة من التاريخ المغربي، ولكن يبدو لي أن هذه الأعمال غير معروفة هنا تماما. وتناولت هذه الدراسات كلها سياسة الرايخ قبل عام 1914 أي إلى نشوب الحرب العالمية الأولى وهي تدور دائما حول العلاقات بين الرايخ وفرنسا. شاء القدر أن يكون المغرب ساحة قتال بين هاتين الدولتين الأوربيتين، والواقع أنه لم تكن للمغرب أهمية سوى أنه كان محل صراع هذين المتسابقين وضحية المنافسة بينهما. وفي ضوء هذه المنافسة الألمانية الفرنسية التي اهتم بها الباحثون آنذاك أغفلت الأحوال الداخلية المغربية وأحاسيس وأماني المغاربة.

أما النوعية العلمية لهذه الدراسات فكانت جيدة في معظم الأحوال. وفي أطروحتها «**السياسة الألمانية في المغرب**» (1929) تناولت الباحثة هوفمان (Annemarie Hoffmann) الاتجاهات والمراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الألمانية الخاصة بالمغرب[6]، ووصلت المؤلفة إلى أنه لم توجد سياسة ألمانية ثابتة ومنطقية أبدا (ص 43 ومابعدها)، وقد أشرنا إلى ذلك أعلاه، وكتبت أن الرايخ أذعن لفرنسا في النهاية وكانت الحلول السياسية المختلفة دائما لصالح فرنسا بينما لم تتحسن لذلك سمعة الألمان وشهرتهم (ص 64).

أما Gertrud Rheinländer فقد عالجت في أطروحتها «**ألمانيا وإنجلترا وأزمة المغرب**» موقف المستشار الألماني بسمارك الذي اعتبر أهداف فرنسا في المغرب،

---

(6) فيما يتعلق بالسياسة التي نهجها الرايخ الألماني تجاه مسألة المغرب انظر أيضا Herbert-Emil Brenning «**الدول الكبرى والمغرب في سنوات ما قبل معاهدة 8 أبريل 1904**» (ص 166 إلى ص 176) وكذلك Kuno Fischer «**المغرب والخلاف الألماني الفرنسي في مستهل القرن العشرين**» (خاصة ص 104 وما بعدها وص 148 وما بعدها) وهو مؤلف يرمي إلى إثبات أن ألمانيا لم تكن لها مطامع توسعية في المغرب. وفي هذا الصدد أنظر أيضا Heinrich Diedrich «**فرنسا والمغرب من 1890 إلى 1905**». ولابد من أن نشير إلى الأطروحة الممتازة للباحث الفرنسي Pierre Guillen : «L'Allemagne et Maroc de 1870 à 1905» Paris, 1967.

وهو قد استفاد من المصادر والمراجع والسجلات الألمانية وأخيرا هناك:

Jean-Claude Allain «**Agadir 1911. Une crise impèriale en Europe pour la conquête du Maroc**», Paris, 1976.

أي نفوذها فيه، تعويضا لفقدانها لمقاطعة الألزاس ــ لورين (ص 2). وإذا ساعدت إنجلترا فرنسا في بداية القرن العشرين فقد تم ذلك لأن إنجلترا أتيحت لها فرصة الخروج من العزلة السياسية في القارة الأوربية التي كانت فيها منذ عهد بسمارك حتى توقيع الاتفاق الودي مع فرنسا (ص 117). وقد فشلت السياسة الألمانية في سنة 1906 إذا اعتبرنا ما كتبه Walter MANN في كتابه «**أزمة أكادير لسنة 1911** (ص 179) حيث نجد عرضا تفصيليا لفشل هذه السياسة الألمانية. أما معاهدة المغرب لعام 1903 فاعترفت لفرنسا بمركز سياسي متميز في المغرب، ولكن كان على فرنسا ــ كما رأت ذلك الدول الأوربية الأخرى ــ أن تعمل على حفظ الأمن ونشر السكينة في المملكة الشريفة (ص 3). ولم يمض وقت طويل حتى أخبر الديبلوماسيون الألمان في الدارالبيضاء وزارة الخارجية ببرلين أن فرنسا شرعت في «فرنسة» البلاد وأنها تقصد احتلال المملكة (ص 4).

وبالفعل فإن فرنسا احتلت بعد ذلك مدينة فاس وذلك بحجة الحفاظ على أمن الأجانب أمام الأحوال الداخلية المتردية بالمغرب ! وحاولت وزارة الخارجية الألمانية صرف فرنسا عن هذا الاحتلال (ص 18 وما بعدها)، فأرسلت الطراد «**الفهد**» إلى أكادير، ولكن لم يقدر لهذه العملية أي نجاح وذلك لأن إنجلترا كانت واقفة إلى جانب فرنسا، وهذه المحاولة لم يكن مصيرها إلا الفشل وأدت إلى إبرام معاهدة عام 1911 التي أعطت فرنسا سلطة مطلقة في المغرب[7].

والجدير بالذكر أن كل هذه الدراسات تعالج المنازعات السياسية بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، أما المغاربة ورأي حكامهم ورغبات الشعب المغربي فلم تدخل في الحسبان.

دراسات تاريخية عن المغرب بعد الحرب العالمية الثانية :

من الغريب أن السياسة الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى وخلاف الرائج مع فرنسا بالنسبة إلى المغرب لازالا يحضيان باهتمام المؤرخين الألمان، وفي هذا الصدد

(7) وانظر أيضا Fritz Hartung «أزمة المغرب لسنة 1911».
في Archiv für Politik und Geschichte 7 (1926)، ص 54 ــ 117 وانظر أيضا Karl Anton Leiber «**مسألة طنجة قبل الحرب العالمية**» (1940).

نستطيع أن نشير إلى دراستين[8] ضخمتين تعالجان مرة أخرى هذه الفترة أي فترة ما قبل نشوب الحرب العالمية الأولى.

تناول Dietrich Baruth في كتابه **السياسة الألمانية تجاه المغرب في سنتي 1905 — 1906** الدور الذي لعبه Friedrich von Holstein، وكان شخصية ذات نفوذ كبير في وزارة الخارجية ببرلين، واستقال من وظيفته بعد فشل السياسة الألمانية تجاه المغرب وذلك في عام 1905. إن دراسة Baruth لها أهمية بالنسبة لمعلوماتنا عن الاتجاهات المختلفة داخل وزارة الخارجية حينذاك، وهذه المنافسات لا تمس المغرب إلا عرضا، في حين أن الدراسة التي ألفها Albert Moritz لها أهمية كبيرة لأنها بددت الكثير من الأحكام المسبقة السائدة إلى يومنا هذا. وفي كتابه **«مشكلة الحرب الوقائية في السياسة الألمانية خلال أزمة المغرب الأولى»** استنتج المؤلف أن السياسة الألمانية لم تكن متجهة أبدا إلى حرب وقائية ضد فرنسا وأن هذه السياسة لم يكن لها هدف استفزاز فرنسا ضد الرايخ، ولكن، وفي نفس الوقت، حاولت الحكومة الألمانية الدفاع عن الهيبة الألمانية بوضع حد للأطماع الفرنسية بالمغرب (ص 280 — 283). وفضلا عن ذلك بحث Moritz موضوعين هامين، وهما تأثير الشركات الاقتصادية الخاصة وتأثير الحركات الاستعمارية الألمانية المختلفة في السياسة الألمانية. وقدم المؤلف البرهان على أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الشريفة والرايخ الألماني كانت ضعيفة جدا وغير مهمة بالنسبة للتجارة الإجمالية للرايخ مع الدول الأخرى و لم يزد حجم التجارة المغربية الألمانية على 0،1% من التجارة الألمانية كلها (ص 42)، ولذلك لم يهتم الرايخ بهذه التجارة، وعلامة ذلك أنه لم يكن للمؤسسات التجارية والاقتصادية والصناعية إلا فروع قليلة بالمغرب (ص 270) باستثناء مؤسسة Mannesmann التي كان لها فرع كبير في منطقة سوس وكان لها بالطبع مصالح خاصة أخرى. واستخلص Moritz بعد بحث عميق أنه لم يكن هناك تأثير سلبي للمؤسسات الاقتصادية في ألمانيا على السياسة الألمانية تجاه المغرب (ص 273 وما بعدها) كما ادعى ذلك بعض المؤرخين في الماضي.

---

(8) نشر أيضا إلى Klaus Wernecke في كتابه «**Der Wille Zur Welgettung**» أي «في سبيل نيل الشهرة العالمية»، **Düsseldorf** 1970 ويحتوي على فصل طويل عن الأزمة المغربية لعام 1911 (ص 26 — 143).

وإضافة إلى ذلك أود أن أشير إلى ما كتبه Moritz عن التأثير الذي نسب دائما إلى الحركات الاستعمارية وقبل كل شيء إلى منظمة Alldeutscher Verband أي «الرابطة البانجرمانية»[9]. وقد بدأت هذه الرابطة تتحرك قبل سنة 1904 وكان شعارها يتلخص في أنه من الضروري أن يصبح المغرب العربي مستعمرة ألمانية، وازدادت مطالبها حدة بعد عام 1905 (وخاصة قبل نشوب الحرب الكبيرة وفي أثنائها كما تقدم ذكره بمناسبة الحديث عن Kreuter و Stichel).

وقدم Moritz (ص 261) في دراسته البرهان على أن حكومة الرايخ رفضت هذه الطلبات كما فعلت ذلك الأغلبية الساحقة للشعب الألماني، وكل هذه الأندية والحركات التي طالب أعضاؤها باكتساب مستعمرات ألمانية في العالم كله مثلث أقلية مطلقة في ألمانيا ولم يكن لها تأثير سياسي على حكومة الرايخ (ص 266 وما بعدها). وإذا كان «البانجرمانيون» قد حلموا بمغرب ألماني فإن ذلك لم يحمل محمل الجد من طرف حكومة الرايخ. وأنا شخصيا أعتقد أن دراسة Moritz لها أهمية كبيرة بالنسبة للتاريخ المغربي وأنها جديرة باهتمام المؤرخين المغاربة.

أما فيما يخص المستشرقين الألمان فإنهم لم يستفيقوا من غفوتهم وسباتهم إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أخذوا يوجهون اهتمامهم من جديد إلى المغرب العربي وباقي بلدان المغرب العربي الكبير[10].

---

(9) بلغ عدد أعضاء هذه الرابطة نحو خمسة وعشرين ألف عضو وكانوا ينتمون إلى أوساط الجيش والاقتصاد والصناعة وبالرغم من هذا العدد المتواضع فقد أثارت الرابطة حملة دعاية شديدة ضد معاهدة 1904 لأنها رأت أن الرايخ قد تخلى من جانب واحد عن المصالح الألمانية لصالح فرنسا.

(10) كانت الأبحاث اللغوية تحتل مكان الصدارة لدى المختصين بالمغرب، وهذا يعني مواصلة النهج الذي سار عليه من سبقهم قبل الحرب العالمية الأولى. وقد نشر G.Kampffmeyer و A Fischer مقالات مهمة عن اللهجة المغربية وألف H.Stume كتابا عن قواعد النحو للغة البربرية الشلحية (انظر القائمة الملحقة.) كذلك وأود أن أشير إلى «**مرجع اللهجات العربية**» الذي أصدره Wolfdietrich Fischer et Otto Jastrow واشترك فيه الكثير من اللسانيين الألمان المختصين باللهجات العربية.

أما الأبحاث والدراسات الإثنوغرافية والجغرافية فلم تكن تقل أهمية عن الدراسات الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية وأستطيع أن أشير هنا إلى الأبحاث عن العادات والأخلاق المغربية والحضارة المادية من طرف E. Rackow و H.Venzlaff (انظر القائمة.الملحقة).

وفي مجال الأبحاث التاريخية نذكر على سبيل المثال الكتاب الذي ألفه Kurio عن تاريخ دولة بني عبد الواد، واسمحوا لي بأن أشير إلى كتاب ألفته منذ ست سنوات تقريبا وعنوانه «**شبكة الطرق بالمغرب الأوسط حتى القرن الخامس عشر**» (1979) وتناولت فيه الأحوال الاقتصادية والسياسية في المغرب الكبير في القرون الوسطى.

وبالنسبة للوضع السياسي والاجتماعي بالمغرب نجد بعض المقالات غالبا ما ينطلق أصحابها من منطلقات يسارية جدا، كما نستطيع أن نتعرف على ذلك من عناوين هذه الدراسات. وعلى كل حال يجوز لنا أن نقول بأن الظروف الاجتماعية والمواقف السياسية الداخلية والأحداث المعاصرة والحركات الدينية والثقافية في المملكة المغربية، كل ذلك يحظى باهتمام المؤرخين والباحثين الاجتماعيين وعلماء السياسة في ألمانيا اليوم[11].

وأخيرا وليس آخراً نشير إلى بعض الدراسات والأبحاث القانونية التي تتعلق بدستور المملكة المغربية والمسائل الخاصة بقانون الجنسية المغربية وقانون الأحوال الشخصية وبالمشاكل الناشئة في حال تنازع القوانين الألمانية والمغربية، ولهذه الجوانب أهمية كبيرة وذلك بالنسبة للزواج والطلاق وأحكام الإرث إلخ.

ملاحظات ختامية :

بصفة عامة وعلى الإجمال لا تشكل الكتب والمقالات التي صدرت في ألمانيا عن المغرب خلال المائة سنة الماضية إلا قائمة صغيرة، ويجب أن نعتبرها متواضعة إذا قارناها بالكتب العديدة التي صدرت في فرنسا.

لكنني لست على يقين مما إذا كانت المطبوعات والمنشورات التي ذكرتها معروفة لدى المعنيين بالأمر، أي لدى المفكرين والباحثين والمثقفين المغاربة. ولا أعتقد أنهم اطلعوا عليها مادامت تنقصهم المعلومات اللغوية اللازمة لذلك، والملاحظ أن هؤلاء ظلوا متمسكين باللغة الفرنسية دون التفتح على اللغة الألمانية، وإنها ظاهرة تبعث على الأسف، لكن هذا وضع لايمكن تغييره بسهولة، فبينما يعتبر الباحثون الألمان الذين يهتمون بشمال إفريقيا الإطلاع على المصادر والمراجع الفرنسية والإنجليزية والإسبانية إلى جانب المراجع العربية أمرا بديهيا، نجد هذه الشروط

(11) انظر القائمة الملحقة.

الواجب توفرها من أجل العمل العلمي الجاد غير متوفرة لدى الكثيرين من الباحثين المغاربة، وهذا شيء يؤسف له شديد الأسف. ومع كل ماذكر نتمنى ونأمل أن تستلفت الدراسات المكتوبة باللغة الألمانية والتي تخص المغرب أنظار الزملاء المحترمين المغاربة، وكان في نيتي لما حضرت إلى هذه الندوة أن أنبههم إلى وجود عدد غير قليل من كتب ألمانية، سواء كانت دراسات علمية بالمعنى الضيق، أم كتبا للقراء المثقفين بصفة عامة ـــ والتي تستحق أن يأخذ المؤرخون المغاربة علما بها، وذلك بطبيعة الحال لإكمال معلوماتهم فقط، وكل هذه الكتب ماهي إلا الحجيرات المتنوعة المساعدة على تشكيل الفسيفساء التي نسميها بالتاريخ، ولابد من أن تبحثوا ـــ ياساداتي ـــ عن هذه المعلومات التاريخية في كل مكان، لأن الحديث النبوي الشريف يقول : «اطلب العلم ولو في الصين» !

1 ـــ الأعمال المنشورة قبل أو خلال الحرب العالمية الأولى :

Fischer, August: Marokkanische Sprichwörter, dans: Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen, Westasiatische Sektion (= MSOS) 1 (1898), 188 - 230

idem : Hieb - und Stichwaffen und Messer im heutigen Marokko, dans: MSOS WS 2 (1899), 222 - 236.

Lüderitz, H. : Sprichwörter aus Marokko, dans: MSOS WS 2 (1899), 1 - 46.

Kampffmeyer, Georg: Texte aus Fes. Mit einem Text aus Tanger, dans: MSOS WS 12 (1909), 1 - 32.

idem: Weitere Texte aus Fes und Tanger, dans: MSOS WS 16 (1913), 51 - ٩٨

Stumme, Hans: Handbuch des Schilhischen Von Tazerwalt, Leipzig 1899.

Etudes historiques:

Diercks, Gustav: Marokko und die deutschen Interessen, Berlin 1893.

Kreuter, Alexander: Marokko. Wirtschaftliche und soziale Studien in Marokko 1911, Berlin 1911.

Kampffmeyer, Georg: Die Grundlagen der Marokkofrage, Berlin 1915.

Stichel, Bernhard: Die Zukunft in Morokko, Berlin 1917.

Neumann, Kurt: Die Internationalität Marokkos, Berlin 1919.

2 ـــ الأعمال المنشورة خلال فترة ما بين الحربين :

Hoffmann, Annemarie: Deutsche Politik in Marokko, Anklam 1929.

Rheinländer, Gertrud: Deutschland, England und die Marokkokrise 1904 - 1906, Bochum 1931.

Mann, Walter: Die Agadirkrise des Jahres 1911, Leipzig 1934.

Romanus, Herbert: Eine wirtschaftsgeographische Darstellung der nordafrikanisch-französischen Protektorate Marokkos und Tunesiens, Königsberg 1934.

Brenning, Herbert-Emil: Die großen Mächte und Marokko in den Jahren vor dem Marokko-Abkommen vom 8. April 1904, Berlin 1934.

Fischer, Kuno: Marokko und der deutsch- französische Gegensatz um die Jahrhundertwende, Tübingen 1935.

Diedrich, Heinrich: Frankreich und Marokko 1890-1905, Hamburg 1939

Leiber, Karl Anton: Die Tangerfrage vor dem Weltkriege, Stutt- gart 1940

3 ـ الأعمال المنشورة بعد الحرب العالمية الثانية:

أ ـ الدراسات اللغوية

Fischer, W. & Jastrow, o.: Handbuch der arabischen Dialekte, Wiesbaden 1980, p. 249 ss: Das Westarabische oder Maghri binische.

Singer, Hans-Rudolf: Grundzüge der Morphologie des arabischen Dialektes von Tetuan, ZDMG, 108 (1958), 229 - 265.

Forkel, Fritz: Die sprachlische Situation im heutigen Marokko, Hamburg 1980

Willms, Alfred: Einführung in das Vulgärarabische Nordwest afrikas, Leiden 1972.

idem: Grammatik der südlichen Berberdialekte, Glückstadt 1972.

ب ـ الدراسات التاريخية

Noth, Albrecht: Das Ribat der Almoraviden (Der Orient in der Forschung, 1967, 499 - 511).

Kurio, H.: Geschichte und Geschichtsschreiber der'Abd alwadiden (Algerien im 13.-15. Jh, Kiel 1970.

Forstner, Martin: Das Wegenetz des Zentralen Maghreb in islamischer Zeit. Ein Vergleich mit dem antiken Wegenetz, Wies baden 1979 (avec cartes).

Wernecke, Klaus: Der Wille zur Weltgeltung. Au ßenpolitik und öffentlichkeit im kaiserreich am Vorabend des Ersten Weltkriegs, Düsseldorf 1970.

Moritz, Albrecht: Das Problem des Präventivkriegs in der deutschen Politik während der ersten Marokkokrise, Bern Frankfurt 1974.

Baruth, Dietrich: Die deutsche Marokkopolitik 1905/06 und Friedrich von Holsteins Entiassung im Spiegel der Presse, Saarbrücken 1978.

جـ ـ الدراسات السياسية

Johansen, Baber: Der Terror der Agrarbourgeoisie gegen die Sozialisten Marokkos, Links, Heft 24 (1971), 23-25.

idem: Die feindlichen Städte. Marokkos blockierter Transfor mationsprozeß, Das Argument 13 (1971), 394 - 423.

Henselder, Helga: Marokko zwischen Demokratie und Diktatur, Köln 1971.

Ruf, Werner: Kulturelle Entfremdung und Reproduktion der Ab hängigkeit, zum Beispiel Marokko, dans: K.J. Gantzel: Afrika zwischen Kolonialismus und Neokolonialismus, Ham burg 1976. 321 - 385.

idem: Die innenpolitische gesellschaftliche Entwicklung Marokkos, Afrika Spectrum 17 (1982), 117 - -128.

Tibi, Bassam: Hintergründe der Putschversuche in Marokko. Zur Rolle der Armee in Marokko, Blätter für Deutsche und Internationale Politik 9 (1972), 941 - 960.

idem: Zum Verständnis von Politik, Religion und Staat in is lamisch legitimierten Monarchien. Eine komparative Studie über Marokko und Saudi-Arabien, Orient 21 (1980) 158 - 174.
Klüver, Hartmut: Die «Brot-Revolten» in Tunesien und Marokko im Winter 1983/84, Orient 25 (1984), 123 - 130.

Clausen, Ursel: Der konflikt um die Westsahara, Hamburg 1978.

د ــ الدراسات القانونية والاقتصادية

Fulda, G.: Rückkehr zur absoluten Monarchie? Die zweite Ver fassung des Königreichs Marokko, Verfassung und Recht in Übersee 4 (1971), 197 - 203

Hecker, H.: Der Staatsangehörigkeitskodex Marokkos, Standes amt 1959, 161 - 163.

Höll, Rosemarie: Die Stellung der Frau im zeitgenössischen Islam Dargestellt am Beispiel Marokkos, Frankfurt 1979.

Ahlborn, W.: Eheschließung und Legitimation nach marokkanischem Recht, Standesamt 1970, 221 - 222

Graul, H.: Rechtliche Probleme deutsch-marokkanischer Ehen. Zum Spannungsverhaltnis zwischen islamischen Familien- und Erbrecht und moderner Kodifikation, Standesamt 1978, 93 - 97.

Eikenberg, Christian: Marokko. Rahmenbedingungen und Struktur der marokkanischen Wirtschaft, Hamburg 1977.

هـ ــ الدراسات الجغرافية والإثنوغرافية

Mensching, Horst: Marokko. Landschaften im Maghreb, Heidelberg 1957

Rackow, Ernst: Beiträge zur Kenntnis der materiellen Kultur Nord-West Marokkos: Wohnraum, Hausrat, Kostüm, Wiesbaden 1958.

Nachtigall, H.: Zelt und Haus bei den Beni Mguild-Berbern (Marokko), Baessler-Archiv 14 (1966) 269 - 329.

Pletsch, Alfred: Strukturwandlungen in der Oase Dra. Unter suchungen zur Wirtschafts und Bevölkerungsentwicklung im Oasengebiet Südmarokkos, Marburg 1971.

Venzlaff, Helga: Der Marokkanishe Drogenhändler und seine Ware, Wiesbaden 1977.

Adam, Juergen-Axel: Wohn - und Siedlungsformen im Süden Marokkos, München 1981.

Popp, Herbert: Moderne Bewässerungslandwirtschaft in Marokko. Staatliche und individuelle Entscheidungen in sozialgeo-graphischer Sicht, Erlangen 1983.

COMMUNICATIONS EN LANGUE ARABE

RECHERCHES SUR L'HISTOIRE DU MAROC

Esquisse de bilan

Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines-Rabat

SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N°14

RECHERCHES SUR L'HISTOIRE DU MAROC

Esquisse de bilan

1989

Dépôt légal N°966/1989

Nous livrons dans ce volume une partie des actes des deux colloques : «La recherche occidentale sur la société maghrébine pendant la période coloniale» et «Trente années de recherche universitaire au Maroc» organisés par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat respectivement en octobre et décembre 1986.

La sociologie, la géographie humaine, l'histoire et la sociolinguistique, telles sont les disciplines qui avaient été retenues pour ces deux colloques.

Le lecteur trouvera dans le présent volume les interventions concernant l'histoire, les contributions relatives aux autres domaines ayant été publiées séparément en trois autres volumes.

Ce volume a été supervisé par MM. Mohamed EL MANSOUR, Mohammed KENBIB et Abdelahad SEBTI avec la collaboration de MM. Abdelwahed BENDAOUD, Abderrahim LATTAOUI et des membres du service des publications : M. Ahmed BEN ALI et Mmes Nadia JIRARI, Bahia BOUAZZAOUI, Khadija BERRADA.

Ce volume a été publié avec
le concours de la Fondation
Konrad-Adenauer

COMITE D'ORGANISATION

M. Hassan MEKOUAR, Doyen
M. Abdelwahed BENDAOUD, Vice-doyen
M. Mohammed MANIAR, Secrétaire général

MESSIEURS LES PROFESSEURS

M.M. EL MANSOUR

M.M. KENBIB	M.A. SEBTI
M.T. OUAZIZ	M.A. CHAHLANE
M.M. BENTAHER	M.A. LATTAOUI
M.A. OUMLIL	M.M. DAGHMOUMI
M.A. TOUFIQ	M.M. AYAD
M.O. AFA	M.H. BAHRAOUI
M.S. BENSAID	Mme. A. AGOUMI

SERVICE DES PUBLICATIONS

M. Ahmed BEN ALI	Mme Nadia JIRARI
Mme Bahia BOUAZZAOUI	Mme Khadija BERRADA

SOMMAIRE

INTRODUCTION

L'importance qualitative et quantitative des travaux réalisés sur l'histoire du Maroc depuis une trentaine d'années tant par des nationaux que par des chercheurs étrangers appelait assurément un premier examen critique de l'étendue et des limites des acquis, et, dans la mesure du possible, l'esquisse de nouvelles directions de recherche.

Le colloque, dont les actes sont publiés dans le présent ouvrage, se proposait précisément de réaliser un tel objectif. Son articulation devait s'effectuer autour d'un certain nombre d'axes fondamentaux tels que le problème des sources (localisation, catalogage, accessibilité, types d'utilisation...), les questions d'ordre méthodologique (périodisation) adéquation de la terminologie et de concepts d'usage plus ou moins courant, articulation entre « monographies » et études « générales », apport et déficiences de la recherche extra-universitaire, opportunité de l'approche pluri-disciplinaire et des études de cas.

Les diverses communications n'ont certes pas « couvert » l'intégralité du plan de travail initial du colloque. Elles n'en constituent pas moins cependant une étape importante sur la voie de l'évaluation rigoureuse des études consacrées à l'histoire du Maroc, principalement la phase contemporaine.

L'évolution de l'historiographie marocaine au cours des trois dernières décennies a été ainsi l'objet de l'intervention de Mohamed El Mansour qui a distingué entre une **phase nationaliste** *(1956-1976) caractérisée par la remise en cause des clichés et des déductions de l'historiographie coloniale, et une nouvelle phase (1976-1986) au cours de laquelle un intérêt croissant a été accordé, sur la base d'études monographiques, à* **l'histoire sociale.**

Cette tendance à l'innovation a été également examinée par Germain Ayache qui, après avoir évoqué la quasi-disparition de la recherche de type « traditionnel » sous le protectorat et sa relance au lendemain de l'indépendance, a souligné l'emergence, parmi de jeunes marocains, d'un courant animé par la volonté d'une appréhension scientifique de l'histoire de leur pays.

Le processus cumulatif auquel les études réalisées jusque-là ont donné lieu a conduit Abdelahad Sebti à formuler pour sa part une série d'interrogations d'ordre méthodologique en rapport direct avec la « fascination » que le XIXème siècle semble exercer sur les chercheurs. Quelle signification attribuer à un tel phénomène ? Faudrait-il y voir un « report » implicite de l'étude de la phase proprement coloniale ? Dans quelle mesure l'examen de

cette phase particulière permet-il de « saisir » les réalités du Maroc pré-colonial ? A. Sebti a, par la suite, posé la question des **binômes** *événement / structure et évoqué la possibilité d'une analyse d'événements signifiants sans que soit pour autant négligée leur portée structurelle.*

Dans le même ordre d'idées, mais sur un registre différent, Daniel Nordman, partant de trois exemples précis, a centré son propos sur la pertinence de l'« emprunt » d'un certain nombre de concepts en usage dans les études sur le Maghreb en général, et le Maroc plus particulièrement, et leur adoption dans des analyses ayant pour champ l'histoire de France : les pérégrinations de l'appareil d'Etat en tant que symbole de l'autorité politique, la notion de nomadisme utilisée par des géographes et des sociologues français dans le cadre d'études sur divers aspects de la transhumance, les tentatives d'interprétation de l'histoire de Provence et de son identité sous l'angle de la dualité Arabes / Berbères.

Les communications à caractère plus ou moins « sectorel » ont porté, pour leur part, sur des périodes données ou des aspects particuliers de l'histoire du Maroc ainsi que sur des genres spécifiques de « sources ».

Dans sa présentation des études se rapportant à la période saâdienne, Abdelmajid Kaddouri a ainsi établi une distinction entre une première catégorie axée sur l'histoire moderne mais handicapée par une approche ne permettant pas de saisir la logique et la signification ultime des événements, un deuxième courant se limitant à la recension bibliographique et l'examen de divers aspects de la vie culturelle, et, enfin, une troisième catégorie, encore indigente quantitativement, mais se donnant comme objectif une « écriture historique » ouverte sur les sciences sociales et mue par la volonté d'une appréhension des structures sociales et de « l'histoire globale » dans l'acception braudelienne du terme.

Evoquant un aspect essentiel de l'évolution du Maroc pendant le XIXème siècle, à savoir la dislocation de l'organisation militaire traditionnelle du pays et les tentatives de mise en place d'une « armée régulière », Touria Berrada a de son côté, souligné l'anachronisme des publications européennes traitant de cette question et, partant, la nécessité d'investigations plus poussées susceptibles, sur la base de nouveaux fonds d'archives – tels ceux des Makhzen –, de corriger les distortions véhiculées par l'historiographie coloniale.

Le contexte particulier d'élaboration et d'amplification de telles distortions – « pénétration pacifique », multiplication des missions de « reconnaissance », évaluation des potentialités du pays, détection de ses failles, tentatives de « légitimation » du Protectorat... – a été précisément l'un des thèmes abordés par Brahim Boutaleb qui a cependant mis en garde contre le « rejet en bloc » du volet scientifique des travaux réalisés avant et pendant le Protectorat.

Dans le cas spécifique de l'évolution des relations judéo-musulmanes au Maroc, Mohammed Kenbib, situant son propos dans le cadre des efforts

déployés en vue de la « ré-écriture » de l'histoire contemporaine du pays et de l'étude du phénomène minoritaire dans le monde arabo-musulman, a, pour sa part, insisté sur l'impact des stéréotypes forgés à l'époque coloniale et leur « actualisation » par les tenants du courant dit « révisionniste » partisans d'un « alignement » artificiel du passé des Juifs Orientaux, sur celui des Askhenazim. M. Kenbib a toutefois estimé que de nouvelles recherches, semblent préluder à une appréhension des rapports entre Juifs et Musulmans « collant » davantage aux faits dans leur extrême complexité et leur fluctuation dans le temps et l'espace.

La problèmatique particulière des «sources» a été abordée par Mohamed Mezzine et Daniel Rivet. Le premier a mis en relief l'intérêt des **nawāzil,** *l'usage qui a en a été fait en tant que documents d'histoire sociale et les possibilités qu'elles recèlent pour l'étude de divers aspects de la culture marocaine et de l'histoire des mentalités. D. Rivet a, quant à lui, traité de l'utilisation des archives du Protectorat. Il a attiré l'attention au passage sur les risques de tout tentative d'appréhension réellement pertinente de la phase coloniale par le biais d'une simple recension des événements tels que les relatent les archives ainsi que de toute dissociation artificielle entre événements et structure. D'où, à son avis, l'utilité d'une option méthodologique qui tienne simultanément compte du « temps court » – autrement dit des divers aléas de la politique coloniale – , du temps lent – « saisie » des réalités socio-économiques, des rapports quotidiens colonisateur – colonisé et de leur interaction... – , et, enfin, de la « longue durée » % et donc de la possibilité de replacer l'ère coloniale dans un contexte plus large « ouvert » sur les phases tant pré- que post-coloniales.*

La recherche non marocaine a fait l'objet de communications accompagnées d'inventaires bibliographiques utiles, et qui permettent de dégager certaines spécificités. C'est ainsi que Rodolfo Gil Grimau, abordant la production espagnole, a montré que celle-ci a été marquée par les rapports mouvants entre « arabistes » interessés par l'histoire de l'Andalus, et « africanistes » plus liés à l'hégémonisme espagnol au Maroc. Antonio Dias Farinha évoque le débat qui s'est déroulé au Portugal autour de l'expérience coloniale marocaine. Quant aux travaux allemands (M. Forstner), on y distingue une tendance exprimant les positions de l'Etat vis-à-vis de « la Question Marocaine », et un orientalisme qui préfère se consacrer à la période du Moyen-Age moins chargée d'implications politiques. Enfin R.G. Landa contribua à faire connaître les études soviétiques : un intérêt croissant pour le Maroc depuis la deuxième guerre mondiale, et des thèmes centrés sur l'histoire sociale et le mouvement de libération nationale. Soulignons qu'au niveau de l'apport de la recherche étrangère, il aurait été utile d'évaluer la production française (qui montre des signes d'essoufflement), américaine (en expansion depuis les dernières décennies). De même on aurait aimé connaître la place qu'occupe l'histoire marocaine dans les études arabes et africaines.

L'historien marocain devrait-il continuer à polémiquer avec l'historiographie de la période coloniale ? Deux attitudes apparaissent à travers les communications et les débats qui s'en sont suivis : celle insistant sur la nécessité toujours actuelle d'affronter les présupposés insidieux de ladite historiographie, et celle suggérant le dépassement d'une écriture défensive qui est amenée à être non moins idéologique, puisqu'elle reporte sur l'Autre toutes les responsabilités du retard historique. Certains se sont même demandé si l'optique nationaliste ne maintient pas le chercheur marocain dans les limites des problématiques esquissées par l'historien colonial.

Comment l'historiographie marocaine peut-elle intégrer les progrès de la recherche contemporaine alors que la recherche moderne en est encore à ses commencements ? Mais par contre est-il légitime de reporter le débat méthodologique au nom d'une réflexion en termes d'étapes ? C'est là un autre débat qui ponctua les séances du colloque.

Le « bilan » qui ressort de toutes ces communications demeure, à bien des égards, incomplet. Toute prétention à l'exhaustivité en pareille matière serait d'ailleurs fort aléatoire. Il n'en demeure pas moins cependant que cette première tentative d'évaluation des acquis a permis de démontrer l'importance des progrès réalisés par la recherche historique depuis une trentaine d'années. Et ce en dépit d'handicaps majeurs _ qui continuent du reste de représenter une lourde hypothèque tels que l'indigence des moyens mis à la disposition des chercheurs marocains, l'absence de formation appropriée en vue d'une plus grande « ouverture » sur les autres sciences sociales, les difficultés d'accès à divers fonds d'archives et autres sources et l'absence d'un fichier central des thèses et mémoires.

De telles données ainsi que les perspectives d'impulsion de la recherche et d'exploration de nouveaux champs d'investigation (histoire urbaine, histoire des mentalités et des composantes culturelles) ont fait précisément l'objet de débats lors des discussions ayant suivi les diverses communications.

Mohamed EL MANSOUR
Mohammed KENBIB
Abdelahad SEBTI

Du bon usage des emprunts ou de l'histoire du Maghreb à l'histoire de France

Daniel NORDMAN
C.N.R.S., Paris

Ce n'est pas sans quelque appréhension que je propose ce titre à la discussion. J'avais pensé, il y a quelques semaines, qu'il pourrait, en effet, être un sujet de réflexion comme un autre. Ce n'était alors qu'un titre, qu'une idée fugace, insaisissable ; mais voilà que, maintenant, il faut lui donner corps. La tâche n'est pas aisée.

Car on entrevoit d'emblée, avant même que de prendre le départ, toutes les objections : comparatisme sommaire, synthèse prématurée, ou tout simplement démarche inutile et, qui sait même, nuisible à une honnête intelligence de réalités historiques spécifiques. Et les risques d'à-peu-près commodes, voire de contresens, sont évidents. Gageons cependant, d'entrée de jeu, que des approximations, et même des erreurs, peuvent révéler un sens.

Mais, à vrai dire, la littérature scientifique, récente ou moins récente, offrirait bien des exemples d'essais analogues, et d'analyses stimulantes. Il convient toutefois ici de commencer par quelques précisions.

D'une part, les perspectives que je souhaiterais développer excluent toutes les formes de transferts, d'adaptations ou d'interrogations qui ont consisté à appliquer au Maghreb, mais non pas à lui uniquement, des instruments d'analyse, des concepts, des systèmes sociaux reconnus en Europe. On pense à la féodalité et au vocabulaire féodal, mais il serait possible de trouver d'autres illustrations. Ce n'est pas mon propos aujourd'hui d'en débattre. Car c'est la démarche inverse, et elle seule, beaucoup plus rarement tentée, qui m'importe. Mais il serait, d'autre part, bien erroné de croire que de telles perspectives, aujourd'hui, innovent. Pour peu que l'on quitte un instant le champ géographique qui est aujourd'hui l'objet de notre rencontre, les noms surgissent. N'est-ce pas

le propre de l'œuvre de Louis Dumont, passant de l'**Homo hierarchicus** à l'**Homo aequalis,** d'avoir pris dans la comparaison le point d'appui, d'avoir retourné sur l'Occident le « miroir indien » pour percevoir, par contraste avec l'ordre holiste et la hiérarchie de l'Inde, l'individualisme et l'égalité en Occident, pour reconnaitre, particulièrement, des résidus de hiérarchie sous la forme de stratifications sociales et définir le totalitarisme (nazi) comme l'effet de la subordination pathologique de l'individu à la totalité sociale[1] ? Pensons aussi aux pages, parmi d'autres, dans lesquelles Georges Balandier, étudiant, dans **le Pouvoir sur scènes**, la théâtralisation du pouvoir, sa sacralisation, ses signes et ses rites, fonde sa démonstration, tour à tour, sur l'expérience de l'anthropologie politique africaniste (mettant par exemple en valeur un itinéraire initiatique) et sur les fêtes de cour, les entrées royales, les cortèges et les spectacles citadins si nombreux à la Renaissance[2] . Il me semble encore que l'école géographique française n'a **jamais** hésité, dans le passé et dans le présent, de Paul Vidal de La Blache et de Jean Brunhes à Albert Demangeon et Maximilien Sorre (et au-delà), à regrouper des analyses et des exemples puisés dans tous les continents. On pourrait multiplier les références. Et surtout, en dehors même des travaux précis, qui professent un comparatisme explicite, il serait facile de relever, dans la littérature historique, des traces d'emprunts **diffus** (ou confus), comme si la recherche historique s'était laissé imprégner par les travaux les plus divers, anthropologiques en particulier. De là sans doute **une** (je dis bien : une) des origines de l'intérêt que les historiens des sociétés occidentales manifestent pour les structures de la parenté, la sémiologie du pouvoir, la sorcellerie, etc. Mais on remarquera, en même temps, que ces tentatives, d'explication ou de confrontation, sont souvent celles d'anthropologues et de géographes (mais pas uniquement) et qu'il y a lieu de se demander si les historiens ne devraient pas s'engager plus avant dans ces voies difficiles, en introduisant ce qui est la dimension spécifique de leur démarche, sans distinction de spécialité ni d'école : le sens du temps.

Dernière remarque, enfin. Il ne saurait être question aujourd'hui, malheureusement, de développer longuement une **théorie**, un **système**, ni même quelques cas prenant valeur **générale** de démonstration. A partir d'une bibliographie restreinte, de travaux partiels achevés ou, plus encore, d'hypothèses de recherche, je présenterai seulement quelques interrogations, m'aventurant, j'en ai bien conscience, le long de pistes mal tracées qui peuvent, pour certaines d'entre elles, n'aboutir nulle part. Mais où est le risque ? Et si je ne m'interdis pas de recourir, lorsque

---

(1) Louis Dumont, **Homo aequalis, genèse et épanouissement de l'idéologie économique,** Paris : Gallimard, 1977, 277 p. (cf. l'introduction).

(2) Georges Balandier, **Le pouvoir sur scènes,** Paris : Balland, 1980, 191 p. (cf. pp. 38-51).

l'occasion s'y prête, à quelques exemples pris hors de l'histoire du Maroc (d'autant plus qu'il est parfois nécessaire de suivre les concepts dans des migrations inattendues que l'historien ne choisit pas), je m'appuierai, dans toute la mesure du possible, sur l'histoire et la bibliographie marocaines (comme sur l'un des deux pôles de cette tentative).

I – Le voyage de gouvernement

Diverses études, ces dernières années, ont attiré l'attention sur cette forme de pouvoir qui s'exerce par le déplacement du souverain à travers ses Etats. Cette forme de gouvernement, qui a toujours frappé les observateurs contemporains, mais peut-être moins les historiens français dans la mesure où un phénomène omniprésent ne s'impose pas toujours aussi nettement qu'une simple particularité, a fait l'objet de recherches, soit pour le Maroc (je ne parlerai donc ici que du Maroc), avec les travaux de Jacques Berque, Mohamed Aafif, Abderrahman El Moudden, Magali Morsy, Jocelyne Dakhlia (qui traite de l'ensemble de l'Afrique du Nord), Daniel Nordman (il est probable que j'omets quelques noms)[3], soit pour la France, avec les auteurs d'**Un tour de France royal (...)**[4], soit encore, parfois, pour deux ou plusieurs pays dans de très nettes perspectives comparatistes (Clifford Geertz, Daniel Nordman)[5]. C'est ce dernier point qui m'intéresse principalement ici, et je remarquerai alors que, parmi les productions récentes que je cite, la première en date est précisément celle qui témoigne de la visée comparatiste la plus complexe, la plus systématique : je veux parler du beau texte où Geertz décrit et analyse, comme expressions du pouvoir charismatique, le cortège et les pérégrinations de la reine Elizabeth d'Angleterre au XVI° siècle, par quoi se déploient les figures allégoriques, emblématiques, didactiques, iconographiques, du souverain

(3) Jacques Berque, **L'intérieur du Maghreb XV° – XIX° siècles**, (Paris) : Gallimard, 1978, 557 p. (**cf.** pp. 486-489) ; Mohamed Aafif, « Les harkas hassaniennes d'après l'œuvre d'A. Ibn Zidane », **Hespéris Tamuda** 19, 1980-1981, pp. 153-168 ; Daniel Nordman, « les expéditions de Moulay Hassan. Essai statistique », **Ibid.**, pp. 123-152 ; Abderrahman El Moudden, « Etat et société rurale à travers la ḥarka au Maroc du XIXème siècle », **The Maghreb Review** 8 (5-6), 1983, pp. 141-145 ; Magali Morsy, **La relation de Thomas Pellow. Une lecture du Maroc au 18° siècle**. Paris : Editions Recherche sur les Civilisations. 1983, 255 p., cartes, pl. ; Daniel Nordman, « La mémoire d'un captif », **Annales E.S.C.** 41 (6), nov.-déc. 1986, pp. 1397-1418 ; Jocelyne Dakhlia, « Dans la mouvance du prince : la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb », à paraitre **in : Annales E.S.C.** Je me borne à citer ici les travaux utilisés pour la préparation de cette communication.

(4) Jean Boutier, Alain Dewerpe, Daniel Nordman, **Un tour de France royal. Le voyage de Charles IX (1564-1566)**, Paris : Aubier Montaigne, 1984, 409 p., cartes, tableaux.

(5) Clifford Geertz, « Centers, Kings, and Charisma : Reflections on the Symbolics of Power », **Local Knowledge. Further Essays in Interpretive Anthropology**, New York : Basic Books, Inc., 1983, pp. 121-146. Ce texte a paru une première fois en 1977.

(la Chasteté, la Sagesse, la Paix), les cheminements d'un roi de Java du XIV° siècle, à travers un long poème qui met en place le réseau de correspondances qui lie le roi, la cour, le royaume, le monde, et enfin, animées par le principe d'énergie, les expéditions de Moulay Hassan. Constatons l'ordre dans lequel l'auteur développe ses exemples : un ordre a-chronologique. Il conviendra de revenir sur ce point.

Je ne sais trop encore tout ce que pourraient suggérer, à la lumière de ces miroirs réciproques, des rapprochements : peut-être seulement quelques impressions.

– L'intérêt porté à la mehalla au Maroc, au voyage royal en France, l'un et l'autre chargés d'efficacité et de symboles, paraît être une bonne illustration du renouveau actuel, et souhaitable, de l'histoire politique scientifique. Il n'est pas possible, naturellement, dans aucun des deux cas, d'ignorer ce que représentent de telles expéditions sur le plan économique et social : on pense aux aspects fiscaux pour le Maroc, et au coût général de ces manifestations, militaires et politiques au Maroc, politiques en France, symboliques ici et là, etc. On s'en tiendra cependant ici au seul contenu politique. Or, chose curieuse, ce phénomène n'avait guère attiré l'attention des historiens en France. Une multitude d'ouvrages et d'articles ont sans doute évoqué l'immense voyage de Catherine de Médicis et du jeune roi Charles IX à travers la France pendant vingt-sept mois (1564-1566). Mais on observe qu'à deux exceptions près aucun ne l'avait encore constitué en objet propre de recherche. La perception d'un mode de gouvernement spécifiquement marocain et maghrégin a pu contribuer à mieux l'identifier en Europe même, non pour les déplacements de Charles-Quint, depuis un certain temps bien connus, mais pour ceux d'Elizabeth et en tout cas pour ceux des rois de France, qui ont persisté jusqu'au très long voyage du jeune Louis XIV (1659-1660).

En toutes circonstances, le souverain, l'Etat se donnent en spectacle. Le prince, par sa présence physique, exprime l'ubiquité du pouvoir. La capitale est là où se trouve le sultan. Lui-même se situe à peu près au milieu du cortège, et sa tente est plantée au centre du camp. On retrouverait ailleurs, sans doute sous d'autres formes, une symbolique comparable du centre : le roi Charles IX, ayant à peu près achevé le « tour », le « circuit », la « ronde » du royaume, comme le disent les textes (souvent postérieurs à l'évènement), s'installe trois mois à Moulins, décrit comme étant au centre.

– Dans tous les cas encore, l'espace est perçu et maîtrisé parce qu'il est parcouru, à cheval ou à pied. Ce sont des étapes interminables : elles sont d'une vingtaine de kilomètres par jour, mais il arrive que Thomas Pellow, qui conduit, au temps de Moulay Ismaïl, une petite troupe de

soldats, effectue, avec ses hommes, quarante ou même soixante kilomètres. Ce dernier chiffre a peut-être été atteint, certains jours, par la colonne de Catherine de Médicis (qui n'avait pourtant pas d'objectif militaire). On aperçoit ici ce qu'une étude systématique, comparative ou non, de ces marches apporterait à la connaissance de l'homme, de l'homme physique et biologique.

Cet espace parcouru n'est pas un espace cartographique. Il se compose de lignes, d'itinéraires. L'idée que l'on puisse associer, sur un même document figuré, une carte et des listes de haltes est une idée tardive : elle n'est pas vraiment antérieure, en France, à la première moitié du XVII° siècle. Au contact de deux cultures, de deux calendriers (dont il ne se sert guère), de deux ou plusieurs langues, en un mot de la Chrétienté et de l'Islam, l'Anglais Pellow saisit – et se rappelle – l'espace comme d'interminables successions de noms d'étapes et de lieux, lesquels – cas extrême – constituent pour lui comme un substitut de la mémoire du temps : c'est une mémoire militaire, et plus largement spatiale, qui guide sa **Relation**.

– J'en arrive donc au temps, mais dans une autre dimension. On se souvient des exemples développés par Geertz, dans un désordre significatif et, du moins me semble-t-il, raisonnable. Il n'est nullement certain en effet que l'on puisse jamais discerner, à partir de l'accumulation en séries d'expéditions et de voyages, une conjoncture de longue durée, une chronologie irréversible du gouvernement itinérant, ou plus simplement une évolution parfaitement linéaire. N'aurait-on pas pu croire qu'en France l'installation de Louis XIV à Versailles aurait mis un terme, définitivement, à de pluriséculaires pérégrinations monarchiques ? Il n'en est rien. Si le voyage disparaît, il peut, plus tard, réapparaître. Une étude récente portant sur les voyages de Louis-Napoléon Bonaparte, alors président de la République, a recensé, pour quarante-huit mois (1849-1852), quinze voyages en province, simples visites ou plus longues absences (dont, en septembre – octobre 1852, le déplacement dans le Midi, qui a duré trente-trois jours). Au total, Louis-Napoléon aura passé trois mois en province (dans cinquante départements), au milieu de manifestations théâtrales et symboliques (comme les revues de troupes, les Te Deum, les audiences accordées aux notables, les banquets)[6] . Le voyage, grâce auquel le président se donne en spectacle, est donc aussi un moyen de gouvernement et de persuasion, bonapartiste ou présidentiel. On sait enfin l'usage que les chefs d'Etat actuels font, et toujours davantage, de cette expression du pouvoir, qui se présenterait moins

(6) Gilles Cosnier, **Le voyage présidentiel et sa mise en scène sous la deuxième République**, mémoire dactylogr., Université François Rabelais, Tours, 1984, 175 p., cartes (cf. pp. 8, 19-20, 26).

comme le moment d'une évolution dans les techniques de gouvernement que comme une forme et une structure toujours disponibles.

J'ai trop longuement insisté sur quelques points de convergence possibles. La contrepartie reste, naturellement, de beaucoup la plus évidente, et la démonstration est plus facile. Pour cette raison même, je serai très bref. Il me semble que les différences les plus fortes se situent sur cinq plans : les fondements politiques et idéologiques du pouvoir (mais ceci n'est pas propre au voyage) ; la place du fait militaire (le cortège royal, en France, est principalement civil : ce n'est pas une armée, et les deux types de déplacements sont dissociés) ; la périodicité (les tournées en France sont moins régulières, et elles peuvent être même imprévisibles) ; le rôle de la ville (en France, les déplacements monarchiques ne sont qu'une succession d'entrées royales dans les villes et ignorent pratiquement les campagnes) ; enfin et surtout peut-être le niveau de peuplement. On ne saurait minimiser ces différences.

II – Le concept de nomadisme

Je n'ai jusqu'à présent procédé que par comparaison, en proposant une sorte d'état de recherches publiées ou de travaux en cours, plus nombreux qu'on ne le croirait, pour une synthèse très provisoire. Mais il manquait un lien, une continuité. Je voudrais maintenant introduire une autre démarche, pour une **question plus vaste** (le déplacement des organes de l'Etat n'étant qu'un cas de mobilité parmi d'autres), selon un **principe dynamique interne**, à travers de véritables emprunts, dûment datés (ce qui permet de mieux distinguer les lieux exacts de transition), mais dans une recherche qui n'est, pour le moment, qu'embryonnaire. Il existe, en effet, des fils conducteurs : les mots en sont un. Or j'ai cru constater que les emplois de **nomadisme**, en français[7], se sont eux-mêmes déplacés, et que ces migrations ont contribué, fût-ce dans un premier temps de façon encore obscure, à susciter des questions et, finalement, à faire reconnaître dans les sociétés rurales traditionnelles, en France, une réalité qui avait été insuffisamment perçue : la mobilité précisément, que l'on découvre, que l'on redécouvre sans cesse. Disons-le dès maintenant : l'image d'une société rurale immobile, enracinée, parfaitement sédentaire, n'est que partiellement vraie.

Innombrables (c'est-à-dire difficiles à dénombrer), des individus, des groupes, interminablement, circulent. Deux types de mobilité même ont été mis en évidence : une mobilité de conjoncture, qui s'amplifie en temps de crise politique, militaire, et surtout économique et sociale, et une

---

(7) Recherches en cours. Je remercie l'Institut National de la Langue Française du dossier qu'il a bien voulu me communiquer sur la famille de **nomade**.

mobilité de structure[8]. L'une et l'autre peuvent combiner leurs effets. Indépendamment, donc, des crises, ce sont de larges fractions de la population qui bougent : des marchands, des étudiants, des pélerins, des travailleurs des champs, des colporteurs, des artisans, des soldats, des vagabonds et des mendiants, c'est-à-dire toutes sortes de migrants. Mon intention n'est pas du tout de tenter, ni même de reproduire, une classification, comme tant d'autres – par exemple des géographes tels que Sorre, pour ne citer qu'un nom – l'ont fait. Il me semble, ici, qu'en bonne méthode il convient seulement de retracer l'histoire d'un mot et de sa famille, de déceler l'évolution des emplois jusque dans les migrations et les extensions, même et surtout lorsqu'elles sont surprenantes, pour arriver au terme, c'est-à-dire au moment, très net vers les années 1930 en France, et encore dans les années 1960 et 1980, où le mot peut servir à désigner toutes les variétés de voyageurs, des compagnons et des pélerins aux pauvres et aux administrations. Mais, accessoirement, il est possible de saisir, dans l'histoire de ce concept, principalement géographique, tous les efforts de distinction – jusqu'aux développements de Daniel Noin qui, pour le Maroc, entend situer un seuil entre les mouvements pastoraux (le nomadisme, le semi-nomadisme) et l'ensemble, fort hétérogène, des mouvements migratoires (saisonniers, temporaires, définitifs, vers les villes ou vers l'étranger, etc.).

– Le terme de **nomade** (du grec nomas – qui paît, qui change de paturage) est ancien : on le trouve attesté au XVI° siècle (et déjà employé à propos d'un peuple qui n'a pas d'habitation fixe). En revanche, les dérivés (**nomadisme, nomadiser, nomadisation**) sont, en français, récents. Ils n'existent pas, semble-t-il, dans la première moitié du XIX° siècle. L'auteur d'un dictionnaire, en 1845, s'efforce de les introduire. C'est en vain, apparemment. Je ne les ai pas rencontrés dans **le Sahara (...)**, cet ouvrage important publié en 1845 à partir des documents recueillis par les soins d'Eugène Daumas : il est question de **tribus nomades**, de **vie nomade**, mais de **pérégrinations**, d'**émigration**, de **courses**, de **voyages**, de **mouvements de fluctuation**, et l'on voit bien que ce vocabulaire n'est guère adapté. Il faut attendre une trentaine d'années encore pour que les deux mots **nomadiser** et **nomadisme** soient donnés dans le **Supplément** du Littré (1877) (mais **nomadiser** est qualifié de néologisme), avec des exemples pour 1874 et 1876. Quant à **nomadisation**, dont les dictionnaires relèvent une occurrence en 1924, dans un article du géographe Pierre Deffontaines consacré à la géographie préhistorique, on le trouve déjà dans l'article de

---

(8) **Cf.** l'analyse de Bronislaw Geremek, « La lutte contre le vagabondage à Paris aux XIV° et XV° siècles », **in** : Luigi De Rosa (ed.), **Ricerche storiche ed economiche in memoria di Corrado Barbagallo**, Naples : Edizioni Scientifiche Italiane, II, 1970, pp. 211-236.

l'Année sociologique (1904-1905) où Marcel Mauss étudie les variations saisonnières des sociétés eskimos. Ces datations sont naturellement provisoires. On remarquera cependant que le champ sémantique prend forme dans le dernier tiers du XIX° siècle ; et on notera aussi que ces mots nouveaux, dans les différents cas signalés, définissent des « genres de vie » de populations encore lointaines, dans le temps (des populations préhistoriques, les Hébreux) ou dans l'espace (l'Asie centrale, les Eskimos). Ce n'est peut-être qu'une coïncidence, fort curieuse pourtant.

– Mais il existe une autre coïncidence, moins ponctuelle, et qui est, en fait, bien davantage : un lien. Il n'est pas douteux en effet que, s'installant en Afrique du Nord, les Français ont eu besoin de recourir à des mots, que ceux-ci aient déjà été utilisés dans d'autres contextes ou qu'ils aient été tout simplement forgés à ce moment. On sait l'intérêt que présente une étude systématique, à travers les siècles et particulièrement le XIX° siècle, de certains termes (comme le mot **tribu** qui a longtemps permis, à la fois peut-être, de comprendre et de ne pas comprendre). **Nomadisme** est de ce nombre. Il paraît très vraisemblable que des dépouillements de rapports d'officiers rédigés dans la deuxième moitié du XIX° siècle mettraient mieux en évidence ces liaisons.

Quoi qu'il en soit, ce vocabulaire (**nomadisme** ou **nomadiser**) a été rapidement, et définitivement, adopté. Parmi les écrits géographiques, des textes d'Augustin Bernard pourraient en témoigner, comme son étude (en collaboration avec N. Lacroix) sur le nomadisme algérien (1906), son ouvrage sur les confins algéro-marocains (1911) ou sa contribution à la **Géographie universelle** (1937-1939). On s'en convaincra encore si l'on parcourt le petit volume, publié en 1919, avec une préface d'Augustin Bernard précisément, de Suzanne Nouvel, sur les nomades et les sédentaires du Maroc : un exposé honnête présente l'ensemble des questions (y compris, naturellement, celle des types intermédiaires, le semi-nomadisme, etc.). Mais si je cite cet ouvrage, c'est pour une autre raison : à propos de la vie pastorale du Moyen Atlas, l'auteur parle de nomades montagnards, ou **alpins**, par comparaison avec les Savoyards et les Suisses. Il est de même question de **nomadisme alpin**. Quelques années plus tard, dans la **Géographie universelle**, Augustin Bernard compare encore les mouvements pastoraux du Moyen Atlas à la transhumance alpine. Mais les migrations du vocabulaire géographique ne s'effectuent pas toujours dans le même sens.

– Car il y a plusieurs années déjà, à cette date, que le concept de nomadisme est passé de l'Afrique du Nord à l'Europe et à la France. La notion a été acclimatée, au sens précis du mot. Et elle s'est aussi, progressivement, élargie, par adaptations successives. Le **nomadisme**, tout d'abord, est le terme qui permet d'analyser les caractéristiques de la vie pastorale : à la fin d'une étude sur la transhumance dans les Karpates

méridionales (1904), le géographe Emmanuel de Martonne s'interroge sur la répartition de coutumes de transhumance qui sont, écrit-il, une forme de transition entre le nomadisme et l'état sédentaire, et il en identifie le domaine géographique comme étant celui des chaînes alpines qui entourent le bassin méditerranéen. Rapidement le pas est franchi. En 1906, dans les **Annales de géographie**, Jean Brunhes et Paul Girardin décrivent les familles entières du Val d'Anniviers (Valais) qui montent ou descendent avec leurs bêtes et leurs ustensiles de ménage, et ils voient dans ces migrations périodiques « le type de nomadisme pastoral le plus complet qui subsiste dans les Alpes ». Quelques années plus tard, en 1914, Raoul Blanchard lui-même perçoit dans les genres de vie corses, qui lui rappellent ceux de l'Iran et de l'Algérie, des formes de **nomadisme** (qui évoluent comme en Algérie). Mais le mot, appliqué à l'Europe et, entre autres pays, à la France, subit, par extension, une deuxième évolution du point de vue du sens : il finit par désigner des migrations autres que les déplacements pastoraux. Dans les années 1920, on n'hésite plus à parler de commerce et de commerçant nomades, du nomadisme des colporteurs. L'œuvre de Pierre Deffontaines est révélatrice à cet égard. Des pages de sa thèse sur les pays de la moyenne Garonne évoquent les petites gens nomades, parmi lesquels il compte les bergers, les travailleurs agricoles saisonniers, les artisans ambulants comme les cordonniers, les colporteurs, qui proviennent, selon les cas, des Pyrénées ou du Massif central : soit un nomadisme agricole, artisanal, commercial. De la même manière, il qualifiera des rouliers du Jura de petits nomades.

On comprend dès lors que souvent certains aient voulu fixer des seuils, à l'intérieur d'un ensemble de genres de vie où l'on reconnaît généralement l'existence de transitions insensibles : entre le nomadisme qui déplace des groupes humains, des familles entières, et la transhumance qui met en mouvement les seuls troupeaux confiés à des bergers (mais il peut exister d'autres critères : la part de l'agriculture sédentaire, etc.) ; entre le nomadisme et toutes les autres formes de migrations dont la durée, la périodicité, le territoire sont moins réguliers. Ce va-et-vient entre l'excès et la rigueur, entre l'abus de langage et la définition, a peut-être été salutaire, et la perception des genres de vie maghrébins aura au moins servi, par une sorte d'effet de retour imprévu, et à travers le jeu des mots, à attirer l'attention sur certaines formes de mobilité des sociétés traditionnelles françaises. On rappellera, enfin, quels ont été, plus que tous les autres, le modèle (la montagne, et principalement le Moyen Atlas) et le véhicule (les revues scientifiques, l'université et surtout l'école géographique, car le terme de nomadisme est, à l'origine, un mot savant).

III – Structures sociales et peuplement

Sur un troisième point, les transferts (du Maghreb à la France) sont beaucoup plus difficiles à discerner. Lorsqu'ils existent, ils sont illusoires, et dangereux. Mais ces illusions existent, ou ont existé. Elles font partie de l'histoire, de l'histoire des concepts et des représentations. Je voudrais aborder maintenant la question des structures sociales, qui constituent le terrain commun à tant d'historiens. Mais on ne voit pas vraiment comment la connaissance de l'histoire sociale du Maghreb pourrait, en quoi que ce soit, informer la connaissance du passé français, à moins que ce ne soit alors à travers des affirmations purement mythiques, celles que l'on distingue dans la relation (imaginaire) entre société et peuplement.

Car ce sont le concept de peuplement, les théories du peuplement, des migrations fondatrices et originelles, qui comptent ici, parce qu'ils sont censés expliquer l'état présent d'une société et justifier les rapports de forces et de domination. Dans l'historiographie traditionnelle, les migrations antiques ne sont que les premières manifestations d'une mobilité perpétuelle ; ou encore les déplacements contemporains ne sont que le reflet affaibli d'une propension naturelle à l'itinéraire. Voilà pourquoi de Martonne s'interroge, à la fin de l'étude déjà citée, sur l'origine des Roumains : il suggère que leur prédilection pour la vie pastorale explique comment ils ont pu se propager à travers les Balkans et subsister dans les Karpates où ils se sont périodiquement retirés, et comment à la mobilité a succédé l'attachement final au sol. L'étude sur le Val d'Anniviers rappelle – mais ne la retient pas – la thèse d'une origine hunnique de ses populations, hypothèse qui aurait rendu compte de leur nomadisme pastoral. Dans le Maroc du XIX° siècle enfin, les observateurs étrangers, décrivant la mehalla du sultan – étonnés comme si l'histoire de France ne pouvait leur fournir des exemples comparables par leur ampleur et leur régularité –, ne cessent d'évoquer l'archétype des migrations et des invasions anciennes. Ainsi toutes sortes de déplacements, pastoraux, militaires, politiques, sont irrésistiblement ramenés à une impulsion, à un principe uniques : la continuité est bien marquée, jusqu'à ses conséquences extrêmes, conceptuelles, historiques et idéologiques.

Mais il y a – avec, bien entendu, des modalités particulières – un autre point de convergence : l'explication par les origines a peut-être quelque chose d'universel. En France, ce furent, jusqu'au XIX° siècle, l'opposition entre les Gallo-Romains et les Francs, et la thèse de l'origine franque de la noblesse. Pour l'Afrique du Nord et particulièrement le Maroc, un article récent de Lucette Valensi a bien montré comment de nombreux travaux ont présenté des types de classifications sociales rigides – fondées sur des conceptions «essentialistes» de la société,

disposant les groupes sociaux en strates horizontales — à partir de critères tels que les origines biologique, historique et géographique, les migrations et l'autochtonie[9].

Sur une forme d'opposition dont on connaît les finalités et les usages rudimentaires, sur la distinction longtemps développée entre les Kabyles ou les Berbères d'une part, et les Arabes d'autre part, il semblerait qu'il n'y ait pas lieu de revenir. C'est pourtant le moment de procéder à une constatation bien étrange : ce clivage sommaire a été, de façon surprenante, l'objet d'un transfert, du Maghreb à la France, à la Provence plus précisément. Car la Provence a été aussi, autrefois, envahie et occupée, à la fin du IX° siècle et au X° siècle, par les Sarrasins. Aux XIX° et XX° siècles, des érudits, des universitaires, des auteurs de guides touristiques, des écrivains se passionnent pour cet épisode. Ils cherchent à identifier ceux qu'il faut comprendre exactement sous le nom de « Sarrasins ». Ils croient découvrir partout des traces, toujours évidentes à leurs yeux, de cette occupation, dans les habitations en ruine de la Provence ou des Alpes, dans la toponymie, dans l'anthroponymie. Et jusque dans le peuplement et dans les traits ethniques, puisque, certains, dans la région des Maures, retrouvent le type arabe, le type « maure », en particulier chez les femmes du pays. Il serait tout à fait possible de constituer un florilège de textes pittoresques, et un peu dérisoires. Mais il existe aussi une légende noire des incursions de Sarrasins : ces populations se sont comportées, croyait-on, comme d'incorrigibles pillards. Les deux mythes fleurissent, celui de la permanence des vestiges à travers un millénaire et celui de l'invasion sarrasine destructrice (comme sont réputées l'être toutes les invasions).

Alors surgit un autre mythe, qui vient, en ligne droite, de l'Algérie et du Maroc. En France même, en Provence, il faut distinguer, c'est-à-dire distinguer entre les Arabes et les Berbères. L'opposition, cultivée de l'autre côté de la Méditerranée, elle aussi, **s'acclimate**. On le voit dans des textes qui appartiennent à différentes familles politiques et idéologiques. Pierre Foncin, historien puis géographe auteur d'un livre sur les Maures et l'Esterel en 1910, voit dans cette région un morceau de terre Kabyle ; il perçoit, dans les populations habitant les villages anciens des Maures, « le type arabe **ou plutôt africain** » (je souligne) ; il pense que pourrait être recommencée, désormais sous une forme pacifique, l'histoire des invasions sarrasines, grâce à l'arrivée de travailleurs Kabyles en Provence. Et s'il faut citer un autre témoignage, c'est sur une page de Maurras, des années trente, que l'on peut conclure : les invasions médiévales en Provence ne pouvaient être, écrit-il, celles d'Arabes. Elles y

---

(9) Lucette Valensi, « La tour de Babel : groupes et relations ethniques au Moyen-Orient et en Afrique du Nord », **Annales E.S.C.** 41 (4), juil. — août 1986, pp. 817-838.

ont amené « les petits-cousins des premiers indigènes de la Provence » : il faut donc comprendre que les nouveaux venus étaient proches des Kabyles et des Berbères, même si les termes, ici, ne figurent pas. De fait, passant sur le bord français de la Méditerranée, les envahisseurs ont reconnu des parentes dans les filles de Provence « ibéro-ligures, celto-galates, helléno-romaines ». La Provence, s'est ainsi, en quelque sorte, berbérisée[10] .

Ce dernier emprunt, on le sent bien, conduit à une impasse. Il prouve seulement comment l'explication par le peuplement, par l'origine ethnique et par l'empilement des stratifications (qui traversent la Méditerranée), est tenace. Sa simplicité autorise toutes sortes d'échanges, explicites ou subreptices. Et l'on voit aussi que sous des formulations caricaturales et extravagantes, dont on aurait tort de sourire trop vite, perce, jusqu'à nos jours, une des plus graves, des plus cruciales questions qui soient. Je veux parler de l'immigration (non dans ses flux, mais dans ses effets, dans ses images), de l'immigration à l'intérieur de laquelle il est facile d'inventer des lignes de ségrégation. Retourner le miroir maghrébin, c'est peut-être alors reconsidérer les distinctions trop brutes entre l'immobile et le mobile, le sédentaire et le nomade, l'autochtone et l'étranger, c'est discerner des formes d'itinérance lorsque le langage célèbre spontanément l'enracinement, c'est déceler aussi, quand il le faut, dans des transferts et des phénomènes de retour, les origines et les enjeux latents.

---

(10) Daniel Nordman, « La Provence, les Arabes et les Berbères », **Territoires** n° 2, Paris : Presses de l'Ecole Normale Supérieure, 1985, pp. 107-123.

Archives coloniales et écriture de l'histoire du Protectorat

Daniel RIVET
Maison de l'Orient Méditerranéen
Lyon

Existe-t-il en haut lieu sur les archives sécrétées par le Protectorat une doctrine officielle pour les conserver, les classer, les ouvrir au public ? Je ne le crois pas.

A Paris certes, on continue à vivre sur la distinction établie au moment de l'Indépendance entre archives de **conception** et archives de **gestion**. Les premières, rapatriées en France, relèveraient du politique, au sens étendu du terme, parce qu'elles braqueraient le projecteur sur les Français et les Marocains qui firent et défirent le Protectorat, qu'elles éclaireraient leurs cheminements et leurs engagements. Les secondes, laissées sur place, ressortiraient de l'intendance, impliqueraient seulement des réalités matérielles élaborées au temps du Protectorat. Elles auraient été léguées à l'Etat marocain de manière à ce que la machinerie étatique ou para-étatique montée avant 1956 continue à fonctionner sans rupture ni dysfonctionnement. En réalité, cette dichotomie instaurée entre archives nobles mais compromettantes et archives prosaïques mais innocentes relève de la fiction. Cette dissociation rationalise a posteriori un partage précipité, pour ne pas dire arbitraire, et sert de prétexte pour refuser, par exemple, l'accès des chercheurs aux archives ensilées dans le dépôt de Nantes, un bunker impénétrable d'où les archives ne filtrent qu'au compte-gouttes et sous réserve d'exciper de leurs références au préalable.

A Rabat, un matériau consistant est conservé aux archives nationales. Ce filon est accessible au chercheur – étranger du moins – à partir de critères difficiles à éclaircir et grâce à une protection **(himâya)** dont l'acquisition délicate et la conservation aléatoire maintiennent sous pression son bénéficiaire. Il est vrai que ce matériau protubérant correspond seulement à une mince couche alluviale par rapport à ce que la longue histoire marocaine a enfoui en profondeur, si bien que la

démarche de ceux qui forent sous cette alluvion pour exhumer le dépôt souterrain est envisagée avec plus de faveur, comme on le conçoit aisément.

Puisque les archives du Protectorat sont encore non pas un sujet-tabou mais une question épineuse, il vaut mieux, je pense, s'en tenir à l'état des lieux.

A Paris, je privilégierai d'abord le monceau d'archives engrangées au ministère des affaires étrangères, qui sont classées, répertoriées et ouvertes au public jusqu'au lendemain de la deuxième guerre mondiale. Malgré des scories et même du déchet, elles projettent sur le Protectorat une vision panoramique, bien qu'elles aient été ventilées à partir d'une optique micro-événementielle. Elles dessinent en quelque sorte la maquette en modèle réduit du Protectorat, tel que lui-même se donna à voir à l'époque. Quoi qu'on puisse penser de la sécheresse un peu pointilliste qui présida à leur classification, elles restent irremplaçables (en particulier la correspondance politique) pour prendre le pouls de la conjoncture et détecter les spasmes (le jaillissement imprévisible de l'événement) qui ponctuèrent la trajectoire du Protectorat.

Faute d'avoir été classées systématiquement, les archives de l'ancien ministère de la guerre déposées au fort de Vincennes, section outre-mer, se présentent comme un fonds erratique d'exploitation hasardeuse, autour de la veine originale constituée par les papiers de la section d'Afrique se sont disposés d'autres gilons ultérieurement : en particulier les archives rifaines de Pétain, fort bien classées, la série R.S.D. (cabinet de la Résidence), des fragments d'archives locales émanant de la direction des affaires indigènes. L'ensemble dessine un patchwork interdisant au lecteur une progression linéaire comme au quai d'Orsay et le livrant à la chance autant que le liant à son flair. En furetant dans un carton à l'index analytique des plus fantaisistes, on peut trouver, à côté d'insipides bordereaux du service de remonte des spahis marocains et du prudhommesque journal de marche d'un régiment de la coloniale, telle notice de renseignement sur telle tribu introuvable ailleurs, ou une liasse de périodiques indiscrets sur tel raté de la conquête. La contrepartie de ce désordre, en effet, c'est que des éclats de la réalité coloniale fusent ici sans écran protecteur, à la différence des archives du Quai, tamisées de manière à ne pas éclairer trop crûment les moments chauds ou les dossiers litigieux qui parsèment le parcours du Protectorat.

Aux archives nationales (section des archives privées), est déposé depuis 1975 le fonds Lyautey, actuellement en voie d'inventaire et de classement. Les dossiers de celui-ci représentent un registre très précieux non seulement pour disséquer beaucoup d'événements ponctuels (comment on lançait un emprunt, comment fonctionnait le couple résidence/palais, etc) mais pour la compréhension de l'intérieur de ce

long proconsulat auquel Lyautey conféra l'allure d'une éclatante chevauchée.

Les archives du Protectorat restées à Rabat et conservées aux archives nationales s'imposent à l'attention des historiens par leur masse et par leur classement resté à l'état brut. Elles sont les seules à n'avoir été ni polissées ni retaillées par aucun traitement archivistique ultérieur. Plusieurs séries de sources disparates mais compactes s'y juxtaposent par l'effet du hasard. J'évoquerai seulement celles où j'eus le privilège d'opérer un sondage. Il y a les papiers de Michaux Bellaire, qui fourmillent d'aperçus sur l'entreprise d'exploration scientifique du Maroc au cours du premier tiers du siècle, qui s'inspirait du précèdent de la **Description de l'Egypte** et tourna court, peut-être parce que les chercheurs coloniaux furent pris à contrepied par l'accélération de l'histoire engendrée au Maroc par l'intrusion du Protectorat. Les archives des contrôles civils du Gharb et de Chaouia, exhaustives jusqu'à l'orée de la deuxième guerre mondiale, autorisent des prises de vue à ras la situation coloniale et découvrent l'enveloppe de quotidienneté où baignaient fellahs et colons. Les rapports mensuels des services municipaux à Fès et à Casablanca jusqu'au début des années 30 introduisent à une première investigation démographique, économique et sociale de ces deux villes qui personnifient la dualité du Maroc en ce temps-là.

Globalement les archives du Protectorat frappent par l'étendue et la diversité de leur registre et rassasient assez largement la fringale de sources des chercheurs. Pour trois raisons essentiellement.

Agit, en premier lieu, le dérapage du Protectorat dans l'administration directe, sa prolifération dans le réel, son côté Parme sans le comte Mosca, si j'ose me référer à une œuvre de fiction, c'est-à-dire sa dimension de plus en plus policière et bureaucratique après le départ de Lyautey.

Joue, en second lieu, la modernité de ce protectorat. Non seulement il est contemporain de la montée en Europe du tout Etat, mais il la préfigure, puisqu'il est expérimenté comme un prototype par des bourgeois encore conquérants. Or cette expérience pour lancer un Etat de pointe **(cf. le bulletin officiel du protectorat français au Maroc...)** régulant l'économique et coordonnant le social fut grosse consommatrice de papier, c'est-à-dire, rétro-activement, d'archives.

Intervient, en troisième lieu, la volonté inconsciente de tatouer la mémoire collective, de préparer la défense des hommes du protectorat auprès du tribunal de l'histoire universelle, je veux signifier par là de justifier une colonisation tardive (s'édifiant au ressac des empires) et donc inquiète. J'en veux pour preuve la minutie procédurière de notaire avec laquelle est enregistrée la colonisation foncière. Formalisme que tout

cela, m'objectera-t-on ; oui, mais providentiel pour l'historien à condition qu'il ne s'égare point dans le labyrinthe du formalisme juridique.

Ce matériau disponible dans les archives, quel usage en faire, à quel traitement le soumettre ? Deux procédés à mon sens sont à éviter.

Il s'agit, d'abord, de résister à la tentation de parvenir à une compréhension synoptique intégrale du Protectorat en reliant en mailles plus serrées, en tricotant plus menu les données factuelles qui émergent des archives. Interconnecter sur le même réseau des secteurs jusque-là autonomes serait se limiter à une chronique améliorée de l'Etat colonial, parvenir seulement à un **Journal officiel** plus circonstancié, puisqu'ajoutant au procès-verbal de la réalité enregistré par les acteurs du Protectorat les attendus et les sous-entendus glanés dans les interstices du texte que l'Etat dit « néo-chérifien » produisait sur lui-même. Lire dans un ordre linéaire ces archives grâce au croisement des séries de données qu'elles contiennent serait une illusion, celle des historiens néo-positivistes, qui s'imaginent pouvoir avancer dans la compréhension d'une époque comme on progresse dans le déchiffrement d'une partition.

Il convient, ensuite, de ne pas introduire de séparation tranchante entre le repérage des événements et la mise en évidence des structures. D'une part, la narration ; d'autre part, l'explication. D'un côté, le talent impressionniste du conteur, de l'autre la rigueur scientifique du chercheur s'adossant à l'arsenal des concepts forgés par la linguistique, l'économie politique, l'anthropologie structurale, etc. Ce dyptique procède d'un simplisme insoutenable. Après plusieurs décennies marquées en France par l'hégémonie féconde de l'école des **Annales**, on redécouvre que l'explication « n'est que la manière qu'a le récit de s'organiser sur un canevas compréhensible » (Paul Veyne), qu'expliquer plus c'est raconter mieux, qu'on peut entrelacer le récit et l'explication pour produire un récit interprétatif.

Ce préalable établi, à partir de quel dispositif l'historien pourrait-il remonter les pièces du puzzle auquel il parvient, par le démontage méthodique auquel il se livre du matériau préfabriqué de ces archives ? C'est devenu un lieu commun d'affirmer aujourd'hui que l'historien est conscient de fabriquer ses faits, puisque ce ne sont plus les sources qui définissent la problématique, mais la problématique qui définit les sources. Mais pourtant l'opération historique ne s'inscrit pas, comme la démarche sociologique ou l'analyse économique, dans une méthodologie élaborée a priori. Il n'y a pas de règle pour faire la synthèse. C'est pourquoi j'avancerai les propositions qui suivent à titre d'hypothèses de travail et non de postulats passe-partout. Pas d'ouvre-boîte standardisé.

S'agissant de l'histoire du Protectorat, j'envisagerai un récit à trois vitesses. D'abord **le tempo agitato** (agité, troublé, tumultueux) de

l'évènement fondateur ou dévastateur, de l'évènement unique, incomparablement unique, qui instaure, infléchit, clôt une époque. C'est ce temps court de l'événement qu'il faut cerner, appréhender tout d'abord. Pour comprendre le commencement et la fin du Protectorat comme dans un cycle dramatique du type essor et déclin, création et chute, énergie initiale, altération, décomposition. Pour rencontrer les hommes faisant leur propre histoire mais sans en savoir l'issue que nous connaissons aujourd'hui. « Si l'on néglige les décisions et les instants, on substitue au monde vécu une nature ou une fatalité », observait Raymond Aron. Il faut absolument restituer à la suite des événements la dimension d'incertitude dans laquelle ils baignèrent, pour éviter les anachronismes et ne pas « prophétiser l'advenu » (Jacques Berque).

Je m'appuyerai ici sur le cas de Lyautey. De 1914 à 1918, il pilote le Protectorat sans savoir du tout dans quel sens se dénouera la guerre en Europe. Pourtant il ne gère pas le Maroc au rabais durant cette période, comme l'y invite explicitement Paris. Au contraire il pousse à fond l'équipement portuaire, routier et urbain de la façade atlantique du pays et il prend les mesures conservatoires du patrimoine monumental des cités **hadaria,** alors même qu'en Europe la guerre dévaste villes et terroirs. Il opère comme si la guerre n'existait pas et cette capacité de distanciation signale un très grand homme d'Etat.

Prendre la mesure de ce temps pour faire auquel est livré l'être-dans-le-temps, de cette « intra-temporalité » mise en évidence par Heidegger ne dispense pas pour autant du travail d'exégèse consistant à confronter la réalité telle qu'on peut aujourd'hui la reconstituer et la représentation que celle-ci engendra sur le champ. Je m'adosse encore à l'exemple de Lyautey. Entre la mise en scène très stylisée de son parcours et son inscription tâtonnante dans le réel, les distorsions, les omissions, les impostures ressortent.

Distorsions : elles s'infiltrent jusqu'à l'intérieur du texte officiel produit par le Protectorat. Par exemple entre la version arabe et la version française des certificats administratifs délivrés aux Marocains. Sur le volet en français l'en-tête stipule : « Résidence Générale de la République Française ». Sur le volet en arabe, **jumhuriya firansia** devient, par une flexion de sens significative, l'« Etat français » (**dawla firansia**). Cet écart sémantique délibéré signifie que ce n'est pas la République qui protège, conseille, oriente la monarchie marocaine, mais la France qui existait déjà avant l'avènement du régime républicain, continue à être à travers ce régime abhorré et survivra, bien entendu à son naufrage ou à sa métamorphose salvatrice en monarchie présidentielle. Un mot de rayé nous introduit au cœur de la pratique lyautéenne du protectorat.

Omissions : je relève la plus saisissante. Nous connaissons le texte intégral de l'allocution prononcée par Lyautey au premier congrés des

hautes études marocaines en 1921 grâce à Harris, le correspondant du **Times.** Or quand on compare cette version originelle avec celle retenue ultérieurement par Lyautey (un texte wébérien) dans **Paroles d'Action**, anthologie de ses discours contribuant à fixer une vulgate, on constate que le passage le plus audacieux a été expurgé, censuré. A propos de la nouvelle élite issue des collèges musulmans, Lyautey déclarait le 26.5.1921 : « A nous de l'orienter, de la guider, de l'empêcher de dévier vers les utopies et les chimères et de l'associer franchement, libéralement, largement à l'œuvre de restauration, et de développement de ce pays qui est **le sien** avant d'être le nôtre, ne l'oublions pas. Le Maroc avec le Marocain et pour le Marocain, que ce soit notre sincère et loyale devise, et je vous jure qu'il n'y a pas de formule où ce pays et le nôtre trouvent mieux leur compte ». En pleine ascension du mouvement des **Jeunes Marocains**, le fragment omis est révélateur de la crispation défensive que le changement d'époque impose à l'ancêtre fondateur du Protectorat.

Impostures ? Je retiendrai ici l'épisode de sidi Bou^c Othman (5.9.1912), qui n'a rien à voir avec la bataille des Pyramides avec laquelle Lyautey opère la comparaison. Loin d'évoquer les Mamelouks, les contingents d'Aḥmad al-Hiba, s'apparentaient surtout à une cohue de très pauvres gens (**masakin**) électrisés par un **mahdî.** Une unique charge de cavalerie suffit à les disloquer.

En prenant du recul vis-à-vis de l'événement, on rencontre, entre la fondation et l'altération du Protectorat, le temps demi-court de la conjoncture, le **tempo** lent, assourdi, d'une histoire à cadence ralentie, presque répétitive. Là joue d'abord le récitatif engendré par les pulsations démographiques et les fluctuations économiques. Sur ce double registre, les archives du Protectorat contiennent une myriade de chiffres, qu'il s'agit non seulement de raccorder en séries intelligibles mais d'apprendre à interroger.

Il y a une histoire de la maladie à entreprendre, qui ne se résume pas à une histoire de la bataille entre la vie et la mort, à une confrontation entre la courbe des naissances et celle des décès. Il faudrait pouvoir consulter à ce sujet les archives de l'ancienne direction générale de la santé et de l'hygiène publique, et, un cran en dessous, celle des hôpitaux et des dispensaires. Il y a une histoire des variations en dents de scie des prix des produits de base et de la spéculation immobilière à approfondir, de manière à rendre à l'argent son odeur, à l'époque coloniale. Il y a une reconstitution à affiner des données constitutives du tableau de bord de l'économie marocaine.

Tous les chiffres n'ont pas le même poids spécifique. Tous ne parlent pas avec la même intensité sur la société. Je prendrai encore l'exemple des années 20. Deux constats ressortent d'une analyse attentive de la balance

commerciale. C'est tout d'abord la découverte que la croissance relativement soutenue du commerce extérieur marocain reste, pour l'essentiel, propulsée par les importations et les exportations d'articles consommés et produits quasi exclusivement par les Marocains. L'intrusion de l'économie coloniale ne procède donc pas du raz de marée et la rupture d'équilibre entre les deux secteurs se produisit plus tardivement qu'on ne l'a dit. Et puis c'est la constatation que jusque vers la fin des années 20 les importations de biens d'équipement restèrent inférieures, en valeur, à celles des vins et boissons spiritueuses. Il y a là de quoi relativiser l'imagerie complaisante fabriquée à l'époque d'un Maroc décollant à la façon d'une petite californie française...

C'est sur cette fréquence d'un temps ralenti, répétitif, qu'on peut glisser de l'économique au social, pour atteindre l'événementiel quotidien des simples gens tissé de ces faits divers à travers lesquels se profile la piétaille anonyme des fantassins de l'histoire. Il s'agit là de dégager des types sociaux : les revendeurs au détail **(baqqal),** les artisans du cuir, les éléveurs de moutons transhumants du Moyen-Atlas, les petits fonctionnaires français, les colons du bled, etc... Et, en ratissant au peigne fin les archives, il s'agit également de surprendre des individus, de cerner des destins minuscules, de capter le tremblement de ces vies arrachées à l'oubli par la grâce d'un périodique ou d'une lettre de réclamation aux autorités. Je pense ici à ce fellah du Gharb vendant son cheval pour échapper à la fantasia en l'honneur du président de la République de passage à souk el-Arba en 1922, à cette vieille femme d'Azrou dont un camion de la C.T.M. renverse l'âne, son outil de travail et unique capital, à ce colon de haute Chaouia envahi par les sauterelles, encerclé par ses voisins marocains « recasés », c'est-à-dire comprimés, oublié par le **muraqib** insensible à son malheur, à ces mères d'officiers tués au feu et qui voudraient savoir pourquoi et comment. Ce ne sont pas seulement les vaincus, parfois des candidats à la domination qui ont échoué, mais aussi les victimes qui sollicitent l'intérêt de l'historien du Protectorat.

Il y a enfin le temps long que dégage une confrontation du Protectorat avec, d'une part, le Maroc d'avant 1912 et depuis 1956 et, d'autre part, le monde islamo-méditerranéen et l'Afrique profonde auquel il est relié, et non pas seulement la république impériale qui l'impose et l'organise. Or c'est un fait que les archives coloniales effleurent seulement le socle historique sur lequel repose le Maroc et ne le pensent pas dans son espace, pas plus qu'elles n'enregistrent le rythme auquel continue à vivre de manière souterraine la société colonisée. C'est là l'envers de l'histoire que signalent ces archives, c'est une zone en creux contre laquelle bute l'historien parti comme moi de la vision des vainqueurs. On apprend certes à lire entre les lignes, à interpréter certains silences ou des

acquiescements trop exagérés pour être vraisemblables. Mais on enregistre que ces archives ne nous livrent sur la résistance armée des tribus qu'une vision oblique, sur la gestation du nationalisme marocain qu'une version policière, sur les sentiments et les comportement collectifs des Marocains qu'une chronique unilatérale. C'est si vrai que les chercheurs étrangers qui ont tenté de comprendre le Maroc des profondeurs, d'en déchiffrer le code, ont mis entre parenthèse le Protectorat, l'ont occulté comme un gêneur troublant la pureté du modèle dont ils recherchaient l'hypostase. Je me réfère aux thèses de Robert Montagne, Jacques Berque, Ernest Gellner qui, peut-être, sautèrent d'un excès à l'autre : d'une enquête trop contiguë à une actualité écrasée par le Protectorat à une ethno-histoire faisant abstraction de l'histoire immédiate.

Je conclus en observant que beaucoup de « chercheurs en sciences sociales » opèrent une sorte de va-et-vient, d'aller et retour entre l'observation du présent et la contemplation de la longue durée (le temps immobile de l'histoire anthropologique) en court-circuitant l'épisode colonial traité comme une parenthèse. Pourquoi, à mon sens, le retour à l'histoire récente n'est-il pas un détour ? Parce qu'il permettrait d'échapper à la dialectique de la commémoration et de l'exécration qui obscurcit encore tant notre compréhension de la colonisation française au Maghreb et pèse encore si fortement sur l'inconscient et les mémoires collectives, de part et d'autre d'une ligne imaginaire passant quelque part au milieu de la Méditerranée, saisissant et figeant comme des essences l'Occident et l'Orient autant comme des métaphores que comme des réalités socio-économiques et des figures de civilisation.

La commémoration : c'est l'insidieuse réhabilitation du fait colonial contemporaine, en France du moins, du glissement d'époque opéré à la fin des années 70, à la suite de laquelle les « Tristes tropiques » se métamorphosent en « tendres tropiques » : cf. le livre-manifeste de Pascal Bruckner, **le sanglot de l'homme blanc**. L'exécration, c'est l'inventaire justicier des lieux (les colonies sont en moins ce que les métropoles sont en plus) et la négation forcenée de l'Autre, qui réduisent trop souvent la pensée anticolonialiste à n'être que l'envers du discours colonial à figurer à l'endroit ce qui est déjà configuré à l'envers.

L'éloignement temporel de l'ère coloniale autorise l'historien, je crois, à entretenir désormais avec ce passé refroidi une autre relation où jouent à la fois le dépaysement et la familiarité, un rapport permettant de voir, de penser ce temps, du Protectorat, par exemple, autrement que ses contemporains, ne fût-ce que pour mieux délimiter ce qui se prolonge et ce qui a été englouti, mieux mesurer l'immobile et le changeant, les permanences et les ruptures. Cette démarche n'implique nullement le parti-pris-intenable d'une neutralisation éthique. Entre la réaction

purement émotionnelle des militants et le langage glacé par l'algèbre des sciences sociales des analystes, il y a ceux – et les historiens en sont – qui cherchent à la fois à ressentir et à comprendre. Plus nous cherchons à comprendre historiquement le Protectorat, plus nous réalisons la complexité de la trame de relations, de réactions et de rejets qui se tissa et se dévida entre dominants et dominés. Et plus nous ressentons cette confusion des sentiments, cette intensité passionnelle, cette ambivalence originelle de la situation coloniale et son durcissement, son pourrissement ultérieurs, plus nous voulons comprendre.

Recherches sur les relations judéo-musulmanes au Maroc Esquisse de bilan

Mohammed KENBIB
Faculté des Lettres
Rabat

La problématique générale dans laquelle s'insère habituellement l'étude des sociétés pluri-ethniques et des relations inter-communautaires appelle au moins deux remarques préliminaires :

– La première a trait au regain d'intérêt que suscite au niveau académique la question des minorités devenue, l'actualité internationale aidant, objet de recherches multi-disciplinaires de plus en plus poussées. En témoignent, dans le cas de la France, par exemple, qui, du fait sans doute des traditions jacobines de l'Etat français, n'est pourtant pas considérée comme très en avance dans ce domaine, les articles de fond de la revue « Puriel-Débat » (v. par exemple le numéro double 32-33, 1982-83, « Minorités, Ethnicité, Mouvements nationalistes »), les numéros spéciaux des « Temps Modernes » (août-septembre 1973, « Minorités nationales en France », plus particulièrement les contributions d'Yves Person : « L'idéologie de l'unité », pp. 119-127, et de Richard Marienstras : « Les Juifs ou la vocation de minoritaires », pp.455-491), de « L'Homme et la Société » (nº de juillet 1985, « Racisme, Anti-racisme, étranges, étrangers », notamment l'article de Colette Guillaumin : « Sur la notion de minorité », pp. 101-109), et des « Annales E.S.C. » sur les « Sociétés plurielles » (août 1986, v. en particulier Lucette Valensi : « La Tour de Babel : Groupes et relations ethniques au Moyen-Orient et en Afrique du Nord », pp. 817-838), ou des ouvrages tels que ceux de Claude Lévi-Straus (Race et Histoire, Paris, 1973 ; L'identité, Paris, 1973 ; L'identité, Paris, 1977), Guy Michaud (Identités collectives et relations inter-culturelles, Paris, 1976, v. notamment la contribution de Jacques Berque à cet ouvrage collectif « Identités collectives et sujets d'histoire » pp. 11-18), Guy Héraud (L'Europe des ethnies, Nice, 1974),

Pierre George (Géopolitique des minorités, Paris, 1984), René Gallissot (Misère de l'antiracisme : Racisme et identité nationale : le défi de l'immigration, Paris, 1985), Pierre Tape (Identités collectives et changements sociaux, Toulouse, 1980 ; dans cet ouvrage collectif v. notamment l'article de Georges De Vos « L'identité ethnique et le statut de minorité » pp. 27-38), et Gérard Chaliand (Les minorités à l'âge de l'Etat-nation, Paris, 1985). Autant de travaux qui constituent une importante contribution à l'approfondissement des notions d'ethnie, ethnicité, identité culturelle, acculturation, différence, altérité, minorité territoriale ou extra-territoriale etc... déjà explorées par les chercheurs anglo-saxons. Même si, théoriquement tout au moins, « la lutte titanesque entre les pouvoirs homogénéisants et les capacités différencielles » (Henri Lefèbvre) ne devrait laisser personne indifférent, l'on pourrait, bien sûr, se poser la question de l'opportunité voire de la légitimité d'interrogations similaires dans des pays du Tiers Monde en butte à la famine et à la fragilité de constructions nationales de faible épaisseur historique ;

– La seconde observation concerne le thème spécifique des relations judéo-musulmanes et son « investissement » par des chercheurs juifs au point que Lucette Valensi, elle-même auteur ou co-auteur de travaux sur les « communautés juives de Djerba » ait pu parler à ce propos de « Judaïca » et de « littérature de ghetto ». Et c'est un fait que l'étude du passé des Juifs en Terre d'Islam a été et demeure le quasi-monopole de leurs propres coreligionnaires. Au premier chef de ceux-ci figurent S.D. Goitein (A Mediterranean Society, Berkeley-Los Angeles, 1967-1978, œuvre monumentale largement redevable à une source de premier ordre : la « Guénizah » du Caire), H.Z. Hirschberg (A History of the Jews in North Africa, Leiden, 1971-1981), B. Lewis (The Jews of Islam, Princeton, 1984) B. Braude (en collaboration avec le précédent, Christians and Jews in the Ottoman Empire, London New-York, 1986), E. Keddourie (Minorities and Majorities in the Middle East, in Archives Européennes de Sociologie, XXV, 1984, pp. 276-282), M. Rodinson (La notion de minorité et l'Islam, in Les minorités à l'âge de l'Etat-nation, op. cit., pp. 91-124), M. Ahroni (Yemenite Jewry, Bloomington, 1986), N. Rejwan (The Jews of Iraq, 3000 years of History and Culture, Boulder, 1986), J. Hassoun (Juifs du Nil, Paris, 1981), S. Shamir (The Jews of Egypt in Modern Times, Boulder, 1987), A. Attal et C. Sitbon (Regards sur les Juifs de Tunisie, Paris 1979), R. Ayoun et B. Cohen (Les Juifs d'Algérie, 2000 ans d'histoire, Paris, 1982), H. Zafrani (Les Juifs du Maroc, Vie sociale, économique et religieuse, Etude de Taqqanot et Responsa, Paris, 1972 ; Mille ans de vie juive au Maroc, Histoire et Culture, Religion et Magie, Paris, 1982), et A. Chouraqui (Histoire des Juifs en Afrique du Nord, Paris, 1985). Mais si l'érudition de certains d'entre eux leur assure une incontestable notoriété internationale et fait

de leurs publications des références quasi-incontournables, elle ne les met pas pour autant à l'abri de non moins indéniables « dérapages » : au « modèle historique » que représente de ce point de vue – pour le Maroc en tous cas – Nahum Sloushz, militant sioniste de la première heure étroitement associé aux projets « tripolitains » du « territorialiste » I. Zangwill, auteur d'un nombre considérable d'articles sur les communautés juives du Maroc, et « chercheur » demeurant tenu pour hautement « suspect » aux yeux du Résident-Général Lyautey, correspondent pour une période plus récente des personnalités d'envergure telles que S.D. Goitein qui, globalement, ne perçoit l'histoire des Juifs du Maroc que comme un interminable calvaire, M. Rodinson qui privilégie, en dépit de toutes sortes de circonlocutions, l'explication « instrumentaliste » de la tolérance islamique (exploitation fiscale et utilité financière et commerciale du « dhimmi »), et B. Lewis contre lequel Edward Saïd a tout récemment encore, et au nom de la déontologie qui devrait présider à la recherche qui se veut universitaire, employé des termes extrêmement durs (MESA Meeting, Boston, 1986, « The Scholars, the Media and the Middle East », « session du 22 novembre) et auquel Juan Goytisolo a consacré un article au titre fort suggestif : « L'orientaliste, témoin et partie » (in Le Monde Diplomatique, mai 1986, p. 36)

Que l'examen des relations judéo-musulmanes dans le Maroc contemporain (XIX° – XX° siècles) soit conçu comme une contribution à l'appréhension du phénomène minoritaire en tant que tel dans le contexte spécifique d'un pays d'Islam, perçu sous l'angle de la recherche – à objectifs multiples – sur le passé « arabe » des Juifs dits « Orientaux », ou envisagé dans l'optique d'une ré-écriture de l'histoire du Maroc prenant en compte l'interaction – avec ses hauts et ses bas – de sa dimension juive avec son environnement musulman, le matériau accumulé sur les communautés juives durant la période immédiatement pré-protectorielle et les diverses monographies réalisées entre 1912 et 1956 n'en demeurent pas moins d'un apport fort appréciable (localisation géographique des populations juives, type d'habitat, indications d'ordre démographique, activités économiques, langues et dialectes, folklore...). Et ce en dépit de l'épaisseur de la gangue européo-centriste qui enserre ce matériau, des innombrables stéréotypes qu'il recèle, et de l'ampleur des distorsions qu'il véhicule.

« L'on a peut-être trop insisté sur ce qui séparait la communauté israélite de la communauté musulmane, voire l'opposait à elle et pas assez éclairé le tronc commun de civilisation qu'elle partageait avec elle... » relevait ainsi, en guise de premier bilan, André Adam dans sa « Bibliographie critique de sociologie, d'ethnographie et de géographie humaine du Maroc » publiée en 1972.

S'inscrivant dans le contexte général de la « pénétration pacifique », de

la détection des failles – réelles ou supposées – de la société marocaine, et de l'enclenchement d'un processus de clientélisation de l'élément minoritaire – ou tout au moins de ses élites – et de manipulation de ses aspirations – sur la base de l'expérience acquise en la matière au Moyen-Orient aux dépens de l'Empire Ottoman –, puis, ultérieurement, après 1912, dans celui de la légitimation du Protectorat – «émancipation» des Juifs revendiquée simultanément par les Français sur la lancée du «décret Crémieux» mais aussi par les Espagnols en zone nord malgré la non-abrogation officielle de l'Edit d'Expulsion de 1492 –, la plupart des études consacrées, entièrement ou partiellement, aux communautés juives – mais traitant volens nolens de leurs rapports avec la majorité musulmane arabe ou berbère – se caractérisent en effet par une approche discriminatoire et globalement a-historique.

Approche essentiellement axée sur :

L'amplification des clivages inter-communautaires, la minimisation du «tronc commun» évoqué plus haut, la présentation d'incidents isolés intervenus dans un contexte marqué par l'aggravation des retombées de tout ordre (notamment politiques et fiscales),de la pression coloniale et la succession de cycles particulièrement dévastateurs de sécheresse, de famine et d'épidémies comme autant de manifestations d'un irréductible antagonisme ethnique et confessionnel, l'insistance sur «l'incurie des autorités maures» face aux progrès de l'«anarchie» et la multiplication des menaces de «sac des mellahs», une critique acerbe de la rigueur des restrictions stipulées par la «dhimma» et de l'anachronisme de celle-ci – restrictions en fait essentiellement dogmatiques (ainsi d'ailleurs qu'en témoignent les rappels à l'ordre des tenants de leur application stricte) et n'entravant nullement une pratique sociale des plus souples, l'exaltation du «bien-être moral et matériel» inhérent à l'instauration du Protectorat, l'occidentalisation des élites et leur francophilie, la polémique entre tenants d'une «naturalisation en bloc» et partisans d'une admission plus sélective au sein de la Cité française, la nécessité de «réformes progressives» ne heurtant pas de front les «susceptibilités musulmanes» etc...

Guidées par l'a-priori idéologique ou raciste et la finalité politique et se fondant principalement sur l'observation directe de type ethnographique ou journalistique – empirisme très éloigné bien sûr des exigences et des précautions de l'écriture historique –, de telles études historiquement «datables» – préparer le Protectorat puis le jutifier malgré la généralisation de la politique de l'«indigénat» aux Israélites, i.e. : en guise d'«émancipation» maintien des Juifs «à leur place» sous couvert de respect des dispositions du traité de Fès et de la nécessaire préservation des «hiérarchies naturelles» (Lyautey) – demeurent cependant d'actualité dans les mesure où, après avoir nourri les

interrogations angoissées de l'auteur de « la condition juridique de l'Israélite marocain » (Paris, 1952), André Chouraqui, sur le devenir des Juifs dans un Maroc indépendant et son constat implicite de l'impasse à laquelle avait abouti la « Marche des Juifs d'Afrique du Nord vers l'Occident » (Paris, 1952), elles constituent toujours une source de référence privilégiée pour de nombreux chercheurs.

Bien que se fondant essentiellement sur des enquêtes et des travaux de terrain, la sociologue Doris D. Bensimon, auteur des « Immigrants d'Afrique du Nord en Israël. Evolution et Adaptation » (Paris, 1970) et de « L'intégration des Juifs Nord-Africains en France » (Paris, 1971), y a ainsi largement puisé pour son étude sur « L'évolution du judaïsme marocain sous le protectorat français, 1912-1956 » (Paris, 1968). Etude insistant sur la discordance entre les slogans officiels d'« émancipation » et de « mieux-être moral et matériel » des communautés d'une part, et, d'autre part, la stagnation de l'écrasante majorité des Juifs dans la misère du fait de la mise en place de nouvelles structures économiques et du marasme affectant les activités au sein desquelles prédominait traditionnellement l'élément israélite (exemple : certains secteurs de l'artisanat – tels que la fabrication de fils d'or –, le change, le colportage...)

Ces déductions recoupant celles que fournissent tant Pierre Flamand dans sa « Diaspora en terre d'Islam : Essai de description et d'analyse de la vie juive en milieu berbère » (Casablanca, 1959) où il souligne précisément l'asphyxie croissante de l'artisanat et du colportage, qu'Albert Guigui dans sa « Monographie d'une communauté juive marocaine : Meknès 1912-1956 » (Université Paris III, 1974, thèse inédite) qui, outre des indications à caractère socio-économique, comporte de nouvelles précisions sur la responsabilité des autorités françaises dans les « émeutes de Petitjean » (Sidi Kacem). Ce genre de précisions serait à rapprocher des révélations sur les conditions de déclenchement des tragiques « événements d'Oujda et de Jerrada » (Juin 1948) faites par un ancien agent des services secrets israéliens à Shlomo Barad, auteur d'un article intitulé « Juif partout » publié dans l'hebdomadaire « Hotam » (n° 42, 20 Octobre 1978).

Autre contribution notable de l'université française en dehors de celle de H. Zafrani et de D. Bensimon : les communications spécifiques de Jean-Louis Miège, « sponsor » du colloque international « Les relations entre Juifs et Musulmans en Afrique du Nord, XIX° – XX° siècles » réuni à l'abbaye de Sénanque en octobre 1978 – près de la moitié des communications consacrées au Maroc ; aucun chercheur musulman ou maghrébin n'a pris part aux travaux de ce colloque ; cette remarque étant du reste également valable pour le « séminaire » sur les « Relations judéo-musulmanes en Afrique du Nord » organisé conjointement par l'Institute

for Advanced Study de l'Université de Princeton et le Congrès Juif Mondial en mai 1974 –, sur « les Juifs et le commerce transsaharien au dix-neuvième siècle », « la communauté juive de Gibraltar et ses relations avec la Méditerranée au XIX° siècle », et « la bourgeoisie juive du Maroc au XIX° siècle. Rupture et continuité ». Sans compter bien sûr les chapitres de sa thèse « Le Maroc et l'Europe, 1830-1894 » traitant de l'élément israélite et analysant son rôle dans les mutations de la société marocaine, et plus particulièrement ses relations avec les représentants des puissances étrangères, avec le Makhzen et la population musulmane.

Toutefois même si quelques chercheurs continuent de se pencher sur le passé des communautés juives, ainsi qu'en témoignent des chapitres de la thèse de Daniel Rivet sur « Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925 » (Paris, 1985) ou celle de Georges Oved sur « la gauche française et le nationalisme marocain, 1905-1955 (Paris, 1984), il ne serait pas sans doute tout à fait faux d'affirmer que, de manière globale, l'on assiste depuis quelques années à un « décrochage » des universités françaises vis-à-vis de l'histoire du Maroc et de la recherche dans ce domaine.

A cet effacement s'oppose l'intérêt croissant et tout azimut des chercheurs américains et plus particulièrement d'anthropologues tels que Clifford Geetz et Lawrence Rosen qui ont étudié Sefrou – c'est-à-dire l'un des rares centres, avec Debdou, où l'élément israélite avait pendant longtemps été démographiquement majoritaire et essayé de replacer l'identité ethnique dans son contexte social et culturel en mettant plus particulièrement l'accent sur la flexibilité des relations entre personnes et, dit Rosen, leur contante « négociabilité » – démarche dans laquelle l'appartenance ethnique ou religieuse ne représente qu'un facteur parmi tant d'autres –, ou Dale Eickelman qui examine dans son « Moroccan Islam » (Austin, 1976), entre autres, les « fonctions » de la minorité juive dans un centre religieux et ses relations tant avec les chorfas de Boujad qu'avec les ruraux de la région.

Dans ce champ spécifique la prédominance des anthropologues et leur renommée éclipsent quelque peu l'apport des historiens même si les recherches des premiers s'inscrivent dans une problématique et un effort de conceptualisation qui dépassent de très loin les limites de l'aire proprement marocaine. Parmi les seconds, dont certains ne s'intéressent d'ailleurs « eux aussi au Maroc qu'en tant que « case study », il faudrait insister plus particulièrement sur l'apport de :

1. Edmund Burke III qui, dans son « Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance 1860-1912 » (Chicago, 1976) évoque les retombées d'une pression coloniale multiforme sur les relations entre Juifs et Musulmans – le choix de deux repères chronologiques correspondant l'un au déclenchement de la « guerre de

Tétouan» et l'autre à l'instauration du Protectorat est en lui-même fort significatif du point de vue de l'histoire des relations inter-communautaires dans la mesure où les incidents survenus dans les deux cas (pillage du mellah) sont autant de composantes du processus général de distanciation et de détérioration de ces relations –, fournit de précieuses indications sur la contribution financière du «plus gros capitaliste israélite de Marrakech», Ischoua Corcos, au mouvement hafidiste, et remet en cause la version que donne habituellement l'historiographie coloniale des «évènements de Fès» (avril 1912) ;

2. Daniel J. Schroeter, auteur d'une importante thèse, «Merchants and Pedlers of Essaouira : A Social History of a Moroccan Trading Town, 1844-1886» (Manchester, 1984), qui analyse rigoureusement et se basant sur une masse considérable d'archives tant marocaines qu'européennes la place particulière qu'occupait l'élément israélite dans un port à partir duquel les gros négociants exerçaient une emprise considérable, soit pour leur compte propre soit en qualité de «toujjars-sultan», sur les échanges maritimes dont ils assuraient la connexion avec le commerce caravanier – prélevant au passage d'énormes bénéfices mais subissant aussi de plein fouet les brusques retournements de conjoncture ;

3. Margaret Landenberger qui, dans sa thèse, «United States Diplomatic efforts on behalf of Moroccan Jews, 1880-1906» (St John's University, 1981), fondée principalement sur les archives du Département d'Etat, accorde une large place aux conditions d'insertion progressive des «doléances des Juifs du Maroc» – formulées en l'absence des intéressés par l'Alliance Israélite Universelle et des organisations juives américaines – dans la stratégie diplomatique des Etats-Unis et, par exemple, «leur «récupération» lors de la conférence d'Algésiras (1906) par le président Théodore Roosevelt dans le cadre de ses tentatives de rupture avec l'option isolationniste – et ce malgré les démentis du grand-rabbin de Tanger contre les accusations d'«exactions des autorités maures» ;

4. Michael Laskier dont la thèse sur «The Jewish communities of Morocco and the Alliance Israélite Universelle, 1860-1962» (Albany, 1983) dépasse la conception purement «philanthropique» de l'œuvre de cette institution et constitue une importante contribution à la ré-évaluation de l'impact social et culturel mais aussi politique de l'extension du réseau scolaire inauguré par une première école installée à Tétouan en 1862. Ré-évaluation aussi des options «stratégiques» de l'A.I.U. qui, à la fin des années trente et surtout au lendemain de la seconde guerre mondiale, se voit contrainte d'abandonner son «assimilationnisme» inconditionnel et de composer avec le sionisme ;

5. Norman Stillman dont les publications sur les relations judéo-musulmanes au Maroc peuvent difficilement passer inaperçues : apôtre déclaré du «révisionnisme» opérant par déductions excessives et extrapolations à partir d'événements exceptionnels – tragiques pour toute la population du pays – survenus sous le règne éphémère de Moulay Yazid (1790-1792), l'auteur de «Two accounts of the persecution of the Jews of Tetouan in 1790» (Michael, V, Tel-Aviv, 1978) «The Moroccan-Jewish Experience : A revisionnist View» (The Jerusalem Quarterly, 9, Hiver 1978), «Muslims and Jews in North-Africa : Perceptions, Images, Stereotypes» (New York, 1975), et «The Jews of Arab Lands : A History and Source Book» (Philadelphie, 1979), écrit en effet : « L'histoire, comme la beauté, dépend souvent de l'opinion de ses témoins, et les appréciations historiques aussi bien qu'esthétiques son sujettes au goût, au point de vue, et à une foule d'autres facteurs culturels et idéologiques... J'estime... (que l'on) a eu tendance à idéaliser l'histoire des Juifs en terre d'Islam».

C'est dans la mouvance de ce courant prônant la confection d'une sorte de «légende noire» – variante islamique en somme de l'«holocauste» – des Juifs des pays musulmans que situe, par exemple, la «Chronique des Juifs de Tétouan, 1860-1896» de Sarah Leibovici. Se fondant exclusivement sur les archives de l'A.I.U. – fonds considérés du reste comme «privés» et accessibles aux chercheurs en vertu de critères connus de leur seul conservateur – auxquelles elle accorde une confiance aveugle, et adoptant une approche ambiguïe se situant aux confins de la littérature nostalgique, de la narration à prétention historique et d'un clair-obscur politico-idéologique, celle-ci n'hésite pas à déformer de la manière la plus grossière les faits historiques les plus solidement établis. Dans l'optique révisionniste sa «Chronique» assure cependant la «continuité» en plein XIX° siècle de ce que N. Stillman avait esquissé pour la fin du XVIII°. (v. notre article «les Juifs de Tétouan entre la Chronique et l'Histoire» , in Hespéris-Tamuda, vol. XXIV, 1986, pp. 273-299).

Néanmoins, c'est essentiellement parmi les chercheurs israéliens que se recrutent les principaux tenants de l'option «révisionniste» (Moshe Sharon, Shlomo Ben Shoshan, Aharon Ben Ami...).

Il ne serait sans doute pas tout à fait inutile à cet égard de rappeler que bon nombre de recherches entreprises par des historiens, anthropologues, sociologues, et politologues israéliens sur les communautés juives du Maghreb, du Maroc plus spécialement, sont étroitement liées aux problèmes d'insertion que pose à l'«establishment» ashkénaz la masse dite des «Orientaux» naguère stigmatisée par David Ben Gourion pour sa «mentalité arabe primitive» et dont la composante marocaine a brutalement extériorisé son refus de toute discrimination lors des fameux

évènements de Wadi Salib – sinistre bidonville du port de Haïfa – en juillet 1959, exprimé ses réactions face à son déclassement dans le mouvement des « Panthères Noires » au début des années soixante-dix, et continué, en s'adonnant bruyamment au culte des saints et en célébrant la « Mimouna » dans la pure tradition des « moussems », à susciter toutes sortes d'interrogations sur lesquelles croient devoir se pencher même des psychiatres (v. par exemple H. Abramovitch et Y. Bilu « In Search of the Saddiq : Visitational Dreams Among Moroccan Jews in Israel », in Psychiatry, vol. 48, fèvrier 1985, pp. 83-92).

Indices fort révélateurs de la propension aux excès terminologiques et à des écarts de langage quasi – « blasphématoires » que l'on peut relever au passage dans les publications consacrées aux divers processus d'« intégration des Orientaux » : « l'ashkénisation des Séphardim » et surtout leur... « aryanisation » ! (v. à ce sujet H.S. Lewis « Yemenite Ethnicity in Israel », in The Jewish Journal of Sociology, vol. XXVI, n° 1, Juin 1984, pp. 5-24). Dans de telles conditions, il n'est donc guère étonnant que le rigorisme des Almohades, par exemple, ait été littéralement interprété en termes de « solution finale » ! (v. C. Raphael, « Jewish History and the Sephardim », in Commentary, vol. 75, n° 5, mai 1983, pp. 39-41).

Il ne s'agit pas là cependant d'une règle générale. Quel que soit leur degré d'identification au sionisme, de nombreux chercheurs parviennent, en effet, à se démarquer de telles extrêmités, à percevoir les rappôrts judéo-musulmans autrement que sous un angle strictement dogmatique, à reconnaître l'inadéquation des schèmes empruntés à l'histoire des Juifs d'Europe dans l'analyse du passé des communautés juives du Maroc, et à remettre en cause les stéréotypes forgés sous le Protectorat ou dans des travaux faisant l'apologie du Protectorat tant en zone française qu'en zone espagnole (v. concernant ce dernier point J.B. Vilar Ramirez « Emancipacion de los judios de Marruecos », in Cuadernos de la Biblioteca Espanola de Tetuan, janvier-décembre 1976, n° 13-14 pp. 73-148).

Parmi les chercheurs qui arrivent à se plier aux normes académiques et à la rigueur universitaire et que l'on ne peut guère assimiler à, par exemple, Bat Yé-Or, auteur d'un caricatural « Profil de l'opprimé en Orient et en Afrique du Nord depuis la conquête arabe (Paris, 1980) ou à D.G. Littman, autre spécialiste de la généralisation à partir d'incidents exceptionnels intervenus dans des phases de désarroi général et de déliquescence des structures socio-économiques et politiques traditionnelles (v. son réquisitoire « Jew under Muslim Rule : Morocco 1903-1921 », in Wiener Library Bulletin, vol. XXIX, 1976, pp. 37-38, et aussi « Douze siècles et cinquante ans de persécutions », in L'Arche, avril 1976, n° 229), figurent plus particulièrement David Corcos à qui l'on

doit « Studies in the History of the Jews of Morocco » (Jérusalem, 1976) et « Trois documents inédits sur les relations judéo-musulmanes dans le vieux Maroc » (Michael, V. Tel-Aviv, 1978, pp. 81-97), Issachar Ben Ami (« Le judaïsme marocain. Etudes ethno-culturelles », Jérusalem, 1975 ; « Folk Veneration of Saints among the Moroccan Jews », Ibid., 1981), Shlomo Deshen auteur notamment de « Individuals and the Community : Social Life in 18-19th Century Moroccan Jewry » (Tel-Aviv, 1984, en hébreu) et « Urban Jews in Sherifian Morocco » (in Middle Eastern Studies, vol. XX, n° 4, octobre 1984, pp. 212-223), David Cohen qui a publié un article très fouillé sur « Lyautey et le Sionisme » (in Revue française d'Histoire d'Outre-Mer, vol. LXVII, n° 248-49, 1980, pp. 269-299), et Michel Abithol auteur ou éditeur – en sa qualité de directeur de l'Institut Ben-Zvi – d'importants travaux : « Témoins et Acteurs : Les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain » (Jérusalem 1977), « Une élite économique juive au Maroc précolonial : les Tujjar al Sultan » (in Judaïsme d'Afrique du Nord au XIX° – XX° siècles, Jérusalem, 1980), « Un aspect des relations judéo musulmanes au Maghreb à la fin du XIX° siècle : les négociants du Roi et la bourgeoisie marocaine à la veille du Protectorat » (in Les Relations entre Juifs et Musulmans en Afrique du Nord, CNRS, Paris, 1980, pp. 110-117), « La rencontre des Juifs de France avec le judaïsme d'Afrique du Nord » (in les relations intercommunautaires juives en Méditerranée occidentale, XIII° – XX° siècles », CNRS, Paris, 1984, pp. 229-242), « Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb » (ouvrage collectif, Jérusalem, 1982), « Les Juifs d'Afrique du Nord sous Vichy » (Paris, 1983)...

L'intitulé même de la plupart de ces travaux montre bien qu'à des degrés divers leurs auteurs s'inscrivent en faux contre les perceptions schématiques appliquées aux relations judéo-musulmanes au Maroc et la marginalité à laquelle est d'habitude indistinctement renvoyé l'ensemble de la population israélite – présentée en général comme un immense « prolétariat » (Dr P. Mauran) au sein duquel s'évanouissait toute différenciation entre une « plèbe » effectivement misérable et une puissante « oligarchie » (L. Massignon).

Le souci d'une certaine rigueur méthodologique et le recours à des fonds d'archives diversifiés (Archives du Quai d'Orsay, du château de Vincennes, de l'Organisation Sioniste Mondiale, d'anciennes familles de « Toujjar-Sultan » telles les Corcos...) ne signifient nullement cependant que de tels travaux soient totalement dépourvus d'interprétations tendancieuses, explicites ou allusives, et de « re-lectures » contestables : le cas sans doute le plus flagrant étant celui de Michel Abitbol qui, par une série de notes infra-paginales, dans son ouvrage sur « Les Juifs d'Afrique du Nord sous Vichy » tend à minimiser l'opposition de Sidi Mohammed Ben Youssef à la mise en application des lois raciales que le général Noguès

voulait étendre aux Juifs marocains, et ce malgré les indications que fournissent à ce propos aussi bien les archives du Quai d'Orsay et du Département d'Etat que les témoignages et les mémoires de diplomates et d'officiers américains ; sans compter la valeur hautement symbolique que représente la récente érection à Ashkélon d'une stèle dédiée à la mémoire du défunt souverain.

Face au foisonnement des publications consacrées aux Juifs du Maroc – « une communauté surétudiée » hasardait A. Adam en 1972 – et traitant tant de leur passé que de leur présent (V. les travaux de Moshé Shokeid, Harvey Goldeberg, Mark Tessler, Claude Tapia...), comment se « situe » la recherche proprement marocaine et quel est l'apport de cette « équipe de l'intérieur » qu'évoquait Germain Ayache dans sa communication au colloque international organisé à Paris en décembre 1978 (V. Actes in « Juifs du Maroc. Vie intellectuelle, histoire sociale et évolution », éd. par Identité et Dialogue, Grenoble, 1980) ? Dans quelle mesure cet apport permet-il, dans l'optique générale d'une ré-écriture de l'histoire du Maroc et sur la base de sources tant marocaines qu'étrangères, de nuancer, de compléter, ou de réviser radicalement aussi bien la vision et les déductions de l'historiographie traditionnelle et coloniale que ce qui s'écrit et s'imprime actuellement ?

Une telle évaluation semble quelque peu prématurée dans les circonstances présentes en raison du caractère embryonnaire des recherches entreprises au sein de l'Université marocaine sur la dimension juive de l'histoire de ce pays, de la multiplicité des angles sous lesquels elle pourrait être engagée (inévitable inter-disciplinarité), de la complexité des interférences avec l'histoire générale de l'Islam et du judaïsme, de la nécessité d'une démarche comparative entre ce qu'il est convenu d'appeler les « Ashkénazim » et les « Séphardim » (« Orientaux » plus exactement), et de l'ampleur de la tâche qu'implique la lecture critique (voire la simple lecture) de tout ce qui a été écrit et compilé depuis fort longtemps au sujet de tous ces thèmes.

Bien que fragmentaires et retenus sur la base de critères qui pourraient paraître arbitraires, quelques exemples empruntés tant à des études « générales » que monographiques permettent cependant d'esquisser les contours des principaux axes autour desquels semblent s'articuler les contributions d'un certain nombre de chercheurs que leur préoccupation fondamentale soit l'analyse spécifique des relations judéo-musulmanes en tant que telles aux XIX° – XX° siècles ou en tant que simple composante intégrée à l'analyse d'un tout autre objet d'étude.

S'insèrent dans ce cadre :

– la notion de « dhimma inversée » à laquelle a recours Abdallah Laroui dans son analyse des mutations induites au niveau inter-

communautaire par la pression coloniale dans la seconde moitié du XIXe et au début du XXe siècles (juridiction d'Israélites recrutés en qualité d'agents consulaires sur des compatriotes musulmans, refus de nombreux « dhimmis » d'acquitter la « jiziya » et les loyers des immeubles Makhzen ou Habous qu'ils occupaient...) des réactions et tensions engendrées par tous ces bouleversements (V. « les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912 », Paris, 1977, notamment pp. 314-318) ;

– La nette démarcation entre « alibis religieux et rivalités économiques » qu'établit Ahmed Toufiq, sur la base en partie du manuscrit inédit d'Ahmed Najib Damnati « Al Qawlu al djami' fî tarikhi damnat wa ma waqa'a fîha mîn al-waqaî' », dans son appréciation des fondements des différends ayant opposé le gouverneur de Demnate à quelques-uns de ses administrés juifs – différends déformés et amplifiés par les associations juives européennes et les chefs de légations en poste à Tanger et utilisés dans une vaste campagne de presse anti-Makhzen (V. « les Juifs dans la société marocaine au 19e siècle : l'exemple des Juifs de Demnate », in « Juifs du Maroc... », op. cit., pp. 153-166) ; épilogue fort significatif : « En 1904, le gouverneur, avec lequel une partie des Juifs de Demnate avait eu de si longs démêlés, succomba, en pleine prière du vendredi, sous les coups d'un taleb... qu'il avait bastonné et emprisonné et auquel il avait confisqué son lopin de terre » (Ibid., p. 164) ;

– Les encouragements prodigués par les Chorfas d'Ouezzane à des artisans, commerçants et colporteurs juifs en vue de leur installation dans la cité sainte et la recherche, grâce au commerce, d'une diversification de l'assise matérielle de la zaouïa à un moment où s'accentuait la tension de ses rapports avec le pouvoir central et où le train de vie princier de Moulay Abdeslam exigeait des revenus de plus en plus élevés ; autant de faits sur lesquels se penche Lhachemi Berradi (in « les Chorfa(s) d'Ouezzane, le Makhzen et la France, 1850-1912 », Aix-en-Provence, 1971, thèse inédite) ;

– Cette « mobilisation » étant à bien des égards comparable à celle qu'évoque Paul Pascon dans son article sur « le commerce de la Maison d'Illigh d'après le registre comptable de Husayn ben Hachem, Tazerwalt, 1850-1875 » (Annales E.S.C., « Recherches sur l'Islam : Histoire et Anthropologie », n° 3-4, mai – août 1980, pp. 700-729) : « Dans le Tazerwalt et les vallées avoisinantes, les juifs sont tous sous la protection spécifiée d'un chérif ou d'un cheikh... Les commerçants juifs constituaient leur capital en l'empruntant à Husayn en vue de partager par moitié le bénéfice avec le bailleur... La grande majorité des actes concernant les opérations commerciales menées avec des juifs est contresignée par eux-mêmes en caractères hébraïques... » ;

– l'évocation par Omar Afa dans son étude sur « la question de la

monnaie au Maroc, Souss 1822-1906» (Rabat 1985, mémoire de DES. inédit) du rôle de l'élément israélite dans ce qui représentait, du fait de ses implications politiques, financières, fiscales et sociales, l'une des plus graves préoccupations du Makhzen : la réforme monétaire. Entre autres : appel de plus en plus pressant des Sultans à des artisans juifs pour la frappe de nouvelles pièces, notoriété acquise par certains d'entre eux dans ce domaine, pérégrinations de cette main-d'œuvre qualifiée entre les diverses capitales impériales, problèmes de rémunération, revendications des simples artisans en vue d'un ajustement de leur rémunération sur celle des «ma'llem(s), recours de caïds et de chefs des zaouïas aux services de faussaires juifs – et musulmans – etc... il serait intéressant d'établir une étude comparative entre ces données et ce que l'on sait de la place tenue par quelques négociants-banquiers (Moses Abensur, Salvador Hassan, Moses Pariente...) dans la fameuse et ruineuse «politique des emprunts» ;

– La détérioration des relations inter-communautaires et l'aggravation au sein de la population juive des clivages entre une minorité de gros brasseurs d'affaires enrichis à la faveur de l'intensification des échanges maritimes et la masse de leurs coreligionnaires auxquels ils dictaient l'attitude à adopter vis-à-vis des autorités makhzen, apparaissent très nettement dans le travail que, sur la base de nombreux documents inédits, Mohamed Lahiya consacre à «La vie économique à Meknès, 1850-1912» (Rabat, mémoire DES), et l'analyse qu'il fait des «excès» en tous genres de Jacob O'Hana et son compère Tolédano – censaux de la maison Irène Brun et de la Compagnie Transatlantique – aussi bien contre le «mohtasseb» défenseur de «normes islamiques» – «le juste prix» – incompatibles avec les exigences de la pénétration commerciale européenne qu'au détriment des habitants du Mellah (augmentation des prix des denrées de première nécessité, farine et viande plus particulièrement) ;

– Le recours aux protections étrangères représentait précisément l'un des moyens de dépasser cette incompatibilité et cet anachronisme et de corriger d'une certaine manière la concurrence déloyale instituée au profit des négociants européens par le biais de privilèges capitulaires les plaçant en position d'écrasante supériorité par rapport à leurs homologues autochtones ; l'octroi de la protection procédait cependant d'abord d'une volonté de clientélisation et de manipulation des «élites» et plus spécialement celles de l'élément minoritaire dont, à la longue, la «collusion» avec les puissances devint l'un des principaux facteurs de la remise en cause des fondements même de la coexistence judéo-musulmane – et ce même si la «course aux protections» n'était pas le fait des seuls Israélites. C'est d'ailleurs à partir de l'étude du «Système des protections étrangères au Maroc au XIXe siècle et début du XXe »

(Paris, 1980) que nous avons été amené à nous pencher sur l'évolution des rapports entre Juifs et Musulmans au Maroc pendant le XIX° siècle et la première moitié du XX° (V. « les relations judéo-musulmanes, 1860-1945. Essai bibliographique », in Hespéris-Tamuda, 1985 ; « Le temps des mellahs », in Mémorial du Maroc, vol. VIII, 1985 ; « Les Juifs de Tétouan entre la Chronique et l'Histoire », in Hespéris, 1986 ; « Les relations entre Juifs et Musulmans au Maroc à l'époque du Front Populaire, 1936-1938 », in Hespéris, 1987) ;

– La stratégie de la fragmentation menée par les Puissances au Maroc passait également, ainsi que le souligne Ahmed Chahlane – l'un des rares hébraïsants musulmans du Maroc – dans une étude sur « les tentatives de réforme de l'enseignement israélite au Maroc au XIX° siècle et le rôle des écoles de l'Alliance Israélite Universelle à la veille du Protectorat » (Actes du colloque « Réformisme et société marocaine au XIX° siècle » Rabat, 1986, pp. 207-227), par l'extension du réseau scolaire de l'A.I.U. et l'amorce puis l'élargissement d'une nette distanciation culturelle entre Juifs et Musulmans ;

– L'impact de l'« acculturation » / « occidentalisation » est longuement soupesé par Simon Lévy qui le place dans le contexte plus large des sollicitations contradictoires – « francisation », « nationalisme », « sionisme » – dont la communauté juive était l'objet en faisant observer que « la recherche sur les communautés juives pourraient aider à une meilleure approche de la formation de la nation, à travers le cas spécifique du Maroc, mais dans des conditions qui ne sont pas celles de l'Europe » (V. « La communauté juive dans le contexte de l'histoire du Maroc, du XVII° siècle à nos jours », in Juifs du Maroc... op. cit., pp. 105-152 ; « les Juifs et la libération nationale au Maroc », in Perspectives Nouvelles, 1981, pp. 87-90) ;

– Autre contribution d'importance à une meilleure appréhension des rapports judéo-musulmans : la communication de Germain Ayache, « La minorité juive dans le Maroc précolonial » – mais dont les limites chronologiques s'étendent en fait jusqu'à ces toutes dernières années –, au colloque international organisé il y a quelques mois à Gagliari sur le thème : « Les minorités et les autonomies régionales en Asie et en Afrique Confrontation avec le cas de la Sardaigne ».

Quelle signification attribuer à toutes ces contributions ? Leur caractère épars voire ponctuel autorise-t-il un quelconque bilan et soutient-il une réelle comparaison avec les entreprises plus systématiques menées dans ce domaine spécifique à l'étranger dans le cadre de « programmes » soigneusement mis au point et confiés à des « équipes » dotées de toutes sortes de moyens tant sur place que dans leurs contacts avec l'extérieur ? En nous situant délibérément à égale distance du

« masochisme du chercheur marocain » évoqué par Mohamed Guessous et de l'autosatisfaction béate ou des excès apologétiques – surtout lorsque le concert de louanges s'adresse à de simples travaux de compilation –, il nous semble cependant pouvoir interpréter ces contributions comme autant de premiers pas vers une appréhension relativement plus objective de l'histoire contemporaine des relations judéo-musulmanes – thème dont l'on s'accorde en général à reconnaître le caractère hautement « sensible ».

Autores españoles dedicados a la investigación sobre Marruecos a partir de 1956 su Vinculación con Tetuán. Campos de actividad. Obras

Rodolfo GIL GRIMAU
Centro Cultural Español
Tetuán

Existen tres periodos, màs o menos definidos, en la investigación sobre Marruecos, ya sea universitaria o extrauniversitaria, que parecen estar sujetos a la evolución del fenómeno colonial, la Independencia de Marruecos y el restablecimiento de una óptica sin traumas. A la distancia de los treinta años, transcurridos desde 1956, es como se puede hablar de esos tres periodos de intensidad bibliográfica variable ; y no porque tales supuestos periodos vengan delimitados por divisiones de fechas, por específicas escuelas de investigación, o por el fin de todos los problemas hispano-marroquíes pendientes, sino respondiendo más bien a polarizaciones de interés, e incluso a la propia historia interna de España. Todo eso a mi juicio, evidentemente.

El primer periodo, que corresponde a los años inmediatamente anteriores a 1956 y se prolonga a los años inmediatamente posteriores a éste, es hijo de los últimos años del llamado Protectorado español, Con la aproximación de una época en la que ya se veía venir la Independencia, de una forma u otra, y en la que el destierro de Mohammed V dió un cierto protagonísmo a la parte norte del país, se produce un momento de publicaciones sobre temas de investigación, que es importante. Produciéndose igualmente un interés renovado y reafirmado, por parte de algunos autores, que, en su conjunto, constituye una época ; y que, llegada la Independencia, prolonga trabajos durante unos pocos años en torno a directrices determinadas por los propios estudios.

Factor importante y significativo de la investigación española, acerca de Marruecos, durante todo el periodo del intervencionismo, es el de la escasa participación de universitarios en los trabajos de investigación histórica, etnográfica, geográfica, u otra ; que, aún habiéndose dado, lo fue sin duda en mucha menor medida que bajo la acción colonial francesa, por ejemplo.

Cierto es que hubo investigaciones en temas de arte, de arqueología, de una cierta etnografía, de geología, edafología y otras, pero solo fueron en forma individual y casi esporádica o estuvieron dirigidas a ser un instrumento de utilización de los recursos del país. El arabismo español, por ejemplo, no coincide con el africanísmo español, como es el caso de ambos en el lado francés. Los historiadores españoles agenas se preocupan de la historia marroquí, si no es de manera lejana y referida a la propia historia española. La etnografía, la antropología cultural, está en manos casi siempre de funcionarios del Protectorado que, de manera individual o dentro de sus informes, describen el hecho antropológico ; o bien, como en el caso de la música, la investigación se centra más que nada en el esfuerzo personal. Cabría destacar aquí, aunque no es del tema que nos ocupa, esa distinción que he hecho más arriba entre los arabistas españoles de la época y los africanistas. El arabísmo español, con sus propias circunstancias de estar asentado en una nación que tuvo una presencia arabomusulmana durante mcuhos siglos, se centra, y se centró sobre todo en los primeros sesenta o setenta años de su existencia, en la rebusca de los propios elementos andalusíes de su historia, su arte y su literatura ; olvidando que existía un mundo árabe afuera y manteniéndose apartado de ese fenómeno africanísta que era el llamado Protectorado Español. Por su parte, el africanísmo – que es toda una corriente y fenómeno sobre el cuál habría que investigar a fondo, puesto que cubre cosas muy diferentes y ces contrapuestas entre sí – no tiene raíz universitaria, no porque sus componentes no la tengan individualmente en muchos casos, sino porque está desvinculada de la universidad, a la que sin embargo pertenence el arabísmo. El africanismo español se centra más que nada en algunos idéólogos, hombres de negocios, militares y especialístas políticos. Ciertamente que, en el africanismo español, está presente un factor no existente en otros africanísmos europeos, que es el de la vinculación emocional provocada por los siglos de flujo y replujo arabo-musulmán en torno a la Península Ibérica, la vecindad inmediata de ésta con Marruecos y el recuerdo de la política mediterránea y norteafricana de los antiguos reinos de Aragón y Castilla.

La Guerra Civil española de 1936-1939, y la segunda guerra mundial inmediatamente posterior, habían provocado el que la parte española del Protectorado en Marruecos cobrase una importancia capital para el régimen establecido en España. En primer lugar, porque este régimen es en muy buena parte creado por los militares «africanistas», formados y salidos de las campañas marroquíes ; y en parte también porque, con la guerra mundial, el régimen español va siguiendo unas ópticas en las que su protectorado marroquí le sirve de baza. En principio la del intento de ampliar esa parte de Protectorado al territorio sometido a tutela francesa ; después la baza de ser, en cierto modo, garante de la neutralidad del Estrecho ; y, finalmente, la aseveración de haber mantenido esta parte estratégica del norte de Africa fuera del conflicto. Todo lo cual hace que,

durante los años cuarenta, se produzca una intensificación en la bibliografía, provocada en su mayor parte por muchísimos trabajos y estudios parciales – de revista – centrados en la historia próxima de las campañas marroquíes, y del aprovechamiento de los recursos naturales, y una mayor atención a Marruecos en sí.

Es esta mayor atención a Marruecos en sí, lo que caracteriza a los años inmediatamente anteriores a 1956. El destierro de Mohammed V, supone, por contraste, la acentuación, dentro de la parte española de influencia sobre Marruecos, de la hermandad, la paz, el intercambio, la colaboración o el estudio, entre españoles y marroquíes, provocándose un aumento de calidad en las investigaciones, su estructuración en torno a dos organísmos encargados al efecto, y el deseo de quemar etapas en lo que a la formación de universitarios marroquies se refería y la estructuración de un nivel científico relativamente alto.

De esta forma, llegados 1956 y en los pocos años posteriores, hay un plano de investigación serio, y en su mayor parte universitario, que es el que da el tono. Una revista, **Tamuda**, centra ese nuevo tono. Y los nombres de los autores más frecuentes son los de Tarradell, en Arqueologia, Huici Miranda en Historia, centrada en los periodos marroquíes que tuvieron una fuerte influencia sobre Al-Andalus ; Bacaicoa, también en Historia y en Bibliografía, junto con Guastavino en las dos mismas materias ; Touceda Fontenla en Antropología y Arqueologia, Valderrama en Educación, Blanque en Antropología, Allendesalazar en historia, García Figueras en Bibliografía e Historia ; y los propios arabistas de las Escuelas de Estudios Arabes de España que, de una forma uotra, inciden en el tema marroquí al trabajar sobre sus propios temas de Al-Andalus. Muchos de estos nombres, con otros muchos más que no hemos citado por ser en parte menos frecuentes, son los mismos que en los años anteriores. Y, al lado de ellos, se sitúan igualmente los de los africanístas que, desde un punto de vista político o ensayistico, escriben en los organos de difusión de la Península, sobre todo en torno al Instituto de Estudios Africanos y a su revista. La revista **Africa**, que ya procedía de los años veinte y había ido siguiendo y prefigurando los distintos cambios políticos del régimen español acerca de Marruecos, también es palestra de opinión africanista fundamental en este periodo.

A partir de los años sesenta hay una especie de gran silencio y un alejamiento notables. Es periodo, en cierto modo, de gran ruptura, de desilusión y de marcha. Solamente raros investigadores trabajan sobre ópocas y temas marroquíes ; está Arribas Palau, que ya figuraba en el periodo anterior y seguirá haciéndolo en los subsiguientes, con sus estudios acerca de las relaciones hispano marroquíes en la Edad Moderna, especialmente ; García Figueras, que escribe acerca de las historia el africanísmo ; Tarradell y la Arqueologia, en donde también trabaja

Almagro ; Vilar Ramirez en Antropología e Historia ; Blazquez, en Historia antigua ; Rubiera y Vazquez de Benito en temas andalusíes relacionados con Marruecos, y el mismo Instituto de Estudios Africanos, entre otros grupos y autores en temas africanístas.

A partir de los setenta, y sobre todo en los años ochenta, es cuando vuelve a levantarse el velo de esa especie de autocensura y desinterés que había habido durante unos años, para, de un modo cada vez más creciente y profundo, desarrollarse la investigación española sobre Marruecos ; tanto en el campo de las fuentes y de la bibliografía, como en el del análisis de lo que fueron el Protectorado Español, sus causas y desarrollo, las guerras habidas entre España y Marruecos, e incluso el desarrollo político marroquí actual, así como temas de literatura, antropología y otros, junto siempre con el de la historia de periodos concretos. En este tiempo, largo, hay que hacer mención de una revista,que es la que ha mantenido durante bastantes años la polarización y la atención en torno al tema marroquí ; se trata de los **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** fundamentalmente alentados por Gozalbes Busto, cuya labor e interés merecen el máximo de los elogíos. La revista **Hespéris-Tamuda,** continua, al vincular las dos revistas anteriores, la labor de **Tamuda** por la parte española ; y en esta revista doble se publican muchos de los trabajos de investigadores que antes habían publicado en Tamuda. Por otra parte, las revistas propias del arabismo español, abierto ya más a la investigación andalusí que entraba en temas marroquíes como **Al-Andalus** y Miscélanea de Estudios Arabes y Hebraicos, aportar una parte importante de investigación sobre temas históricos, artísticos, numismáticos, etc., directamente vinculados a la historia de Marruecos. Surge una nueva revista en el panorama del arabismo español ; es de corte moderno y pretende abrir un horizonte a la investigación de los temas y épocas que no lo tenían en las revistas españolas de arabismo ya congagradas. Se trata de **Almenara,** en la que, desde el principio, se publican una serie de trabajos sobre sociología, literatura y antropología directamente vinculados a Marruecos. Desgraciadamente, **Almenara** termina pronto y esta via de publicación queda agostada por el momento. Más adelante es una nueva revista, editada por el Instituto Hispano Arabe de Cultura de Madrid, **Awraq,** en la que vuelve a abrir una ventana para la publicación ; será breve, porque la periodicidad de esta revista termina pronto. Mientras tanto, hay un boletin, el **Boletin de la Asociación Española de Orientalistas,** revista anual consagrada a los temas varios del orientalísmo, la que, de manera ocasional, publica trabajos relacionados con la investigación marroquí. Y ésta, hecha ya fundamentalmente por universitarios españoles, vinculados o no a la Universidad, se extiende también en comunicaciones por organos de investigación extranjeros. Tras de la desaparición de la revista **Al-Andalus,** nace su, en cierto modo, sucesora, la revista **Al-Canṭara,** igualmente abierta a la investigación sobre los temas andalusíes que a otros temas, entre ellos los referidos a

Marruecos. Junto con todas estas publicaciones y las puramente consagradas a la historia del Islam en la Universidad de Granada, en las actas de los Coloquios y Jornadas de Arabismo habidos en el Instituto Hispano-Arabe de Cultura, o en Congresos internacionales, también los investigadores españoles de estos últimos tiempos, publican sus trabajos concernientes, entre otros, al tema marroquí. E incluso en las publicaciones que derivan de los congresos islamo-cristianos, celebrados de manera regular en España.

En este último largo período, en el que todavía nos encontramos, se ha venido desarrollando fundamentalmente diversos campos ; como deciamos antes. El estudio de la historia de periodos determinados hispano-marroquíes, sobre todo el siglo XVIII se desarrolla, cadavez más, con el trabajo continuado de Arribas Palau y el trabajo empeñado y docto de Lourido ; Lourido ; mientras que Blazquez, Gozalbes Busto, Epalza, García Franco, Gomez Jordana, etc., desarrollan otras parcelas de estos estudios históricos. Unos nuevos estudios históricos, que son los referentes a la génesis de la introducción española en Marruecos y al propio estudio del Protectorado, son los que en la segunda parte de este periodo, parecen tener un mayor impulso ; aquí las firmas de historiadores como Morales Lezcano y Lopez García, entre otros, son las que más destacan y los que más empeñadamente trabajan en la aclaración de una época tan próxima. Vilar Ramírez y los historiadores militares conservan su atención a sectores históricos concretos como es el de las comunidades judias en el norte de Marruecos o el de los desarrollos de las campañas habidas desde finales del siglo XIX a la primera parte del siglo XX. En arqueología son los hermanos Gozalbes Cravioto los que más trabajos monográficos publican, en tanto que en Antropología Cultural son Villar Ramírez, Albarracin Navarro y Gil Grimau los que, de alguna manera mantienen la atención sobre este campo de estudio. Un terreno que había sido casi abandonado alrendedor de 1956 es el de la Bibliografía. Constatando la necesidad de volver a disponer de repertorios bibliográficos y análisis de documentación, sobre todo en lo que serefiere a la propia bibliografía y documentación españolas, tan desconocidas, algunos investigadores comienzan a publicar trabajos en este sentido. Destacan los realizados por Rodriguez Jouliá, Enrique Gozalbes Gravioto y Gil Grimau. Es indudable que, además de los nombres citados en los diversos campos de estudio, hay otros nombres y otros terrenos de investigación. Lo que aquí digo en los parrafos anteriores no es sino un somo a la enumeración de trabajo que, por parte española, se ha hecho en torno a los últimos treinta años de estudios sobre Marruecos.

Y terminado este asomo de atención, doy inmediatamente después una lista también muy aproximada y en modo alguno exhaustiva, de trabajos y nombres sobre la investigación española en Marruecos en los tres últimos decenios. En parte, esta enumeración procede del primer tomo de mi propia obra sobre bibliografía española acerca del norte de Africa y en parte de las fichas que preparo para el segundo tomo. Lo que sí hago en el siguiente

pequeño repertorio es clasificar los trabajos por grandes temas de estudio a fin de que puedan ser consultados más facilmente. Sirva la lista adjunta de contribución a escala rápida para esa investigación, sobre Marruecos, en todos los campos del estudio humanístico, que todos deseamos ver crecer y fortalecerse al máximo.

Repertorio bibliografico

Siglas :

BNM	= Biblioteca Nacional de Madrid.
BET	= Biblioteca Española, Centro Cultural Español en Tetuán.
BFR	= Biblioteca de la Facultad de Letras y Ciencias Humanas de Rabat.
BGAR	= Biblioteca General y Archivos en Rabat.
BGAT	= Biblioteca General y Archivos en Tetuán.
BMCT	= Biblioteca de la Misión Católica en Tánger.
CSIC	= Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid.
HNM	= Hemeroteca Nacional de Madrid.
IEM	= Instituto de Estudios Islámicos, en Madrid.
IHAC	= Instituto Hispano Arabe de Cultura, Madrid.
UNED	= Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid.
V	= Ver.

Africanismo (V. Historia, España)

ALLENDESALAZAR Y BERNAR, Andrés, « Tres africanistas vascongados en el siglo XIX », **Africa**, Madrid, nº 299, 1966, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Estudios sobre las relaciones entre España y Marruecos en el último tercio del siglo XVIII », **Actas de los I Jornadas de Cultura Arabe e Islámica,** Madrid, 1981, IHAC.

AZCARATE, Pablo, **Mi embajada en Londres durante la guerra civil española,** Barcelona, 1976, Ariel, 402 pp.

BLAZQUEZ, José María, « Relaciones entre Hispania y Africa desde los tiempos de Alejandro Magno hasta la llegada de los árabes », **Die araber in der Alten Welt,** 1969, pp. 470-498.

DIAZ, Elías, « Pensamiento español 1939-1975 », **Cuadernos,** Madrid, 1974, pp. 30 y 66.

EPALZA, Mikel de, « Necrológica. Redolfe Gil Benumeya escritor arabista », **Almenara,** Madrid, nº 9, 1976, pp. 304-305, IHAP.

EPALZA, Mikel de, « Reflexiones sobre la inserción de los españoles en el Magreb », 2º **Congreso Internacional de Estudios sobre las culturas del Mediterráneo Occidental,** Barcelona, 1978, pp. 161-165.

FAGOAGA, Isidoro de, « Por los caminos de la aventura : el moro vizcaino », **Unamuno a orillas del Bidasea y otros encayos,** San Sebastián, 1964, Edit. Aunamendi, nº 39.

FARFOLA, Juan, « Africa en la historia del Ejército español durante el siglo XIX », **Africa,** Madrid, nº 416-417, 1977, pp. 281 ss. BNM.

GARCIA FIGUERAS, Tomás, **La acción africana de España en torno al** 98 (1898-1962), Madrid, 1966, C.S.I.C.

GARCIA FRANCO, Vicente, « El Norte de Africa y la política exterior de España (1900-1927)», **Proserpina** 1, diciembre 1984, UNED.

GOMEZ APARICIO, **Historia del periodismo español,** Madrid, 1971, Editora Nacional.

GOMEZ JORDANA SOUZA, Francisco, **La tramoya de nuestra actuación en Marruecos,** Madrid, 1976, Editora Nacional.

GUTIERREZ CONTRERAS, Francisco, « Notas sobre el africanismo español a fines del siglo XIX », **Anuario de Historia Moderna y Contemporánea,** Granada, 4 y 5, 1977-78, p. 325.

MARTINEZ CUADRADO, Miguel, **La burguesía conservadora** (1874-1931), Madrid, 1978, Alianza Editorial, 4a ed., 613 pp.

MIRANDA DIAZ, Maria, **España en el continente africano,** Madrid, 1963, Instituto de Estudios Africanos, CSIC.

PALOMARES IBANEZ, Jesús María, **La politica española y su reflejo en las ofrendas al Apóstol Santiago,** 1898-1939, Santiago de Conpostela, 1981, Cuadernos de Estudios Gallegos, XXXII.

TARRADELL MATEU, Miguel, « Una hipótesis que se desvanece : el papel de Africa en las raíces de los pueblos hispánicos », **Homenaje a J. Vicena Vives,** Barcelona, 1965, pp. 173-181.

TIERNO GALVAN, Enrique, **Costa y el Regeneracionismo,** Barcelona, 1961, s.p.,

AL-ANDALUS

(V. **Historia, Al-Magrib-Marruecos**)
(V. **Arqueologia...**)

HUSAYN MU'NIS, « La división político-administrativa de la España musulmana », **Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos de Madrid,** Madrid, vol. 5, fasc. 1-2, 1957, pp. 79-135, IEM.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «Los Banu Hud de Zaragoza, Alfonso I el Batallador y los almorávides (Nuevas aportaciones) », **Estudios de Edad Media de la Corona de Aragón,** Zarageza, VII, 1962, pp. 7-38.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, « La batalla de Uclés y los gobernadores de Valencia y Murcia », **Las Provincias,** Valencia, 18 febrero 1962.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, **Las grandes batallas de la Reconquista durante las invasiones africanas (almorávides, almohades y benimerines),** Madrid, 1956, C.S.I.C., 405 pp.

HUICI MIRANDA, Ambrosio. **Historia musulmana de Valencia y su región. Novedades y rectificaciones.** Valencia, t. I, 1969 ; t. II, 1970 ; t. III, 1970, Ayuntamiento de Valencia.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «Muhammad ben al-Mayy, segundo Gobernador almorávide de Valencia», **Las Provincias,** Valencia, 4 marzo 1962, 14.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «Nuevas aportaciones de Al-Bayān al-Mugrib sobre los almorávides», **Al-Andalus,** Madrid-Granada, vol XXVIII, fasc. 2, s, a., pp. 313-330, IHAC.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «Las luchas del Cid Campeador con los Almorávides y el enigma de su hijo Diego», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, vol. VI, fasc. único, 1965, pp. 79-114, BFR.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «El primer gobernador almorávide de Valencia», **Las Provincias,** Valencia, 4 febrero 1962, 16.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «El Rawd al-qirtās y los Almorávides», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, vol. I, fasc. III, 1960, pp. 513-541, BFR.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «Un fragmento inédito de Ibn ᶜIdārī sobre los Almorávides», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, vol. II, fasc. I, 1961, pp. 43-111, BFR.

PASCUAL GONZALEZ, B., «Los árabes mallorquines y su imperio africano», **Boletín de la Asociación Española de Amigos de los Castillos,** Madrid, XI, nº 43, 1963, pp. 291-295, IHAC.

RUBIERA, Ma Jesús, «Sur un possible auteur de la chronique intitulée Al-ḥulal al-mawšiyya fīm-dikr al-ajbār al-marrakušiyya», **Actas del II Coloquio Hispano-Tunecimo de estudios históricos, Madrid-mayo de** 1972, Madrid, 1973, IHAC, pp. 143-146, IHAC.

SECO DE LUCENA PAREDES, Luís, **Muhammad IX, Sultán de Granada,** 1978, s.i., 266 pp., IHAC.

VAZQUEZ DE BENITO, María Concepción, **El Kitāb ᶜamal man tabba li-man ḥabba, de Muḥammad b.ᶜAbdallāh b. al-Jatīb,** Universidad de Salamanca, 1972, IHAC.

VAZQUEZ DE BENITO, María Concepción, «La materia médica de Ibn al-Jatīb», **Boletín de la Asociación Española de Orientalistas,** Madrid, XV, 1979, pp. 138-150, IHAC.

VAZQUEZ DE BENITO, María Concepción, «Un tratado oftalmológico de Ibn al-Jatīb», **Boletín de la Asociación Española de Orientalistas,** Madrid, XVI, 1960, pp. 209-220, IHAC.

VERNET GINES, Juan, **Los musulmanes españoles,** Barcelona, 1961, Sayma, 135 pp. IHAC.

ANTROPOLOGIA CULTURAL

ALBARRACIN NAVARRO, Joaquina, «Vestido y adorno de la novia tetuaní», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio-diciembre 1980, nº 21-22, pp. 67-89, BET.

GIL GRIMAU, Rodolfo, «Chamanismo fósil en la narración oral del Magreb», **Almenara,** Madrid, vols. 5-6, 1974, pp. 5-64 ; vol. 9, 1976, pp. 95-141, IHAC.

GIL GRIMAU, Rodolfo, «Notas sobre la personalidad del héroe y del antihéroe en la narración maravillosa del Occidente árabe», **Orientalia Hispanica Sive Studia F.M. Pareja Octogenario Dicata,** Leiden, 1974, Brill, IHAC.

GIL GRIMAU, Rodolfo, «Observaciones en torno a los ritos de entrada y salida en la narración oral norteafricana occidental», **Almenara,** Madrid, 1972, vol. 3, pp. 3-31, IHAC.

GIL GRIMAU, Rodolfo, y Muḥammad Ibn ᶜAZZUZ ḤAKIM, **Que por la rosa roja corrió mi sangre. Nueva colección de cuentos marroquíes de tradición oral.** Madrid, 1977, IHAC.

GIL GRIMAU, Rodolfo, «Estudios sobre la personalidad del héroe», **Etudes Philosophiques et Litteraires. Revue de la Société de Philosophie du Maroc,** Nouvelle Serie, nº 4, Rabat, 1979-80, BFR.

GIL GRIMAU, Rodolfo, «Los personajes secundarios en la narrativa oral del Magrib», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio-diciembre 1979, nº 19-20, pp. 93-123, BET.

GIL GRIMAU, Rodolfo, **Teoría y práctica mágicas en la Arabia Preislámica,** Madrid, 1981. 2 ts. (Tesis Doctoral en la Universidad Autónoma de Madrid. Contiene muchas referencias a Marruecos). Biblioteca de la Universidad Autónoma de Madrid, IHAC.

MARTINEZ RUIZ, Juan, « Notas sobre el arado bereber de Beni Chicar (Marruecos) », **Revista de Dialectología y Tradiciones Populares,** Madrid, 1966, t. XXII, CSIC, pp. 318-336, BNM.

PERALES DE LA CAL, Ramón, « Música y músicos del pasado andalusí », **Cálamo**, Madrid, 6, 1985, pp. 26 ss., IHAC.

TOUCEDA FONTENLA, Ramón, « Hogiografía musulmana. Sidi Muley Abdeselam Ben Emchis », **Mauritania,** Tánger, año 32 (figura como 34), nº 403 ; nº 404 ; nº 405 ; año 33 (figura como 35), nº 410 ; nº 411 ; nº 412 ; nº 413 ; nº 414. Son los años 1961-62, BMCT.

TOUCEDA FONTENLA, Ramón, «Taumaturgia islámica. Muerte de Muley Abdessalam, el Kotb de Marruecos» Mauritania, Tanger, año 29 (figura como 31), N°362. Año 1958, BMCT.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, **El Sahara y el hamitisno norteafricano (Estudios antropohistóricos saharianomagrebíes).** Madrid, 1969, CSIC, 148 pp., BNM.

MUHAMMAD IBN AZZŪZ HAKĪM y Rodolfo GIL GRIMAU, « Colección de adivinanzas marroquíes », **Boletín de la Asociación española de Orientalistas,** Madrid, 1978, pp. 187-204, 1979, s.p., IHAC.

ARGELIA
(V. HISTORIA-España, HISTORIA-Al Maghrib, Marruecos)
(V. ARQUEOLOGIA)

ARQUEOLOGIA Y PREHISTORIA (V. HISTORIA-Marruecos...)

AIMAGRO BASCH, Martín, « A propósito de unos objetos hachiformes representados en el arte rupestre del Sahara Occidental », **Munibe,** nº 23, 1971, pp. 25-36.

ALMAGRO BASCH, Martín, « Las representaciones de carros en el arte rupestre del Sáhara Español », **Trabajos de Prehistoria,** 28, 1971, pp. 183-210, BNM.

ALMAGRO BASCH, Martín, **Prehistoria,** t. I del **Manual de Historia General,** Madrid, 1960, Espasa-alpe, 918 pp., BNM.

APARICIO PEREZ, J., « Incisiones rupestres fusifornes en la cuenca del Mediterráneo occidental », **Trabajos de Prehistoria,** Madrid, 34, 1977, p. 313 ss., BNM.

ARTE rupestre del Sahara líbico. Catálogo de exposición de abril de 1963. Barcelona, 1963, Ayuntamiento.

CABRILLO, N. y P. Jesús GARCIA, « Expedición al Sahara dirigida por el Museo de Prehistoria de Santander », **Sautuola I,** Santander, 1975, s.n., pp. 81-108, BNM (?).

DIEGO CUSCOY, Luís, **Actas del V Congreso Panafricano de Prehistoria y estudio del Cuaternario,** Santa Cruz de Tenerife, 1966.

GIIMAN GUILLEN, Antonio, « La secuencia post-palcolítica en el norte de Marruecos », **Trabajos de Prehistoria,** Madrid, 33, 1976, p. 165 ss., BNM.

GOLVIN, Lúcien, « Les influences artistiques entre l'Espagne musulmane et le Maghrib. La Torre de la Vela de l'Alhambra à Granada et le donjon du Manár de la Qala des Banú Hammad (Algérie) », **Cuadernos de la Alhambra,** Granada, 10-11, 1974-1975, p. 85, IHAC.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « Las ciudades romanas de Gibraltar : región africana », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 16, 1977, pp. 7-46, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « Las corachas portuguesas de Alcazarseguer », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 15, 1977, pp. 49-61, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « La civilización púnica en el valle del Rio Martín », **España,** Tánger, 21 abril 1971 ; 30 abril 1971 ; 21 mayo 1971, HNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Atlas arqueológico del Rif », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, Tetuán, 1980, 21-22, pp. 7-55, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, «El comercio del marfil en el estrecho de Gibraltar

durante el Encolitico, **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1978, 17-18, pp. 165-189, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Las edades del cobre y del bronce en el N.O de Marruecos », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1975, 12, pp. 7-32, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « En torno a la cultura del vaso campaniforme en Marruecos », **Boletín de la Asociación Española de Orientalistas,** Madrid, 1979, t. XV, pp. 238-242, IHAC.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « En torno a las Industrias post-palcoliticas del N.O. de Marruecos », **Trabajos de Prehistoria,** Madrid, 34, 1977, pp. 405-416, BNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Las fechas del carbono-14 para la prehistoria reciente de Marruecos », **Boletín de la Asociación Española de Orientalistas,** Madrid, 198016, pp. 240-243, IHAC.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Influencias de Andalucía en la cerámica de Marruecos », **Actas del I Congreso de Historia de Andalucía,** Córdoba, 1978, IHAC (?)

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Kitzan, poblaco púnico-mauritano en las inmediaciones de Tetuán », **Antiquités Africaines,** t. XII, 1978, pp. 15-19.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Nuevas perspectivas sobre las industrias prehistóricas de Tetuán », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 11, 1975, pp. 57-86, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Nuevos restos en el valle del Rio Martín », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, Tetuán, 7, 1973, pp. 27-35, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « La prehistoria de la provincia de Tetuán », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 8, 1973, pp. 105-134, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Propiedad territorial y luchas sociales en la Tingitana durante el Bajo Imperio », **Actas del I Congreso de Historia de Andalucía,** Córdoba, 1978, BNM (?).

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Relaciones norteafricanas de la prehistoria española : Planteamiento de un problema », **Africa,** Madrid, nº 419, 1976, pp. 354 ss., BNM.

MILBURN, Mark, « Observaciones sobre algunos monumentos de paredes rectas del Sáhara Occidental », **Ampurias,** Barcelona, 36-37, 1974-75, pp. 199 ss., BNM.

ROSELLO BORDOY, Guillermo, **Decoración zoomorfica en las Islas Orientales de Al-Andalus,** s.1., 1978, 88 pp.

ROSELLO BORDOY, Guillermo, **Ensayo de sistematización de la cerámica árabe en Mallorca,** Palma de Mallorca, 1978, 320 pp.

ROSELLO BORDOY, Guillermo, **Mallorca musulmana (Estudio Arqueológico),** Palma de Mallorca, 1973, 224 pp.

SOUVILLE, G., « Influences de la Péninsule Ibérique sur les civilisations post-néolithiques du Maroc », **Miscelánea en Homenaje al Abate H. Breuil,** Barcelona, t. 2°, 1965, pp. 408-422.

TARRADELL MATEU, Miguel, « Breve noticia sobre las excavaciones realizadas en Tamuda y Lixus en 1958 », **Tamuda,** año VI, sen. II, BGAT.

TARRADELL MATEU, Miguel, « Cal Taht el Gar, cueva nelolítica en la región de Tetuán », **Ampurias,** Barcelona, ts. XIX-XX, 1967-58, pp. 137-159, BNM.

TARRADELL MATEU, Miguel, « Notas para una revisión del Neolítico norteafricano », **Actas del V Congreso Panafricano de Prehistoria,** s. 1, 1966.

TARRADELL MATEU, Miguel, « Nuevos datos sobre la cerámica prerronana de barniz rojo », **Hespéris-Tamuda,** Rabat, vol. I., fasc. II, 1960, pp. 235-252, BFR.

TARRADELL MATEU, Miguel, « La secuencia Neolítico-Bronce en el Norte de Marruecos », **Congr. int. Préhis. Protohist. Hambourg** 1958, public. 1961, pp. 804 ss.

TARRADELL MATEU, Miguel, « Sobre el neolítico del noroeste de Marruecos y sus relaciones », **Tamuda,** Tetuán, año VI, sem. II, 1958, pp. 279-305, BGAT.

TOUCEDA FONTENLA, Ramón, « Bab Es-Sor, testimonio español en Marruecos », **Mauritania,** Tánger, año 30 (figura como 32), nº 374, enero 1959, pp. 14-16, BMCT.

TOUCEDA FONTENLA, Ramón, « Conjeturas arqueológicas. Las ruinas de Refaif en la cabila de Garbía ». **Mauritania,** Tánger, año 33 (figura cono 35), nº 416-417, 1962, pp. 241-245, BMCT.

TOUCEDA FONTENLA, Ramón, « Nuevos yacimientos arqueológicos en la Zona Norte de Marruecos », **Mauritania,** Tánger, año 30 (figura como 32), nº 376, 1959, pp. 99-107, BMCT.

BIBLIOGRAFIA Y DOCUMENTACION

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Bibliografía marroquí 1956 », **Tamuda,** Tetuán, 2º semestre 1956, 70 pp., BGAT.

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Bibliografía marroquí 1957 », **Tamuda,** Tetuán, 2º semestre 1957, 86 pp., BGAT.

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Bibliografía marroquí 1958 », **Tamuda,** Tetuán, 1958, 95 pp., BGAT.

EPALZA, Mikel de, « Bibliografía general árabe e islámica (1960-64) », **Boletín de la Asociación Española de Orientalistas,** Madrid, año II, 1966, p. 131 ss., IHAC.

EPALZA, Mikel de, « Quelques archives espagnols concernant l'histoire du Maghreb (XVIIIe-XIXe siècle) », **Actes du Premier Congrès d'Histoire et de Civilisation du Maghreb »**, Tunis, 1979, CERE.

EPALZA, Mikel de, « Un important fonds européen : la section Africa de la Bibliotheque Nationale de Madrid », **Revue d'Histoire Maghrébine,** Tunis, 1, 1974, pp. 81-82, IHAC.

GARCIA FIGUERAS, Tomás, « Bibliografía española sobre Marruecos », **Africa,** Madrid, nº 208, abril 1959, BNM.

GIL GRIMAU, Rodolfo, **Aproximación a una Bibliografía española sobre el Norte de Africa,** Madrid, t. I, 1982, 869 + 9 pp., Ministerio de Asuntos Exteriores, IHAC, BNM, BFR.

GIL GRIMAU, Rodolfo, « Elementos de bibliografía sobre el Norte de Africa, anteriores a 1850 », **Actas de las III Jornadas de Arabismo...,** Instituto Hispano Arabe de Cultura, en curso de publicación.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Bibliografía de Historia de Marruecos en lengua castellana (1979) », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1980, nº 21-22, pp. 348-358, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Bibliografía de Historia de Marruecos en lengua castellana (1976-1977) », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1977, nº 15 pp. 117-128, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, **Bibliografía de Prehistoria del Norte de Marruecos,** Granada, 1977.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Ensayo de bibliografía sobre historia de Marruecos en lengua castellana (1971-1975) », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, nº 13-14, 1976, pp. 64-72, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Fuentes para la Historia antigua de Marruecos. I. – Fasc prerronama ». **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1976, nº 16, pp. 127-154, BET.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, « Ediciones anteriores a 1800 conservadas en la Biblioteca General de Tetuán, **Tamuda,** Tetuán, 1957, sem. I, pp. 27-86, BGAT.

JUSTEL CALABOZO, Braulio, **La Real Biblioteca de El Ezcorial y suz manuscritos árabes,** Madrid, 1978, Instituto hispano Arabe de Cultura, 245 pp., IHAC.

RODRIGUEZ JOULIA SAINT-CYR, Carlos, **Bibliografía menor hispanomusulmana,** Madrid, 1970, 357 pp., IHAC (?)

RODRIGUEZ JOULIA SAINT-CYR, Carlos, **Ensayo de bibliografía menor hispanomusulmana (Hojas y folletos impresos de loo siglos XVI, XVII y XVIII),** Madrid, 1970, 377 pp., IHAC (?)

RODRIGUEZ JOULIA SAINT-CYR, Carlos, « Mapas antiguos de la sección de Cartografía de la Biblioteca General de Tetuán », **Tamuda,** Tetuán, año V, sem. I, 1957, pp. 109-124, BGAT.

UDINA-MARTORELL, Federico, « Les documents arabes aux Archives de la Couronne d'Aragon à Barcelone et l'influence culturelle arabe sur l'Espagne catalane », **Actes au Premier Congrès d'Etudes des Cultures Méditerranéennes d'Influence Arabo-Berbère, Malta,** 1972, Alger, 1973.

VAL CORDON, Ma Asunción, **El Archivo y biblioteca de la Dirección General de plazas y provincias africanas**, Madrid, 1958, BNM.

CASABLANCA (V. HISTORIA-Marruecos...)

CEUTA. (V. HISTORIA-España, HISTORIA-Marruecos, MELILLA)

ALLENDESALAZAR Y BERNAR, Andrés, « Las plazas de Africa en la guerra de la Independencia y en la civil de los siete años », **Africa**, Madrid, nº 257, 1963, s.p., BNM.

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « El Brigadier-Ingeniero Don Joseph Gayoso y el sitio de Ceuta en 1720 », **Hespéris-Tamuda**, Rabat, vol. II, fasc. 2-3, 1961, pp. 231-278, BFR.

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Informe y proyecto del capitán general don Juan Francisco Manrique Arana sobre el sitio de Ceuta 1720 », **Tamuda**, Tetuán, año VII, sem. I-II, 1959, pp. 53-75, BGAT.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « Ceuta en las tradiciones derivadas de la Biblia », **Africa**, Madrid, nº 434, febrero 1978, pp. 5-8, BNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, «Ceuta en el Viaje de Gibraltar a Málaga de Francis Carter », **Jábega**, Málaga, 1981, 33, pp. 40-46.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « Ceuta entre el 429 y el 711 : Contribución a su historia », **Africa**, Madrid, nº 422, 1977, pp. 38 ss., BNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « La costa africana del Estrecho de Gibraltar en los siglos XV y XVI. Notas de toponimia portuguesa II» **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, Tetuán, 1980, nº 21-22, pp. 149-184, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « La costa de Ceuta a Tetuán en los siglos XV y XVI. Notas de toponimia portuguesa ». **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, Tetuán, 1979, nº 19-20, pp. 59-92, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « Los fachos de Ceuta, almenaras de la costa malagueña », **Jábega**, Málaga, 1979, 27, pp. 21-28.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « La Madrasa Al-Yadida de Ceuta. Una Universidad andaluza en el siglo XIV ». **Jábega**, Málaga, s.a., 30, pp. 16-21.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, Pequeña historia de la catedral de Ceuta », **Africa**, Madrid, nº 426, 1977, pp. 190 ss., BNM.

LUXAN Y MELENDEZ, Santiago, « Contribución al estudio de los Presidios españoles del Norte de Africa », **Hispania**, Madrid, nº 130, pp. 321-342, BNM.

LUXAN Y MELENDEZ, Santiago, « Política ceuti de Felipe IV (1641-1644) **Hispania**, Madrid, nº 132, 1976, pp. 175 ss., BNM.

CONFLICTOS HISPANOMARROQUIES (V. HISTORIA-España, HISTORIA-Marruecos...)

ARMIÑAN, Luís de, « La guerra en libros», **Africa**, Madrid, marzo 1958, nº 195, s.p., BNM.

GARCIA FIGUERAS, Tomás, **Recuerdos centenarios de una guerra romántica. La guerra de Africa de nuestros abuelos** (1859-60). Madrid, 1961, CSIC, 356 pp., BNM.

LOPEZ GARCIA, Bernabé, « José Martí y el despertar del mundo árabe : la conciencia de un renacimiento», **Anuario del Centro de Estudios Martianos**, La Habana, nº 4, 1981, pp. 286-97.

MATEO AVILES, Elias, « Málaga y la Guerra de Africa de 1859-1860 : Las repercusiones sociológicas de una guerra romántica », **Jábegan**, Malaga, 1983, 42, 43, pp. 43-54.

PECKER, Beatríz, Carlos PEREZ GRANGE, **Crónica de la aviación española**, Madrid, 1983, 268 pp., Silex.

HISTORIA-ESPAÑA V. CONFLICTOS)

(V. HISTORIA-Marruecos...)
(V. CEUTA, MELILLA)

ABAD DE SANTILLANA, Diego, **De Alfonso XIII a Franco**, Buenos Aires, 1974, Tipografía Argentina, 543 pp.

ALONSO CASTRILLO, Alvaro. **Les rapports franco-espagnols** 1953-1956, Paris, Institut d'études politiques (Thèse de troisième cycle).

ALTAMIRA, Rafael, **Histoire d'Espagne**, Paris, 1956, Armand Colin, 222 pp.

ALVAREZ DEL VAYO, Julio, **Les batailles de la vérité**. Paris, 1963, Maspero, 313 pp.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Fernando de Antequera y sus relaciones con Granada y Marruecos ». **Anuario de Estudios Medievales**, 1979, 9, pp. 531-549, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Reclamaciones del marqués de Viale contra la casa comercial española de Casablanca y el Cónsul Salmón ». **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuan**, Tetuán, 1978, 17-18, pp. 35-82, BET,

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Un hecho sucedido en el sitio de Balaguer, en 1413 », **Tamuda**, Tetuán, año VI, Sem. I, 1958, pp. 89-95, BGAT.

BACHOUD, M., « Los intelectuales y las campañas de Marruecos (1909-1913) », en **Prensa y Sociedad en España** 1820-1963, s.l., 1975, pp. 271-280.

BAREA FERRER, José Luis, « La defensa de la costa », **Anuario de Historia Moderna y Contemporánea**, Granada, 1975-1976, n^{os} 2-3, pp. 5-56.

BEJARANO ROBLES, Francisco, **Reanudación del comercio de Málaga con Africa bajo** los Reyes Católicos, **« Homenaje a Guillermo Guastavino »**, Madrid, 1974, 429-441.

BEN-AMI, Shlomo, **La dictadura de Primo de Rivera** 1923-1930. Barcelona, Planeta 1984.

BLAZQUEZ, José Maria, « La crisis del siglo III en Hispania y Mauritania Tingitana », **Hispania**, Madrid, t. XXVIII, enero-abril 1968, nº 108, pp. 5-37, BNM.

BLAZQUEZ, José María, « Nuevo documento referente a la invasión de moros en la Bética en la época de Marco Aurelio », **Studi in Onore di G. Scherillo**, Milán, 1972, pp. 809-818.

BLAZQUEZ, José Maria, « Posible origen africano del cristianismo español ». **Archivo Espanol de Arqueologia**, 40, 1967, pp. 30-50, BNM.

CABRILLANA CIEZAR, Nicolás, « Notas sobre las relaciones de Málaga con el Norte de Africa en el siglo XVI ». **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, 17-18 1978, pp. 215-232, BET.

CALDERON QUIJANO, José A., **Las defensas del Golfo de Cádiz en la Edad Moderna**, Sevilla, 1974, s.i., s.p.

CALDERON QUIJANO, José A., **Las fortificaciones de Gibraltar en 1627**, Sevilla, 1968, s.i., s.p.

CARDONA, Gabriel, **El poder militar en la España contemporánea hasta la querra civil**, Madrid, s. XXI, 1983.

CATALOGO Hevia de sellos de España, ex-colonias españolas y provincias africanas : Cuba, Filipinas y Marruecos continuados hasta el dia... 20ª ed., Madrid, Hevia, 1967, 220 p., il., 22 cm. Tánger, Biblioteca Española.

DOTOR, Angel, « Ensayos de Historia. La acción naval de los Gelves », **Africa**, Madrid, nº 394, 1974, p. 347, BNM.

DOTOR, Angel, « Ensayos de Historia. El estrecho de Gibraltar, en la guerra del mar », **Africa**, Madrid, nº 391, 1974, p. 257, BNM.

EPALZA, Mikel de, « Las relaciones hispano-magrebies en 1812, según un informe contemporáneo », **Almenara**, Madrid, vol. 9, verano 1976, pp. 73-81, IHAC.

FARFOLA, Juan, « Africa en la historia del Ejército español durante el siglo XIX », **Africa**, Madrid, 1976, nl 416-417, p. 281, BNM.

FERNANDEZ CANO, Victor, **Las defensas de Cádiz en la Edad Moderna**, Sevilla, 1973 s.i., s.p.

GARCIA FIGUERAS, Tomás, **España y su protectorado en Marruecos** (1912-1956), Madrid, 1957 (1958), C.S.I.C., 356 pp.

GARCIA FRANCO, Vicente, **El Norte de Africa y la política exterior de España** (1900-1927), en **Proserpina** l'UNED, diciembre, 1984

GOMEZ JORDANA SOUZA, Francis-

co, **La tramoya de nuestra actuación en Marruecos,** Madrid, Editora Nacional, 1976.

HEADRIK, Daniel R., **Ejército y política en España** (1866-1898), Madrid, Tecnos, 1981.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «Un nuevo manuscrito de Al-Bayán al Mugrib'. Datos inéditos y aclaraciones sobre los últimos años del reinado de Alfonso VII, el Emperador», **Al-Andalus,** Madrid-Granada, vol. XXIV, fasc. 1, s.a., pp. 63-84 IHAC.

LOPEZ GARCIA, Bernabé, «Nuestros intelectuales y Marruecos», **Calamo,** 6, 1985, pp. 10-13. IHAC.

LOPEZ GARCIA, Bernabé, Eloy MARTIN, «Marruecos y el cine español» (V. MARTIN, Eloy).

LOPEZ GARCIA, Bernabé, «Marruecos (1912-1956). La ilusión del Protectorado Español» (V. **PUERTAOSCURA...**)

LOPEZ GORGE, Jacinto, «Memoria personal. Revistas y publicaciones literarias en el Marruecos español». (V. **PUERTAOSCURA...**)

MARIÑO, Primitivo, **Tratados internacionales de España. Carlos V. vol. II : España-Norte de Africa.** Prólogo de Antonio Truyol y Serra. Madrid, 1980, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, CCVII + 341 pp.

MARTIN, Eloy, Bernabé LOPEZ GARCIA, «Marruecos y el Cine español» (**V. PUERTAOSCURA...**)

MARTIN, Miguel, **El colonialismo español en Marruecos** (1860-1956). Madrid, Ruedo Ibérico, 1973.

MARTINEZ CAMPOS Y SERRANO, Carlos, **España bélica. El XIX,** Madrid, Aguilar, 1961.

MIRANDA DIAZ, Mario, **España en el continente africano,** Instituto de Estudios Africanos, Madrid, CSIC, 1963.

MIRAVITLLES, Jaume, **Episodio de la guerra española,** Barcelona, 1972, Editorial Portic, 5.p.

MORALES LEZCANO, Victor, **España y el Norte de Africa : el Protectorado de Marruecos,** Madrid, Universidad Nacional de Educación a Distancia. 1984

MORALES LEZCANO, Víctor, «Marruecos en la España del siglo XX», **Cálamo,** Madrid, 7, 1985, p. 37, IHAC.

MORALES LEZCANO, Víctor, **El colonialismo hispano-francés en Marruecos** (1898-1927) Madrid, s. XXI, 1976, BNM.

MORALEZ LEZCANO, Víctor, «**La aventura económica**» **Historia** 16, Madrid, año IV. extra IX, abril 1979, pp. 17-26, BNM.

MUḤAMMAD IBN ʿAZZŪZ ḤAKIM, **El socialismo español y el nacionalismo marroquí** (1900-1939), Málaga, 1978, s.i., 99 pp.

PALOMARES IBAÑEZ, Jesús María, **La política española y su reflejo en las ofrendas al apóstol Santiago** 1898-1939, Cuadernos de Estudios Gallegos, XXXII, Santiago de Compostela, 1981.

PUERTAOSCURA, Revista de ultramarinos. (Número especial dedicado al Protectorado Español en Marruecos). Málaga, 1986, nº 3/4. Director : José de la Calle.

RUMEU DE ARMAS, Antonio, «Las pesquerías españolas en la costa de Africa (siglos XV-XVI)» **Hispania,** Madrid, nº 130, 1975, pp. 295-319, BNM.

SUEIRO, Daniel, «La sublevación contra la República. Los preparativos». **Historia** 16, Madrid ?, nº 90, s.p., BNM.

SUEIRO, Daniel, «Sublevación contra la República. Los ensayos». **Historia** 16 Madrid, ? nº 89, s.p., BNM.

TAPIA, Angel, «La costa de los piratas», **Revista de Historia Militar,** Madrid, nº 32, 1972, pp. 73-103, BNM.

TUNON DE LARA, Manuel, **Los comienzos del s. XX. La población, la economía, la sociedad,** en **Historia de España,** dirigida por MENENDEZ PIDAL. Espasa Calpe, 1984, Tomo XXXVII, BN/M.

TUSELL GOMEZ, Xavier, **La España del s. XX. Desde Alfonso XIII a la muerte de Carrero Blanco,** Barcelona, Dopesa, 1975.

VERDERA FRANCO, Leoncio, **El ejército español** 1898-1917. **Las Juntas Militares de Defensa,** Santiago de Compostela 1982 (Memoria de Licenciatura sin publicar).

VERONNE, Chantal de la, «Memorial

de Diego del Castillo sobre la costa Berbería en 1532», **Homenaje a Guillermo Guastavino,** Madrid, 1974, p. 513, BNM.

VIDAL, José Juan, «El comercio de trigo entre Mallorca y Africa del Norte en los siglos XVI y XVII», **Mayurga,** Palma de Mallorca, nº 15, enero-junio 1976, p. 73 ISOC.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, y Jesús PEREZ HERVAS, «Corsarios alicantinos en el tráfico peninsular con Berbería durante la Baja Edad Media», **Revista de Estudios Alicantinos,** Alicante, nº 17, II Epoca, enero-abril 1976, p. 23.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, «Fernando VII, la Inquisición y los judios de Gibraltar», **Maguen,** Carcas, XXXIII, 1973, pp. 6-10, XXXIV, pp. 10-13

HISTORIA – Marruecos y Al Magrib

(V. HISTORIA-España)
(V. CEUTA MELILLA)
(V. CONFLICTOS)

ARQUES FERNANDEZ, Enrique, «Alfonso Pérez de Guzmán ; el adalid de los benimerines», **Africa,** Madrid, nº 232, 1961, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Tres tetuaníes en Ibiza, liberados en 1767», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio-diciembre 1980, nº 21-22, pp. 315-328, BET.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La accesión de Fernando IV de Nápoles al convenio de Aranjuez y el tratado de 1782 entre Marruecos y el reino de las Dos Sicilias» **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1968, vol IX, fasc. 2, pp. 233-288, 51., f.t., BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La acogida dispensada a Jorge Juan por la ciudad de Tetuán en febrero de 1767», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio 1973, nº 7, pp. 8-25. BET.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La actividad comercial del Marqués Viales en Marruecos», **Revista de Archivos, Bibliotecas y Museos,** Madrid, nº 79, enero-marzo 1976, pp. 3-25. BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Ahmad al-Gazzal y Jorge Juan», **Africa,** Madrid, nº 418 octubre 1976, pp. 315, ss., BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La actuación de Mawalay Musulmana frente a Mawalay al-Yazid, **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1962, vol III, fasc. I, pp 5-33, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El alcaide Dris», **Atti del I Congresso Internazionnale di Studi Nord-Africani,** Caghari, 22-25 junio 1965, pp. 139-146, BNM

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Algunas cartas del embajador marroquí Muhammad b Utman al primer ministro español conde de Floridablanca», **Actes du Premier Congrès d'Histoire et de la Civilisation du Maghreb,** Túnez, 1979, Serie Histoire, nº 1, t. 2, pp. 7-28.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Algunos datos sobre el primer cónsul del reino de Cerdeña en Marruecos», **Studi Magribini,** Nápoles, nº 7, 1975, pp. 155-160.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La amistad de Mawlay Muhammad B. Abd Allah hacia Carlos III», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio 1966, nº 3, pp. 57-62, BET.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Andanzas por Marruecos de un vecino de Alcantarilla (1781-1790), **Murgetana,** Murcia, nº 58, 1980, pp. 5-22.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La arabización de los nombres de ciudades preislámicas en Marruecos». **Primer Congreso Arqueológico del Marruecos Español, Tetuán 22-26 junio** 1953, Tetuán, 1954, páginas 485-490, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La asistencia médica prestada desde Ceuta al campo fronterizo de la plaza en 1791», **Tamuda,** Tetuán, 1959, año VIII, Sem. I-II, pp. 139-151, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La ausencia del Obispo Fray Pedro de San Cipriano, O.F.M., de su sede de Marruecos», **Archivo Ibero-Americano,** Madrid, 16, nº 62, 1956, pp. 245-254 ; reproducido en **Mauritania,** Tánger, año 28 (figura como año 30), nº 350, enero 1957, pp. 36-41, BMCT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La ayuda prestada a España por el canciller Mure de Pelanne en 1791 y 1792», **Actes du II**

Congrès International d'Etudes Nord-Africaines, 1970, pp. 32-44, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Barras de oro del sultán de Marruecos depositadas en la aduana de Cádiz (1788-89)», **Africa,** Madrid, nº 430, octubre 1977, páginas 309-313, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Los benimerines en los pactos concertados entre Aragón y Granada», **Actas del Primer Congreso de Estudios Arabes e Islámicos,** Madrid, 1964, pp. 179-188, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Carlos III envía al sultán de Marruecos unas ovejas y carneros merinos», **Africa,** Madrid, nº 420, diciembre 1976, pp. 391-394, BNM

ARRIBAS PALAU, Mariano, **Cartas árabes de Marruecos en tiempos de Mawlay al-Yazid** (1790-1792). Resumen de la tesis presentada por –, Tetuán, 1960, Cremades, 34, pp., BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, **Cartas árabes de Marruecos en tiempos de Mawlay al-Yazid,** Tetuán, 1961, 193 pp. + X láms.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Cartas árabes de Marruecos relativas a Portugal», **Studi Magrebini,** Nápoles, 1966, t. I, Instituto Universitario Orientale, pp. 179-214.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Cartas árabes de Mawlay Muhammad b. Abd Allah, relativas a la embajada de Ibn Utman de 1780», **Hespéris-Tamuda,** Rabat 1961, vol. II fascs. 2-3. pp. 327-335. BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Cartas de Fernando I de Aragón a Abu Ali de Marrakus (1414-1415)», **Tamuda,** Tetuán, 1956, año IV, Sem. II, pp. 229-238 + 1 lám, BGAT

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Cartas del Sultán Mawlay al Yazid a la casa comercial española de Casablanca», **Revista de Archivos, Bibliotecas y Museos,** nº 77, 1974 pp. 423-434. BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Cartas de recomendación cursadas al Sultán Abu Said Utman III de Marruecos por el rey de Aragón, Fernando I, el de Antequera», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1960, vol. I, fasc. III, pp. 387-407, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El cautiverio de cinco españoles en Argel (1780-1782)», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1975, vol. XVI, fasc. unico, pp. 90-173, BGAT, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, **Cómo se fugó de Marruecos el alcaide Dris** (s. l.: Madrid), 1974, Asociación Nacional de Bibliotecarios, Archiveros y Arqueólogos, II pp., BNM. (Es tirada aparte de **Homenaje a Guillermo Guastavino. Miscélanea de Estudios en el año de su jubilación como Director de la Biblioteca Nacional,** pp. 417-427).

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La correspondencia de Pedro Wyk, cónsul de Suecia en Tánger, con los hermanos Salmón», **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos,** Granada, 1977, vol XXVI, fasc. 1º, pp. 61-82, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Datos relativos a la actuación de Giacomo Girolamo Chiappe en los años 1790 a 1792», **Atti del III Congresso di Studi Arabi e Islamici (Ravello, 1966),** Napoles, 1967, páginas 113-120.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Datos relativos a la actuación de Muhammad Ibn Utman en 1790», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1965, vol VI, fasc. único, pp. 133-157, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Datos sobre el comercio entre España y Marruecos en tiempo de Mawlay al-Yazid», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, nº 13, 1972, fasc. único, pp. 95-138, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El derecho personal musulmán en el Marruecos actual», **Atti della 'Settimana Maghribina'** (Cagliari, 22-25 mayo 1969), Milán, 1970, pp. 61-84.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La documentación del Archivo Histórico Nacional relativa al Note de Africa», **Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos,** Madrid, 1979-1980, pp. 69-95, BIEM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Documentación española sobre las primeras relaciones entre Marruecos y los Estados Unidos de América del Norte», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1976-1977,

vol XVII, fasc. único, pp. 97-136. BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Documentos sobre Marruecos en el archivo histórico nacional de Madrid», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1968, vol. IX, fasc. I, páginas 65-71, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Documents sur le Maghreb dans les Archives Espagnoles», **Revue d'Histoire Maghrebine,** Túnez, n^{os} 13-14, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Dos astrolabios árabes marroquíes», **Al-Andalus,** Madrid, – Granada, 1962, vol XXVII, fasc. 2, pp. 377-388, 4 láms., IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Dos condenados a muerte indultados por intercesión del embajador marroquí Muhammad B. Utman (1780)», **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraícos,** Granada, 1975, vol XXIV, fasc. 1°, pp. 69-98, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Dos reclamaciones de Yusuf III de Granada a Fernando I de Aragón por incumplimiento de tregua (1413-1415)», **Tamuda,** Tetuán, 1956, año IV, Sem. I, pp. 7-35, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Embajadas Marroquíes a España proyectadas en 1792» **V Congrés International d'Arabisants et d'Islamisants,** Bruxelas, 1971, pp. 41-61

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El embajador marroquí Muhammad b. Utman y los cautivos musulmanes», **Africa,** Madrid, n^{os} 392-393, agosto-septiembre 1974, pp. 302-305, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Establecimiento de una casa comercial española en Marruecos, frustrado al retirarse Salmón de Tánger», **Misecelánea de Estudios** Arabes y Hebraicos, Granada, 1963-1964, vols. XII-XIII, fasc. 1°, pp. 157-192. IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La estancia en España de Muhammad Ibn Utman (1791-1792)» **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1963, vol IV, fascs. 1-2. pp. 119-192, BGAR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La estancia en España del almirante al-Mansur (1767-1768)», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** n° 15, junio 1977, pp. 7-48, BET.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La expedición española de ayuda a Mawlay Hisam (diciembre 1791 – febrero 1792)», **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos,** Granada, 1969-70, vol. XX, fasc. 1°, pp. 67-102 ; 1972, vol XXI, fasc. 1°, pp. 85-154, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Fr. Tomás Bellido, O.F.M., el marqués de Grimaldi y el cónsul Tomás Bremond (justificación de un enfrentamiento)», **Archivo Ibero-Americano,** Madrid, n° 36, 1976, páginas 215-242.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Ha muerto don Luis Seco de Lucena», **Africa,** Madrid, n° 389, mayo 1974, p. 185, BNM.

ARRIBAS PALAU, Marianc, «Honras fúnebres en la misión franciscana de Marruecos a la muerte de Carlos III°, **Archivo Ibero-Americano,** Madrid, n° 37, 1977, pp. 259-261.

ARRIBAS PALAU, Mariano, **Intercambio de embajadas entre Abu Sa'id Utmán III de Marruecos y Fernando I de Aragón,** Tetuán, 1956, Editora Marroquí, 59 pp. + 4 pls.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La investigación en lengua árabe y el Protectorado de España en Marruecos», **Mundo Ilustrado,** Madrid, mayo 1947, p. 106, fot.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Mawlay Suleyman felicita a Fernando VII por haber recobrado el trono», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, febrero 1964, n° 1, pp. 83-86, BET.

ARRIBAS PALAU, Marinao, «La mediación de Marruecos entre España y Trípoli en 1784», **Almenara,** Madrid, invierno 1976-1977, vol. 10, pp. 49-82, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Muhammad Ibn Utman designado gobernador de Tetuán a finales de 1792», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1961, vol. II, fasc. I, pp. 113-127 BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Notas sobre el abastecimiento de granos a Canarias desde Marruecos (1769-1789)», **Anuario de Estudios Atlánticos,** Madrid-Las Palmas.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Nuevos datos sobre la embajada de Muhammad al-

Dalimi (1792)», **Tamuda**, Tetuán, 1954, año II, Sem. 1., pp. 9-32, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El paso de un embajador marroquí por tierras de Murcia en 1780», **Murgetana**, Murcia, número 44, 1976, pp. 95-115.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Los perros que llevó Jorge Juan de regalo a Marruecos», **Africa**, Madrid, n^{os} 404-405, agosto-septiembre 1975, pp. 307-311, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Las plazas de España en Tetuán en 1860», **Africa**, Madrid, nº 216, diciembre 1959, pp. 547-550, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El premio de Letras de la Fundación March concedido a José María Millaś Vallicrosa», **Mauritania**, Tánger, año 30 (figura como año 32), nl 377, abril 1959, pp. 137-139 BMCT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El príncipe marroquí Mawlay al-Yazid visto por el misionero franciscano Fr. Cristóbal Rios», **Archivo Ibero-Americano**, nº 117, enero-marzo 1970, Madrid, pp. 63-76.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La proclamación de Mawlay Muslana en Tánger a la muerte de Mawlay al-Yazid», **Hepéris-Tamuda**, Rabat, 1960, vol. 1, fasc. 2, pp. 215-233, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La proclamación de Mawlay Al-Yazid celebrada en Casablanca», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, Tetuán, junio 1972, nº 5 pp. 9-16, BET.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Recientes aportaciones a la historia de los almorávides y almohades», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán**, Tetuán, noviembre 1964, nº 2, pp. 91-94, BET.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Reclamaciones cursadas por Fernando I de Aragón a Abu Sa'id Utman II de Marruecos», **Boletin de la Real Academia de Buenas Letras**, Barcelona, nº 30, 1963-64, páginas 307-322.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Las relaciones de Fernando I de Aragón con los reinos musulmanes de Granada y Fez», **Africa**, Madrid, nº 242, febrero 1962, páginas 53-56, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «La repatriación de los misioneros franciscanos y demás españoles de Marruecos en 1790», **Revista Archivos, Bibliotecas y Museos**, Madrid, nº 75, 1972, pp. 19-89, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Las relaciones del viaje a Marruecos de Jorge Juan», **Africa**, Madrid, nº 383, noviembre 1973, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Rescate de cautivos musulmanes en Malta por Muhammad Ibn Utman», **Hespéris-Tamuda**, Rabat, 1969, vol. X, fasc. 3, pp. 273-329, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Respuesta de la princesa de Asturias, María Luisa de Parma a la sultana Lalla Fatima de Marruecos», **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos**, Granada, vol XXV, fasc. 1º, 1976, pp. 81-96, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El salvoconducto enviado por Mawlay Muslama a Abd Allah al-Quitarani», **Archivos del Instituto de Estudios Africanos**, Madrid, nº 47 1958, C.S.I.C., pp. 23-24, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Sobre seis malteses apresados en 1779 por una fragata marroquí y liberados posteriormente», **Studi Maghrebini**, Nápoles, nº 6, 1974, pp. 129-196.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «Los sucesos ocurridos en Casablanca a la muerte de Sayyidi Muhammad b 'Abd Allah (abril de 1790)», **Hispania**, Madrid, nº 129, 1975 pp. 157-178, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El sultán de Marruecos envía un regalo a Fernando IV de Nápoles», **Atti della Settimana Internazionale di Studi Mediterranei Medicovalie Moderni** (Cagliari, 17 de abril-1º de mayo 1979), Milán, 1980, pp. 229-252.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El sultán Mawlay al-Yazid y las naciones europeas», **Hispania**, Madrid, nº 113, 1960, pp. 631-668, RNM...

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El texto árabe del Convenio de Aranjuez de 1780», **Tamuda**, Tetuán, 1958, año 6, Sem. 2, páginas 327-335 + 1 lám. BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, «El texto árabe del tratado de 1799 entre España y

Marruecos», **Tamuda**, Tetuán, 1959, año VII, Sems. I-II, pp. 9-51 + 1 lám. BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, **Las treguas entre Castilla y Granada firmadas por Fernando I de Aragón,** Alta Comisaría de España en Marruecos. Delegación de Educación y Cultura, Centro de Estudios Marroquíes, Tetuán, 1956, Editora Marroquí (Cremades), 102 pp. + 6 láms. + 1 hoj., BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Un cuadrante árabe de Marruecos», **Al-Andalus,** Madrid-Granada, 1965, vol. XXX, fasc. 2, pp. 309-317, 2 láms., IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Un documento apócrifo de Mawlay Sulaymán (1793)», **Hispania,** Madrid, nº 127, pp. 467-477, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Un embajador marroquí : Muhammad Bent Utman», **Africa,** Madrid, nº 390, junio 1974, pp. 212-215, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Un intento frustrado del Alcaide Dris para fugarse de Marruecos», **Revista de Archivos, Bibliotecas y Museos,** Madrid, nº 78, 1975 pp. 541-556, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Un litige de l'ambassadeur de Tripoli Ahmed Khudja à Málaga (1785-1787)», **Revue d'Histoire Maghrebine,** Túnez, nºs 19-20, julio 1980 pp. 157-176, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Un montador de tiendas de Barcelona en la comitiva de Jorge Juan (1767), **Tamuda,** Tetuán, año 1, 1953, Sem. 2, pp. 272-276, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Una carta de Carlos IV a Mawlay al-Yazid y modo de Cursarla», **Hispania,** Madrid, nº 106, 1967, pp. 405-428, BNM.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Una mision frustrada de Francesco Chiappe a España en 1791», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1964, vol V., fasc. único, pp. 79-118, BGAR, BFR.

ARRIBAS PALAU. Mariano, « Una reclamación marroquí contra la aduana de Barcelona en 1840», **Tamuda,** Tetuán, 1957, año V, Sem. I, pp. 7-25, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Una reclamación marroquí dirigida al general Castaños en 1910», **Tamuda,** Tetuán, 1957, año V, Sem. II, pp. 297-300, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « Una reclamación de Yusuf III de Granada a Fernando I de Aragón», **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos,** Granada, año IX, nº 9, 1960, pp. 75-84, IHAC.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « El viaje a España del arráez Ibrahim Lubaris en 1791 » **Tamuda,** Tetuán, ano VI, 1958, Sem. I, pp. 7-26, BGAT.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « El viaje de Fr. Bartolomé Girón de la Concepción a Marruecos en 1765», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio 1975, nº 11., pp. 37-56, BET.

ARRIBAS PALAU, Mariano, « El viaje del embajador marroquí Muhammad b. Utman a El Escorial, Segovia y La Granja», **Awrãq,** Madrid, nº 1, 1978, pp. 58-66, IHAC.

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Dos cartas a Fernando I de Aragón (1413), **Tamuda,** Tetuán, 1958, año VI, Sem. II, páginas 335-341, BGAT.

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Emboscada en Larache en 17 de febrero de 1631 », **Tamuda,** Tetuán, año IV, Sem. I, 1956, pp. 93-99, BGAT.

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Súbditos aragoneses cautivos en Túnez en tiempos de Juan I el Cazador (siglo XIV)», **Tamuda,** Tetuán, año IV, Sem. II, 1956, pp. 238-240 + 1 lám.

CABANELAS RODRIGUEZ, Darío, « El caíd marroquí Abd al-Karim Ibn Tuda, refugiado en la España de Felipe II », **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos,** Granada, vols. XII-XIII, fase 1º, 1963-64, pp. 75-88, IHAC.

CARO BAROJA, Julio, **Una visión de Marruecos a mediados del siglo XVI, la del primer historiador de los « xarifes »,** Diego de Torres, Madrid, 1965, C.S.I.C.

DOTOR, Angel, « Ensayos de Historia. Los viajes de Ibn Battuta », **Africa,** Madrid. nº 398, 1975, s.p., BNM.

EPALZA, Mikel de, « Taqrīr ḥawla al-ʿalaqāt bayna Isbāniya wa-l-Magrib sanata

1812 », **Revue d'Histoire Mahrébine,** Tunis, 4, 1975, pp. 91-96.

GARCIA FIGUERAS, Tomás, « Cabalgadas y correrías y entradas de los andaluces en el litoral africano en la segunda mitad de siglo XV », **Revista Historia Militar,** Madrid, 1957, pp. 51-79.

GARCIA FIGUERAS, Tomás, **Mulay Ahmed El Raisuni, gran figura del Marruecos contemporáneo,** escrito a máquina en Jerez de la Frontera 1979, para su entrega a la imprenta.

GIL GRIMAU, Rodolfo, « Necesidad de unos estudios sobre los moriscos en Marruecos ». **Les Moriscos espagnols en Tunisie.** Tunis.

GIL GRIMAU, Rodolfo, « Documentación sobre moriscos en relación con Marruecos », **Religión, Identité et Sources Documentaires sur les Morisques Andalous,** T. I, Tunis, 1984.

GOZALBES BUSTO, Guillermo, « Casablanca en la Edad Media (Contribución al estudio de la Historia de Marruecos », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio-diciembre 1979, nº 19-20, pp. 209-275 + dibujo. BET.

GOZALBES BUSTO, Guillermo, « Garuzin, cuna de Xauen », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1978, 17-18, pp. 83, 98, BET.

GOZALBES BUSTO, Guillermo, « Tánger medieval (Contribución al estudio de la Historia de Marruecos) ». **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, juniodiciembre 1980, nº 21-22, pp. 200-265. BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Carlos, « Mitología del Estrecho de Gibraltar », **Jábega** 1978 Málaga, 23, pp. 17-23.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Consideraciones sobre la esclavitud en las provincias romanas de Mauritania », **Les Cahiers de Tunisie,** Túnez, nºs 107-108, 1979, pp. 35-67.

GOZALBES CRAVIOTO, Ernqiue, « El cristianismo en el Marruecos antiguo », **Africa,** Madrid, nº 427, 1977, pp. 229 ss., BNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Los hebreos en el Marruecos antiguo », **Africa,** Madrid, nº 435, 1978, pp. 10 ss., BNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « El Neolitico en el noroeste de Marruecos », **Africa,** Madrid, nº 431, 1977, pp. 345-348, BNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Notas sobre las inversiones de bereberes en la Bética en época de Marco Aurelio », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, nºs 13-14, junio-diciembre, 1976, pp. 218-248, BET.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, «Málaga y la costa norteafricana», **Jábega** XIX, Málaga, 1977, pp. 19-22.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Incursiones de moros contra la Bética en el mundo antiguo », **Jábega,** Málaga, 1979, 26, pp. 49-53.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, « Propiedad territorial y luchas sociales en la Tingitana en el Bajo Imperio » **Memorias de Historia Antigua,** 1978, 2, pp. 125-130.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique y RAYO, Jorge, **Periplo fenicio de Necao II** (608-605 a.C.) Granada, s.i., s.p.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, **La historia menor hispano-africana,** Madrid, 1968, C.S.I.C., 25 pp., BNM.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, **Síntesis de historia de Marruecos,** Tetuán, 1956, Edit. Marroquí, 176 pp. BNM.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, **Un incidente hispano-marroquí en el puerto de Denia.** Valencia, 1960, 36 pp., BNM.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, **D. Felipe de Africa en Valencia** (1599), Granada, 1956, 4 hojas, BNM.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, « Una propuesta de aprovisionamiento de Larache y la Mamora en 1643 », **Tamuda,** Tetuán, 1956, año IV, Sem. I, pp. 53-70, BGAT.

HERMOSILLA, M.J., « En torno al Qadi Iyad. Datos biográficos ». **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos,** Granada, 1978-1979, fasc. 1, 27-28, pp. 149-164. IHAC.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, « Ali b.

Yusuf y sus empresas en el Andalus», **Tamuda,** Tetuán, año VII, sems. I-II, 1959, pp. 77-122, BGAT.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, **La cocina hispanomagrebí durante la época almohade. Traducción española de un manuscrito anónimo del siglo XIII sobre la cocina hispanomagrebí** Patrocinada por el Ayuntamiento de Valencia..., Madrid, 1966, s.i. 311 pp. + 2 hojs.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «La participación de los grandes jeques en el gobierno del Imperio Almohade», **Tamuda,** Tetuán, año VI, sem. II, 1958, pp. 239-277, BGAT.

HUICI MIRANDA, Ambrosio, «La salida de los Almorávides del desierto y el reinado de Yusuf b. Tasfin : aclaraciones y rectificaciones». **Hespéris,** Rabat, tomo XLVII 3°-4°. trims. 1959, pp. 155-182, BGAR, BFR.

IBN BATUTA. **A través del Islám,** introducción, traducción y notas de Serafín Fanjul y Federico Arbós, Madrid, Editora Nacional, 1981, 794 pp. (Clásicos para una biblioteca contemporánea, 4)

LOURIDO DIAZ, Ramón, «La abolición de la esclavitud de cristianos en Marruecos, en el siglo XVIII, **Cuadernos de Historia del Islam,** Granada, nº 8, 1977, pp. 5-56, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, **Marruecos en la segunda mital del siglo XVIII. (Vida interna, política, social y religiosa durante el sultanato de Sidi Muhammad Ben Abd Allah** (1757-1790), Madrid, 1978, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «La plaza portuguesa de Mazagán (Al-Yâdida) y su reconquista en 1769», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** 1978, nºs 17-18, pp. 99-116, BET.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «El rescate de varios centenares de cautivos ingleses y el tratato de paz anglo-marroquí de 1760», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1976, nºs 13-14, pp. 99-140, BET.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Un cañon sueco del siglo XVIII, anunciador en Tánger del ayuno del Ramadán», **España en Tánger,** 10 marzo 1971.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Un fortín tangerino abandonado y un cañon fundido en Tetuán, en **España en Tánger,** 30 marzo 1971.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Le commerce entre Portugal et le Maroc pendant la deuxième moitié du XVIIIè siècle», **Revue d'Histoire Maghrébine,** Túnez nº 5, 1976, pp. 27-46, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «El comercio del trigo entre Marruecos y la Península Ibérica en el siglo XVIII», **Almenara,** Madrid, verano 1976, vol. 9, pp. 29-61, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Documentos inéditos sobre el nacimiento de Dar Al-Baydá (Casablanca) en el siglo XVIII», **Hespéris-Hamuda,** Rabat, 1974, t. XV. pp. 119-146, BGAR, BFR.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Ensayo Historiográfico sobre el sultanato de Sidi Muḥammad B. ʿAbd Allāh (1757-1790) (Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII)», **Cuadernos de Historia del Islam,** Granada, nº 1, 1967, pp. 1-75, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Estrategia militar y diplomática previa al asedio de Melilla (1774-1775)», **Revista de Historia Militar,** Madrid, nº 36, 1974, pp. 7-31, BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Hacia la desaparición de la esclavitud cristiano-musulmana entre Marruecos y Europa (siglo XVIII)», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, nº 5, junio 1972, pp. 47-49, BET.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Intentos fracasados de Sidi Muhammad b. Abd Allah en la creación de una marina mercante (1778-1790)», **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos,** Granada, 1971, vol. XX, fasc. 1°, s.p., IHAC.

LORUDIO DIAZ, Ramón, «Los intercambios comerciales hispano-marroquíes en el siglo XVIII», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, nº 8 diciembre 1973, pp. 50-86, BET.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Marruecos y Dinamarca en el siglo XVIII». Fugas brillantes de los intercambios comerciales realizados por la Afrikanske Compagnie en

Marruecos (1755-1766)», **Africa,** Madrid, nº 359, 1971, pp. 437-440, BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Marruecos y Dinamarca en el siglo XVIII. II. La Afrikanske Compagnie desaparece y Dinamarca se hace tributaria de Marruecos», **Africa,** Madrid, nº 361, 1972, s.p., BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Marrucos y el Imperio Asutro-Húngaro en el siglo XVIII» **Africa,** Madrid, nº 378, 1973, pp. 205-208, BNM.

LOURIDO DIAZ, Rımón, «Los misioneros franciscanos y su participación en el tratado de paz hispano-marroquí de 1767», **Archivo Ibero-Americano,** Madrid, nº 34 1974, pp. 127-151, BNM

LOURIDO DIAZ, Ramón, «El morabitismo y la disnastía alawi en la segunda mitad del siglo XVIII», **Cuadernos de Historia del Islám,** Granada, nº 3, 1971, pp. 127-157, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Nuevas publicaciones sobre el sultanato de Sidi Mohammad b.ᶜAbdalah (1757-1790)», **Cuadernos de Historia del Islám,** Granada, nº 8, 1977 pp. 47-56, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «La obra histórica de al-Zayyani sobre los alawies y su influencia en la historiografía marroquí», **Boletín de la Asociación Española de Orientalistas,** Madrid, ano VI, 1970, pp. 165-193, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «El P. José Boltas y el rescate de una supuesta princesa española (s. XVIII)», **Archivo Ibero-Americano,** Madrid, nº 33, 1973, pp. 49-59, BNM (?)

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Primeras relaciones Historio-Políticas entre Marruecos y los Estados Unidos de América», **Africa,** Madrid, nº 372, 1972, pp. 474-477, BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «La rebelión de los ābid', en 1778, y su desintegración como milicia especial», **Cuadernos de Historia del Islam,** Granada, nºs 4-5, 1973 pp. 95-152, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Relaciones históricas entre Rusia y Marruecos. Un Gobernador tengerino del siglo XVIII, artífice de los primeros contactos histórico-políticos ruso-marroquíes», **Africa,** Madrid, nº 350, 1971, pp. 50-52, BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Relaciones políticas anglo-marroquíes en la segunda mitad del siglo XVIII. Bases militares españolas en Tánger, durante bloqueo de Gibraltar por Carlos III», **Hispania,** Madrid, nº 118, 1971, pp. 337-393 (en volúmen de 1972), BNM (?)

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Relaciones políticas anglo-marroquíes en la segunda mitad del siglo XVIII. Bases militares españolas en Tanger, durante el bloqueo de Gibraltar por Carlos III», **Hispania,** Madrid, nº 118, 1971 (en volumen de 1972), pp. 337-393, BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Relaciones sueco-marroquíes en el siglo XVIII. Ayuda militareen impuestos tributarios de Suecia a Marruecos a cambio del respeto de su comercio marítimo», **Africa,** Madrid, nº 355, 1971, pp. 268-270, BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «La república de Ragusa y los alawíes de Marruecos en el siglo XVIII», **Studi Magrebini,** Nápoles, t. IV, 1971, s.p.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «La República de Venecia y Marruecos en el siglo XVIII» **Africa,** Madrid, nºs 365-366, 1972, pp. 174-176 y 217-219, BNM.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Sidi Muhammad b. ᶜAbd Allah y sus intentos de creación de una marina de guerra al estilo europeo (1769-1777)», **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1971, vol. XII, fasc. únique, pp. 133-156, BGAR, BFR

LOURIDO DIAZ, Ramón, «el Sultán alawi Sidi Muhammad B. ᶜAbd allah (1757-1790) y sus sueños de hegemonía sobre el Islam occidental» **ORIENTALIA hispanica Sive Studia F.M. Pareja Octogenario Dicata,** Leiden, Beill, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «El Sultanato de Sidi Muhammad B. ᶜAbd Allah (1757-1790) **Cuadernos de Historia del Islam,** Granda, nº 2, 1970, pp. 1-148, IHAC.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «Transformación de la piratería marroquí en guerra del corso por el sultán Sidi Muḥammad b. ᶜAbd Allāh (entre 1757 y 1768). **Hespéris-Tamuda,** Rabat, 1969, vol. X, fasc. 1-2. pp. 39-69, BGAR, BGAT, BFR.

LOURIDO DIAZ, Ramón, « Una fábrica de cañones en Tetuán a mediados del siglo XVIII », **Revista de Historia Militar,** Madrid, nº 33, 1972, pp. 105-115, BNM,

MACIA SERRANO, Antonio « Etapas africanas de Guzmán el Bueno », **Africa,** Madrid, noviembre 1957, nº 191, s.p. BNM.

MALDONADO VAZQUEZ, Eduardo, « Sitio de Melilla (1774-1775) », **Africa,** Madrid, nº 224, 1962. s.p., BNM.

MALDONADO VAZQUEZ, Eduardo, « Sobre un alcaide de Melilla », **Africa,** Madrid, nº 259, 1963, s.p., BNM.

MALDONADO VAZQUEZ, Eduardo, « El teatro en Tetuán en 1860 », **Africa,** Madrid, nº 219, marzo 1960, s.p., BNM.

MALDONADO VAZQUEZ, Eduardo, « Tiliuin », **Africa,** Ceuta, nº 113, mayo 1934, pp. 97-99, BNM.

MARTINEZ RUIZ, Juan, « Toponimia menor de Yebála (Marruecos) », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio-diciembre 1979, nº 19-20, pp. 23-46 + maps. BET.

MELON, Amando, « Juan León Africano y su Descripción de Africa», **Estudios Geográficos,** Madrid, XXXVIII, 146-147, febrero-amyo 1977, p. 203, ISOC.

MORALES LEZCANO, Víctor, « Revista de un libro : Abd el Krim y la República del Rif », **Almenara,** Madrid, invierno 1976-1977, vol. 10, pp. 149-166, IHAC.

MUḤAMMAD IBN ʿAZZŪZ ḤAKĪM, **Pactos internacionales en Marruecos,** Madrid, 1956, C.S.I.C., 268 pp.

MUḤAMMAD IBN ʿAZZŪZ ḤAKĪM, « Sitta Al-Hurra, princesa de Chefchauen », **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, nº 15, junio 1977, pp. 97-115, BET.

PAZOS, Manuel R. «El abuelo de Abdeljalek Torres va de Emabajador al Papa », **Mauritania,** Tánger, año XXVIII, nº 344, julio 1956, pp. 156-157 BMCT.

PAZOS, Manuel R., « Un siglo de luchas religosas en el Norte de Africa (429-533) » **Mauritania,** Tánger, año 30 (figura como año 32), nº 377, abril 1959, pp. 127-130 nº 378, mayo 1959, pp. 174-176, BMCT.

POSAC NON, Carlos, « Episodios del éxodo morisco allende el Estrecho de Gibraltar » **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1978, 17-18, pp. 191-214, BET.

RODRIGUEZ JOULIA SAINT-CYR, Carlos, « Reclutamiento en Málaga para el socorro de la Mamora (septiembre-octubre de 1614) » **Homenaje a Guillermo Guastavino,** Madrid, 1974, pp. 485-496, BNM.

RODRIGUEZ JOULIA SAINT-CYR, Carlos, « Una comedia inédita del siglo XVIII : Los trabajos de Larache y avance de Gailán, de Diego Rodriguez », **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraicos,** Granada, 1973, vol XXII, fasc. 1º, pp. 61-128, IHAC.

RUIZ DE CUEVAS, Teodoro, **Apuntes para la historia política de Africa. Serie Estados Mediterráneos, t. I : Marruecos,** Madrid, 1971, Dirección General de Relaciones Culturales, IMNASA, s.p.

RUMEU DE ARMAS, Antonio, **Cádiz, metrópoli del comercio con Africa en los siglos XV y XVI,** Madrid, 1976, Edic. de la Caja de Ahorros de Cdiz, 56 pp., 4 láms.

RUMEU DE ARMAS, Antonio, **España en el Africa Atlántica I Texto. II Documentos,** Madrid, 1956-1957, s.i., t. I : XII + 609 pp. ; t. II : XXIV + 310 pp.

RUMEU DE ARMAS, Antonio, **« Los reinos hispánicos y la hegemonía de Africa », Archivos del Instituto de Estudios Africanos,** Madrid, XI, nº 45, 1958, pp. 17-31, 5 maps.

RUMEU DE ARMAS, Antonio, **Testamento político del Conde de Floridablanca,** Madrid, 1972, C.S.I.C., 210 pp.

SANCHEZ PEREZ, Andrés, « Los moriscos de Hornachos, corsarios de Salé », **Revista de Estudios Extremeños,** Badajoz, 1964, XX, pp. 93-152.

SECO DE LUCENA PAREDES, Luís, « Las campanas de Castilla contra Granada en el año 1431 », **Revivta del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos,** Madrid, 4, 1956, BLEM.

SIERRA OCHOA, Alfonso de, « La Jamaa Sabbanin de Chauen », **Cuadernos de**

la Biblioteca Española de Tetuán, Tetuán, junio-diciembre 1980, nº 21-22, pp. 329-338 + I-VII láms. BET.

SIERRA OCHOA, Alfonso, «La mezquita de Rif al-Andalus (Xauen)». **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuáan 17-18, pp. 155-163, BET.

TARRADELL MATEU, Miguel, «Notas acerca de la primera época de los fenicios en Marruecos», **Tamuda,** Tetuán, año VI, sem. I, 1958, pp. 71-88, BGAT.

TARRADELL MATEU, Miguel, «Las primeras civilizaciones de Marruecos». **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio 1966, nº 3, pp. 39-45, BET.

TARRADELL MATEU, Miguel, «Sobre las raices remotas de la historia de Marruecos» **Hespéris-Tamuda,** Rabat, vol. II, fasc. I, pp. 171-177, BGAR, BFR.

TORRA FERRER, David, «La amistad entre Mawalay Muhammad y Carlos III, según Gonzalez Salmón», **Tamuda,** Tetuán, año IV, sem. II, 1956, pp. 213-228, BGAT.

TORRA FERRER, David, «Un episodio de la ayuda española a las tropas inglesas de guarnición en Tánger en 1680», **Tamuda,** Tetuán, año V, sem. I, 1957, pp. 125-128, BGAT.

VERONNE, Chantal de la, «Embajadas y enviados marroquies en España 1716-1717», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, 1979, nºs 19-20. pp. 165-179, BET.

VERONNE, Chantal de la, «Tratado de Saint-Germain en Laye entre Francia y Marruecos», **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraícos,** Granada, vol. V, 1956. pp. 127-132, IHAC.

VERNET GINEZ, Juan, «La carta magrebina», **Boletín de la Real Academia de la Historia,** Madrid, t. CXLII, cuaderno II, abril-junio 1958, pp. 495-533, BNM.

VERNET GINEZ, Juan, **Historia de Marruecos. La islamización** (681-1069), Tetuán, 1957, Editora Marroqui, 213 pp. + tabl.

VILLAR RASO, Manuel, «Españas perdidas en Africa. La odisea africana de Yuder Pachá». **Cálamo,** Madrid, 7, 1985, pp. 26-29, IHAC.

JUDIOS

GOZALBES BUSTO, Guillermo, «Los judios en la fundación de Xauen», Homenaje a D. David Gonzalo Maeso, **Miscelánea de Estudios Arabes y Hebraícos,** Granada 1977-1979, fasc. 2, 26-28, pp. 319, 325, IHAC.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, «Los hebreos en el Marruecos antiguo», **Africa,** Madrid, marzo 1978, nº 435, s.p., BNM.

GOZALBES CRAVIOTO, Enrique, «Los judios en Mauritania Tingitana», **Studi Magrebini** 1979, 11, pp. 133-166.

MARTINEZ RUIZ, Juan, «Ficción y realidad judocespañola en el **Aita Tettauen** de Benito Pérez Galdós», **Revista de Filología Española,** Madrid, t. LIX, enero-diciembre 1977, cuadernos 1º-4º, p. 145, BNM.

MIR BERLANGA, Francisco, **Melilla en los pasados siglos y otras historias,** Madrid, 1977, Edit. Nacional, 5 p.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, «El cementerio israelita de Tetuán», **Boletín de la Asociación Española de Orientalistas,** Madrid-Barcelona 1970, VI pp. 218-227, 3 fots. + 1 plano. Reimpreso en **Maguen,** Caracas, 1972, nº 27-28, IHAC.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, «Emancipación de los judíos de Marruecos (Tetuán 1860-62) Resurgimiento de una minoría en un país islámico», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán** Tetuán 1977, núms. 13-14, núms. 73-97. Reimpreso en Maguen, Caracas, 1981.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, «Filosemitismo y antisemitismo en la obra de Pedro Antonio de Alarcón y otros testigos de la «Guerra de Africa», **Hespéris Tamuda,** Rabat, 1976-77, Vol. XV, pp. 137-148, BGAR, BFR.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, **Tetouan, la première communauté juive du Tiers Monde ouverte a l'Occident** (1860-1865), en «Histoire et dispersion des Judeo-Espagnols du Maroc, Paris, 1982.

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista, **Un modelo de aculturación de los judíos del Tercer Mundo. El caso de Marruecos, Sefarad** (Madrid).

MELILLA

BACAICOA ARNAIZ, Dora, « Datos sobre el asedio de Melilla en 1679 », **Tamuda,** Tetuán, año III, sem. I, 1955, pp. 107-111.

EPALZA, Mikel de, « El filósofo Ortega y Gasset y lo árabe : introducción a una lectura de su texto sobre Ibn Jaldún y Melilla », **Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos de Madrid,** Madrid, vol. XIX, 1976-1979, pp. 71-114.

GARCIA FIGUERAS, Tomás, **La ocupación carlista de Melilla** 1838-1839, Madrid, 1971, Instituto de Estudios Africanos, 304 p.

LOURIDO DIAZ, Ramón, «El armamento y la asistencia técnica militar europea en el asedio marroquí de Melilla» **Revista de Historia Militar,** Madrid, 32, 1972.

MALDONADO VAZQUEZ, Eduardo, « Un gobernador melillense-ceutí », **Africa,** Madrid, nº 281, 1965, s.p., BNM.

NUMISMATICA

BALAGUER, Ana M., « Descripción y comentarios de doce monedas transicionales árabe-musulmanes acuñadas en el norte de Africa », **Gaceta Numismática,** Barcelona, nº 43, diciembre, 1976, p. 32, ISOC.

BALAGUER, Anna M., « Nuevos datos sobre la moneda transicional árabe-musulmana de Hispania y Africa », **Gaceta Numismática,** Barcelona, nº 42, septiembre 1976, p. 27, ISOC.

BARCELO, MªCarmen, « Hallazgo de monedas almohades de Vilavella », **Cuadernos de Prehistoria y Arqueología Castellonense,** Castellón de la Plana, 3, 1976, p. 301 ISOC.

GUADAN, Antonio M. de, « Notas sobre un hallazgo de doblas almohades en la Costa de la isla de Chipre », **Cuadernos de Estudios Medievales,** Granada, vol. IV-V 1976-77, p. 269, ISOC.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, « Las monedas árabes de la Biblioteca General de Tetuán, **Tamuda,** Tetuán, 1957, año V, sem. II, pp. 229-238, BGAT.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo, « Notas de numismática magrebí. Los dirhams al-mohades de Beni Amart », **Numario Hispánico,** 1956, I y II sem., T. V, p. 115.

PEÑON DE VELEZ DE LA GOMERA Y CHAFARINAS

ALLENDE SALAZAR Y BERNAR, Andrés, « Un centenario : el Peñón de Vélez de la Gomera », **Africa,** Madrid, nº 266, 1964, BNM.

MIR BERLANGA, Francisco, « Las islas Chafarinas », **Jábega,** Málaga, 1980, 32, pp. 51-54, foto.

PREHISTORIA (V. ARQUEOLOGIA Y PREHISTORIA)

RABAT (V. HISTORIA-MARRUECOS...)

SAHARA (V. ARQ... ETC)

TANGER

RODRIGUEZ-MOÑINO SORIANO, Rafael, **La misión diplomática de D. Jacobo Stuart Fitz Janes y Falcó, Duque de Alba, en la Embajada de España en Londres** (1937-1945), s. l., Valencia ?, 1971, Edit. Castalia, 141 pp.

TETUAN (V. ARQUEOLOGIA Y PREHISTORIA) (V. HISTORIA-España, HISTORIA-Marruecos)

VARIOS

« ASPECTOS juridicos del túnel submarino del Estrecho de Gibraltrar », **Africa,** Madrid, mayo 1958, nº 197, s.p., BNM.

BLANQUE, Emilio, « El morabito de Sidi Ahmed Et-Tanyi », **Mauritania,** Tánger, áño 29 (figura como año 31), nº 365, abril 1958, pp. 150-153, BMCT.

BLANQUE, Emilio, « El palacio del sultán », **Mauritania,** Tánger, año 31 (figura como año 33) nº 386, enero 1960, pp. 13-18, BMCT.

BLANQUE, Emilio, « La Pascua del sacrifico », **Mauritania,** Tánger, año 28 (figura como año 30), nº 361, diciembre 1957, pp. 502-503, BMCT.

BLANQUE, Emilio, « Regiones de Mar-

ruecos, Beni-Ider», **Mauritania,** Tánger, año 28 (figura como año 30), nº 353, abril 1957, pp. 154-156, BMCT.

CALVO MORALEJO, Gaspar, «Fundación del Colegio de Misiones para Tierra Santa y Marruecos en Santiago de Compostela (1982)», **Liceo Franciscano,** Santiago de Compostela, 2ª-época, año XXIX, enero-diciembre 1976, nºs 85-86-87, pp. 79-101

FONT TULLOT, I, «Las causas de la sequedad del Sahara», In : **Estudios geográficos,** 1956, 61-74.

Literatura y pensamiento marroquíes contemporáneos, Madrid, 1981, Instituto Hispano-Arabe de Cultura-Facultad de Letras y Ciencias Humanas de Rabat, Seminario de Literatura y pensamientos árabes modernos, Serie Antologías Nacionales, III, 594, pp. Introducción de Abderrahman Cherif Chergui. Nota preliminar de Fernando de Agreda Burillo. IHAC.

MARCY, Georges, «Nota sobre algunos topónimos y nombres antiguos de tribus bereberes en las islas Canarias», **Anuario de Estudios Atlánticos,** Madrid, Las Palmas, 1962, núm 8, pp. 239-289.

Marruecos. – 2ª ed. – Madrid : Banco Exterior de España, 1984, 8 p. Tánger, Biblioteca Española.

MUÑIZ SOLIS, Rafael, «Apuntes sobre una recolección malacológica en el litoral marroquí del Estrecho de Gibraltar», **Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán,** Tetuán, junio-diciembre 1979, nº 19-20, pp. 7-21 + map. BET.

RUMEU DE ARMAS, Antonio, «El cabo de Bojador y los navegantes de la Edad Media», **Africa,** Madrid, 1960, nº 222, s.p., BNM.

RUMEU DE ARMAS, Antonio, «Las pesquerías españolas en la costa de Africa (siglos XV-XVI)», **Anuario de Estudios Atlánticos,** Madrid, nº 23, año 1977, p. 349, ISOC.

Recherches portugaises sur le Maroc à l'époque moderne Esquisse bibliographique

Bibliographie portugaise sur le Maroc

António DIAS FARINHA
Universidade Nova de Lisboa

La bibliographie portugaise sur le Maroc concerne, surtout, l'époque de la présence lusitanienne dans quelques villes et régions côtières maghrébines du XVème au XVIIIème siècles, soit de la prise de Ceuta en 1415 à l'abandon de Mazagan (al-Jadida) en 1769. Il existe également quelques études et documents sur l'époque médiévale qui traitent les relations maritimes, du commerce et des projets d'expansion de chaque côté du détroit de Gibraltar. Après le XVIIIème siècle, l'attention des historiens a été retenue par les relations diplomatiques qui ont été établies, et les rapports économiques dont la pêche qui a toujours été d'un grand intérêt pour les Portugais. Au XXème siècle et malgré l'importance des rapports entre les deux pays et la forte émigration portugaise vers le Maroc, les études consacrées à ce pays surtout encore peu nombreuses et sont relativement récentes.

* * *

Il faut remarquer d'abord la publication des chroniques portugaises qui ont trait à l'histoire du Maroc. Nous avons, dorénavant, des éditions critiques établies à partir d'originaux ou de copies anciennes.

Le premier écrivain à s'intéresser à l'expansion des Portugais au Maroc fut Gomes Eanes de Zurara. Il rédigea la **Chronique de la prise de Ceuta** publiée par Pedro de Azevedo. La **Chronique de D. Duarte de Menéses,** gouverneur d'al-Ksar al-Seghir fut transcrite par Larry King sous la

direction du Prof. Oliveira Marques et éditée par l'Universidade Nova de Lisboa en 1978. Une nouvelle édition de la **Chronique de D. Pedro de Meneses**, premier gouverneur portugais de Ceuta, est en préparation.

La défaite des portugais devant Tanger en 1437, suivie de la captivité de l'infant Ferdinand, frère du roi D. Duarte, a inspiré au P. Fr. João Ãlvares la rédaction de la chronique de sa vie à Fez. On y trouve beaucoup de remarques sur cette ville. La **Chronique de l'infant Ferdinand** fut l'objet de deux éditions remarquables par Mendes dos Remédios (1911) et Adelino de Almeida Calado (1960).

La place d'honneur dans l'ensemble des écrivains et chercheurs portugais sur le Maroc appartient sans conteste à David Lopes, arabisant, historien et professeur à l'Université de Lisbonne. Il publia avec soin les deux gros volumes des **Annales d'Arzila** de Bernardo Rodrigues, en 1915 et 1919. Cet auteur donne un tableau très complet de la vie dans le nord du Maroc pendant la première moitié du XVI^ème^ siècle. David Lopes publia aussi les **Textos em aljamia portuguesa** (documents en langue portugaise écrits en caractères arabes) d'après les originaux du XVI^ème^ siècle qui se trouvent aux Archives Nationales de Torre do Tombo.

D'autres chroniques furent publiées : celles de Rui de Pina, par Alberto Martins de Carvalho et Manuel Lopes de Almeida ; la **Chronique du Prince Jean** (devenu le roi Jan II) fut édité par l'Universidade Nova de Lisboa, d'après le texte établi avec rigueur par le Prof. Graça Almeida Rodrigues.

Les archives portugaises sont très riches en documents qui remontent au XV^ème^ siècle. Il y a bien sur, beaucoup d'autres qui sont plus anciens, notamment les registres de la Chancellerie Royale. Des érudits français et leurs collaborateurs portugais ont fouillé une partie des fonds des bibliothèques et des archives en vue de la publication des **Sources inédites de l'histoire du Maroc,** selon le plan de Henri de Castries. La série «Portugal» de cette collection a fait paraître cinq volumes (Paris, 1934-1953), sous le responsabilité de Pierre de Cenival, David Lopes, Robert Ricard et Chantal de la Véronne. Cette publication, dont le soin de la transcription et de la rédaction des notes est remarquable, fut le point de départ pour l'étude de l'histoire marocaine moderne et a retenu l'attention des chercheurs (même les lusitaniens) sur cette masse considérable de documents jusqu'alors inédite.

Dès le début du siècle, toutefois, quelques volumes de documents des « Chancelarias reais relativas a Marrocos » furent imprimés à Lisbonne. Le premier parut en 1915 grâce au dévouement de Pedro de Azevedo et le second fut publié en 1934. Ces deux volumes renferment les documents allant de 1415 jusqu'à 1456, ce qui veut dire qu'il incluent la plupart de la documentation sur les cinquantes premières années de la présence portugaise au Maroc. Ce grand travail fut continué par P.M. Laranjo Coelho avec la publication de « Chancelaria de D. João II » et par António Baião

avec l'édition d'une partie des documents de « Corpo Cronológico », une des grandes collections des Archives Nationales de la Torre do Tombo.

Les cinq gros volumes de **Descobrimentos Portugueses Documentos para a sua história**, publiés par João Martins da Silva Marques et Alberto Iria, ont réuni la majeure partie de la documentation sur l'expansion portugaise depuis ses débuts (dès le XII^{eme} siècle) jusqu'à 1499. Elle s'avère fondamentale pour l'étude de l'activité maritime, la construction des bateaux, la guerre navale et l'administration d'outre-mer. Il faut remarquer la rigueur de la transcription, la bibliographie et les index de cet ouvrage ; on peut regretter, toutefois, que l'introduction promise n'aie pas été publiée et que les notes ne soient pas plus abondantes.

La dernière grande collection de documents parue est celle des **Monumenta Henricina** (15 volumes, Lisbonne, 1960 - 1974), publiée en mémoire de l'infant Henri, le Navigateur, grâce aux soins de l'éminent chercheur et érudit qui était le P. António Joaquim Dias Dinis. Les documents montrent surtout les relations entre le Portugal, les états de la péninsule ibérique, le Maghreb et les îles de l'Atlantique (Canaries, Madère et Azores), pendant le XV^{eme} siècle.

La conquête de Ceuta en 1415 marque le début de l'expansion maritime des portugais aux XV^{eme} et XVI^{eme} siècles. Ainsi, la présence lusitanienne dans quelques places marocaines reste étroitement liée aux grandes découvertes maritimes et à l'établissement de l'empire portugais oriental, africain et brésilien. Les nouveaux courants de la recherche historique XX^{eme} siècle se sont donc interrogés sur les « causes » de cette conquête et sur l'insistance à garder les forteresses même après la déroute dans la Bataille des Trois Rois.

Un texte de l'écrivain António Sérgio (1919) donnait une interprétation économique de la prise de Ceuta, montrant le manque de blé au Portugal, l'abondance de cette même céreal au Maroc et l'intérêt de la bourgeoisie au commerce maritime qui aurait été à l'origine du choix de la prise de Ceuta. Son porte-parole, João Afonso, chargé des finances du roi Jean I, serait l'auteur du plan de la conquête.

La prise de position de António Sérgio s'est révélée très utile aux études historiques portugaises. Une série d'ouvrages ou de « réponses » a élargi considérablement le domaine théorique des « causes » de l'Expansion et a augmenté l'intérêt pour les problèmes économiques et sociaux, pour la recherche de nouveaux documents et aussi pour les données de la géographie et de l'anthropologie.

Les travaux du Professeur Vitorino Magalhães Godinho sont l'exemple le plus réussi de la « Nouvelle Histoire » au Portugal. Il dédia à l'étude du Maghreb plusieurs titres dont il faut signaler la « Historia económica e social da Expansão Portuguesa » (1947), « O » Mediterrâneo « saariano e as

caravanas do ouro» (1956), «A economia dos descobrimentos henriquinos» (1962) et la thèse de doctorat ès-lettres presentée à la Sorbonne sous le titre «L'économie de l'empire portugais au XV^{e} et XVI^{e} siècles» (1969).

Plusieurs monographies ont été consacrées à l'histoire des places portugaises au Maroc : David Lopes publia l'« História de Arzila » (1924) et Joaquim Figanier l'« Historia de Agadir» (1945). Le Professeur Joaquim Veríssimo Serrão a dirigé à la Faculté des Lettres de Lisbonne la rédaction des monographies sur « Mazagan » par António Dias Farinha (1963). « Le Maroc à l'époque de Jean II » par Otília Fontoura (1966) et « Azemmour » par Maria Augusta Lima Cruz (1967).

Signalons encore l'édition du «Cancioneiro chamado de D. Maria Henriques» avec une remarquable introduction et de savantes notes dûes au P. Domingos Maurício Gomes dos Santos (1956). Ce même historien a écrit une monographie de valeur «D. Duarte e as responsabilidades de Tanger» (1960), sur le désastre des portugais devant Tanger en 1437.

Les «Histoires Générales» du Portugal publiées dans les dernières années ne pouvaient ne pas faire état des derniers acquis dans l'étude des relations luso-marocaines. C'est le cas des ouvrages des Professeurs J. Veríssimo Serrão et A.H. de Oliveira Marques, cités ci-après.

Avant de terminer nous voudrions remarquer que la documentation historique portugaise sur le Maroc s'avère particulièrement importante du fait de sa quantité et de sa qualité. Elle n'est que partiellement publiée et la difficulté de la langue a fait que les historiens marocains et européens l'ont peu utilisée. Les sources et les études portugaises sur le Maroc deviennent indispensables pour la connaissance du XV^{eme} et le XVI^{eme} siècles maghrébins étant donné la relative rareté de la documentation en arabe ou en autres langues européennes. Ces deux siècles ont modifié la connaissance que les hommes avaient du monde grâce aux découvertes maritimes portugaises ; le Maroc a assisté à des bouleversements profonds avec l'arrivée au pouvoir des dynasties cherifiennes, dont les débuts ont été étroitement liés à la présence lusitanienne au Maroc. C'est dire que l'histoire moderne des deux Pays ne peut se faire qu'en tenant compte de l'évolution de chacun d'eux et des rapports qu'ils ont noué à travers les temps.

* * *

La bibliographie qui va suivre a été présentée au colloque tenu à la Faculté des Lettres de Rabat au mois de décembre 1986 «Trente ans de recherche universitaire au Maroc» (depuis l'indépendance). Elle concerne, surtout, les titres publiés dans cette période. Nous avons ajouté quelques ouvrages, notamment des chroniques et des documents, imprimés avant 1956, dans le souci de rendre service au lecteur. Nous ne signalons que les

travaux des portugais sur le Maroc et quelques ouvrages d'auteurs étrangers imprimés au Portugal.

* * *

- ALVARES (Fr. João), **Chronica do Infante Santo D. Fernando,**
  ed. par Mendes dos Remédios, Coimbra, 1911.
  Fr. João Alvares, prêtre, accompagna l'infant Ferdinand, frère du roi, quand il a été captif à Fès (1437-1443). Il rédigea alors une chronique de la vie de celui-ci où l'on peut lire beaucoup de notices sur la vie au Maroc de la première moitié du XV^{eme} siècle.

  ALVARES (Fr. João), **Obras,** vol. I **Trautado da vida e feitos do muito vertuoso s^{or}. ifante D. Fernando,**
  ed. par Adelino de Almeida Calado, Coimbra, 1960.
  Nouvelle édition de cet ouvrage.

- ANDRADA (Francisco de), **Crónica de D. João III,**
  avec une introduction de M. Lopes de Almeida, Porto, 1976.
  La chronique du roi Jean III (1521-1557) contient beaucoup de renseignements sur l'histoire des portugais au Maroc. Robert Ricard en a traduit une partie, en français, publiée sous le titre **Les Portugais et l'Afrique du Nord sous le règne de Jean III** (1521-1557) **d'après la chronique de Francisco de Andrada,** in **Hespéris,** t. XXIV, 1937, pp. 259-345.

- CORTE-REAL (Manuel Henrique), **A Feitoria Portuguesa na Andaluzia** (1500-1532), Lisboa, 1967.
  Les facteurs portugais dans le sud d'Espagne étaient chargés de ravitailler les places portugaises du Maroc. C'est donc un livre qui étudie les rapports économiques entre l'Espagne, le Maroc et le Portugal.

- CORTESÃO (Jaime), **Os Descobrimentos Portugueses,**
  2 vols., Lisboa, s.d. (1958).
  Ce livre consacre plusieurs chapitres à l'étude des relations entre les découvertes et l'expansion des Portugais au Maroc.

- COSTA (D. Francisco da), **Cancioneiro chamado de D. Maria Henriques,**
  introd. et notes de Domingos Maurício Gomes dos Santos, Lisboa, 1956.
  L'auteur a été ambassadeur du Portugal au Maroc après la Bataille des Trois Rois. Il y est resté en gage du rachat des 80 gentilshommes qui avaient été faits captifs dans la bataille. Il y a écrit des vers et du théâtre. La publication a été faite par Domingos Maurício Gomes dos Santos qui rédigea une savante introduction et des notes sur la vie des portugais captifs où il y a beaucoup de renseignements sur la cour et la ville de Marrakech.

– CRUZ (Maria Augusta de Abreu Lima), **Os Portugueses em Azamor** (1513-1541), Lisboa, 1967 (dactilog.).
Mémoire de licence presenté à la Faculté des Lettres de Lisbonne sur la ville d'Azemmour à l'époque portugaise. V. **infra** Fagundes (Maria Augusta Lima Cruz).

– **Descobrimentos Portugueses. Documentos para a sua História**, par João Martins da Silva Marques, vol. I (1147-1460), Suplemento ao vol. I (1057-1460) e vol. III (1461-1500), Lisboa, 1944-1971.
Le vol. II, t. I et II par Alberto Iria avec le sous-titre **O Algarve e os Descobrimentos**, Lisboa, 1956.

— **Dicionário de História de Portugal,** dirig. por Joel Serrão, 4 vols., Lisboa, 1963-1971.
Cet ouvrage renferme quelques articles concernant les places portugaises du Maroc, écrits par Robert Ricard et António Dias Farinha. De nombreux articles sont très importants pour l'histoire du Portugal à l'époque de l'Expansion.

– Dinis (A.J. Dias), **Estudos Henriquinos**, Coimbra, 1960.
Quelques articles concernant l'histoire des portugais au Maroc pendant le XV^{eme} siècle.

– DINIS (A.J. Dias), **Vida e obras de Gomes Eanes de Zurara**, Lisboa, 1959.
Etude sur les manuscrits de Zurara, auteur des chroniques sur la prise de Ceuta, de D. Pedro de Meneses, premier gouverneur de Ceuta et de D. Duarte de Meneses, premier gouverneur d'al-Ksar al-Saghir.

– **Documentos das Chancelarias Reais anteriores a 1531 relativos a Marrocos**, publ. par Pedro de Azevedo, 2 vols., Lisboa, 1915-1934.
La collection **Chancelarias Reais** de l'Arquivo Nacional da Torre do Tombo renferme les documents officiels de la chancellerie royale portugaise. Les deux volumes incluent les documents datés de 1415-1456.

– **Documentos do Corpo Chronológico relativos a Marrocos** (1488-1514), publ. par A. Baião, Coimbra, 1925.
Le **Corpo Chronológico** est une collection de l'Arquivo Nacional da Torre do Tombo. Cette publication a inclu les documents sur le Maroc de la « Parte I » jusqu'au « Maço 16 », ce que veut dire qu'il y a encore beaucoup de documents inédits.

– **Documentos inéditos de Marrocos. Chancelaria de D. João II**, publ. par P.M. Laranjo Coelho, Lisboa, 1943.
Cette publication renferme les documents de la chancellerie royale portugaise du règne de Jean II (1481-1495) concernant le Maroc.

– ESAGUY (José de), **O Livro Grande de Sampayo ou Livro dos Vedores de Ceuta** (1505-1670), Coimbra, 1941. (Separata de **O Instituto**, vols. 93, 94, 97, 99, et 101).
Traduit en espagnol et publié sous le titre **Libro de los veedores de Ceuta (Libro Grande de Sampayo)** 1505-1670, Tanger, 1939.

– FAGUNDES (Maria Augusta Lima Cruz), « Documentos inéditos para a história de Azamor », in **Arquivos do Centro Cultural Português**, vol. II, Paris, 1970, pp. 104-179.
C'est un extrait du mémoire de licence presenté par Maria Augusta Lima Cruz à la Faculté des Lettres de Lisbonne.

– FARINHA (António Dias), **Correspondência de D. Jorge Mascarenhas, governador de Tânger** (1622-1624), Leiden, 1971. (Separata de Actas do IV Congresso de Estudos Arabes e Islâmicos).
Les notices sur le Maroc dans la correspondance d'un gouverneur portugais de Tanger (1622-1624).

– FARINHA (António Dias), **Feitos de Vasco de Pina em Marrocos e a sua acçâo na abadia de Alcobaça (documentos inéditos)**, Paris, 1969. (Sep. de Arquivos do Centro Cultural Português, vol. I)
Etude sur un chevalier portugais du début du XVI^{eme} siècle au Maroc.

– FARINHA (António Dias), **História de Mazagâo durante o período filipino,** Lisboa, 1970. (Sep. de **Studia,** 1969).
Histoire de El-Jadīda à l'époque portugaise.

– FARINHA (António Dias), **Uma inscrição portuguesa inédita em Mazagao,** Lisboa, 1968. (Sep. de **Studia,** n° 25).
Traduction française de Ayméric de Descallar sous le titre **Une inscription portugaise inédite à El-Jadida,** Rabat, 1970.

– FARINHA (António Dias), **Os marabutos e a presença portuguesa em Marrocos (Nótulas),** Lisboa, 1974. (Sep. de **Colectãnea de Estudos em honra do Prof. Dr. Damião Peres).**

Cet article étudie les rapports entre les **murâbits** et les portugais au Maroc.

– FARINHA (António Dias), **Os Xarifes de Marrocos (Notas sobre a Expansao Portuguesa no Norte de Africa,** Lisboa, 1983. (Sep. de **Estudos de História de Portugal,** vol. II. **Homenagem a A.H. de Oliveira Marques).** Etude sur les Šurafā saadiens dans les documents portugais.

– FIGANIER (Joaquim), **Frei João de Sousa – Mestre e intérprete de língua arábica,** Coimbra, 1949.
Etude biographique sur Fr. João de Sousa, moine d'origine syrienne, chargé de plusieurs missions au Maroc pendant le XVIII^{eme} siècle.

– FIGANIER (Joaquim), **História de Santa Cruz do Cabo de Gué (Agadir)** 1505-1541, Lisboa, 1945.

Monographie bien documenté sur l'histoire de la ville d'Agadir à l'époque portugaise.

- FONTOURA (Otília Rodrigues), **Portugal em Marrocos na época de D. João III – Abadono ou permanência** ?, Lisboa, 1966 (dactilog.)
  Mémoire de licence presenté à la Faculté des Lettres de Lisbonne ; traite des difficultés de la présence portugaise au Maroc sous le règne de Jean III (1521-1557).
- **Gavetas da Torre do Tombo** (As), 12 vols., Lisboa, Centro de Estudos Históricos Ultramarinos, 1960-1977.
  Collection de documents concernant l'Expansion Portugaise, classés sous ce même titre dans l'Arquivo Nacional da Torre do Tombo ; une grande partie concerne l'histoire des Portugais au Maroc.
- GOIS (Damião de), **Crónica do felicíssimo rei D. Manuel**, 4 vols., Coimbra, 1949-1955.
  Nouvelle édition de la célèbre chronique de D. Manuel publiée par la première fois en 1566. Robert Ricard a publié, en traduction française, des extraits de cette chronique sous le titre **Les Portugais au Maroc de** 1495 **à** 1521, Rabat, 1937.
- GOIS (Damião de), **Crónica do príncipe D. João**, ed. par Graça de Almeida Rodrigues, Lisboa, 1977.
  Chronique du prince Jean qui a regné au Portugal sous le nom de Jean II (1481-1495). Avec beaucoup de notices sur le Maroc au XV^eme^ siècle.
- GODINHO (Vitorino Magalhães), **Os Descobrimentos e a Economia Mundial**, 2 vols. Lisboa, 1963-1971 ; 2**a** ed., 4 vols., Lisboa 1981-1983.
  Ce livre contient de longs chapitres sur l'histoire des portugais au Maroc.
- GODINHO (Vitorino Magalhães), **A Economia dos Descobrimentos henriquinos**, Lisboa, 1962.
  Consacre quelques chapitres aux relations portugaises avec le Maroc.
- GODINHO (Vitorino Magalhães), **L'économie de l'empire portugais aux XV^eme^ et XVI^eme^ siècles**, Paris, 1969.
  Thèse de doctorat ès-lettres présentée à la Sorbonne ; traduite en portugais sous le titre **Os Descobrimentos e a Economia Mundial**, 2 vols., Lisboa, 1963-1971 ; 2^eme^ éd., 4 vols., Lisboa, 1981-1983.
- GODINHO (Vitorino Magalhães), **História económica e social da Expansao Portuguesa,** Lisboa, 1947.
  C'est le premier (et unique) volume publié sous ce titre et traitent de la vie économique et sociale du Maroc au XV^eme^ siècle.
- GODINHO (Vitorino Magalhães), **O Mediterraneo «saariano e as caravanas do ouro**, São Paulo, 1956.

Etude sur le commerce entre le Maroc et l'Afrique Occidentale.
- GOULVEN (Joseph), **Safi au vieux temps des portugais**, Lisboa, 1938.
- IRIA (Alberto), v. **Descobrimentos Portugueses.**
- **Jornada del-rei D. Sebastião às partes de Africa**, publ. par Francisco de Sales Mascarenhas Loureiro, Lourenço Marques, 1970 ; 2a ed. Lisboa, 1978. Chronique de la Bataille des Trois Rois.
- LIMA (Durval R. Pires de), **História da dominiação portuguesa em Çafim** (1506-1542), Lisboa, 1930.
Etude sur l'histoire des portugais à Safi.
- **Livro dos Conselhos de el-rei D. Duarte** (**Livro da Cartuxa**), transc. de João José Alves Dias, Lisboa, 1982.
Ce livre a appartint au roi D. Duarte de Portugal qui y registra des documents sur le Maroc surtout à propos de l'expédition à Tanger de 1437.
- LOPES (David), « A Expansão em Marrocos » in **História da Expansao Portuguesa no Mundo**, dirig. par António Baiao, Hernãni Cidade e Manuel Múrias, vol. I, Lisboa, 1937.
Vue d'ensemble sur l'histoire des Portugais au Maroc.
- LOPES (David), **História de Arzila durante o domínio portugés** (1471-1550) e 1577-1589), Coimbra, 1924 (1925).
Monographie sur l'histoire d'Asilah à l'époque portugaise.
- LOPES (David), « Les Portugais au Maroc », in **Revue d'Histoire Moderne**, t. XIV, n° 39, Paris, 1939.
- LOPES (David), « Os Portugueses em Marrocos », in **História de Portugal**, dirig. par Damião Peres, vols. III et IV, Barcelos, 1931-1932. Cette étude sur les portugais au Maroc pendant le XV^{eme} et le XVI^{eme} siècles reste encore fondamentale.
- LOPES (David), **Textos em aljamia portuguesa. Documentos para a história do domínio portugés em Safim,** Lisboa, 1987. Nouvelle édition, Lisboa, 1940. Pendant le XVI^{eme} siècle des personnalités marocaines ont écrit le portugais avec des caractères arabes. Les originaux se trouvent dans les Archives Nationales (Torre do Tombo). David Lopes les publia et rediga une étude sur Safi à l'époque portugaise. La deuxième édition est beaucoup plus complète que la première.
- LOUREIRO (Francisco de Sales Mascarenhas), v. **Jornada del-rei D. Sebastião às partes de Africa.**
- MARQUES (A.H. de Oliveira), **História de Portugal**, 2 vols., Lisboa, 1972-1973. Dans son histoire du Portugal le Professeur Oliveira Marques a donné une place considérable à l'histoire des Portugais au Maroc.
- MARQUES (A.H. de Oliveira) **Introdução à História da Agricultura em**

Portugal – A questão cerealífera durante a Idade Média, Lisboa, 1968.
Consacre un chapitre au problème du blé dans les relations économiques avec le Maroc.

– MARTINS (F.A. Oliveira), **Portugal e Marrocos no século XVIII**, Lisboa, 1937.
Etude sur les relations entre le Maroc et le Portugal au XVIII^{eme} siècle.

– **Mélanges d'études luso-marocaines dediés à la mémoire de David Lopes et Pierre de Cenival**, Lisboa, 1945.
Outre les bibliographies des deux chercheurs auxquels est consacré l'ouvrage, ce livre renferme des articles sur le Maroc de António Baião, Marcel Bataillon, Georges Cirot, Georges S. Colin, Paul-Antoine Evin, D. Maurício dos Santos, J. Renaud, Robert Ricard e Henri Terrasse.

– **Monumenta Henricina**, ed. par A.J. Dias Dinis, 15 vols., Lisboa, 1960-1974.
Collection de documents centrés sur la personne et la maison de l'infant Henri. Beaucoup sont des pièces d'archives jusqu'alors inédites.

– PERES (Damião), **Conquista de Azamor pelo duque de Bragança D. Jaime em** 1513, Lisboa, 1951.
Etude sur la prise d'Azemmour par les portugais en 1513.

– PINA (Rui de), **Crónicas**, int. de M. Lopes de Almeida, Porto, 1977.
Reédition des chroniques de Rui de Pina des règnes de D. Duarte, D. Afonso V et de D. João II (XV^{eme} siècle).

– **Portugaliae Monumenta Cartographica**, par Armando Cortesão et Avelino Teixeira da Mota, 5 vols., Lisboa, 1960.
Collection des cartes portugaises faites pendant le période de l'Expansion.

– RESENDE (Garcia de), **Crónica de D. João II et Miscelânea**, avec une introduction par Joaquim Veríssimo Serrão, Lisboa, 1973.
Chronique du roi Jean II (1481-1495).

– RICARD (Robert), **Etudes sur l'histoire des Portugais au Maroc**, Coimbra, 1955.

– RICARD (Robert) e António Dias Farinha, **Les Documents sur le Maroc dans le vol. IV de « As Gavetas da Torre do Tombo »**, Lisboa, 1965 (Sep. de **Studia**, nº 16).
Les collections de documents publiés au Portugal renferment beaucoup de notices sur l'histoire du Maroc. C'est le cas de la collection **Gavetas**, un des fonds de manuscrits de l'Arquivo Nacional da Torre do Tombo, où les auteurs ont puisé la matière de cet article.

– RODRIGUES (Bernardo), **Anais de Arzila**, ed. par David Lopes, 2 vols., Lisboa, 1915-1919.
Source très importante pour la connaissance de la ville d'Asilah et du Maroc pendant la première moitié du XVI^{eme} siècle.

– SANTOS (Domingos Maurício Gomes dos), **D. Duarte e as responsabilidades de Tanger** (1433-1438), Lisboa, 1960.
Etude sur l'entreprise portugaise au Maroc sous le règne de D. Duarte.

– SERRÃO (Joaquim Veríssimo), **História de Portugal**, 8 vols., Lisboa, 1977-1986.
L'expansion au Maroc a profondement marqué l'histoire du Portugal. Ainsi le Professeur J.V. Serrão dans son ouvrage fait état de l'évolution des rapports entre les deux Pays.

– SERRÃO (Joaquim Veríssimo), **A Historiografia Portuguesa**, 3 vols., Lisboa, 1972-1974.
Etude sur les chroniqueurs et écrivains portugais jusqu'au XVIII^{eme} siècle.

– TAVARES (Maria José Pimenta Ferro), **Os Judeus em Portugal no século XV**, 2 vols., Lisboa, 1982-1984.
L'histoire des juifs au Portugal dans le XV^{eme} siècle montre le rôle qu'ils ont joué dans les rapports avec le Maroc.

– VELLOSO (Queiroz), **O reinado do cardeal D. Henrique**, Lisboa, 1946.
Roi du Portugal entre 1578 et 1580, le cardinal D. Henrique a dû gouverner à la suite de la Bataille des Trois Rois.

– VELLOSO (Queiroz), **D. Sebastião** 1554-1578, 3eme ed., Lisboa, 1945.
Etude importante pour l'histoire de la Bataille des Trois Rois.

– ZURARA (Gomes Eanes de), **Crónica do conde D. Duarte de Meneses**, ed. de Larry King. Lisboa, 1978.
Edition diplomatique de la chronique du premier gouverneur portugais d'al-Ksar al-Saghir.

– ZURARA (Gomes Eanes de), **Crónica da tomada de Ceuta por el-rei D. João I**, publ. par F.M. Esteves Pereira, Lisboa, 1915.
C'est la principale source historique sur la prise de Ceuta par les portugais.

Recherches soviétiques historiques et sociologiques sur le Maroc

R.G. LANDA
Institut de l'orientalisme
Académie des sciences de l'URSS
Moscou

Les recherches historiques et sociologiques des savants soviétiques sur le Maroc ont débuté dans les premières années de l'existence de l'Etat soviétique. Mettant en œuvre les réalisations des orientalistes dans la Russie prérévolutionnaire, des auteurs soviétiques ont introduit dans les recherches sur les pays arabes une nouvelle méthodologie progressiste basée sur la théorie du socialisme scientifique.

Travaux publiés avant l'indépendance du Maroc

Le fondateur de l'Etat soviétique Vladimir Lénine a mentionné le Maroc dans ses œuvres à plusieurs reprises. Il a stigmatisé la politique des puissances impérialistes, cette politique de l'oppression et de l'exploitation du Maroc. Mikhail Frounze, homme d'Etat remarquable et chef de l'armée soviétique, a publié en 1925 « Les civilisateurs européens et le Maroc ». Dans ce livre il a analysé en détail l'évolution de la résistance armée. Des tribus marocaines aux troupes françaises et espagnoles. Presque 30 livres et articles consacrés à la lutte heroïque du Rif ont été publiés dans notre pays dans la seule période allant de 1921 à 1931 à Moscou, Leningrad et Kharkov.

Il faut mentionner parmi ceux-ci les travaux de D. Lebedev, V. Mazourenko, B. Pouretski sur la lutte libératrice de tribus marocaines. Il faut citer aussi M. Pavlovitch, historien soviétique connu, qui a consacré au Maroc sept livres et grands articles en 1923-1926, et encore I. Khorikov, V. Yakovlev et P. Yonov, qui ont entrepris une analyse fine de l'évolution des actions militaires pendant la guerre de Rif en 1921-1926.

Dans les années d'avant-guerre les savants soviétiques commencent à étudier aussi la culture contemporaine et les ethnies du Maghreb, ainsi que le mouvement ouvrier et paysan, l'évolution économique et les changements sociaux. De nombreux travaux de valeur se rapportant aux pays de l'Afrique du Nord, y compris le Maroc, ont été publiés dans les revues

scientifiques et d'information et dans différents recueils. Parmi ceux-ci les éditions de l'Association de recherches scientifiques sur les problèmes nationaux et coloniaux, de l'Institut international agraire, de l'Institut de l'économie mondiale et de relations internationales, méritent une mention particulière.

Les historiens et arabisants soviétiques ont toujours porté leur attention aux pays arabes de l'Afrique. Cela est parfaitement justifié, car ces pays-là ont été à l'avant-garde du mouvement de libération nationale sur le continent africain. La plupart des travaux sur les pays d'Afrique parus entre 1918 et 1945 ont été consacrés à la vie contemporaine et à l'histoire de la lutte de libération nationale dans l'Egypte et le Maghreb. Tels sont, par exemple, les ouvrages de Troianovski, Chami, Kilberg et surtout de Vladimir Loutsky, arabisant et historien soviétique éminent. Bien entendu, pendant les années alarmantes d'avant-guerre et de la deuxième guerre mondiale les chercheurs soviétiques ont concentré leur attention sur la situation politique et économique du Maroc, sur le rôle de celui-ci dans les actions de guerre dans le bassin méditerranéen. Tels ont été les travaux de Vladimir Loutsky et de Vera Vasilièva. Une fois la guerre terminée, l'intérêt des arabisants soviétiques a évolué vers les traits spécifiques de l'histoire marocaine moderne. Le thème de la première thèse consacrée à l'histoire du Maroc et soutenue en l'Union Soviétique par S. Stegar en 1947 était la crise d'Agadir de 1911.

Au début des années 50 des changements qualitatifs ont été enregistrés dans les recherches historiques et sociologiques sur le Maroc menées en U.R.S.S. Il convient de noter que ces recherches sont devenues plus spécialisées et plus nombreuses. C'était une nouvelle étape. Le nombre des spécialistes étudiant les problèmes les plus divers du Maghreb en général et du Maroc en particulier a augmenté. Cet accroissement ainsi que la solidarité agissante des Soviétiques avec la lutte héroïque des partiotes marocains pour l'indépendance nationale ont été la cause principale de l'approfondissement et de l'enrichissement des recherches soviétiques sur le Maroc. Ce fait était étroitement lié au développement des études soviétiques arabistes et au soutien politique et diplomatique apporté au mouvement national marocain par l'Union Soviétique.

Travaux publiés après l'indépendance du Maroc

On peut dire qu'en 1956, au moment de la proclamation de l'indépendance du Maroc, la science historique soviétique avait déjà une tradition élaborée des études sur ce pays. Riches de cette tradition les historiens, les sociologues, les économistes et les sociolinguistes soviétiques ont pu analyser les étapes les plus diverses de l'histoire du Maroc y compris les différents problèmes du développement économique, social, culturel et linguistique.

Il faudrait sans doute rappeler aussi que l'historiographie soviétique sur le Maroc renferme également des travaux consacrés à la période antique. Germain Diliguenski par exemple a publié un livre sur la domination romaine et le royaume vandale en Afrique du Nord[1]. En outre, des articles dûs à N. Machkine et Z. Oudaltsova traitent des mouvements sociaux et de la vie urbaine en Afrique Romaine et de la politique de Byzance dans la région

L'Histoire du Maghreb au Moyen Age a été mieux étudiée que la période antique. Sont à noter tout premièrement des travaux du fameux islamologue et érudit arabisant Eugène Belyaev, surtout sa monographie éditée deux fois en russe et traduite en anglais[2]. Dans cet ouvrage général synthétisant ses recherches antérieures, l'auteur a décrit les étapes de la conquête arabe du Maghreb et insisté sur la résistance berbère. Néanmoins, il a cru que la développement du Maghreb après la conquête arabe a été étroitement lié à l'évolution sociale du Khalifat Arabe tout entier aux VII^{e}-IX^{e} siècles. Cet érudit a publié aussi un grand nombre de travaux sur l'histoire de différents courants dans l'Islam, le Kharidjisme en particulier[3], et a écrit des articles fort intéressants sur l'importance d'Ibn Khaldoun dans la civilisation mondiale.

Il est à noter que la philosophie de l'histoire d'Ibn Khaldoun, sa théorie sociologique et son action politique deviennent l'objet d'une étude plus approfondie pour beaucoup d'auteurs soviétiques. En 1959 Nikolas Ivanov fait une vaste analyse de « Kitab al-Ibar » en tant que l'une des sources pour l'étude de l'histoire du Maghreb au XIV siècle, il s'appuyait en cela sur les caractéristiques antérieures des travaux d'Ibn Khaldoun dégagées par les orientalistes soviétiques éminents, Vasiliy Bartold et Ignace Kratchkovski[4]. Une arabisante de Leningrad Svetlana Batsieva a publié un article concernant la philosophie de l'histoire d'Ibn Khaldoun[5]. En outre elle est l'auteur de travaux portant sur le poids spécifique dans la théorie d'Ibn Khaldoun du facteur géographique ainsi que sur sa vue du sufisme. Il faudrait mentionner également la monographie de Batsieva exposant la Mukaddima[6]. En 1980 le jeune islamologue et historien de la philosophie arabe Alexandre Ignatenko a passé en revue les résultats des recherches soviétiques sur Ibn Khaldoun et a proposé sa propre interprétation de la

---

(1) G. Diliguenski « L'Afrique du Nord aux IV^{e}-V^{e} siècles ». Moscou, 1961 (en russe).

(2) E. Belyaev. « Les arabes, l'islam et le Khalifat Arabe à l'époque du commencement du Moyen Age ». Moscou, 1965 et 1966 (en russe).

(3) E. Belyaev. « Les sectes de l'Islam », Moscou, 1957 (en russe).

(4) « Le recueil arabe ». Moscou, 1959, (en russe).

(5) « Sovietskoe vostokovedenie ». M., 1958. N° 1.

(6) S.M. Batsieva. « Le traité historique et sociologique d'Ibn Khaldoun « Mukaddima », M., 1956 (en russe).

philosophie khaldounienne et de l'influence d'Ibn Khaldoun non seulement sur le monde arabe, mais aussi sur l'Europe[7]. Actuellement A. Ignatenko prépare une vaste monographie sur l'histoire de la philosophie arabe y compris la philosophie d'Ibn Badjja, d'Ibn Toufail, d'Ibn Rouchd et d'Ibn Khaldoun. Le livre d'Arthur Sagadeev sur Ibn Rouchd[8] est également à mentionner à ce propos.

L'histoire politique et sociale du Maghreb médiéval (y compris le Maroc bien entendu) est encore peu étudiée en URSS. On ne peut signaler ici qu'un article de N. Ivanov concernant les tribus libres et taillables au Maghreb du XIV siècle[9] et surtout les notes et commentaires de Victor Matveev pour l'édition russe de la fameuse « Description de l'Afrique » de Léon l'Africain[10]. Il est à ajouter que V. Matveev prépare actuellement un livre sur le féodalisme au Maghreb. Maria Vidyassova a terminé une thèse de doctorat en histoire économique et sociale du Maghreb précolonial. En outre N. Ivanov dans sa préface à la traduction russe de l'ouvrage de Charles-André Julien a formulé un certain nombre de remarques sur la conception de l'histoire maghrébine telle qu'elle a été élaborée par le célébre historien français[11].

Les problèmes généraux de l'histoire moderne du Maroc ont été étudiés par Vladimir Loutski et exposés dans sa monographie posthume[12]. Au cours de la dernière décennie, la situation économique et sociale du Maroc au XIX^e siècle, ainsi que les traits spécifiques de la structure administrative, politique, ethnique et religieuse du pays avant l'installation du Protectorat ont été décrits par N. Ivanov,[13] disciple de Loutski. Parmi les chercheurs travaillant sur l'histoire du Màroc moderne colonial et postcolonial sont à nommer Natalya Loutskaya, Robert Landa et Piotr Cherkassov[14]. N. Ivanov, N. Loutskaya et Ratchik Avakov sont les plus connus parmi les chercheurs soviétiques au fait de la réalité marocaine. N. Ivanov et N. Loutskaya ont attentivement étudiés la lutte patriotique des Marocains

---

(7) A.A. Ignatenko. « Ibn Khaldoun ». M., 1980 (en russe).

(8) A.V. Sagadeev. « Ibn Rouchd ». M., 1973 (en russe).

(9) « Les pays arabes. Histoire » (recueil d'articles) M., 1963 (en russe).

(10) Leon l'Africain. « L'Afrique – le tiers du monde ». Leningrad, 1983, pp. 375-492 (en russe)

(11) Ch. – A. Julien. « Histoire de l'Afrique du Nord. Tunisie – Algérie – Maroc ». Moscou, 1961, vol. 1, pp. 5-13 ; Vol. 2, pp. 5-8 (en russe).

(12) V.B. Loutski. « Histoire moderne des pays arabes ». M., 1965, (en russe).

(13) « Histoire de la lutte des peuples d'Afrique pour la libération nationale à l'époque contemporaine ». M., 1976, pp. 27-57 ; « Histoire de l'Afrique au XIXe et au début du XX siècles ». M., 1984, pp. 21-26, 194-204 (en russe).

(14) N.S. Loutskaya. « Le Maroc »., M., 1958 (en russe) ; N.S. Loutskaya, « Le Maroc gagne l'indépendance de nouveau ». M., 1958 (en russe) ; R.G. Landa. « Le Maroc : 30 années d'indépendance ». M., 1985 (en russe)

pour l'indépendance[15]. R. Avakov a débuté dans les études marocaines par un travail sur l'économie politique des racines sociales du mouvement national et des positions économiques du capitalisme français au Maroc[16]. Les mêmes thèmes se retrouvent dans les travaux de Youri Potemkine, historien, économiste, sociologue et journaliste[17].

Les ouvrages de Natalia Loutskaya méritent une mention spéciale. Elle a écrit 4 livres et plus de 60 articles consacrés à l'histoire du mouvement national et ouvrier au Maroc, des communautés ethniques et des partis politiques marocains, de la presse nationale et de la politique extérieure du Maroc. Elle est l'auteur de la meilleure monographie réalisée en URSS sur la lutte héroïque des Rifains dirigée par Mohammed Abd-el-Krim al-Khattabi[18]. Après la publication de cette monographie elle a continué a ramasser des documents sur cette lutte, en particulier au Caire, où elle a rencontré l'émir Abd-el-Krim. Pendant ses nombreuses visites au Maroc elle a étudié des sources rares pour utiliser les résultats de ses recherches dans son livre capital sur l'histoire du Maroc moderne[19]. Mais sa mort en 1984 a brutalement interrompu ce fructueux travail.

Depuis le livre de S. Datlin datant de 1953, presque toutes les publications soviétiques concernant le Maroc ont été consacrées à la lutte libératrice de son peuple. Mais dans les années 60 et 70 sont apparues des études portant sur l'histoire politique du Maroc indépendant dues à L. Manaserian, V. Rasnitsine, Z. Mentechachvili et V. Maximenko. Levon Manaserian a étudié les problèmes et les principales tendances du mouvement de libération nationale au Maroc colonial et postcolonial[20]. Vitaly Rasnitsine a fait une analyse de la structure et des traits spécifiques des institutions étatiques et politiques du Maroc dans les premières années après la conquête de l'indépendance[21]. Zaza Mentechachvili, jeune universitaire georgien, en s'appuyant sur les sources étudiées au Maroc, a exposé le rôle des Berbères dans la vie socio-politique du pays pendant les années 50-70[22]. La monographie de Mentechachvili est la première dans

---

(15) « Voprosi istorii » (La revue), Moscou, 1951, N 9, pp. 131-124 ; « Les Arabes dans la lutte pour l'indépendance » (en russe). M. 1957, pp. 29-105.

(16) R. Avakov. « Le capital monopoliste français dans l'Afrique du Nord ». M., 1958 ; Avakov. « Le Maroc », M. 1957 ; R. Avakov « Le Maroc : du protectorat à l'indépendance ». M. 1961 (en russe).

(17) G. Potemkine. « La politique économique de la France dans les pays du Maghreb ». M., 1960 (en russe).

(18) N.S. Loutskaya. « La République du Rif ». M., 1959, (en russe).

(19) N.S. Loutskaya « Les essais de l'histoire moderne du Maroc ». M., 1973, (en russe)

(20) L. Manaserian. « Le Maroc en lutte pour l'indépendance ». Yerevan, 1969 (en russe).

(21) V. Rasnitsine. « Le Maroc à la charnière de deux époques ». Moscou, 1983 (en russe).

(22) Z. Mentechachvili. « Les Berbères dans la vie socio-politique du Maroc (les années 50-70 du XX siècle) ». Moscou, 1985 (en russe)

l'historiographie soviétique des Berbères du Maroc. Vladimir Maximenko a donné une interprétation originale et bien documentée (quoique un peu sommaire) de l'évolution des partis politiques au Maroc[23].

La victoire du mouvement national au Maroc a provoqué un regain d'intérêt de l'opinion soviétique envers ce pays. Un grand nombre des travaux sur le Maroc en commençant par de vastes monographies jusqu'aux livres de vulgarisation ont été publiés en Union Soviétique. Parmi ces livres de vulgarisation sont à mentionner des essais et journaux de voyage de Vladimir Katine, Vladimir Vérine et Vladimir Arguentov[24]. Ces livres comme beaucoup d'autres témoignent de l'intérêt porté par des Soviétiques non seulement à la vie politique et économique mais également au milieu naturel, l'architecture, la littérature et, en général, à la culture nationale du peuple marocain.

R. Avakov, Y. Potemkine, Z. Mentechachvili, N. Loutskaya et V. Maximenko ont apporté une contribution notable à l'étude sociologique du Maroc. Il faut y ajouter des recherches sur les problèmes socio-économiques effectuées par Ninel Archarouni[25], Alexandre Virabov[26], Maria Vidyassova[27], Yuri Golovine[28] et Larissa Zoudina[29]. Ces auteurs traitent des questions du développement économique et social du Maroc, des orientations, des tendances et des perspectives générales de ce développement. En 1962 Alexandre Solonitski a été le premier en URSS à analyser la structure économique du Maroc et des diverses branches de l'économie marocaine[30].

Cette ligne d'analyse est poursuivie par Mikhail Gornoung, Georges Outkine et Leonide Fitouni traitant dans leurs travaux des problèmes de la géographie économique et humaine, de la différenciation sociale, de la modernisation de l'économie, surtout de l'agriculture, de l'industrialisation,

---

(23) V.I. Maximenko. « Partis politiques dans la société de transition. Le Maroc, l'Algérie, la Tunisie dans les années 20-80 du XXè siècle ». Moscou, 1985 (en russe).

(24) V. Katine. « Le Maroc ». M., 1963. V. Vérine. « A la terre marocaine ». M., 1972 ; V. Arguentov. « L'ancienneté et la nouveauté du Maghreb » M., 1985 (en russe).

(25) N.A. Archarouni. « Les principaux problèmes socio-économiques principales des pays de l'Afrique du Nord ». M., 1976 (en russe).

(26) A.G. Virabov. « Le Maroc : les problèmes essentiels du développement économique ». M., 1975 (en russe).

(27) M.F. Vidyassova. « L'économie des pays du Maghreb ». M., 1982 (en russe).

(28) G.M. Golovine. « Le Maroc ». M., 1964 (en russe).

(29) L.P. Zoudina. « Les changements agraires et le développement de l'agriculture dans les pays du Maghreb ». M., 1983 (en russe)

(30) A.S. Solonitski. « Le Maroc : économie et commerce extérieur ». M., 1962 ; A.S. Solonitski. « Le développement socio-économique du Maroc contemporain ». M., 1965 (en russe).

etc[31]. Les chercheurs soviétiques commencent aujourd'hui à étudier de manière plus approfondie des branches et secteurs différents de l'économie marocaine, des processus et des groupes sociaux. Par exemple, Serge Stoklitski se spécialise en matière de finances, Larissa Zoudina dans les questions agraires, Albert Kouprine dans l'étude de l'influence culturelle et technologique de l'Occident sur le système de l'enseignement et la formation des cadres[32].

Il faut souligner l'importance de la monographie de Vitaly Melyantsev sur les tendances et les facteurs de la croissance économique au Maghreb en général et au Maroc en particulier[33]. Le jeune universitaire a ramassé beaucoup de statistiques peu connues sur les processus sociaux et les mécanismes socio-économiques. Il a analysé également l'influence de ces mécanismes sur la structure sociale et la dynamique de la redistribution des revenus.

D'autres travaux de chercheurs soviétiques sont consacrés à la classe ouvrière et au mouvement syndical marocains. Le premier en date est le livre de George Kanaev[34]. Boris Chabaev et Eteri Pavloutskaya ont continué l'étude de la situation et la formation de la classe ouvrière marocaine[35], ainsi que de l'évolution du mouvement syndical au Maroc. E. Pavloutskaya prépare actuellement une large monographie consacrée à la classe ouvrière marocaine, sa structure, ses traits spécifiques et les facteurs socio-démographiques de la formation.

Quant à la sociolinguistique elle est représentée essentiellement par les études de Yuri Zavadovski et Said Kamilev, qui ont effectué des recherches sur le développement de la situation linguistique et ont donné la typologie des dialectes arabes et berbères au Maroc[36]. Svetlana Projoguina travaille sur les problèmes de la langue et la culture françaises au Maroc, surtout dans les milieux intellectuels[37]. Vladimir Chagal prépare actuellement une

---

(31) M.B. Gornoung, G.N. Outkine. « Le Maroc ». M., 1966 ; G.N. Outkine. « Le Maroc ». M., 1973 ; L.L. Fitouni. « Le Maroc ». M., 1985 (en russe) ; A.A. Koouz. « Les relations agraires au Maroc ». M., 1984 (en russe).

(32) S.L. Stoklitski. « Le rôle de l'Etat dans la mobilisation des accumulations intérieures dans les pays du Maghreb ». M., 1975 ; A.J. Kouprine. « La France et les pays du Maghreb (L'enseignement et la formation de cadres) ». M., 1980 (en russe).

(33) V.A. Melyantsev. « La croissance économique des pays du Maghreb ». M. 1984 (en russe).

(34) G.E. Kanaev. « Le mouvement syndical au Maroc ». M., 1962 (en russe).

(35) B.A. Chabaev. « La classe ouvrière des pays du Maghreb ». M., 1968 ; E.V. Pavloutskaya. « Quelques spécificités de la formation du prolétariat au Maroc après la 2ème guerre mondiale » (« La formation de la classe ouvrière dans les pays d'Asie et d'Afrique ». M., 1971).

(36) Y.N. Zavadovski. « Les dialectes arabes du Maghreb ». M., 1962 ; Y.N. Zavadovski. « La langue berbère ». M., 1967 ; S.H. Kamilev. « Le dialecte marocain de la langue arabe ». M., 1968 (en russe).

(37) S.V. Projoguina. « La littérature de langue française dans les pays du Maghreb ». M., 1973 (en russe).

monographie sur les problèmes sociolinguistiques dans le monde arabe, y compris le Maroc.

Je viens donc de souligner que l'intérêt académique pour le Maroc apparaît aujourd'hui non seulement dans les centres traditionnels de l'orientalisme à Moscou, Leningrad, Tachkent, et Tbilissi, mais également dans les universités de Kiev, Kharkov, Yerevan, etc. On peut dire qu'une des meilleures thèses consacrées au Maroc et soutenues pendant la dernière décennie en URSS a été celle de Vladimir Goura, chercheur de Kiev, qui faisait l'analyse du développement socio-politique du Maroc après l'indépendance. Les chercheurs soviétiques continuent d'approfondir et d'enrichir leurs études sur le Maroc en embrassant des thèmes, des sources et des documents nouveaux.

Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines-Rabat

SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N°14

RECHERCHES SUR L'HISTOIRE DU MAROC

Esquisse de bilan

1989